

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research & Graduate Studies
Faculty of Religion basics
PhD of the Hadith and its Sciences



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية أصول الدين
دكتوراه الحديث الشريف وعلومه

عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ حَدِيثُهُ وَعِلُّهُ مِنْ خِلَالِ "مُصَنَّفِهِ"
"تَخْرِيجُ وَدِرَاسَةٌ"

**Abd Al-Razzaq Al-San'ani's Hadith and its
Defects Through his "Musannaf":
An Authentication and Study**

إعداد الباحث

محيي الدين سامي محيي الدين كُلاب

إشراف

الأستاذ الدكتور

إسماعيل سعيد رضوان

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ إِسْتِكْمَالًا لِمُتَطَلِبَاتِ الْخُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاهِ
فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَعُلُومِهِ بِكُلِّيَّةِ أُصُولِ الدِّينِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

شعبان / 1444هـ - مارس / 2023م

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

عبد الرزاق الصنعاني حديثه وعمله من خلال "مصنفه"

"تخريج ودراسة"

Abd Al-Razzaq Al-San'ani's Hadith and its Defects Through his "Musannaf": An Authentication and Study

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محيي الدين سامي كلاب	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:



نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محي الدين سامي محي الدين كلاب لنيل درجة الدكتوراة في كلية أصول الدين/ قسم أصول الدين/ الحديث الشريف وعلومه وموضوعها:

عبد الرزاق الصنعاني حديثه وعلله من خلال "مصنفه"
"تخريج ودراسة"

The study of Hadeeth and its reason through the subject to Abed AL- RaZak EL- Sanai

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاربعاء ٥ شوال ١٤٤٤ هـ الموافق ٢٦/٠٤/٢٠٢٣ م الساعة الحادية عشرة صباحاً، في قاعة مؤتمرات مبنى القدس اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

..... د. محمد عيسى	مشرفاً ورئيساً	أ. د. إسماعيل سعيد رضوان
..... د. محمد عيسى	مناقشاً داخلياً	أ. د. نافذ حسين حماد
..... د. محمد عيسى	مناقشاً داخلياً	أ. د. نعيم أسعد الصفدي
..... د. محمد عيسى	مناقشاً خارجياً	أ. د. محمد مصطفى نجم

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في كلية أصول الدين/ قسم أصول الدين/ الحديث الشريف وعلومه.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. يوسف إبراهيم الجيش



ملخص الرسالة

لقد قمت بدراسة علل عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"، تحت اسم: عبد الرزاق الصنعاني حديثه وعلله من خلال "مصنفه" تخريج ودراسة.

وفي ضوء هذه الدراسة اتضح لي بأنَّ عبد الرزاق الصنعاني قد أثنى عليه كبار العلماء، وقد قبلوا "مصنفه"، بل وضع الله ﷻ لمصنفه القبول في الأرض؛ لما فيه منفعة للناس. ولكن وقع لعبد الرزاق الصنعاني ما يطرأ على البشر من ضعف وهرم، فأثر عليه من ناحية حفظه:

فقد وهم عبد الرزاق الصنعاني في بعض أحاديث سفيان الثوري، ولكن لم ينتج عنها تضعيفه فيه على الإطلاق، بل اتفق الشيخان على تخريج حديث عبد الرزاق الصنعاني عن سفيان الثوري، أي أنَّ الأحاديث التي وهم فيها عنه قليلة لا تذكر بالنسبة لما رواه، ولقد قام جهابذة النقاد بتعيين هذه الأحاديث خصوصاً في "مصنفه".

وكذا ذهب بصره فابتلي بالتلقين، ومع ذلك لقن حديثاً واحداً داخل "مصنفه" كما أكد العلماء على ذلك، وكذا وقفت على الأحاديث التي اختلط بها في "مصنفه" ولم تتجاوز أربعة أحاديث. وكذا وقع لعبد الرزاق الصنعاني تصحيف بعض الكلمات، وهذا من جبلته البشرية، وأيضاً اختصر حديثاً واحداً في "مصنفه" فأخطأ فيه. وكذا شك عبد الرزاق الصنعاني في بعض الروايات في "مصنفه"، وهذا الشك على ضربين، منها التباسه عليه، ومنها أنه غلب عليه الظن أنه سمعه من شيخه.

ولم يقبل العلماء نقد عبد الرزاق الصنعاني إلا بدليل راجح، أو بقول أحد العلماء القداماء.

Abstract

The researcher studied the *Al-Ilal* [defects] Abd Al-Razzaq Al-San'ani in his “Musannaf” [Book] entitled ‘Abd Al-Razzaq Al-San'ani's Hadith and its Defects Through his “Musannaf”: An Authentication and Study’. In the light of this study, it became clear to the researcher that Abd Al-Razzaq Al-San'ani was praised by the great scholars, and they accepted his “Musannaf”, which was widely accepted, for its benefit to the people.

However, Abd Al-Razzaq Al-San’ani experienced what people go through in terms of weakness and old age, and that affected his memorization: Abd Al-Razzaq Al-Sana’ani misrepresented some of the hadiths of Sufyan Al-Thawri, and these illusions do not result in him weakening the hadiths of Sufyan Al-Thawri at all. Rather, the Two Scholars [Al-Sheikhan] agreed on authenticating the narration of the hadith of Abd al-Razzaq Al-Sana’ani on the authority of Sufyan Al-Thawri, meaning that the hadiths that he misrepresented about him were few and were not mentioned in relation to what he narrated; also, the distinguished critics specified these hadiths, especially in his “Musannaf”, knowing that “these illusions did not weaken his “Musannaf”.

Also, he lost his sight, so he was afflicted by dictation, yet he was dictated one hadith in his “Musannaf” as the scholars stated that. The researcher also examined the hadiths that he got confused with in his “Musannaf” and they were no more than four hadiths. Likewise, Abd Al-Razzaq Al-San’ani misrepresented some words due to his human nature, and he also shortened one hadith in his “Musannaf” and made a mistake in it.

Likewise, Abd Al-Razzaq Al-San’ani doubted some of the narrations in his “Musannaf”, and this doubt was of two types; some were related to what confused him, and some that he most likely believed that he heard them from his sheikh. The scholars did not accept the criticism leveled to Abd Al-Razzaq Al-San'ani without the most likely evidence, or without the saying of one of the old scholars.

قال تعالى:

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

[التوبة: 105]

إهداء

- ◀ إلى والدي العزيز، الذي رباني وعلمني -مَتَّعَهُ اللهُ بالصحة وتَمَامَ العافية-...
- ◀ إلى أُمِّي الحبيبة صاحبة العطاء بدون حساب -أدامها اللهُ ﷻ فوق رؤوسنا-....
- ◀ إلى زوجتي أم العمر صاحبة القلب الحنون، الداعمة لي في أوقات المحن -لها كل الاحترام والتقدير-...
- ◀ إلى أبنائي -حفظهم اللهُ ورعاهم-...
- ◀ إلى إخوتي وأخواتي -أدامهم اللهُ ﷻ سنَدًا لي-...
- ◀ إلى أختي سايقة علي، وأخي عظيم كيداوي من بريطانيا -رزقهم اللهُ ﷻ صحبة النبي محمد ﷺ في الفردوس الأعلى، اللهم آمين-...
- ◀ إلى المجاهدين على ثرى فلسطين، وعلى رأسهم الأمين العام زياد النخالة -حفظه اللهُ ورعاه-...
- ◀ إلى أهلي وأحبابي على ثرى فلسطين...
- ◀ إلى أمة محمد ﷺ الحبيبة التي خالط حبها قلبي...

إلى هؤلاء جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

انطلاقاً من قول الله تعالى ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: 7]، فلا يسعني في هذا المقام، إلا أن أتقدم بجميل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من أساتذة وطلبة، وأخص بالذكر فضيلة الأستاذ الدكتور "إسماعيل سعيد رضوان - حفظه الله-"، الذي أكرمني بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وبذل جهده ووقته في متابعة هذا البحث من أوله إلى آخره، ولم يبخل علي بملاحظاته وتوجيهاته القيمة، مما كان له حافزاً قوياً على إتمام هذا البحث، والصبر على مشقته.

والشكر موصولاً إلى أعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الذين تكرموا بقبول المناقشة وتكفؤوا الوقت والتعب بقراءتها، وهم:

الأستاذ الدكتور الفاضل / نافذ حسين حماد -حفظه الله-.

الأستاذ الدكتور الفاضل / نعيم أسعد الصفدي -حفظه الله-.

الدكتور الفاضل / محمد مصطفى نجم -حفظه الله-.

كما أشكر الجامعة الإسلامية بغزة، والعاملين فيها، وأخص بالذكر كلية أصول الدين قسم الحديث الشريف وعلومه؛ على منحهم لي فرصة إتمام هذه الدراسة، وعلى ما يقدمونه من خدمة لطلبة العلم.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى والديّ العزيزين، اللذين رباني وشجّعاني على طلب العلم، ووفقا بجانبني ولم يبخلا عليّ بشيء حتى بالدعاء لي لتخطي كل العقبات.

وكما أشكر زوجتي أم العمر الداعمة لي في أوقات المحن، التي هي أحد أسباب تخطي هذه العقبات...

وفي الختام لا أنسى أختي سايقة علي من بريطانيا، ألبسها الله ربيحة الصحة والعافية اللهم آمين...

الباحث

محيي الدين سامي كُلاب

قائمة المحتويات

أ	إقرار.....
ب	نتيجة الحكم.....
ت	ملخص الرسالة.....
ث	Abstract.....
ج	اقتباس.....
ح	إهداء.....
خ	شكر وتقدير.....
د	قائمة المحتويات.....
1	مُقَدِّمَة
2	أولاً- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.....
2	ثانياً- أهداف الدراسة.....
2	ثالثاً- حدود الدراسة.....
3	رابعاً- الجهود السابقة.....
3	خامساً- منهج البحث.....
4	سادساً- خطة البحث.....
12	التمهيد: التعريف بالإمام عبد الرزاق الصنعاني
13	المبحث الأول: ترجمة الإمام عبد الرزاق الصنعاني وعصره.....
13	المطلب الأول: ترجمة عبد الرزاق الصنعاني.....
13	أولاً- اسمه، ونسبه، وكنيته:.....
15	ثانياً- مولده:.....

15نشأته:
20المطلب الثاني عصر الإمام عبد الرزاق الصنعاني
20أولاً- الخلفاء الذين عاصروهم الإمام عبد الرزاق الصنعاني:
22ثانياً- الحياة السياسية في اليمن:
24ثالثاً: الحياة الاجتماعية:
24فئات المجتمع من حيث أجناسهم وعقائدهم:
26المطلب الثالث الحياة العلمية في عصر عبد الرزاق الصنعاني
26أولاً- الحياة العلمية في الدولة العباسية:
28ثانياً- مكانة علم الحديث وعلومه في الدولة العباسية:
28وتم التدوين على ثلاث مراحل:
29ثالثاً- الحياة العلمية في اليمن خاصة:
33المبحث الثاني: شيوخ عبد الرزاق الصنعاني، وتلاميذه، ورحلاته، وثناء العلماء عليه
33المطلب الأول شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين أكثر عنهم في المصنف
44المطلب الثاني شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين توسط في الرواية عنهم في المصنف
48المطلب الثالث ثناء العلماء على عبد الرزاق الصنعاني
51المطلب الرابع رحلات عبد الرزاق الصنعاني
51أولاً- رحلته إلى الحجاز:
52ثانياً- رحلته إلى الشام والعراق:
53المطلب الخامس تلاميذ عبد الرزاق الصنعاني
54الباب الأول التعريف بمصنف عبد الرزاق وعلمه
55الفصل الأول التعريف بمصنف عبد الرزاق الصنعاني ورواته
56المبحث الأول التعريف بمصنف عبد الرزاق الصنعاني
56المطلب الأول: التعريف بسم مصنف عبد الرزاق الصنعاني

- 56.....المطلب الثاني: أهمية الكتاب ومنزلته
- 57.....المطلب الثالث موضوعه ومنهجه
- 58.....المطلب الرابع شرط الكتاب
- 58.....المطلب الخامس عناية العلماء ب"المصنف"
- 60.....المبحث الثاني التعريف برواة "المصنف"
- 60.....المطلب الأول التعريف بالدَّبْرِيِّ
- 63.....المطلب الثاني التعريف بمحمد بن علي النجار
- 64.....المطلب الثالث التعريف بمحمد بن يوسف الحَذَاقِي
- 65.....المطلب الرابع التعريف بمحمد بن عمر السمسار
- 66.....الفصل الثاني علل عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" من ناحية نظرية
- 67.....المبحث الأول تدليس عبد الرزاق الصنعاني
- 67.....المطلب الأول التعريف بالتدليس
- 67.....أولاً- التدليس لغة:
- 68.....ثانياً- التدليس اصطلاحاً:
- 68.....ثالثاً- حكم التدليس:
- 69.....المطلب الثاني تدليس عبد الرزاق الصنعاني
- 71.....المطلب الثالث تدليس عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"
- 75.....المبحث الثاني اختلاط عبد الرزاق الصنعاني
- 75.....المطلب الأول تعريف الاختلاط
- 76.....المطلب الثاني أهمية معرفته، وأسبابه
- 77.....المطلب الثالث حكم رواية المختلط
- 80.....المطلب الرابع اختلاط عبد الرزاق الصنعاني
- 82.....المطلب الخامس اختلاط عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"

83	المبحث الثالث وهم عبد الرزاق الصنعاني
83	المطلب الأول تعريف الوهم
86	المطلب الثاني أسباب الوهم
89	المطلب الثالث سماع عبد الرزاق الصنعاني من سفيان الثوري
91	المطلب الرابع وهم عبد الرزاق الصنعاني عن بعض شيوخه
92	المبحث الرابع بدعة عبد الرزاق الصنعاني
92	المطلب الأول مفهوم البدعة
93	المطلب الثاني أسباب البدعة
94	المطلب الثالث تشيع عبد الرزاق الصنعاني
96	المبحث الخامس الشك عند عبد الرزاق الصنعاني
96	المطلب الأول التعريف بالشك
97	المطلب الثاني الألفاظ التي تفيد الشك وأقسامه
97	المطلب الثالث سبب الشك
98	المطلب الرابع شك عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"
99	الباب الثاني علل عبد الرزاق في "مصنفه" من ناحية تطبيقية
100	الفصل الأول علل عبد الرزاق الصنعاني في الرواة
101	المبحث الأول شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين أبهمهم في "مصنفه"
101	التمهيد
101	الإبهام لغة:
101	الإبهام اصطلاحًا:
102	المطلب الأول دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه
102	أولاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه ثم التعريف بهم
104	ثانياً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بقوله: عن رجل:

148	ثالثاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بقوله: عن غير واحد:
150	المطلب الثاني دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع توثيقهم.....
151	المطلب الثالث دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع عزوهم لبلادهم.....
151	أولاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من أسلم أو رجل من أهل المدينة: ...
170	ثانياً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من أهل مصر:
171	ثالثاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من البصرة:.....
171	رابعاً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل مكة:
172	خامساً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من قریش:.....
175	سادساً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من أهل الكوفة:.....
175	سابعاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل البصرة:.....
176	ثامناً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل المدينة:.....
179	تاسعاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الجزيرة:.....
180	عاشراً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الطائف:.....
180	حادي عشر - دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الشام:
182	ثاني عشر: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل نجران:.....
183	ثالث عشر: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من قيس:.....
185	المطلب الرابع دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع ذكر بأنهم من أصحابه.....
191	المطلب الخامس دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بالإخبار عن بعض الأئمة ...
199	المبحث الثاني إهمال شيوخه وغيرهم
199	التمهيد.....
199	المطلب الأول إهمال شيوخه على الإطلاق.....
201	المطلب الثاني إهمال غير شيوخه.....
206	المبحث الثالث تدليس عبد الرزاق الصنعاني.....

206	المطلب الأول ما أسقط عبد الرزاق الصنعاني من شيوخه
206	أولاً: التعريف بالسقط:
206	تعريف السقط لغة:
206	تعريف السقط اصطلاحاً:
206	ثانياً: ما أسقط عبد الرزاق الصنعاني من شيوخه:
212	المطلب الثاني ما يوهم بأنَّ عبد الرزاق الصنعاني دلس عن غير شيوخه
213	المطلب الثالث ما أسقط من شيوخ عبد الرزاق الصنعاني، وأوهم بأنه أرسل عنه
217	المبحث الرابع أوهام عبد الرزاق الصنعاني في الرواة
217	المطلب الأول أوهام عبد الرزاق الصنعاني عن سفیان الثوري
226	المطلب الثاني أوهام عبد الرزاق الصنعاني عن بعض شيوخه
232	الفصل الثاني علل عبد الرزاق الصنعاني في الإسناد
233	المبحث الأول اختلاط وتلقين عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه
233	المطلب الأول تعريف الاختلاط والتلقين، والفرق بينهما
233	أولاً- الاختلاط اصطلاحاً:
233	ثانياً- تعريف التلقين اصطلاحاً:
234	المطلب الثاني الأحاديث التي اختلط فيها في مصنفه
239	المبحث الثاني تفرد عبد الرزاق الصنعاني في الأحاديث
239	المطلب الأول معنى التفرد
240	المطلب الثاني تفرد عبد الرزاق الصنعاني في الأحاديث كما نص الأئمة على ذلك
255	المبحث الثالث بلاغات عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه
255	المطلب الأول التعريف بالبلاغات
255	تعريف البلاغ لغة:
255	تعريف البلاغ اصطلاحاً:

256	المطلب الثاني بلاغات عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه
258	المبحث الرابع شك عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه
258	المطلب الأول شك عبد الرزاق الصنعاني في الإسناد
268	المطلب الثاني شك عبد الرزاق الصنعاني في المتن
270	الفصل الثالث: علل المتن عند عبد الرزاق في "مصنفه"
271	المبحث الأول ما نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني من البدعة
272	المطلب الأول ما نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني لبدعته في ضوء المتن
274	المطلب الثاني ما نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني لبدعته في ضوء ترتيب الأحاديث
275	المبحث الثاني أوهام عبد الرزاق الصنعاني في تغيير بعض ألفاظ الحديث
276	المطلب الأول قلب عبد الرزاق الصنعاني لمتن الحديث
277	المطلب الثاني التحريف والتصحيف لعبد الرزاق الصنعاني في ضوء متنه
280	المطلب الثالث إدراج عبد الرزاق الصنعاني
282	أهم النتائج والتوصيات
282	أولاً: أهم النتائج:
288	ثانياً: أهم التوصيات:
289	المصادر والمراجع
325	الفهارس العامة
326	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
327	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فإنَّ السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهي أيضاً شارحة لكتاب الله -تعالى-، ومفسرة له، ومبينة لمُشْكِلِهِ، ومفصلة لمجمله، ومخصصة لعامه، ومقيدة لمطلقه.

لهذا حرص السلف الصالح -رضوان الله عليهم- جيلاً بعد جيل، على تلقي الحديث الشريف مع الحفظ والضبط والإتقان عند التحمل والأداء.

امتثالاً لقول النبي ﷺ: "... لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ"⁽¹⁾.

وقد حظيت السنة النبوية من علماء الأمة بالعناية الفائقة، فقاموا بجهود مضيئة لصيانتها، والدَّبِّ عنها، والحفاظ عليها من كلِّ دخيل؛ وذلك من خلال تدوينها في مصنفات متعددة، كالجوامع، والمسانيد، والسنن، والمعاجم، وغير ذلك من مصنفات الحديث المتنوعة التي تدل على عناية العلماء واهتمامهم بالسنة النبوية، مع العلم أنَّهم تفاوتوا في الإتقان، فمنهم من صنّف في هذا المجال بعدما كبر وشاخ وضعف، فطراً عليهم ما يطرأ على البشر، ومن هؤلاء الأئمة عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، المتوفى (سنة: 211هـ)، حيث قام إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدَّبْرِي المتوفى (285هـ) بسماع هذا السفر الجليل من عبد الرزاق في فترة اختلاطه⁽²⁾، فجعل كل من أتى من العلماء وخصوصاً في عصرنا الحالي بأن يتوجسوا من هذا السفر الجليل، الذي عدّه الذهبي خزانة علم⁽³⁾؛ لما حوى من الفقه والحديث معاً.

(1) صحيح البخاري، البخاري (1/ 24)، برقم (67).

(2) انظر: نهاية الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، علاء الدين علي رضا (ص: 212)، والمختلطين، العلائي (ص: 75).

(3) ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 609)، برقم (5044).

قمت بدراسة هذه العلل التي ذكرها العلماء، مجتهدًا في بيان أن هذا السفر الجليل هو خزانة علم كما وصفه الذهبي، وأنَّ علل عبد الرزاق في "مصنفه" ضئيلة جدًا بالنسبة إلى ما رواه، والذي ظهر عليه من العلل لا يطعن فيه، وقد جعلت البحث بعنوان: "عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ حَدِيثُهُ وَعِلُّهُ مِنْ خِلَالِ "مُصَنَّفِهِ"، تخريجٌ ودراسةٌ.

أولاً- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- 1- إن هذا الموضوع يتعلق بعلم علل الحديث؛ الذي هو من أدق العلوم الإسلامية.
- 2- يمتاز مصنف عبد الرزاق الصنعاني بمكانة علمية بين المصنفات الحديثية، تستوجب دراسة علله لبيان أهمية مصنفه.
- 3- التشويش من بعض الطاعنين بأنَّ عبد الرزاق أخطأ في "مصنفه".
- 4- إن علل الحديث تُكسب الباحث المتخصص فائدة علمية كبيرة؛ لاشتغاله في أدق علوم الحديث، حيث يستطيع من خلاله تمييز السقيم من الصحيح.
- 5- إنَّ دراسة علل العلماء في مصنفاتهم من المواضيع التي لم يطرقها إلا القليل، وفيه خدمة للسنة النبوية وإثراء للمكتبة الإسلامية.
- 6- مما شجعني على خوض غمار هذه الدراسة أن الموضوع لم يُفرد فيه دراسة شاملة معمقة في علل عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"، تجمع معظم علله في مكان واحد.

ثانيًا- أهداف الدراسة:

- 1- التعرف إلى مكانة الإمام عبد الرزاق الصنعاني بين علماء الحديث.
- 2- بيان قيمة مصنف عبد الرزاق الصنعاني وأحاديثه.
- 3- التعرف إلى علل عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه.
- 4- التعرف إلى مسوغات عبد الرزاق الصنعاني في تخريج الأحاديث المعللة في مصنفه.

ثالثًا- حدود الدراسة:

تناولت في هذه الدراسة معظم علل عبد الرزاق الصنعاني من خلال نماذج في "مصنفه"، ولم أستثنِ الآثار؛ لأنَّها ضمن هذا السفر الجليل، وكذلك لم أقف على من قام بدراستها، وإن رأيت من تمام الفائدة أن أذكر نماذج من علل عبد الرزاق خارج "المصنف" فعلت، وهذا من باب بيان علة عبد الرزاق الصنعاني.

وأما علل الدبري وكذلك زيادات رواة المصنف على مصنف عبد الرزاق الصنعاني فلم أتعرض لها؛ لأنّ الذي يعنينا هنا هو علل عبد الرزاق الصنعاني؛ لعدم تعرض أحد الباحثين لهذا الموضوع في حدود علمي، والله أعلم.

رابعاً- الجهود السابقة:

- 1- منهج الحافظ عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، وهي رسالة علمية نالت الباحث: أسماء إبراهيم سعود عجين، رسالة ماجستير، من الجامعة الأردنية.
 - 2- جمع زوائده على الكتب الستة؛ الطالب: يوسف صديق، وهي رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 1410 هـ.
 - 3- زوائد مصنف عبد الرزاق من الأحاديث المرفوعة- دراسة وتخرّيج من أول كتاب الجهاد حتى نهاية الكتاب-. للدكتور عبد الرحمن بن أحمد الخريص في جامعة أم القرى.
 - 4 - اختصر الكتاب أبو هريرة مصطفى بن علي بن عوض، وسماه: " مختصر المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني.
 - 5- الآثار العقدية الواردة في مصنف عبد الرزاق جمعًا ودراسة. وهي رسالة علمية نال بها الباحث: عبد اللطيف بن الشيخ عبد الرشيد درجة الدكتوراه وقد نوقشت عام 1425 هـ.
 - 7- المكانة العلمية لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وهي رسالة علمية نال بها الباحث: إسماعيل عبد الخالق عبد العزيز الدفتار الدكتوراه من جامعة الأزهر بمصر.
 - 8- فتح الرزاق في تخرّيج أحاديث مصنف عبد الرزاق الصنعاني الجزء الأول وقطعة من الجزء العاشر، للباحث منشور على شبكة الألوكة.
 - 9- فتح الرزاق لشرح مصنف عبد الرزاق الصنعاني كتاب الطهارة من (1-122)، للباحث منشور على شبكة الألوكة.
- وبعد النظر في الجهود السابقة، وجدت أنها لم تعالج موضوع الأحاديث المعلّة في مصنف عبد الرزاق، فأردت خدمة هذا الكتاب من خلال دراسة الأحاديث المعلّة فيه.

خامساً- منهج البحث:

اعتمدت على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية من خلال مصنف عبد الرزاق الصنعاني وعلى المنهج الاستنباطي والتحليلي في بيان العلل، وكانت الدراسة على النحو التالي:

- 1- جمعت أحاديث عبد الرزاق الصنعاني المعلة في "مصنفه" من خلال أقوال العلماء .
- 2- جمعت أقوال العلماء وتعليقاتهم على الأسانيد والمتون التي تكلموا عليها في مصنف عبد الرزاق الصنعاني.
- 3- اعتمدت على مصطلح الحديث في فهم علل عبد الرزاق الصنعاني.
- 4- استنبطت علل عبد الرزاق الصنعاني في ضوء أقوال العلماء وتعليقاتهم.
- 5- خرجت الأحاديث الواردة من كتب السنة، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما أو من أحدهما لقبول الأمة لهما، دون الحكم على الإسناد، وإن كان في غيرهما توسعت في ذلك بما تقتضيه الحاجة، وبما يعين على الوصول إلى حكم مناسب على إسناد الحديث.
- 6- فأما بالنسبة لدراسة رواة السند الذين في الكتب الستة، فاكثفت بنقل الحكم عليهم من تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، وبخاصة من وثقهم أو ضعفهم، أما من اختلف فيه جرحاً وتعديلاً فدرستهم حسب الحاجة، وذلك ضمن قواعد مصطلح الحديث.
- 7- اكتفيت بعزو الحديث إلى مصادره مع ذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.
- 8- في بعض الأحيان اعتمدت على أكثر من طبعة للكتاب الواحد؛ وذلك للزيادات التي فيها.
- 9- ضبطت الأسماء والأعلام والكلمات التي تحتاج إلى ذلك؛ حتى لا تُشكل على القارئ.
- 10- وضحت غريب الحديث عند ذكر الشواهد والأمثلة، وذلك بالرجوع إلى مصادر غريب الحديث أو المعاجم اللغوية، وكذا كتب الشروح إن لم أجد في كتب الغريب.
- 11- عرّفت بالأماكن والبلدان غير المشهورة.

سادساً - خطة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وباين، وخاتمة.

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وأهداف الدراسة، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج الباحث.

التمهيد:

التعريف بالإمام عبد الرزاق الصنعاني

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الإمام عبد الرزاق الصنعاني وعصره.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة عبد الرزاق الصنعاني.

المطلب الثاني: عصر الإمام عبد الرزاق الصنعاني.

المطلب الثالث: الحياة العلمية في عصر عبد الرزاق الصنعاني.

المبحث الثاني: شيوخ عبد الرزاق الصنعاني، وتلاميذه، ورحلاته، وثناء العلماء عليه.

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين أكثر عنهم في المصنف.

المطلب الثاني: شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين توسط في الرواية عنهم في المصنف.

المطلب الثالث: ثناء العلماء على عبد الرزاق الصنعاني.

المطلب الرابع: رحلات عبد الرزاق الصنعاني.

أولاً: رحلته إلى الحجاز.

ثانياً: رحلته إلى الشام، والعراق.

المطلب الخامس: تلاميذ عبد الرزاق الصنعاني.

الباب الأول:

التعريف بمصنف عبد الرزاق وعمله

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: التعريف بمصنف عبد الرزاق الصنعاني ورواته.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بمصنف عبد الرزاق الصنعاني.

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بسم مصنف عبد الرزاق الصنعاني.

المطلب الثاني: أهمية الكتاب ومنزلته.

المطلب الثالث: موضوعه ومنهجه.

المطلب الرابع: شرط الكتاب.

المطلب الخامس: عناية العلماء ب"المصنف".

المبحث الثاني: التعريف برواة "المصنف".

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالدَّبْرِيِّ.

المطلب الثاني: التعريف بمحمد بن علي النجار.

المطلب الثالث: التعريف بمحمد بن يوسف الخُذَاقِي.

المطلب الرابع: التعريف بمحمد بن عمر السمسار.

الفصل الثاني:

علل عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" من ناحية نظرية.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تدليس عبد الرزاق الصنعاني.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالتدليس.

المطلب الثاني: تدليس عبد الرزاق الصنعاني.

المطلب الثالث: تدليس عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه".

المبحث الثاني: اختلاط عبد الرزاق الصنعاني.

ويشتمل على خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاختلاط.

المطلب الثاني: أهمية معرفته، وأسبابه.

المطلب الثالث: حكم رواية المختلط.

المطلب الرابع: اختلاط عبد الرزاق الصنعاني.

المطلب الخامس: اختلاط عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه".

المبحث الثالث: وهم عبد الرزاق الصنعاني.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الوهم.

المطلب الثاني: أسباب الوهم.

المطلب الثالث: سماع عبد الرزاق الصنعاني من سفيان الثوري.

المطلب الرابع: وهم عبد الرزاق الصنعاني عن بعض شيوخه.

المبحث الرابع: بدعة عبد الرزاق الصنعاني.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم البدعة.

المطلب الثاني: أسباب البدعة.

المطلب الثالث: تشيع عبد الرزاق الصنعاني.

المبحث الخامس: الشك عند عبد الرزاق الصنعاني.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالشك.

المطلب الثاني: الألفاظ التي تفيد الشك وأقسامه.

المطلب الثالث: سبب الشك.

المطلب الرابع: شك عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه".

الباب الثاني:

علل عبد الرزاق في "مصنفه" من ناحية تطبيقية.

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: علل عبد الرزاق الصنعاني في الرواة.

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين أبهمهم في "مصنفه".

ويشتمل على تمهيد، وخمسة مطالب:

المطلب الأول: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه.

أولاً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه ثم التعريف بهم.

ثانياً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بقوله: عن رجل.

ثالثاً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بقوله: عن غير واحد.

المطلب الثاني: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع توثيقهم.

المطلب الثالث: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع عزوهم لبلادهم.

أولاً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من أسلم أو رجل من أهل المدينة.

أ- التعريف برجل من أسلم.

ب- أحاديث رجل من أسلم.

ج- أحاديث رجل من أهل المدينة.

ثانياً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من أهل مصر.

ثالثاً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من البصرة.

رابعاً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل مكة.

خامساً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من قریش.

سادساً: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من أهل الكوفة.

سابعًا: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل البصرة.
ثامنًا: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل المدينة.
تاسعًا: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الجزيرة.
عاشرًا: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الطائف.
حادي عشر: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الشام.
ثاني عشر: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل نجران.
ثالث عشر: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من قيس.
المطلب الرابع: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع ذكر بأنهم من أصحابه.
المطلب الخامس: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بالإخبار عن بعض الأئمة.
المبحث الثاني: إهمال شيوخه وغيرهم.

ويشتمل على تمهيد، ومطلبين:

التمهيد: تعريف الإهمال لغة واصطلاحًا.

المطلب الأول: إهمال شيوخه على الإطلاق.

المطلب الثاني: إهمال غير شيوخه.

المبحث الثالث: تدليس عبد الرزاق الصنعاني.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ما أسقط عبد الرزاق الصنعاني من شيوخه.

المطلب الثاني: ما يوهم بأن عبد الرزاق الصنعاني دلس عن غير شيوخه.

المطلب الثالث: ما أسقط من شيوخ عبد الرزاق الصنعاني، وأوهم بأنه أرسل عنه.

المبحث الرابع: أوهام عبد الرزاق الصنعاني في الرواة.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أوهام عبد الرزاق الصنعاني عن سفيان الثوري.

المطلب الثاني: أوهام عبد الرزاق الصنعاني عن بعض شيوخه.

الفصل الثاني:

علل عبد الرزاق الصنعاني في الإسناد

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: اختلاط وتلقين عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الاختلاط والتلقين، والفرق بينهما.

المطلب الثاني: الأحاديث التي اختلط فيها في مصنفه.

المبحث الثاني: تفرد عبد الرزاق الصنعاني في الأحاديث.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: معنى التفرد.

المطلب الثاني: تفرد عبد الرزاق الصنعاني في الأحاديث كما نص الأئمة على ذلك.

المبحث الثالث: بلاغات عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالبلاغات.

المطلب الثاني: بلاغات عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه.

المبحث الرابع: شك عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: شك عبد الرزاق الصنعاني في الإسناد.

المطلب الثاني: شك عبد الرزاق الصنعاني في المتن.

الفصل الثالث:

علل المتن عند عبد الرزاق في "مصنفه"

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ما نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني من البدعة.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: ما نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني لبدعته في ضوء المتن.

المطلب الثاني: ما نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني لبدعته في ضوء ترتيب الأحاديث.

المبحث الثاني: أوهام عبد الرزاق الصنعاني في تغيير بعض ألفاظ الحديث.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: قلب عبد الرزاق الصنعاني لمتن الحديث.

المطلب الثاني: التحريف والتصحيح لعبد الرزاق الصنعاني في ضوء متنه.

المطلب الثالث: إدراج عبد الرزاق الصنعاني.

الخاتمة.

وتشتمل على:

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

الفهارس:

وتشتمل على أهم الفهارس:

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث.

فهرس المصادر والمراجع.

والله ولي التوفيق.

التمهيد

التعريف بالإمام عبد الرزاق الصنعاني

المبحث الأول

ترجمة الإمام عبد الرزاق الصنعاني وعصره

المطلب الأول:

ترجمة عبد الرزاق الصنعاني

أولاً- اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحِمَيْرِيّ، مولاهم، اليماني، أبو بكر الصنعاني، من صنعاء اليمن⁽¹⁾.

• والحِمَيْرِيّ: هو بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة، هذه النسبة إلى حمير وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن، قال الدارقطني: حمير القبيل الذي ينسب إليه الحميريون من اليمن⁽²⁾.

• وأصبح عبد الرزاق الصنعاني مولاهم بالولاء⁽³⁾.

• والولاء: هي القرابة كقرابة النسب؛ لما بينهما من المداخلة الشديدة⁽⁴⁾، وهذه اللفظة لا تضاف إلى أبناء القبيلة بل الذين ينسبون إليها.

(1) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 548)، والتاريخ الكبير، البخاري (6/ 130)، برقم (1933)، والكنى والأسماء، للإمام مسلم (1/ 126)، برقم (334)، وتاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 160)، برقم (4039)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18/ 52)، برقم (3415)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 374)، برقم (232)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 563)، برقم (220)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر (6/ 310)، برقم (611)، وفتح الباري، ابن حجر (1/ 419)، وغيرهم.

(2) الأنساب، السمعاني (4/ 264)، برقم (1228).

(3) السلوك في طبقات العلماء والملوك، الجندي (1/ 128).

(4) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهري (ص: 281)، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، النسفي (ص: 130)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، الحميري (11/ 7283)، والنظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، ابن بطلال (2/ 115)، ولسان العرب، ابن منظور (12/ 538)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (1/ 223)، وتاج العروس، الزبيدي (33/ 403).

وللولاة أقسام، منها: ولاء العتاقة، وولاء الإسلام، وولاء التناصر والتعاون⁽¹⁾.

1- **ولاء العتاقة**: وهو ما يكون بين المُعتق والمُعتق وقد كان معروفًا في الجاهلية فجاء الإسلام فأقره، وشرط له بعض الشروط وهذا النوع هو الأكثر.

2- **ولاء الإسلام**: فكل من أسلم على يدي شخص فولأه له، وهذا مما ابتدع في الإسلام، ولم يكن معروفًا من قبل، وقد اشتهر الإمام البخاري بهذا الولاة.

3- **ولاء التناصر والتعاون**: وقد كان في الجاهلية، ولكن الإسلام جعله تناصرًا على الحق والخير لا على البغي والظلم وتقاطع الأرحام.

قال الإمام أحمد بن حنبل: "عبد الرزاق يمانى من الأبناء"⁽²⁾، وقال العجلي: "وهو من الأبناء"⁽³⁾، ولفظ مولى لا ينسب إلى أبناء القبيلة أو البلد؟!.

قلت: قال ابن معين: "عبد الرزاق مولى لموالي قوم من اليمن من العرب"⁽⁴⁾، وقال أيضًا: "عبد الرزاق هو مولى لموالي قوم من العرب"⁽⁵⁾.

وقال البرذعي⁽⁶⁾: "قال لي أبو مسعود"⁽⁷⁾، في حرف خالف فيه أبو عاصم⁽⁸⁾ عبد الرزاق في حديث ابن جريج، عن الزهري، حديث علي في السارق. قال أبو مسعود: فقلت لأبي عاصم: إن عبد الرزاق يقول: كذا وكذا. فقال: وما يدري ذاك الأعرابي"⁽⁹⁾.

(1) انظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (ص: 175-176)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شُهبة (ص: 688-689).

(2) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/167)، برقم (4039).

(3) الثقات، العجلي (2/93)، برقم (1097).

(4) سؤالات ابن الجنيد، ابن معين (ص: 323)، برقم (204).

(5) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/166)، برقم (4039).

(6) هو سعيد بن عمرو بن عمّار، الحافظ أبو عثمان الأزدي البرذعي، توفي (292هـ). تاريخ الإسلام، الذهبي (6/948)، برقم (212).

(7) هو سهل بن عثمان بن فارس الكندي، أبو مسعود العسكري، توفي (235هـ). تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 258)، برقم (2664).

(8) هو أحمد بن جواس الحنفي، أبو عاصم الكوفي، توفي (238هـ). تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 78)، برقم (21).

(9) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، سعدي بن مهدي الهاشمي (2/745).

ففي ضوء هذا السرد يتضح لي بأنه ولاء تناصر وتعاون، لا كما يتبادر إلى الأذهان،
والله أعلى وأعلم.

ثانيًا - مولده:

قال الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا عبد الرزاق قال: "ولدت سنة ست وعشرين ومائة"⁽¹⁾،
أي أنه ولد في أواخر الخلافة الأموية، في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك الذي ولي
الخلافة سنة خمس وعشرين ومائة⁽²⁾.

ثالثًا - نشأته:

1 - أسرته:

نشأ عبد الرزاق الصنعاني في بيت علم؛ فقد كان أبوه وأخوه محدثين.
أ- فأما أبوه فهو: **همام بن نافع الحميري مولاهم، اليماني الصنعاني والد عبد الرزاق بن همام.**
وممن روى عنه: ابنه عبد الرزاق بن همام⁽³⁾، وقال الذهبي: "ما علمت عنه راويًا سوى
ولده. وهو قديم الوفاة"⁽⁴⁾.

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (1/ 272، و361/2)، برقم (420)،
و2599). انظر: المعرفة والتاريخ، الفسوي (1/ 197)، ورجال صحيح مسلم، ابن منجويه (2/ 8)، برقم
(1015)، وتاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 163، و166، و192)، برقم (4039)، وتهذيب الكمال في
أسماء الرجال، المزي (18/ 61)، برقم (4091)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 374)، برقم (232)،
وسير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 565)، برقم (220)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر (6/ 314)، برقم
(611)، وغيرهم.

(2) انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (63/ 319-349)، برقم (8064)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (3/ 549-
555)، برقم (356)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (5/ 370-373)، برقم (168).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (30/ 300-301)، برقم (6601).

(4) ميزان الاعتدال، الذهبي (4/ 308)، برقم (9252).

• أقوال النقاد في والد عبد الرزاق:

قال ابن معين: "ثقة"⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽²⁾، وقال مغلطاي: "خرج أبو عبد الله الحاكم حديثه في "صحيحه"، وحسنه أبو علي الطوسي"⁽³⁾.

وقال ابن حبان: "من خيار أهل اليمن وعبادهم، حج ستين حجة وكان طاهر العبادة"⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: "مقبول"⁽⁵⁾.

• وقال العقيلي: "حديثه غير محفوظ"⁽⁶⁾، وعلق عليه أبو الفيض العُمَاري: "مردود عليه، وكأنه قال ذلك اعتبارًا بأنه لم يرو عنه غير ولده عبد الرزاق؛ أي أنه غير محفوظ عند الرواة، وهذا غير ضائر، فكم من الثقات من ليس له إلا راوٍ واحد؟!"⁽⁷⁾.

وكذا قال أصحاب تحرير التقريب: "ذكره العقيلي في "الضعفاء"، بسبب روايته لحديث واحد عن سالم غير محفوظ"⁽⁸⁾.

• وقال محمد بن عيسى الطباع: سمعت عبد الرزاق، يقول: "قدم علينا معمر وقد مات أبي، فقال: لو أدركت أباك ما أردت أن يسند لي حديثًا"⁽⁹⁾، وعلق عليه الذهبي: "وفي النفس مع صحة سندها منها؛ فإن عبد الرزاق حدث عن أبيه، ولقيه في حدود الخمسين ومائة قبلها أو بعدها، ومعمر فدخل اليمن قديمًا في أيام همام بن منبه"⁽¹⁰⁾.

قلت: ثقة كما قال ابن معين.

(1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 107)، برقم (456).

(2) الثقات، ابن حبان (7/ 586)، برقم (11596).

(3) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (12/ 165)، برقم (4966).

(4) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (ص: 306)، برقم (1553).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 574)، برقم (7318).

(6) الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 371)، برقم (1981).

(7) المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أبو الفيض العُمَاري (4/ 117).

(8) تحرير تقريب التهذيب، الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط (4/ 44)، برقم (7318).

(9) الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 371)، برقم (1981).

(10) تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 246)، برقم (409).

ب- وأما أخوه فهو: عبد الوهاب بن همام بن نافع، مولى حمير، فمن أهل اليمن أخو عبد الرزاق بن همام.

روى عن: عبد الصمد بن معقل، والثوري، ومحمد بن مسلم الطائفي.

روى عنه: نعيم بن حماد، وأبو زياد القطان، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي⁽¹⁾.

أقوال النقاد فيه:

ذكره ابن حبان في "الثقات"⁽²⁾، وقال ابن معين: "ثقة وكان مغفلاً"⁽³⁾.

وقال الأزدي: "يتكلمون فيه"⁽⁴⁾، وقال يعقوب بن سفيان: "ليس بالقوي"⁽⁵⁾، وقال أحمد

بن علي الآبار: قلت لمحمد بن رافع: عبد الوهاب بن همام أخو عبد الرزاق كان يعرف بالحديث؟، قال: لا، وكان شديد التشيع يفرط جداً، ما رأيته صلى معنا جماعة"⁽⁶⁾.

وقال أبو حاتم: "كان شيخاً يغلو في التشيع كان أغلى في التشيع من عبد الرزاق"⁽⁷⁾.

قلت: ثقة مغفلاً، مغالٍ في التشيع.

(1) انظر: التاريخ الكبير، البخاري (97 / 6)، برقم (1823)، والضعفاء الكبير، العقيلي (74 / 3)، برقم (1039)، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (70 / 6)، برقم (366)، والثقات، ابن حبان (8 / 409)، برقم (14136)، والكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 514)، برقم (1434)، والضعفاء والمتركون، ابن الجوزي (2 / 159)، برقم (2216)، وميزان الاعتدال، الذهبي (2 / 684)، برقم (5329)، والإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، أبو المحاسن الحسيني (ص: 278)، برقم (558)، وتعجيل المنفعة، ابن حجر (1 / 834)، برقم (677)، ولسان الميزان، ابن حجر (5 / 312)، برقم (4990).

(2) الثقات، ابن حبان (8 / 409)، برقم (14136).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 514)، برقم (1434).

(4) الضعفاء والمتركون، ابن الجوزي (2 / 159)، برقم (2216).

(5) تعجيل المنفعة، ابن حجر (1 / 835)، برقم (677).

(6) الضعفاء الكبير، العقيلي (3 / 74)، برقم (1039).

(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 71)، برقم (366).

2- طلبه للعلم:

قال هشام بن يوسف: "أنا أكبر من عبد الرزاق بسنتين كان لعبد الرزاق حين قدم ابن جريج - يعني: اليمن - ثماني عشرة سنة"⁽¹⁾.

فيتضح من كلام هشام بن يوسف بأنَّ عبد الرزاق لقي ابن جريج وأخذ عنه العلم وعمره ثماني عشرة سنة، ويعكر على هذا ما قاله الإمام الذهبي: "طلب العلم وهو ابن عشرين سنة"⁽²⁾.

قلت: من الواضح أنَّه طلب العلم وعمره ثماني عشر سنة، وأكب على طلب العلم وهو ابن عشرين سنة، أي عام (146هـ).

ثم لازم معمر بن راشد، فقال عبد الرزاق: "لزمتم معمرًا ثماني سنين"⁽³⁾.

وقال مرة: "جالسنا معمرًا ما بين سبع سنين أو ثمان سنين"⁽⁴⁾.

وقال مرة: "جالست معمرًا ما بين الثمان إلى التسع"⁽⁵⁾.

وقال أحمد بن حبل: "وجالس عبد الرزاق معمرًا تسع سنين وكان يكتب عنه كل شيء"⁽⁶⁾. وقال عبد الرزاق: "صار معمر هليلجة"⁽⁷⁾ في فمي"⁽⁸⁾، وهذا دليل على شدة إتقانه لحديث معمر بن راشد.

3- رحلاته:

قال الإمام الذهبي: "ارتحل إلى الحجاز، والشام، والعراق، وسافر في تجارة"⁽⁹⁾.

(1) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي (2/ 923)، برقم (1002)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18/ 58)، برقم (3415).

(2) ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 609)، برقم (5044).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 565)، برقم (220).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18/ 56)، برقم (3415).

(5) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 167)، برقم (4039).

(6) المرجع السابق (36/ 174)، برقم (4039).

(7) الإهليلجة: عقير من الأدوية معروف، وهو معرب. انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (4/ 165)، ولسان العرب، ابن منظور (2/ 392).

والعقير: ما يتداوى به من نبات وشجر. المخصص، ابن سيده (3/ 285).

(8) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 178)، برقم (4039).

(9) سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 564)، برقم (220).

وقال ابن عساكر: "قدم الشام تاجرًا. وسمع بها: الأوزاعي، وسعيد بن جبير، ومحمد بن راشد المكحولي، وإسماعيل بن عياش، وثور بن يزيد الكلاعي"⁽¹⁾.

4- وفاته:

قال ابن سعد، وخليفة بن خياط، والبخاري، وغير واحد: "مات عبد الرزاق سنة إحدى عشرة ومئتين".

وزاد ابن سعد: "في النصف من شوال"⁽²⁾.

(1) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36 / 160)، برقم (4039).
(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18 / 61)، برقم (3415).

المطلب الثاني عصر الإمام عبد الرزاق الصنعاني

أولاً- الخلفاء الذين عاصروهم الإمام عبد الرزاق الصنعاني:

ولد الإمام عبد الرزاق الصنعاني في أواخر الخلافة الأموية، في خلافة الوليد بن يزيد ابن عبد الملك الذي ولي الخلافة سنة خمس وعشرين ومائة⁽¹⁾، أي أنه شهد في بداية حياته انتهاء الخلافة الأموية، وانتقالها إلى العباسيين، وقد عاصر الخلافة العباسية في أوج ازدهارها.

والخلفاء العباسيون الذين عاصروهم، هم:

- 1- أبو العباس عبد الله السفاح بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي العباسي أمير المؤمنين، (132-136هـ)⁽²⁾.
- 2- عبد الله أمير المؤمنين المنصور بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، يكنى أبا جعفر استخلف بعد أخيه السفاح (137-158هـ)⁽³⁾.
- 3- المهدي أبو عبد الله محمد بن المنصور (158-169هـ)⁽⁴⁾.
- 4- الهادي موسى بن المهدي (169-170هـ)⁽⁵⁾.
- 5- هارون الرشيد بن المهدي (170-193هـ)⁽⁶⁾.
- 6- الأمين محمد بن الرشيد (193-198هـ)⁽⁷⁾.

(1) انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (63/319-349)، برقم (8064)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (3/549-555)، برقم (356)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (5/370-373)، برقم (168).

(2) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (11/236)، برقم (5131)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي (7/295)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (3/681)، برقم (147)، وغيره.

(3) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (11/244)، برقم (5132).

(4) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/400-403)، برقم (147).

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/441-444)، برقم (167).

(6) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي (9/230-232)، برقم (1061).

(7) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (4/541)، برقم (1717)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (4/1201)، برقم (296).

7- المأمون عبد الله بن الرشيد (198-218هـ)⁽¹⁾.

وتميزت هذه الحقبة بالازدهار، ففي عهد الرشيد سنة (181هـ) غزا أرض الروم، وسنة (190هـ) فتح هرقلة⁽²⁾، و(192هـ) توجه نحو خراسان⁽³⁾.

وأما المأمون فتوفي وهو متوجه للغزو، وحمل إلى طرسوس⁽⁴⁾.

وتتميز هذا العصر بالاستقرار السياسي نسبيًا إلا ما كان من بعض الثورات، منها⁽⁵⁾:

1- في عصر المنصور:

في سنة خمس وأربعين كان خروج الأخوين محمد (النفس الزكية)، وإبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب، فظفر بهما المنصور، وقتلها مع جماعة كثيرة من آل البيت. وآذى خلقًا من العلماء ممن خرج معهما، منهم: أبو حنيفة، ومحمد بن عجلان، ومالك، وغيرهم⁽⁶⁾.

2- في عصر الهادي:

ومما يؤخذ عليه تنكيه بالعلويين، وتمثيله بالأمويين والخوارج والزنادقة. وفي عهده كانت ثورة الحسين بن علي بن حسن بن حسن الحسيني بالمدينة⁽⁷⁾.

(1) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (11 / 430)، برقم (5283)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (10 / 272)، برقم (72).

(2) بالكسر ثم الفتح: مدينة ببلاد الروم سميت بهرقلة بنت الروم بن اليفز بن سام بن نوح عليه السلام، وكان الرشيد غزاها بنفسه ثم افتتحها عنوة بعد حصار وحرب شديد ورمي بالنار والنفط حتى غلب أهلها. معجم البلدان، الحموي (5/398).

(3) هي بلاد الشمس المشرقة فتحت زمن عثمان سنة ثلاثين، وقيل: زمن عمر رضي الله عنهما. وهي بلاد واسعة تضم مدنًا كثيرة ثم قسمت فصار القسم الأكبر منها في أفغانستان شرقًا وجنوبًا -ومن مدنها بلخ وهراة-. وقسم في إيران غربًا -منها مدينة نيسابور-. وقسم في روسيا شمالًا -منها مدينة مرو. انظر: فتوح البلدان، البلاذري (ص: 567)، ومعجم البلدان، الحموي (2/350)، ودائرة المعارف الإسلامية، موجز دائرة المعارف الإسلامية (8/282)، وأطلس التاريخ الإسلامي، حسين مؤنس (ص: 11، و33).

(4) هي الآن في شمال لبنان على شاطئ البحر الأبيض المتوسط. انظر: الشبكة العنكبوتية.

(5) اقتصر على ثورات أهل البيت؛ لعلاقتها بعقيدة عبد الرزاق الصنعاني.

(6) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (11 / 244)، برقم (5132)، والطبقات الكبرى - متمم التابعين، ابن سعد (ص: 378-381)، برقم (299)، والمنظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي (8 / 63)، وغيرهم.

(7) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (7/441-444)، برقم (167).

3- في عصر هارون الرشيد:

قامت ثورات العلويين في عهده: يحيى وإدريس ابني عبد الله بن الحسن⁽¹⁾.

4- في عصر المأمون:

كان المأمون معروفًا بالتشيع⁽²⁾، فكان ميالاً للعلويين، بل ولاهم مناصب رفيعة في الدولة.

ثانيًا- الحياة السياسية في اليمن:

تمتعت اليمن باستقرار نسبي في القرنين الأول والثاني، فلم تشهد إلا ثورات يسيرة لم يقدر لها النجاح⁽³⁾.

ومن هذه الثورات:

1- الخلاف بين النزارية⁽⁴⁾ والمضرية⁽⁵⁾: وكان ذلك في نهاية الدولة الأموية.

فنتج بذلك أمر مروان بن محمد الجعدي⁽⁶⁾، وتعصبه لقومه من نزار على اليمن، وانحراف اليمن عنه إلى الدعوة العباسية، وتغلغل الأمر إلى انتقال الدولة عن بني أمية إلى بني هاشم ثم ما تلا ذلك من قصة معن بن زائدة⁽⁷⁾ باليمن، وقتله أهلها تعصبًا لقومه من ربيعة وغيرها من نزار:

(1) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي (9/ 230-232)، برقم (1061).

(2) تاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 359)، برقم (212).

(3) تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن، أيمن فؤاد السيد (ص: 52).

(4) النزارية: هم عدة قبائل من ولد إسماعيل بن إبراهيم، وسماوا بهذا الاسم نسبة لنزار بن معد بن عدنان. التنبيه والإشراف، المسعودي (1/ 70، و228).

(5) المضرية: هم إحدى القبائل النزارية من ولد مضر بن نزار بن معد بن عدنان. انظر: جمهرة أنساب العرب، ابن حزم (1/ 10).

(6) هو مروان بن محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الخليفة أبو عبد الملك الأموي، ويلقب بمروان الحمار، ومروان الجعدي، تلك نسبة إلى مؤدبه الجعد بن درهم، توفي (132هـ). تاريخ الإسلام، الذهبي (3/ 732).

(7) هو معن بن زائدة الشيباني الأمير، أحد الأجواد الممدحين، والشجعان المذكورين، توفي سنة (151هـ). تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 227).

وقطعه الحلف الذي كان بين اليمن وربيعة في القدم⁽¹⁾.

2- الاضطراب في اليمن:

وذلك في عهد المأمون سنة (200هـ): "وفيها خرج إبراهيم بن جعفر العلوي⁽²⁾ باليمن وقيل له الجزار؛ لكثرة من قتل باليمن من الناس، وسبى وأخذ من الأموال، وقد وجه جنده إلى مكة، وكان قتال كذلك"⁽³⁾.

ولم تنزل عمال الخلفاء متوالية على اليمن إلى أيام المأمون، فاضطرب أمر اليمن فوجه المأمون إليه محمد بن إبراهيم بن زياد⁽⁴⁾ ففتح اليمن ومكة، وبنى مدينة زبيد⁽⁵⁾ في سنة أربع ومائتين، وولى مولاه جعفر⁽⁶⁾ على الجبال⁽⁷⁾.

أي أنّ في عصر الإمام عبد الرزاق الصنعاني كانت ثورة العلويين، وقيام الدولة الزيدية⁽⁸⁾، وما عداه استقرار.

-
- (1) مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي (3/ 232).
 - (2) لم أقف على ترجمته، وهذا من تقصيري وقلة حيلتي، فالله المستعان وعليه التكلان.
 - (3) انظر: تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ، الطبري (8/ 536)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي (83/10 - 84)، ومرآة الزمان في تواريخ الأعيان، سبط ابن الجوزي (332/13).
 - (4) هو محمد بن عبد الله بن زياد (من ولد زياد بن أبيه). موجز التاريخ الإسلامي من عهد آدم إلى عصرنا الحاضر، العسيري (ص: 219).
 - (5) هي مدينة مشهورة باليمن أحدثت في أيام المأمون. معجم البلدان، الحموي (3/ 131).
 - (6) هو جعفر مولى زياد الذي اختط مدينة زبيد. معجم البلدان، الحموي (5/ 70).
 - (7) انظر: المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء (2/ 24)، ونهاية الأرب في فنون الأدب، النويري (90/33)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (11/ 536)، برقم (154)، وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي (5/ 26)، ومآثر الإنافة في معالم الخلافة، القلقشندي (1/ 216).
 - (8) أسسها محمد بن عبد الله بن زياد (من ولد زياد بن أبيه) سنة: (203 - 245 هـ/ 818 - 859 م). وكان الخليفة المأمون قد أرسله إلى تلك المنطقة كي يقضي على حركة علوية، ويسوي الأمور فيها، فاستولى على المنطقة واستقل بها. وكان عهده عهد السلطة والنفوذ، وهو الذي بنى مدينة زبيد. موجز التاريخ الإسلامي من عهد آدم إلى عصرنا الحاضر، العسيري (ص: 219).

ثالثاً: الحياة الاجتماعية:

تتمثل الحياة الاجتماعية بشقيها:

أ- الوضع المادي.

ب- فئات المجتمع من حيث أجناسهم وعقائدهم.

• أما الوضع المادي: فقد عرف العصر العباسي الأول بالمستوى المادي الرفيع، وظهر ذلك في ضوء:

أ- بناء المدن: فقد ذكر المؤرخون بناء عدة مدن في أنحاء مختلفة من الدولة الإسلامية، ومن أبرزها مدينة بغداد عاصمة الخلافة. وأنفق على بنائها مبالغ هائلة، فقال الحموي: "أنفق المنصور على عمارة بغداد ثمانية عشر ألف ألف دينار. وقال الخطيب في رواية: إنه أنفق على مدينته وجامعها وقصر الذهب فيها والأبواب والأسواق إلى أن فرغ من بنائها أربعة آلاف ألف وثمانمائة وثلاثة وثمانين ألف درهم"⁽¹⁾.

ب- بناء القصور: قال ابن كثير: "في سنة ثمان وخمسين ومائة فيها تكامل بناء قصر المنصور المسمى بالخلد"⁽²⁾.

ج- أما بالنسبة إلى اكتناز المال: فقال الصولي: "خلف الرشيد مائة ألف ألف دينار، ومن الأثاث والجوهر والورق والدواب ما قيمته مائة ألف ألف دينار وخمسة وعشرون ألف دينار"⁽³⁾.

فئات المجتمع من حيث أجناسهم وعقائدهم:

أ- أجناسهم: في عهد الرشيد تم القضاء على البرامكة⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وهؤلاء استلموا مناصب رفيعة في الدولة العباسية، مما أدى إلى انتشار الفرس فيها.

(1) معجم البلدان، الحموي (1/ 459).

(2) البداية والنهاية، ابن كثير (10/ 128).

(3) تاريخ الخلفاء، السيوطي (ص: 218).

(4) عرفة هذه الحادثة بنكبة البرامكة، وهي التي قام بها هارون الرشيد بالقضاء على البرامكة، ومنهم وزيره وأخيه من الرضاة وهو الفضل بن يحيى البرمكي، إذ وولاه خراسان سنة (178هـ)، ثم قبض عليه عام (187هـ)، فسجن وتوفي في سجنه بالرقعة عام (193هـ). انظر: البديع في البديع، ابن المعتز (ص: 130)، وأخبار فخ وخبر يحيى بن عبد الله وأخيه إدريس بن عبد الله، أحمد بن سهل الرازي (ص: 87)، وغيرهم.

(5) انظر: تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ، الطبري (8/ 287)، وأخبار فخ وخبر يحيى ابن عبد الله وأخيه إدريس بن عبد الله، أحمد بن سهل الرازي (ص: 87)، وقصة الحضارة، ديورانت (94/13)، وغيرهم.

وقد قيل: إنَّ الفتنة التي قامت بين الأيمن والمأمون هي في حقيقتها انتصار للفرس على العرب⁽¹⁾.

ب- عقائدهم: مع كثرة الفتوحات في عصر الرشيد في بلاد الروم والفرس، وما كان من انتشار الإسلام، إلا أن منهم من كان يبقى على دينه على أن يدفع الجزية، ولم يكره على دخول الإسلام لقول الله ﷻ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: 6].

وكذا وجدت فرق مختلفة، وهي: الخوارج⁽²⁾، والشيعنة⁽³⁾، والمعتزلة⁽⁴⁾، والمرجئة⁽⁵⁾.

هذا في الدولة الإسلامية عموماً، واليمن جزء منها.

-
- (1) تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، حسن إبراهيم حسن (2/398).
 - (2) هم فرقة خرجوا على علي بن أبي طالب ﷺ. تاريخ الخلفاء، السيوطي (ص: 174).
 - (3) هم من أحبوا علي بن أبي طالب ﷺ، وأهل البيت، ومنهم من غالوا بأهل البيت. انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (1/12).
 - (4) هذه الفرقة منتسبة لعطاء بن واصل تلميذ الحس البصري، وسميت معتزلة لاعتزال عطاء مجلس الحسن البصري. انظر: تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة، الماتريدي (1/129).
 - (5) سموا مرجئة؛ لاعتقادهم أن الله أرجأ تعذيبهم على المعاصي أي أخره عنهم. ويعتقدون أنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (2/206).

المطلب الثالث

الحياة العلمية في عصر عبد الرزاق الصنعاني

أولاً- الحياة العلمية في الدولة العباسية:

إن الاستقرار أحد الدوافع إلى التأليف، بالإضافة إلى الوضع المادي، وكذا الانفتاح على المجتمعات الأخرى.

فكان هذا العصر من أزهى العصور، خاصة في عاصمة الخلافة العباسية -بغداد-، قال القلقشندي: "ويقال: إن أعظم خزائن الكتب في الإسلام ثلاث خزائن:

إحداها- خزانة الخلفاء العباسيين ببغداد، فكان فيها من الكتب ما لا يحصى كثرة، ولا يقوم عليه نفاسة، ولم تزل على ذلك إلى أن دهمت التتر بغداد"⁽¹⁾.

• وسبب هذه المكتبة العظيمة، اهتمام الخلفاء بالعلم وأولوه عنايتهم وقربوا العلماء وأعلوا منازلهم، منهم:

1- المهدي⁽²⁾: "وهو أول من أمر بتصنيف كتب الجدل في الرد على الزنادقة والملحدین"⁽³⁾.

2- هارون الرشيد⁽⁴⁾: الذي أحال بغداد قبلة لطلاب العلم يرحلون إليها من مختلف الأمصار لإتمام ما ابتدأوه من العلوم والفنون، فكانت بمثابة مدرسة عليا لطلاب العلوم الشرعية والعربية. وكان فيها كبار المحدثين والقراء والفقهاء والنحويين وحفاظ اللغة وآداب العرب، وقلما كان يتم لإنسان وصف عالم أو فقيه أو محدث إلا إذا رحل إلى بغداد وأخذ عن علمائها⁽⁵⁾.

(1) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي (1/ 537).

(2) هو المهدي: أمير المؤمنين، أبو عبد الله محمد ابن الخليفة أبي جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب العباسي، الخليفة الثالث من بني العباس. توفي سنة (169هـ). تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 500- 508).

(3) السلوك لمعرفة دول الملوك، المقرئ (1/ 117)، وكنوز الذهب في تاريخ حلب، سبط ابن العجمي (2/ 82)، وتاريخ الخلفاء، السيوطي (ص: 202)، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة (3/ 185)، برقم (4320).

(4) هو هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور ابن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس أبو جعفر - ويقال: أبو محمد- أمير المؤمنين، بويع بالخلافة بعد موت أخيه موسى الهادي بعهد من أبيه المهدي. تاريخ دمشق، ابن عساكر (73/ 285).

(5) انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف (2/ 134).

بل قرب هارون الرشيد العلماء في جميع أسفاره، فقليل: "كان إذا حج أحج معه مائة من الفقهاء وأبنائهم"⁽¹⁾.

"وكان يحب الفقه والفقهاء، ويميل إلى العلماء، ويحب الشعر والشعراء، ويعظم الأدب والأدباء"⁽²⁾.

"وكان يحب العلم وأهله"⁽³⁾.

3- المأمون⁽⁴⁾: كان عهده من أرقى العهود في الدولة العباسية؛ وذلك:

1- لاشتغال الخليفة نفسه بالعلم وطلبه منذ نعومة أظفاره فلقد جالس العلماء، وأخذ عنهم الحديث، والتفسير، والفقه، واللغة، وعلى سبيل المثال قد عمل أبو عبيد غريب الحديث للمأمون وقرأه عليه⁽⁵⁾.

2- نبوغ الأعداد الغفيرة من العلماء في هذا العصر من مختلف العلوم، منهم: الإمام أحمد بن حنبل⁽⁶⁾، والبخاري⁽⁷⁾، والأصمعي⁽⁸⁾، والكسائي⁽⁹⁾، وأشباههم.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب (9/ 16)، برقم (7299)، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الزمخشري (2/ 167)، برقم (55)، والتدوين في أخبار قزوين، الرافعي (4/ 188)، والبداية والنهاية، ابن كثير (10/ 232).

(2) تاريخ بغداد، الخطيب (9/ 16)، برقم (7299)، وتاريخ دمشق، ابن عساكر (73/ 288)، برقم (10013)، والتدوين في أخبار قزوين، الرافعي (4/ 188)، ومختصر تاريخ دمشق، ابن منظور (27/ 7).

(3) تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 1223)، برقم (331).

(4) هو عبد الله أمير المؤمنين المأمون بن هارون الرشيد بن مُحَمَّد المهدي بن عبد الله المنصور بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، يُكنى أبا العباس. تاريخ بغداد، الخطيب (11/ 430).

(5) انظر: طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى (1/ 262).

(6) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله أحد الأئمة. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 84)، برقم (96).

(7) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 468)، برقم (5727).

(8) هو عبد الملك بن كريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع أبو سعيد الباهلي الأصمعي البصري. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 364).

(9) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز، مولى بني أسد، أبو الحسن الأسدّي الكوفي الكسائي، شيخ القراء والنُّحاة. تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 927).

ثانياً - مكانة علم الحديث وعلومه في الدولة العباسية:

إن علم الحديث في الدولة العباسية له أهمية كبيرة؛ إذ في هذه الحقبة ظهرت فرق من بينها: الخوارج، والشيعية، والمعتزلة، وغيرهم، وهناك عوامل أخرى أدت إلى الكذب على رسول الله ﷺ، وكان لا بد من العلماء توضيح ذلك وبيانها للناس، وذلك في ضوء:

1- تدوين السنة: فقال الإمام ابن حجر: "علم علمني الله وإياك أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة،...، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار؛ لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار"⁽¹⁾.

وتم التدوين على ثلاث مراحل:

أ- مرحلة الكتابة: قد بدأت في عصر عمر بن عبد العزيز ﷺ؛ إذ كتب إلى أبي بكر بن حزم يأمره بذلك، فقال: «أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية أو حديث عمرة بنت عبد الرحمن فاكتبه، فإني قد خفت دروس العلم، وذهاب أهله»⁽²⁾.

فقام الإمام الزهري بكتابة الأحاديث والآثار، فقال صالح بن كيسان: "اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم، فقلنا: نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، قال: ثم قال الزهري: نكتب ما جاء عن أصحابه؛ فإنه سنة، قال: فقلت أنا: لا ليس بسنة لا نكتبه، قال: فكتب ولم أكتب فأنجح وضيعت"⁽³⁾.

ووصف ابن رجب -رحمه الله- هذه المرحلة، فقال: "ثم إنه في زمن تابعي التابعين صنفت التصانيف، وجمع طائفة من أهل العلم كلام النبي ﷺ وبعضهم جمع كلام الصحابة"⁽⁴⁾.

ب- مرحلة تبويب الأحاديث على الأبواب الفقهية: قال الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد: "فقد وجدنا في هذا القرن -أي الثاني- كتباً اختلطت فيها الأحاديث بالأحكام وآراء الصحابة والتابعين وآراء المؤلف، كما هو واضح في "موطأ" الإمام مالك ﷺ الذي يمثل

(1) فتح الباري، ابن حجر (1/ 6).

(2) الطبقات الكبرى، ابن سعد (2/ 387).

(3) الطبقات الكبرى - متمم التابعين، ابن سعد (ص: 168).

(4) شرح علل الترمذي، ابن رجب (1/ 341).

بحق مرحلة متوسطة بين دمج الحديث بالفقه وانفصالهما كل في كتب خاصة،...، على أننا ينبغي أن نلاحظ أن الحديث لم ينس علاقته بالفقه، حتى عندما أصبح له دواوين مستقلة متمثلة في الجوامع والسنن، وهو ما جعل مؤلفي هذه الكتب يراعون في ترتيبها أن تكون على أبواب الفقه⁽¹⁾.

ج- مرحلة أفراد أحاديث النبي ﷺ بالتصنيف، وهي طريقة المسانيد: قال عنها ابن حجر: "إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة وذلك على رأس المائتين"⁽²⁾. وقد أدرك عبد الرزاق الصنعاني كلتا المرحلتين الأخيرتين، وكان "المصنف" على المرحلة الثانية.

ثالثاً- الحياة العلمية في اليمن خاصة:

أ- بداية المسيرة العلمية في اليمن:

بدأت المسيرة العلمية في اليمن منذ العصر النبوي، فقد كان أبو موسى الأشعري ومعاذ بن جبل عاملاً النبي ﷺ على اليمن، وهما من أهل الفتوى من الصحابة، وقد قدما بأمر رسول الله ﷺ لليمن ليعلم أهلها الدين الإسلامي⁽³⁾.

ثم بعد ذلك توالى أصحاب رسول الله ﷺ لتعليم أهلها، وتوضيح لهم دينهم، فقال ابن سعد: "قالوا: وكتب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم⁽⁴⁾ حيث بعثه إلى اليمن عهداً يعلمه فيه شرائع الإسلام وفرائضه وحدوده"⁽⁵⁾.

-
- (1) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، عبد المجيد محمود (ص: 24-25).
 - (2) فتح الباري، ابن حجر (1/6).
 - (3) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (1/443-461)، برقم (86)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (2/101-102)، والإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (6/107-109)، برقم (8055).
 - (4) وقال ابن عبد البر في الاستذكار (2/471): "وكتاب عمرو بن حزم هذا قد تلقاه العلماء بالقبول والعمل وهو عندهم أشهر وأظهر من الإسناد الواحد المتصل". وقال أيضاً في الاستذكار (8/37): "وقد روى بن وهب عن مالك والليث عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه احتج بكتاب عمرو بن حزم في دية الأصابع عشر عشر".
 - (5) الطبقات الكبرى، ابن سعد (1/267).

فهذا يعد بداية الازدهار العلمي في اليمن، ثم بعد ذلك توالى السنون حتى قطن⁽¹⁾ اليمن العلماء، ورحل الناس إليه، فمن مشاهير التابعين باليمن⁽²⁾:

1- طاوس بن كَيْسَانَ: هو من فقهاء أهل اليمن وعبادهم وخيار التابعين وزهادهم، فمرض بمني ومات بمكة سنة إحدى ومائة وصلى عليه هشام بن عبد الملك بن مروان بين الركن والمقام.

2- وهب بن مُنْبَهٍ: كان ينزل دَمَارَ⁽³⁾ على مرحلتين من صنعاء، كان ممن قرأ الكتب، ولزم العبادة، وواظب على العلم، وتجرد للزهادة، صلى أربعين سنة صلاة الصبح بوضوء عشاء الآخرة، ومات في المحرم سنة ثلاث عشرة ومائة.

3- همام بن مُنْبَهٍ: أخو وهب وكان أكبر من وهب سنًا.

• وأما من مشاهير أتباع التابعين في اليمن⁽⁴⁾ ف:

1- عبد الله بن طاوس بن كَيْسَانَ الْهَمْدَانِيُّ الْخَوْلَانِيُّ⁽⁵⁾ أبو محمد: من متعبدي أهل اليمن وصالحهم وقرأ أتباع التابعين ومتقنيهم مات سنة ثنتين وثلاثين ومائة.

2- عَقِيلُ بْنُ مَعْقَلِ بْنِ مُنْبَهٍ بْنِ كَامِلٍ: من خيار أهل اليمن سمع عمه وهب بن منبه، وكان متقنًا فاضلاً.

3- معمر بن راشد مولى عبد السلام بن عبد القدوس: كان راشد يكنى بعمرو، ومولده بالبصرة أدرك جنازة الحسن البصري عام (110هـ)، وطلب العلم في تلك السنة التي توفي بها الحسن البصري من الفقهاء المتقنين، والحفاظ المتورعين، كنيته أبو عروة سكن اليمن، وبها مات سنة ثنتين وخمسين ومائة.

4- عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ بَارِقِ الْهَنْفِيِّ الْكُوسَجِ⁽⁶⁾ أبو عبد الله من أهل اليمامة كان يحدث بها.

(1) أي استقر وسكن. انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (5/ 104).

(2) انظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (ص: 198)، برقم (955، و956، و957).

(3) قرية باليمن على مرحلتين من صنعاء. معجم البلدان، الحموي (3/ 7).

(4) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (ص: 304)، برقم (1537، و1538، و1540، و1543).

(5) هذه النسبة إلى قبيلة خولان، نزل أكثرها بلاد الشام. انظر: الأنساب للسمعاني (5/ 234)، برقم (1502).

(6) هذه النسبة لأبي يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام التميمي، المعروف بالكوسج، اشتهر به وإلى الساعة بمرور سكة ينسب إليه ويقال لها «كوى إسحاق كوسه». الأنساب، السمعي (11/ 168)، برقم (3496).

ب- أول ما ظهر من المؤلفات في علم الحديث في اليمن:

إن من أهم المؤلفات التي ظهرت في اليمن هي:

- 1- صحيفة همام بن منبه من أقدم ما ألف في الحديث⁽¹⁾.
- 2- وكان لمعمر بن راشد كتاب في المغازي⁽²⁾، ولكن لم يصل إلينا، ما عدا نقولاً أوردها الواقدي وابن سعد في كتبهم.
- 3- وكذا جامع معمر بن راشد، الذي طبعه الأعظمي في ذيل مصنف عبد الرزاق الصنعاني. فهذه وغيرها من المصادر كان مرجعاً لأهل اليمن، فقد قال الجعدي: "فكان علم السنة مأخوذاً من جامع معمر بن راشد، وجامع سفيان بن عيينة، وجامع أبي قرّة موسى بن طارق اللّخجّي⁽³⁾، ومن المرويات عن مالك في "الموطأ"، ومما يروى عن طاوس وابنه، والحكم بن أبان، وقدماء من فقهاء اليمن"⁽⁴⁾.

ج- رحلة العلماء إلى اليمن:

لليمن أهمية كبيرة عند المسلمين؛ لأنها مصدر الحضارة البشرية؛ لذا توجهت أنظار المسلمين إلى هذا البلد العظيم منذ بزوغ فجر الإسلام؛ إذ بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري ليعلموا أهلها هذا الدين، لذا ظهر منها أئمة التابعين، فقال الإمام السخاوي: "واليمن حلها معاذ وأبو موسى، وخرج منها أئمة التابعين، وتفرقوا في الأرض، وكان بها جماعة من التابعين كهمام بن منبه وطاوس وابنه، ثم معمر وأصحابه، ثم عبد الرزاق وأصحابه، ولم يزل العلماء به في عصر الصحابة يتوفرون، والأئمة إليها يرحلون، بل هي في كل عصر في ازدياد من العلم"⁽⁵⁾.

(1) صحيفة همام بن منبه، لأبي عقبة همام بن منبه بن كامل بن سيح اليماني الصنعاني الأبنواوي، حققها علي حسن علي عبد الحميد، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، ط1، 1407 هـ - 1987 م.

(2) انظر: الفهرست، النديم (ص: 123).

(3) هذه النسبة إلى لحج، وهي قرية من أبيين من بلاد اليمن. الأنساب، السمعاني (11 / 209)، برقم (3537).

(4) انظر: طبقات فقهاء اليمن، عمر بن علي بن سمرة الجعدي (ص: 74).

(5) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي (ص: 296)، بتصريف.

وكلام السخاوي هذا هو الثابت تاريخياً، فقد رحل إلى اليمن كبار العلماء لينهالوا من علمائها ويتلمذوا على أيديهم، ومن أبرز مَنْ رحل إليها الإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما من الحفاظ.

وسأتكلم عن ذلك بوضوح في رحلة العلماء إلى عبد الرزاق.

المبحث الثاني

شيوخ عبد الرزاق الصنعاني، وتلاميذه، ورحلاته، وثناء العلماء عليه

المطلب الأول

شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين أكثر عنهم في المصنف

- فإن شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين أكثر عنهم في "المصنف" (أربعة)، وهم: معمر ابن راشد، وابن جريج، وسفيان الثوري، وابن عيينة.
- **أولاً- مَعْمَرُ بن راشد:** هو معمر بن راشد الأزدي الحُدَّانِي⁽¹⁾، أبو عروة بن أبي عمرو البصري، مولى عبد السلام بن عبد القدوس أخي صالح بن عبد القدوس، وعبد السلام مولى عبد الرحمن بن قيس الأزدي، وعبد الرحمن هذا أخو المُهَلَّبِ بنِ أَبِي صُفْرَةَ لأمه. سكن اليمن. وكان شهد جنازة الحسن البصري.
 - **روى عن:** أبان بن أبي عياش، وإبراهيم بن ميسرة، وإسماعيل بن جابر الحُدَّانِي⁽²⁾، وأشعث ابن سَوَّارٍ، وأشعث بن عبد الله بن جابر الحُدَّانِي، وأيوب السَّخْتِيَانِي، وبهز بن حكيم، وثابت البُنَّانِي، وثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك، وجابر بن يزيد الجُعْفِي، والجعد أبي عثمان، والحكم بن أبان العَدَنِي، وحמיד بن قيس الأعرج، وغيرهم.
 - **روى عنه:** أبان بن يزيد العطار -وهو من أقرانه-، وإسماعيل بن عُليَّة، وأيوب السَّخْتِيَانِي -وهو من شيوخه-، وحمام بن زيد، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وغيرهم⁽³⁾.

(1) بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين وفي آخرها نون بعد الألف، هذه النسبة إلى حدان وهم من الأزد، وعامتهم بصريون وهم حدان بن شمس بن عمرو بن غنم بن غالب بن عثمان بن نصر بن الأزد. الأنساب، السمعاني (83/4)، برقم (1096).

(2) هذه النسبة إلى حدان وهم من الأزد، وعامتهم بصريون. الأنساب، السمعاني (83 / 4)، برقم (1096). وهناك الحداني بفتح الحاء، هذه النسبة إلى حدان وهو بطن من تميم. الأنساب، السمعاني (83 / 4)، برقم (1095).

(3) انظر: رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أبو نصر الكلاباذي (722/2)، برقم (1201)، وتاريخ دمشق، ابن عساكر (390-391 / 59)، برقم (7574)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 5-6)، برقم (1)، ومن تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (ص: 179)، برقم (337)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (4 / 223-227)، برقم (374)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزري (303/28 - 306)، برقم (6104)، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطي (11 / 300)، برقم (4677)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر (10 / 243)، برقم (439).

• ولادته:

قال الذهبي: "مولده: سنة خمس، أو ستٍ وتسعين"⁽¹⁾، وقد اتفق الحفاظ على أنه ولد سنة (96هـ):

فقال أبو حاتم: "يقال: إن معمراً أكبر من الثوري بسنة"⁽²⁾، ومن المعلوم أنّ ولادة الثوري سنة سبع وتسعين⁽³⁾، أي أنّ ولادة معمّر بن راشد سنة ست وتسعين.

وكذا وفاة الحسن البصري سنة (110هـ)⁽⁴⁾، وكان عمر معمّر وقت إذ أربعة عشر عامًا، فقد قال معمّر: "خرجت مع الصبيان وأنا غلام إلى جنازة الحسن، فطلبت العلم سنة مات الحسن"⁽⁵⁾.

وقال أيضًا: "سمعت من قتادة وأنا ابن أربع عشرة سنة، فما شيء سمعته في تلك السنين، إلا وكأنه مكتوب في صدري"⁽⁶⁾.

أي أنّ ولادة معمّر بن راشد سنة ست وتسعين.

• أقوال النقاد فيه:

لخص الإمام ابن حجر أقوال النقاد فيه، فقال: "ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة"⁽⁷⁾.

• ما قيل: في أخذ عبد الرزاق الصنعاني عنه العلم:

قال عبد الرزاق: "لزمتم معمراً ثمانين سنين"⁽⁸⁾.

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 5)، برقم (1).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8 / 256)، برقم (1165).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (11 / 169)، برقم (2407).

(4) المرجع السابق (6 / 126)، برقم (1216).

(5) التاريخ الكبير، البخاري (7 / 378)، برقم (1631).

(6) المرجع السابق (7 / 378)، برقم (1631).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 541)، برقم (6809).

(8) سير أعلام النبلاء، الذهبي (9 / 565)، برقم (220).

وقال مرة: "جالسنا معمرًا ما بين سبع سنين أو ثمان سنين"⁽¹⁾.

وقال مرة: "جالست معمرًا ما بين الثمان إلى التسع"⁽²⁾.

وقال أحمد بن حنبل: "وجالس عبد الرزاق معمرًا تسع سنين وكان يكتب عنه كل شيء"⁽³⁾.

- **وطول هذه الملازمة كتب عنه عشرة آلاف حديث**، فقال عبد الرزاق: "كتبت عن معمر عشرة آلاف حديث"⁽⁴⁾.

وقال مرة: "سمعت من معمر عشرة آلاف حديث"⁽⁵⁾.

- **وطول ملازمة عبد الرزاق لمعمر بن راشد أتقن حديثه**، فقال عبد الرزاق: "صار معمر هَلِيلَجَةً في فمي"⁽⁶⁾، فهذا دليل على شدة إتقانه لحديثه، وأكد ذلك الإمام أحمد بن حنبل فقال: "إذا اختلف أصحاب معمر في حديث معمر فالحديث حديث عبد الرزاق"⁽⁷⁾.

وقال ابن معين: "مَا كَانَ أَعْلَمَ عَبْدَ الرَّزَّاقِ بِمَعْمَرٍ وَأَحْفَظَهُ عَنْهُ"⁽⁸⁾.

- **وأما صيغة رواية عبد الرزاق عنه في "المصنف"**.

فهي أن عبد الرزاق لا يذكر إلا الاسم الأول: فيقول: حدثنا معمر، قال معمر، وسألت معمرًا... إلخ.

- **ثانيًا- ابن جُرَيْج**: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج القُرَشِي الأموي، أبو الوليد وأبو خالد المكي، مولى أمية بن خالد.

وقيل: مولى عبد الله بن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية الأموي.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18 / 56)، برقم (3415).

(2) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36 / 167)، برقم (4039).

(3) المرجع السابق (36 / 174)، برقم (4039).

(4) تاريخ الإسلام، الذهبي (4 / 223)، برقم (374)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 11)، برقم (1).

(5) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الذهبي (9 / 62)، برقم (6854).

(6) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36 / 178)، برقم (4039).

(7) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص: 180)، برقم (1092).

(8) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36 / 170)، برقم (4039).

وقيل: كان جريج عبدًا لأم حبيب بنت جبير زوجة عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد ابن أبي العيص، فنسب ولأؤه إليه وأصله رومي.

وكان لابن جريج أخ اسمه محمد بن عبد العزيز وابن اسمه محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز.

• روى عن: أبان بن صالح البصري، وإبراهيم بن أبي بكر الأحنسي، وإبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، وهو ابن أبي يحيى الأسلمي، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وإسماعيل بن أمية القرشي، وإسماعيل بن عليّة -وهو أصغر منه-، وأبي هاشم إسماعيل بن كثير، وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، وأسيد بن أبي أسيد البرّاد، وأيوب بن أبي تميمة السخّتياني، وأيوب بن هاني، وجعفر بن خالد بن سارة، وجعفر بن محمد الصادق، وحرّيز أو أبي حرّيز، والحسن بن مسلم بن يثاق المكي، وغيرهم.

• روى عنه: الأخضر بن عجلان، وإسماعيل بن زياد السكوني، وإسماعيل بن عُليّة، وإسماعيل بن عياش، وأبو ضمرة أنس بن عياض، وأبو مالك بشر بن الحسن البصري، وبشر بن منصور السلمي، وثور بن يزيد الحمصي، وجعفر بن عون، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وحماد بن عيسى الجهني، وحماد بن مسعدة، وسلمة بن سعيد البصري، وأبو خالد سليمان بن حيان الأحمر، وشعيب بن إسحاق الدمشقي، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وعبد الله بن إدريس، وعبد الله بن الحارث المخزومي، وعبد الله بن داود الخريبي، وعبد الله بن رجاء المكي، وعبد الله ابن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي -وهو من أقرانه-، وعبد الرزاق بن همام، وابنه عبد العزيز بن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وغيرهم⁽¹⁾.

• أقوال النقاد فيه:

لخص ابن حجر أقوال النقاد فيه فقال: "ثقة فقيه فاضل وكان يدلّس ويرسل"⁽²⁾، وقد ذكره ابن حجر ضمن الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين⁽³⁾.

(1) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (12/ 142)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (6/ 325)، برقم (138)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (3/ 919)، برقم (281)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18/ 338-345)، برقم (3539)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر (6/ 402)، برقم (855).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 363)، برقم (4193).

(3) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر (ص: 41)، برقم (83).

• ما قيل: في أخذ عبد الرزاق الصنعاني عنه العلم:

قال هشام بن يوسف الصنعاني: "أنا أكبر من عبد الرزاق بسنتين كان لعبد الرزاق حين قدم ابن جريج ثماني عشرة سنة"⁽¹⁾.

وقال مرة: "كان لعبد الرزاق حين قدم ابن جريج، يعني: اليمن - ثماني عشرة سنة"⁽²⁾.

أي أنّ أول لقاء بين ابن جريج وعبد الرزاق الصنعاني في اليمن، وكان عمر عبد الرزاق في ذلك الوقت ثماني عشرة سنة.

• وكان عبد الرزاق الصنعاني متقناً لحديث شيخه ابن جريج، فقال أبو زرعة: قلت لأحمد

ابن حنبل: كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر؟، قال: نعم. قيل له: فمن أثبت في ابن جريج: عبد الرزاق أو محمد بن بكر البُرْسانِي⁽³⁾؟، قال: عبد الرزاق⁽⁴⁾.

وقال ابن رجب: "قال مسلم في كتاب "التمييز"⁽⁵⁾: عبد الرزاق وهشام بن سليمان أكبر في ابن جريج من ابن عيينة، وعبد الله بن فروخ"⁽⁶⁾.

• وأما صيغة رواية عبد الرزاق عنه في "المصنف".

فلم يذكره إلا بقوله: ابن جريج.

• ثالثاً: الثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي.

وقيل: إنه من ثور همدان، والصحيح الأول.

• روى عن: إبراهيم بن عبد الأعلى، وإبراهيم بن عقبة، وإبراهيم بن ميسرة، وإبراهيم بن يزيد

الْحَوْزِيّ، وإسماعيل بن أمية، وأيوب بن أبي تميمة السَّخْتِيَانِيّ، وأيوب بن موسى، والبَحْتَرِيّ

(1) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي (2/ 923)، برقم (1002).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18/ 58)، برقم (3415).

(3) هذه النسبة الى بنى برسان وهو بطن من الأزد. الأنساب، السمعاني (2/ 162)، برقم (446).

(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، أبو زرعة الدمشقي (ص: 457).

(5) لم أقف عليه في التمييز!!؟.

(6) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/ 683-684).

بن المختار، وبرد بن سنان الشامي، ويزيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وبشير أبي إسماعيل، وغيرهم.

روى عنه: أبان بن تغلب - ومات قبله-، وإبراهيم بن سعد، وأسباط ابن مجد القرشي، وإسماعيل بن عليّة، وأمّية بن خالد، وجعفر بن عون، وسليمان الأعمش - وهو من شيوخه-، وشعبة بن الحجاج -وهو من أقرانه-، وشعيب بن إسحاق الدمشقي، وشعيب بن حرب المدائني، وصيفي بن ربعي الأنصاري، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي - وهو من أقرانه-، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم⁽¹⁾.

• أقوال النقاد فيه:

لخص ابن حجر أقوال النقاد فيه فقال: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس"⁽²⁾، وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين⁽³⁾.

• ما قيل: في أخذ عبد الرزاق الصنعاني عنه العلم:

• تردد سفيان الثوري إلى اليمن عدة مرات، فمرة دخلها تاجرًا، فقال زيد بن المبارك: "قدم سفيان صنعاء في تجارة فاشتري فضة، فأقام بها ثلاثًا وأربعين ليلة"⁽⁴⁾.

(1) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (6/ 371)، والتاريخ الكبير، البخاري (4/ 92)، برقم (2077)، ومشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (ص: 268)، برقم (1349)، ورجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أبو نصر الكلاباذي (329/1)، برقم (462)، وتاريخ بغداد، الخطيب (219/10)، برقم (4716)، وتاريخ جرجان، حمزة السهمي (ص: 216)، برقم (338)، والتعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي (3/ 1138-1139)، برقم (1351)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي (8/ 253-254)، برقم (867)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (7/ 229-232)، برقم (82)، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (5/ 387)، برقم (2077)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (11/ 163)، برقم (2407)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر (4/ 111)، برقم (199).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 244)، برقم (2445).

(3) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر (ص: 32)، برقم (51).

(4) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 167-168)، برقم (4039).

- وفي هذه المدة أملى عليهم، فقال ابن معين: "كان سفيان لا يملئ الحديث إنما أملى عليهم حديثين، حديث الدجال⁽¹⁾ وحديث خطبة ابن مسعود⁽²⁾، وكان سفيان إذا حدث استقبل القبلة.

قيل له: فأهل اليمن؟!.

قال: قد أملى على أهل اليمن كانوا عنده ضعافاً، أو قال ضعفي فأملئ عليهم⁽³⁾.

- وقال زيد: "قيل لأبي ثور إن عبد الرزاق يقول: ختم على سماعي من سفيان، سمعته مع هشام بن يوسف فختمت عليه حتى نسخته"⁽⁴⁾.

وقال زيد بن المبارك: "قيل لأبي ثور: ابن همام يقول: كنا نختم على إملاء سفيان حتى كتبناه. قال: قال إبراهيم: ما رأيته عند سفيان ولقد رأيته بعد ما خرج سفيان ورأيته مخلوقاً.

فقلت: ما لابن همام مخلوق؟، فقالوا: كان مريضاً فنقه من مرضه فلذلك حلق رأسه. وهكذا يفعل أهل تلك الناحية إذا مرض الرجل فيرى حلق رأسه ثم يخرج"⁽⁵⁾.

- ومرة حدثهم سفيان الثوري ثمانية وأربعين يوماً، فقال عبد الرزاق: "مكث سفيان يملئ علينا ثمانية وأربعين يوماً"⁽⁶⁾.

فهذا دليل على تعدد زيارة سفيان الثوري لليمن.

وحدد ابن عيينة متى كانت إحدى رحلاته إلى اليمن فقال: "ذهبت إلى اليمن سنة (150هـ) وسنة (152هـ)، ومعر حي وذهب الثوري قبلي بعام"⁽⁷⁾.

أي أنّ رحلته كانت سنة (149هـ) أو (151هـ) كما ذكر ابن عيينة.

(1) لم أستطع تعيينه، وهذا من تصييري وقلة حيلتي، فالله المستعان وعليه التكلان.

(2) انظر: سنن أبي داود (2/ 239)، برقم (2118). وإسناده صحيح.

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ابن معين (3/ 459)، برقم (2256).

(4) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 167-168)، برقم (4039).

(5) المعرفة والتاريخ، الفسوي (1/ 721-722).

(6) المعرفة والتاريخ، الفسوي (1/ 726).

(7) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 497).

• ولقد اختص سفيانُ الثوريَ عبدَ الرزاقِ الصنعانيَ بزيارة له خاصة، فقال عبد الرزاق: قدم علينا الثوري صنعاء، فطبخت له قَدْرَ سِكْبَاجٍ⁽¹⁾ فأكل، ثم أتيته بزبيب الطائف فأكل، ثم قال: يا عبد الرزاق اعلف الحمار وكِّدْه⁽²⁾، ثم قام يصلي حتى الصباح⁽³⁾.

• ثم بعد ذلك التقى عبد الرزاق به في الحجاز، فقال عبد الرزاق: "سألت الثوري في الموسم عن شيء"⁽⁴⁾.

• وقد تاجر عبد الرزاق الصنعاني لسفيان الثوري، فقال محمد بن عبيد الصنعاني: "إن سفيان الثوري دفع إلى عبد الرزاق بن همام أربعمائة درهم ليشترى له بالشام أثوابًا سماه سفيان فلم يجد عبد الرزاق ما سمى سفيان فاشترى بردين، فلما قدم عبد الرزاق من الشام ودخل مكة وسفيان بمكة فوجد عبد الرزاق مشتري لهذين الثوبين فباعهما بسبعمئة دينار قبل أن يصير إلى سفيان، فلما صار إلى سفيان قال له سفيان: يا عبد الرزاق كأن نفسي تحدثني أنك تجيء مع ربح كثير فهات بضاعتي التي أمرتك، فقال له عبد الرزاق: قد أغناك الله يا أبا عبد الله خذ سبعمئة دينار، فقال سفيان: هذا من أين؟!".

فقال عبد الرزاق هذا اشتريت لك ثوبين برد وبعتها هنا بسبعمئة دينار، والذي أمرتني لم أجد فقد أغناك الله، وخذ من حيث شئت.

فقال سفيان: يا عبد الرزاق أما تعلم أن أبا الزبير حدثني عن جابر أن رسول الله ﷺ "نَهَى عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ"⁽⁵⁾، رد علي رأس مالي والباقي لك. ففعل عبد الرزاق⁽⁶⁾.

• وكان عبد الرزاق الصنعاني متقنًا لحديث سفيان الثوري في اليمن، فقال سلمة بن شبيب: قلت لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله عبد الرزاق أعجب إليك أم هشام بن يوسف؟!

فقال: لا بل عبد الرزاق. قلت: إني سمعت عبد الرزاق يقول كان هشام بن يوسف يكتب لنا عند الثوري ونحن ننظر في الكتاب فإذا فرغ ختم الكتاب.

(1) طعام يعمل من اللحم والخل مع توابل وأفاديه. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1/ 438).

(2) أي أشدد عليه في العمل. انظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (5/ 273).

(3) تاريخ بغداد، الخطيب (10/ 226)، برقم (4716).

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم (6/ 367).

(5) شرح معاني الآثار، الطحاوي (4/ 40)، برقم (5644). وإسناده حسن؛ فيه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، صدوق إلا أنه يدلس. تقريب التهذيب (ص: 506)، برقم (6291). ولكن صرح هنا بالتحديث.

(6) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 162-164)، برقم (4039).

فقال أحمد بن حنبل: إن الرجل ربما نظر مع الرجل في الكتاب وهو أعلم بالحديث منه⁽¹⁾.

• وأما حديث عبد الرزاق الصنعاني عن سفيان الثوري في الحجاز فكان مضطرباً، قال الإمام أحمد بن حنبل: "سماع عبد الرزاق من سفيان بمكة مضطرب، فأما سماعه باليمن أرى أملى عليهم، فذاك صحيح جداً، كان القاضي⁽²⁾ يكتب، وكانوا يصححون"⁽³⁾.

وقال ابن رجب: ذكر لأحمد حديث لعبد الرزاق عن الثوري، فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً، وقال: هذا سماع مكة⁽⁴⁾.

• **الخلاصة:** عبد الرزاق الصنعاني ثقة في سفيان الثوري إلا ما حدث عنه في مكة.

• **وأما صيغة رواية عبد الرزاق عنه في "المصنف".**

فقد تنوع ذكره في المصنف، فعلى الأغلب كان يقول: الثوري، وأحياناً كان يقول: قال: قال سفيان. وهذا من باب التنوع في ذكر شيوخه.

• **رابعاً: ابن عيينة:** هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران، واسم جده: ميمون الهاللي، أبو محمد الكوفي، مولى محمد بن مزاحم أخي الضحاك بن مزاحم، وكان أعور، ولد سنة (107هـ).

وقيل: إن أباه عيينة هو المكنى أبا عمران

وقيل: كان بنو عيينة عشرة أخوة خزازين⁽⁵⁾ حدث منهم خمسة: سفيان بن عيينة،

وإبراهيم ابن عيينة، ومحمد بن عيينة، وآدم بن عيينة، وعمران بن عيينة.

(1) تاريخ دمشق، ابن عساكر (168 /36)، برقم (4039).

(2) هو هشام بن يوسف الصنعاني قاضي صنعاء. تاريخ الإسلام، الذهبي (4 /1227)، برقم (337).

(3) ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل، من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حبل، ومسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيخه، ومن تكلم في الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، الدكتور عامر حسن صبري (ص: 26)، برقم (2).

(4) انظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب (2 /771).

(5) أي يبيعون الخبز من الثياب -وهذه الثياب من الصوف- لكي يأكلون من ثمنه. انظر: الأنساب، السمعاني (111/5)، برقم (1383).

وكان سفيان سكن مكة ومات بها.

- **روى عن:** أبان بن تغلب، وإبراهيم بن محمد بن المنتشر، وإبراهيم بن مسلم الهجري، وإسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، وإسماعيل بن مسلم العبدي، والأسود بن قيس، وأيوب بن أبي تميمة السختياني، وبريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وغيرهم.
- **روى عنه:** إبراهيم بن بشار الرمادي، وإبراهيم بن دينار التمار، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري - ومات قبله -، وعبد الرزاق بن همام، وعبد الملك بن جريج - وهو من شيوخه-، وعبد بن عبد الرحيم المروزي، وغيرهم⁽¹⁾.

• أقوال النقاد فيه:

لخص ابن حجر أقوال النقاد فيه فقال: "تقمة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات"⁽²⁾، وقد ذكره ابن حجر ضمن المرتبة الثانية من مراتب التدليس⁽³⁾، وقد ذكر العلماء اختلاطه قبل وفاته بعامين، ولم يذكروا من سمع منه في هذه الفترة⁽⁴⁾.

-
- (1) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 497)، والثقات، ابن حبان (6/ 403)، برقم (8300)، ومشاهير علماء الأمصار، ابن حبان (ص: 235-237)، برقم (1181)، وتاريخ بغداد، الخطيب (10/ 244)، برقم (4717)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي (10/ 66-68)، برقم (1082)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (8/ 454-456)، برقم (120)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 1110)، برقم (109)، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (5/ 411)، برقم (2083)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (11/ 177-185)، برقم (2413)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر (4/ 117)، برقم (205)، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي (2/ 158)، وغيرهم.
 - (2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 245)، برقم (2451).
 - (3) انظر: طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر (ص: 32)، برقم (52).
 - (4) انظر: نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، علاء الدين علي رضا (ص: 148)، برقم (44).

• ما قيل: في أخذ عبد الرزاق الصنعاني عنه العلم:

لقد رحل ابن عيينة إلى اليمن عدة مرات، فقال: "ذهبت إلى اليمن سنة (150هـ) وسنة (152هـ)، ومعمّر حي وذهب الثوري قبلي بعام"⁽¹⁾.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: "دخل سفيان بن عيينة على معن بن زائدة باليمن، ولم يكن سفيان تلتخ بشيء بعد من أمر السلطان، فجعل يعظه"⁽²⁾.

وفي رواية: "دخل سفيان بن عيينة على معن بن زائدة -يعني أمير اليمن- ولم يكن سفيان تلتخ بعد بشيء من أمر السلطان، فجعل يعظه"⁽³⁾.

• ولم أقف على ملازمة عبد الرزاق لابن عيينة، ولكن قال عبد الرزاق: "ما رأيت بعد ابن جريح مثل ابن عيينة في حسن المنطق"⁽⁴⁾.

• وأما صيغة رواية عبد الرزاق عنه في "المصنف".

فقد تنوع ذكره في المصنف، فعلى الأغلب كان يقول: ابن عيينة، إلا في مواضع نادرة يقول سفيان بن عيينة⁽⁵⁾، وإذا عطف بين السفيانيين أو روى أحدهما عن الآخر، سماه سفياناً، وسمى الآخر الثوري⁽⁶⁾.

(1) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 497).

(2) تاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 1111)، برقم (109).

(3) سير أعلام النبلاء، الذهبي (8/ 459)، برقم (120).

(4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (1/ 52-53).

(5) كما في حديث رقم (6672). قال عبد الرزاق: وأخبرني سفيان بن عيينة.

(6) كما في الأثر رقم (13241) عبد الرزاق، عن سفيان، عن الثوري، عن أبي حسين، عن مجاهد بن جبر: "لَا يَرْفُهَا حَدَّثٌ".

تنبيه: وقع هنا تصحيف بدل [أبي حسين] [أبي حصين]. كما أورده ابن عبد البر في الاستدكار (332/7) عن الثوري، به. أما متن الأثر فهو يتكلم عن الجارية التي تزني.

المطلب الثاني

شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين توسط في الرواية عنهم في المصنف

فإن شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين توسط في الرواية عنهم "المصنف" (ثلاثة)، وهم: إسرائيل بن يونس، وعبد الله بن عمر العمري، ومالك بن أنس.

- أولاً- إسرائيل بن يونس: وهو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبعي، أبو يوسف الكوفي، أخو عيسى بن يونس، وكان الأكبر، توفي سنة (160هـ).
- روى عن: إبراهيم بن عبد الأعلى، وإبراهيم بن مهاجر، وآدم بن سليمان، وآدم بن علي، وإسماعيل بن سلمان الأزرق، وإسماعيل بن سميع، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وأشعث بن أبي الشعثاء، وثوير بن أبي فاختة، وجابر بن يزيد الجعفي، وحجاج بن دينار، وحماد بن عبد الرحمن الأنصاري، والركين بن الربيع بن عميلة الفزاري، وزباد بن علاقة، وزيد بن جبير، وزيد بن زائد، والصحيح أن بينهما إسماعيل السدي، وزيد بن عطاء بن السائب، وسعد أبي مجاهد الطائي، وسعيد بن مسروق الثوري، وسليمان الأعمش، وسماك ابن حرب، وشبيب بن بشر البجلي، وصالح بن رستم أبي عامر الخزاز، وغيرهم.
- روى عنه: أحمد بن خالد الوهبي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن منصور السلولي، وأسد بن موسى، وإسماعيل بن جعفر المدني، والأسود بن عامر شاذان، وحجاج بن محمد الأعور، وحسين بن محمد المروزي، وحماد بن واقد، وخالد بن عبد الرحمن الخراساني، وخالد بن يزيد الكاهلي، وخلف بن تميم، وزافر بن سليمان، وأبو قتيبة سلم بن قتيبة البصري، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، وشبابة بن سوار، وشعيب بن حرب، وعبد الله بن رجاء الغداني، وعبد الله بن صالح العجلي، وأبو بحر عبد الرحمن بن عثمان البكرائي، وعبد الرحمن بن مصعب القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن همام، وعبد العزيز بن أبي رزمة، وأبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي، وأبو عبيدة عبد الواحد بن واصل الحداد، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وغيرهم⁽¹⁾.

(1) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (7 / 476)، برقم (3441)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (7 / 355-356)، برقم (133)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (4 / 307)، برقم (21)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (518-515/2)، برقم (402)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر (1 / 261)، برقم (496).

• أقوال النقاد فيه:

لخص ابن حجر أقوال النقاد فيه فقال: "ثقة تكلم فيه بلا حجة"⁽¹⁾.

• وأما صيغة رواية عبد الرزاق عنه في "المصنف".

فقد تتوع ذكره في المصنف، فكان يقول: "إسرائيل"، ومرة يقول: "إسرائيل بن يونس".

• ثانيًا- عبد الله بن عمر العمري: وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن العمري المدني، أخو عبيد الله بن عمر، وعاصم ابن عمر، وأبي بكر بن عمر، توفي (171هـ).

• روى عن: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش، وخُبيب بن عبد الرحمن، وزيد بن أسلم، وسالم أبي النضر، وسعد بن سعيد الأنصاري، وعاصم بن عبيد الله، وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، وأخيه عبيد الله بن عمر، وعبيد بن جريج، وغيرهم.

• روى عنه: أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري، وإسحاق بن سليمان الرازي، وإسماعيل بن يحيى الشَّيبَانِيّ، وحماد بن خالد الحَيَّاط، وخارجة بن مصعب، وداود بن عمرو الضبي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن نافع الصائغ، وعبد الله بن وهب، وابنه عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن همام، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وغيرهم⁽²⁾.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 104)، برقم (401).

(2) الطبقات الكبرى - متمم التابعين -، ابن سعد (ص: 367)، برقم (288)، والضعفاء الصغير، البخاري (ص: 79)، برقم (192)، والمجروحين، ابن حبان (2/ 6)، برقم (528)، وشيوخ ابن وهب، ابن بشكوال (ص: 163)، برقم (130)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (4/ 664)، برقم (155)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (7/ 339-340)، برقم (123)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (15/ 329)، برقم (3440)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر (5/ 326)، برقم (564).

• أقوال النقاد فيه:

لخص ابن حجر أقوال النقاد فيه فقال: "ضعيف عابد من السابعة"⁽¹⁾.

• وأما صيغة رواية عبد الرزاق عنه في "المصنف".

فقد ذكره ب[عبد الله بن عمر].

• ثالثاً: مالك بن أنس: وهو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن حُنَيْل بن عمرو بن الحارث، المتوفى سنة (179هـ).

وهو ذو أصبح الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة، وعدادهم في بني تيم بن مرة من قريش حلفاء عثمان بن عبيد الله التيمي أخي طلحة بن عبيد الله.

• روى عن: إبراهيم بن أبي عبلة المقدسي، وإبراهيم بن عقبة، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وإسماعيل بن أبي حكيم، وأيوب أبي تميمة السخثياني، وثور بن زيد الديلي، وجعفر بن محمد الصادق، وداود بن الحصين، وزيايد بن أبي زياد مولى ابن عياش، وزيد بن أبي أنيسة، وزيد بن رباح، وأبي حازم سلمة بن دينار المدني، وسهيل بن أبي صالح، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وصالح بن كيسان، وصفوان بن سليم، وغيرهم.

روى عنه: إبراهيم بن طهمان -ومات قبله-، وإسماعيل بن موسى الفزاري، والحسين بن الوليد النيسابوري، وخالد بن مخلد القطناني، وداود بن عبد الله بن أبي الكرم الجعفري، وزيد بن أبي الزرقاء، وزيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، وسعيد بن داود الزنبيري، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وغيرهم⁽²⁾.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 314)، برقم (3489).

(2) الطبقات الكبرى - متمم التابعين -، ابن سعد (ص: 433-436)، برقم (372)، والطبقات الكبرى، ابن سعد (192/7-193)، والنقات، ابن حبان (7/ 459)، برقم (10922)، والمتفق والمفترق، الخطيب (3/1992)، برقم (1414)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (8/ 48-50)، برقم (10)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (4/719)، برقم (243)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (27/91-109)، برقم (5728).

• أقوال النقاد فيه:

لخص ابن حجر أقوال النقاد فيه فقال: "الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر"⁽¹⁾.

• وأما صيغة رواية عبد الرزاق عنه في "المصنف".

فقد تنوع ذكره في المصنف، فكان يقول: "مالك"، ومرة يقول: "مالك بن أنس".

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 516)، برقم (6425).

المطلب الثالث

ثناء العلماء على عبد الرزاق الصنعاني

- وثقه ابن معين⁽¹⁾، والعجلي، وزاد: "كان يتشيع"⁽²⁾، ويعقوب بن شيبة، وزاد: "ثبت"⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾، والبخاري⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر، وزاد: "حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع"⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽⁸⁾.
- وقال عبد الوهاب بن همام أخو عبد الرزاق بن همام: "كنت عند معمر وكان أخًا له، فقال: يختلف إلينا في طلب العلم من أهل اليمن أربعة: رباح بن زيد، ومحمد بن ثور، وهشام بن يوسف، وعبد الرزاق بن همام.
- فأما رباح بن زيد فخليق أن تغلب عليه العبادة فينتفع بنفسه ولا ينتفع به الناس، وأما هشام بن يوسف فخليق أن يغلب عليه السلطان، وأما محمد بن ثور فكثير النسيان قليل الحفظ، وأما ابن همام فإن عاش فخليق أن تضرب إليه أكباد الإبل"⁽⁹⁾.
- فقال ابن أبي السري العسقلاني: "فو الله لقد أتعبها -يعني الإبل-"⁽¹⁰⁾.
- وقال ابن رجب: "أحد أئمة الحديث المشهورين، وإليه كانت الرحلة في زمانه في الحديث، حتى قيل: إنه لم يرحل إلى أحد بعد رسول الله ﷺ ما رحل إلى عبد الرزاق"⁽¹¹⁾.

(1) سؤالات ابن الجنيد، ابن معين (ص: 349)، برقم (312).

(2) الثقات، العجلي (2/ 93)، برقم (1097).

(3) تهذيب الكمال، المزي (18/ 58)، برقم (3415).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر (2/ 574)، برقم (608).

(5) المرجع السابق (2/ 574)، برقم (608).

(6) المغني في الضعفاء، الذهبي (2/ 393)، برقم (3687)، وميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 609)، برقم (5044).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 354)، برقم (4064).

(8) الثقات، ابن حبان (8/ 412)، برقم (14146).

(9) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 172-173)، برقم (4039).

(10) تاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 375)، برقم (232).

(11) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/ 752).

وقال أحمد بن صالح: قلت لأحمد بن حنبل: رأيت أحدًا أحسن حديثًا من عبد الرزاق؟ قال: لا⁽¹⁾.

وقال أبو زرعة الدمشقي: "عبد الرزاق أحد من ثبت حديثه"⁽²⁾.

وقال ابن الصلاح: "وبالجملة فهو حجة على الإطلاق"⁽³⁾.

• بل كان واسع الحفظ:

فقال أبو زرعة الرازي: "ابن ثور⁽⁴⁾، وهشام بن يوسف، وعبد الرزاق. عبد الرزاق أحفظهم"⁽⁵⁾.

وكذا قال هشام بن يوسف: "كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا"⁽⁶⁾.

وقال ابن المديني: "كان عبد الرزاق أشبه بأصحاب الحديث من هشام بن يوسف، كان عبد الرزاق يذاكر"⁽⁷⁾. وقال الذهلي: "كان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث، وكان يحفظ"⁽⁸⁾.

ومما يدل على سعة حفظه قول الدَّبْرِي: "كان عبد الرزاق يحفظ نحوًا من سبعة عشر ألف حديث"⁽⁹⁾.

• ولكن غمزه بعض الأئمة، فقال ابن عيينة: "أخاف أن يكون من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا"⁽¹⁰⁾.

وإنما تكلم ابن عيينة عنه هذا من باب ما قيل فيه من تشيع؛ إذ ذكر الذهبي قوله هذا مع ذكر أقوال من وصفه من التشيع⁽¹¹⁾.

(1) تاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 375)، برقم (232).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18/ 57)، برقم (3415).

(3) المختلطين، العلائي (ص: 75)، برقم (29).

(4) هو محمد بن ثور الصنعاني، ثقة. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 471)، برقم (5775).

(5) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 172)، برقم (4039).

(6) المصدر السابق.

(7) سؤالات ابن أبي شيبة، ابن المديني (ص: 149)، برقم (203).

(8) إكمال تهذيب الكمال، مغطاي (8/ 270)، برقم (3291).

(9) المصدر السابق.

(10) الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 109)، برقم (1082).

(11) انظر: ميزان الاعتدال، الذهبي (2/ 610)، برقم (5044).

• وكذا غمزه العباس بن عبد العظيم فقال: "والله الذي لا إله إلا هو إن عبد الرزاق كذاب، والواقدي أصدق منه"⁽¹⁾.

فعلق عليه الذهبي، فقال: "بل -والله- ما بر عباس في يمينه، ولبئس ما قال، يعتمد إلى شيخ الإسلام، ومحدث الوقت، ومن احتج به كل أرياب الصحاح، وإن كان له أوهام مغمورة، وغيره أبرع في الحديث منه، فيرميه بالكذب، ويقدم عليه الواقدي الذي أجمعت الحفاظ على تركه، فهو في مقالته هذه خارق للإجماع بيقين"⁽²⁾.

وكذا علق عليه ابن حجر فقال: "وهذا إقدام على الإنكار بغير تثبت"⁽³⁾، وفي موضع آخر قال: "وثقه الأئمة كلهم إلا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده فتكلم بكلام أفرط فيه، ولم يوافقه عليه أحد"⁽⁴⁾.

(1) الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 109)، برقم (1082).

(2) سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 571-572)، برقم (220).

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6/ 315)، برقم (608).

(4) فتح الباري، ابن حجر (1/ 419).

المطلب الرابع رحلات عبد الرزاق الصنعاني

أولاً - رحلته إلى الحجاز:

• ذهب عبد الرزاق الصنعاني للحج، والتقى في مكة بسفيان الثوري، فقال: "سألت الثوري في الموسم عن شيء"⁽¹⁾.

• وقد تاجر عبد الرزاق الصنعاني لسفيان الثوري والتقى به بمكة، فقال محمد بن عبيد الصنعاني: "إن سفيان الثوري دفع إلى عبد الرزاق بن همام أربعمئة درهم ليشتري له بالشام أثواباً سماه سفيان فلم يجد عبد الرزاق ما سمي سفيان فاشترى بردين، فلما قدم عبد الرزاق من الشام ودخل مكة وسفيان بمكة فوجد عبد الرزاق مشتري لهذين الثوبين فباعهما بسبعمئة دينار قبل أن يصير إلى سفيان، فلما صار إلى سفيان قال له سفيان: يا عبد الرزاق كأن نفسي تحدثني أنك تجيء مع ربح كثير فهات بضاعتي التي أمرتك، فقال له عبد الرزاق: قد أغناك الله يا أبا عبد الله خذ سبعمئة دينار، فقال سفيان: هذا من أين؟!".

فقال عبد الرزاق هذا اشتريت لك ثوبين برد وبعتها هنا بسبعمئة دينار، والذي أمرتني لم أجد فقد أغناك الله، وخذ من حيث شئت.

فقال سفيان: يا عبد الرزاق أما تعلم أن أبا الزبير حدثني عن جابر أن رسول الله ﷺ "نَهَى عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ"⁽²⁾، رد علي رأس مالي والباقي لك. ففعل عبد الرزاق"⁽³⁾.

• بل التقى به الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في الحج، فقال صالح بن أحمد بن حنبل: "عزم أبي على الخروج إلى مكة يقضي حجة الإسلام ورافق يحيى بن معين، وقال أبي: نخرج فنقضني حجنا إن شاء الله ونمضي إلى صنعاء إلى عبد الرزاق؛ فنكتب عنه ونسمع.

فمضينا حتى دخلنا مكة وجئنا حتى نطوف طواف الورد، فإذا عبد الرزاق في الطواف وكان يحيى بن معين يعرفه، فطاف عبد الرزاق وخرج إلى المقام فصلى ركعتين وجلس

(1) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم (6/ 367).

(2) شرح معاني الآثار، الطحاوي (4/ 40)، برقم (5644). وإسناده حسن؛ فيه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، صدوق إلا أنه يدلس. تقريب التهذيب (ص: 506)، برقم (6291). ولكن صرح هنا بالتحديث.

(3) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/ 162-164)، برقم (4039).

فقضينا طوافنا. وجئنا إلى عبد الرزاق وهو جالس فسلم عليه يحيى بن معين، وقال: هذا أخوك أحمد ابن حنبل.

فقال: حياه الله، وقربه إنه ليبلغني عنه كل ما أُسْرُ بِهِ ثَبَّتَهُ اللهُ عَلَى ذَلِكَ. وقام عبد الرزاق لينصرف، فقال له يحيى بن معين: إذا كان غداً إن شاء الله بكرنا إليك، وانصرف عبد الرزاق. فقال له أبي: لم أخذت على الشيخ الموعد.

قال: نسمع منه ونكتب، وقد أربحك الله مسيرة شهر ورجوع شهر، والنفقة.

فقال له أبي: ما كان الله يراني وقد نويت إليه نية أن أفسدها بقولك، فمضوا إلى عبد الرزاق إلى صنعاء فسمعوا منه⁽¹⁾.

• وأيضاً رافق عبد الرزاق الصنعاني في مكة الفُضَيْلِ بن عِيَاض، فقال عبد الرزاق: "كنت جالساً مع فضيل بن عياض، بمكة، قال: فمر هارون الرشيد، فقال فضيل بن عياض: الناس يكرهون هذا، وما في الأرض أعز علي منه، لو أنه حتى يضع رأسه لرأيت أموراً عظاماً"⁽²⁾.

ثانياً - رحلته إلى الشام والعراق:

- أولاً: كما ذكرت بأن عبد الرزاق رحل إلى الشام في تجارة له، وتاجر لسفيان الثوري ثم بعد ذلك رجع إلى مكة.
- وقال الذهبي: "رحل في تجارة إلى الشام ولقي الكبار"⁽³⁾، وقال مرة: "ورحل إلى الشام بتجارة فسمع الكثير من جماعة"⁽⁴⁾.
- ثانياً: وقال الذهبي: "ارتحل إلى الحجاز، والشام، والعراق، وسافر في تجارة"⁽⁵⁾.

(1) تاريخ دمشق، ابن عساكر (266/5 - 267)، برقم (136).

(2) تاريخ بغداد، الخطيب (9/16)، برقم (7299). تنبيه: قال عمار بن ليث الواسطي، سمعت الفضيل بن عياض يقول: "ما من نفس تموت أشد علي موتاً من أمير المؤمنين هارون، ولوددت أن الله زاد من عمري في عمره.

قال: فكبر ذلك علينا، فلما مات هارون، وظهرت الفتن، وكان من المأمون ما حمل الناس على خلق

القرآن، قلنا: الشيخ كان أعلم بما تكلم". سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/289).

(3) تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ، الذهبي (1/267)، برقم (357 - 7/45).

(4) تاريخ الإسلام، الذهبي (5/374)، برقم (232).

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/564).

المطلب الخامس

تلاميذ عبد الرزاق الصنعاني

رحل إلى عبد الرزاق الصنعاني معظم أهل الحديث في عصره، وتنبأ له بذلك معمر بن راشد، فقال عبد الوهاب بن همام أخو عبد الرزاق بن همام: "كنت عند معمر وكان أخًا له، فقال: يختلف إلينا في طلب العلم من أهل اليمن أربعة: رباح بن زيد، ومحمد بن ثور، وهشام بن يوسف، وعبد الرزاق بن همام.

فأما رباح بن زيد فخليق أن تغلب عليه العبادة فينتفع بنفسه ولا ينتفع به الناس، وأما هشام بن يوسف فخليق أن يغلب عليه السلطان، وأما محمد بن ثور فكثير النسيان قليل الحفظ، وأما ابن همام فإن عاش فخليق أن تضرب إليه أكباد الإبل"⁽¹⁾.

فقال ابن أبي السري العسقلاني: "فو الله لقد أتعبها -يعني الإبل-"⁽²⁾.

• ومن أشهر تلاميذه: رواة المصنف وعلى رأسهم: إسحاق بن إبراهيم الدبيري.

(1) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36 / 172-173)، برقم (4039).

(2) تاريخ الإسلام، الذهبي (5 / 375)، برقم (232).

الباب الأول

التعريف بمصنف عبد الرزاق وعمله

الفصل الأول

التعريف بمصنف عبد الرزاق الصنعاني

ورواته

المبحث الأول

التعريف بمصنف عبد الرزاق الصنعاني

المطلب الأول:

التعريف بسم مصنف عبد الرزاق الصنعاني

الاسم الشائع لهذا الكتاب بين أهل العلم وطلبته قديماً وحديثاً: "المصنّف"، كما أنه يطلق عليه: "مصنف عبد الرزاق".

وسماه بعضهم: "الجامع الكبير في الحديث"، ويقال له: "الجامع الكبير"⁽¹⁾.

المطلب الثاني:

أهمية الكتاب ومنزلته⁽²⁾

1 - مكانة مؤلفه وعلو إسناده، فالكتاب غنيّ بالأسانيد العالية من الثلاثيات، مما له أهمية كبيرة عند أهل الحديث.

2 - كونه من أعظم مصادر فقه السلف، فقد اشتمل الكتاب على عدد كبير جداً من الآثار الموقوفة وفتاوى الصحابة والتابعين⁽³⁾. فسييل من أراد الوصول إلى فقه الصحابة والتابعين الرجوع إلى هذا الكتاب، وإلى مصنف ابن أبي شيبة وسنن سعيد بن منصور.

3 - كونه جمع قدرًا كبيرًا من النصوص الحديثية المسندة من الأحاديث والآثار، فالكتاب يشكل موسوعة حديثية ضخمة، فقد بلغ عدد الأحاديث والآثار فيه (21033) حديثًا وأثرًا.

(1) الأعلام، الزركلي (3/ 353)، وهدية العارفين، الباباني (1/ 566)، ومعجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (5/ 219).

(2) هذه المطالب مستفادة من رسالة الباحث: د. عبد الرحمن بن أحمد الخريص، وعنوانها: "زوائد مصنف عبد الرزاق من الأحاديث المرفوعة". دراسة وتخريج وتعليق، د. عبد الرحمن بن أحمد الخريص (ص: 5-250).

(3) إن عبد الرزاق الصنعاني من علماء القرن الثالث الهجري؛ وأنّ تصنيفه كان على غرار القرن الثاني، وهو الجمع بين المرفوع والموقوف والمقطوع، وليس على غرار علماء القرن الثالث الذين ميزوا المرفوع عن غيره، مع العلم: أن التمييز كان أغلبياً ولم يكن كلياً.

- 4 - كثرة زوائده على الكتب الستة، فقد بلغت الأحاديث الزائدة فيه (1750) حديثاً.
- 5 - هذا الكتاب يعد مرجعاً فقهياً مهماً لمن أراد جمع الأحاديث والآثار في مسألة من المسائل الفقهية؛ وذلك لأن مؤلفه قد رتبها على الكتب والأبواب الفقهية.
- 6 - كثرة الأحاديث الصحيحة فيه بالنسبة إلى جميع ما روى في الكتاب.

المطلب الثالث

موضوعه ومنهجه

تمثل فيما يلي:

- 1 - إنه رتبها على الموضوعات على طريقة أصحاب السنن من المحدثين؛ فقسم الكتاب إلى كتب وأبواب فقهية. وقد بلغت عدد كتبه مع الجامع (32) كتاباً. فبدأ بكتاب "الطهارة"، وختم بكتاب "أهل الكتابين". وعدد أبوابه (2536) باباً، وعدد أحاديثه وآثاره (21033) نصاً مسنداً ما بين حديثٍ وأثرٍ، بحسب المطبوع.
- 2 - إنه جمع الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة في كل باب.
- 3 - إنه يسوق الأحاديث مسندةً، وقد التزم ذلك في كتابه كله.
- 4 - إنه لا يتكلم على الأحاديث صحةً أو ضعفاً.
- 5 - إنه لا يلتزم استيعاب الأحاديث والآثار الواردة في الباب الواحد، بل يشير ويورد المهم منها، أو ما يستدل به على الباقي، أو ما وقع بين يديه منها.
- 6 - لم يلتزم الإمام ترتيباً معيناً في إيراد الأحاديث والآثار في الباب الواحد؛ فيقدم أحياناً الأحاديث المرفوعة وأحياناً الآثار الموقوفة.
- 7 - ربما تعرض لمسائل من الفقه لا يتناولها الحديث المخرّج في الباب، فيذكر اجتهادات وفتاوى الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة المجتهدين، وربما رجح بين تلك الاجتهادات ما استبان له صوابه.
- 8 - إنه لا يقطع المتنون، بل يوردها برمتها دون تقطيع وإن كانت طويلة.

المطلب الرابع

شرط الكتاب

فلم يشترط الإمام عبد الرزاق الصنعاني في كتابه هذا شرطاً معيناً يسير عليه، ولم يذكر أحد من العلماء أنه التزم فيه على إخراج ما صح وثبت فقط؛ بل يخرج الصحيح والحسن والضعيف. قال السخاوي: "وبالجملة: فسبيل من أراد الاحتجاج بحديث في السنن - لا سيما ابن ماجه ومصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، مما الأمر فيه أشد - أو بحديث من المسانيد: واحد؛ إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة، وهذا المحتج إن كان متأهلاً لمعرفة الصحيح من غيره؛ فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده وحال رواته"⁽¹⁾.

المطلب الخامس

عناية العلماء ب"المصنف"

لم يحظ مصنف عبد الرزاق بالعناية اللائقة به؛ من الشروح أو كشف الغريب، أو تحقيقه تحقيقاً علمياً؛ يُبين فيه المقبول والمردود من الأحاديث والآثار الموجودة فيه، وغير ذلك مما يحتاج إليه هذا السِّفر العظيم، ومما خدم به الكتاب ما يلي:

- 1 - جمع زوائده على الكتب الستة ودراستها؛ الطالب: يوسف صديق، وهي رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 1410 هـ. وقد بلغت زوائده على الكتب (1750) حديثاً.
- 2 - زوائد مصنف عبد الرزاق من الأحاديث المرفوعة. دراسة وتخرّيج من أول كتاب الجهاد حتى نهاية الكتاب. للدكتور عبد الرحمن بن أحمد الخريص في جامعة أم القرى.
- 3 - تحقيق الكتاب، حيث قام الدكتور: حبيب الرحمن الأعظمي بتحقيق الكتاب، وطبعته هي الطبعة الوحيدة للكتاب، وهذه الطبعة فيها سقط وعوز، وما زال الكتاب بحاجة إلى أن يطبع طبعة علمية.

(1) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي (1/ 118).

4 - اختصر الكتاب أبو هريرة مصطفى بن علي بن عوض، وسماه: مختصر المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني.

5 - الآثار العقدية الواردة في مصنف عبد الرزاق جمعًا ودراسة. وهي رسالة علمية نال بها الباحث: عبد اللطيف بن الشيخ عبد الرشيد درجة الدكتوراه، وقد نوقشت في الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، عام 1425 هـ.

المبحث الثاني التعريف برواة "المصنف"

المطلب الأول التعريف بالدَّبْرِيِّ⁽¹⁾

هو إسحاق بن إبراهيم بن عَبَّاد، أبو يعقوب اليماني الصَّنْعَانِيّ، من قرية يقال لها: دَبْرَة، وهي قرية من قرى صنعاء اليمن⁽²⁾.

سمع مصنّفات عبد الرزاق سنة عشرة ومائتين منه باعتناء والده إبراهيم.

روى عنه: أبو عوانة في "صحيحه"، وخيثمة الأطرابلسي، ومحمد بن عبد الله البغوي، ومحمد بن محمد بن حمزة، وأبو القاسم الطَّبْرَانِيّ، وجماعة.

أقوال النقاد فيه:

قال الذهبي: "كان صحيح السماع"⁽³⁾، وقال مرة: "الشيخ، العالم، المُسنَدُ، الصَّدُوق، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عَبَّاد الصنعاني الدَّبْرِيّ: راوية عبد الرزاق، سمع تصانيفه منه في سنة عشر ومائتين باعتناء أبيه به، وكان حدثًا، فإن مولده - على ما ذكره الخليلي⁽⁴⁾ - في سنة خمس وتسعين ومئة، وسماعه صحيح"⁽⁵⁾.

وقال أيضًا الذهبي: "وقد احتج بالدَّبْرِيّ أبو عوانة في صحيحه وغيره، وأكثر عنه الطبراني"⁽⁶⁾. وقال الحاكم: "وسألته -أي الدارقطني- عن إسحاق الدبري، فقال: صدوق ما

(1) بفتح الدال المهملة والباء المنقوطة بنقطة من تحت والراء المهملة بعدها، هذه النسبة إلى الدبر وهي قرية من قرى صنعاء اليمن. الأنساب، السمعاني (5/ 304)، برقم (1556).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 560)، برقم (177)، والأنساب، السمعاني (5/ 304)، برقم (1556)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (6/ 714)، برقم (135)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 416)، برقم (203)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، السخاوي (2/ 300)، برقم (1373)، وغيرهم.

(3) تاريخ الإسلام، الذهبي (6/ 714)، برقم (135).

(4) هو أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم ابن الخليل القزويني الخليلي، المتوفى (446هـ). الأعلام، الزركلي (2/ 319).

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 416)، برقم (203).

(6) ميزان الاعتدال، الذهبي (1/ 181)، برقم (731).

رأيت فيه خلاف، إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن. قلت: ويدخل في الصحيح؟، قال أي والله⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: "وقال مسلمة بن القاسم في (الصلة)⁽²⁾: "كان لا بأس به"، وكان العقيلي يصحح روايته، وأدخله في الصحيح الذي ألفه"⁽³⁾.

ما قيل: في روايته "لمصنف" عبد الرزاق الصنعاني:

1- صغر سنه في سماعه "لمصنف":

قال ابن عدي: "استصغره عبد الرزاق، أحضره أبوه عنده، وهو صغير جدًا"⁽⁴⁾.

قال إبراهيم الحربي: "مات عبد الرزاق ولدبيري ست سنين أو سبع سنين"⁽⁵⁾.

2- من هنا ألاحظ بأنّ الدبيري روى عنه "المصنف" وهو صغير، فهل يترك المصنف لذلك!!؟.

قلت: قال الذهبي: "سمع تصانيفه منه في سنة عشر ومائتين باعتناء أبيه به، وكان حدثاً، فإن مولده - على ما ذكره الخليلي - في سنة خمس وتسعين ومئة"⁽⁶⁾.

وقال الصفدي: "سمع مصنفات عبد الرزاق سنة عشر ومائتين منه باعتناء والده، وكان صحيح السماع"⁽⁷⁾. قال ابن فطوابعاً: "كان صغيراً في عبد الرزاق، وإنما صحح روايته عند سماعه مع أبيه"⁽⁸⁾. وقال ابن عدي: "فكان يقول: قرأنا على عبد الرزاق أي قرأ غيره، وحضر صغيراً"⁽⁹⁾.

وقال أبو عثمان سعيد بن عثمان الأعناقى: "رحل ابن السكري محمد بن عبد الله⁽¹⁰⁾ إلى صنعاء اليمن، فامتحن أصحاب عبد الرزاق من بقي منهم، فألفى أبا يعقوب إسحاق بن إبراهيم

(1) سؤالات الحاكم، الدارقطني (ص: 105)، برقم (62).

(2) لم أقف على كتابه.

(3) لسان الميزان، ابن حجر (2/ 38)، برقم (995).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 560)، برقم (177).

(5) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/ 754).

(6) سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 416)، برقم (203).

(7) الوافي بالوفيات، الصفدي (8/ 257).

(8) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، السخاوي (2/ 300)، برقم (1373).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 560)، برقم (177).

(10) هو محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني، أبو بكر السكري، بغدادى الأصل، سكن الإسكندرية، فنسب إليها. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (25/ 564)، برقم (5378).

بن عباد الدّبري أفضلهم، فسأله عن مصنف عبد الرزاق كيف رواه؟، فقال: كان أبي إبراهيم بن عباد القارئ للديوان على عبد الرزاق، وحضرت السماع حتى انقضى، وكان إذا مضى حديث يستحسن أصحاب الحديث إسناده، قالوا له: يا أبا بكر، حدثنا: فكان يقرأه لنا، وكان أبي يعلم على ذلك الحديث، فقال له السكري: اقرأه يا أبا يعقوب، فقرأه عليهم فلم يرد عليه السكري شيئاً من تصحيف ولا غيره، إنما أسمع حتى فرغ بقراءته. فقال له السكري: يا أبا يعقوب: لا تقرأ هذا المصنف لأحد إلا كما قرأته لنا، ولا تقبل تلقين أحد في لفظة منه، فكان أبو يعقوب لا يقبل تلقين أحد، فما كان مقيداً قرأه كما كان، وما لم يكن مقيداً قرأه كما بقي. وقال له ابن السكري: إذا استفتحت الكتاب فقل: قرأنا على عبد الرزاق، وإذا جاء الحديث الذي حدثكم به، وقرأه، فقل: حدثنا عبد الرزاق" (1).

فإني ألاحظ: أن الدّبري روى المصنف عرضاً على عبد الرزاق، وأنه لم يقرأه هو، وإنما قرئ على عبد الرزاق وهو يسمع؛ لذلك هو صحيح السماع.

3- فأحدهم يقول لي: روى عن عبد الرزاق الصنعاني أحاديث مناكير؟!.

قلت: لعلك تقصد قول ابن عدي: "وحدث عنه بحديث منكر" (2)، فعلق عليه الذهبي: "ساق له حديثاً واحداً من طريق ابن أنعم الإفريقي يحتمل مثله، فأين الأحاديث الذي ادّعى أنها له مناكير. والدّبري صدوق محتج به في الصحيح، سمع كتباً، فأداها كما سمعها" (3).

وقال أيضاً: "ساق له ابن عدي حديثاً واحداً من طريق ابن أنعم الإفريقي، يحتمل مثله، فأين المناكير؟، والرجل فقد سمع كتباً، فأداها كما سمعها، ولعل النكارة من شيخه، فإنه أضر بأخرة، - فالله أعلم -" (4).

• فمن هنا ألاحظ بأن المناكير التي وقعت في "المصنف" من عبد الرزاق الصنعاني لا من غيره، والله الملهم للصواب.

-
- (1) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ابن خير الإشبيلي (ص: 109).
 - (2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 560)، برقم (177).
 - (3) تاريخ الإسلام، الذهبي (6/ 715)، برقم (135).
 - (4) سير أعلام النبلاء، الذهبي (13/ 417)، برقم (203).

المطلب الثاني

التعريف بمحمد بن علي النجار

هو محمد بن علي النجار: روى من مصنف عبد الرزاق الصنعاني: كتاب أهل الكتاب، فقال فيه: أخبرنا عبد الرزاق⁽¹⁾.

وكتاب البيوع، قال: أخبرنا عبد الرزاق⁽²⁾.

وجاء ذكره في ثلاثة مواضع: (9817) و (14054) و (14782).

مع العلم: لم أف على ترجمته، ولقد أدخله أبو عوانه في "صحيحه"⁽³⁾، وروى عنه جمع من الثقات.

بل أطلق عليه في رواية البيهقي بالحافظ⁽⁴⁾.

قلت: ثقة.

(1) انظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3 / 6)، برقم (9817).

(2) انظر: المرجع السابق (3 / 8)، برقم (14054).

(3) انظر: مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة (3 / 273، و274، و283، و284)، برقم (4943، و4945، و4986، و4990)، وغيره.

(4) شعب الإيمان، البيهقي (6 / 256)، برقم (4132).

المطلب الثالث

التعريف بمحمد بن يوسف الحذَاقِي

هو محمد بن يوسف الحذَاقِي⁽¹⁾: روى عن عبد الرزاق كِتَاب (أهل الكِتَابِين)، وقال: أخبرنا عبد الرزاق⁽²⁾.

له رواية تبدأ بالحديث برقم (9494)، وتنتهي برقم (9995)، ومجموعها (501) حديثاً. كما جاء ذكره أيضاً في موضعين آخرين: (20110) و (20316)⁽³⁾.

مع العلم: لم أقف على ترجمته، وقد قبل العلماء منه ما رواه في "المصنف".

(1) بضم الحاء المهملة وفتح الذال المعجمة بعدهما الألف وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى حذاقة، وهو بطن من قضاة. الأنساب، السمعي (4 / 98)، برقم (1106).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (10 / 311)، برقم (19209).

(3) المرجع السابق، (1 / 2). تنبيه: إنما ذكرت هذا من طبعة دار التأصيل؛ لسقوط عند الأعظمي من هنا عدة أحاديث.

المطلب الرابع

التعريف بمحمد بن عمر السمسار

هو محمد بن عمر السمسار: لقد روى حديثين في مصنف عبد الرزاق الصنعاني عن عبد الرزاق، وهما:

1- قال الكُشُورِيُّ⁽¹⁾: حدثنا محمد بن عمر التمار⁽²⁾ قال: نا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج، عن عمرو بن شعيب يرفعه إلى النبي ﷺ « النَّبِيُّ ﷺ أَنْ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ ، مَا كَانَ لَهُ دُو قَرَابَةٍ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وَرِثَهُ الْمُسْلِمُ بِالْإِسْلَامِ »⁽³⁾.

2- وقال الكُشُورِيُّ: أخبرنا محمد بن عمر السمسار قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا الثوري، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر: « أَنَّ صَفِيَّةَ - زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ - أَوْصَتْ لِنَسِيبٍ لَهَا يَهُودِيٍّ »⁽⁴⁾.

مع العلم: لم أقف على ترجمته، وقد قبل العلماء منه ما رواه في "المصنف".

(1) هو عُبَيْدُ بن محمد الكُشُورِيُّ، أَبُو محمد الصَّنْعَانِيُّ. تاريخ الإسلام (6 / 778)، برقم (351).

(2) صفح هنا، والصواب [السمسار].

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (10 / 344)، برقم (19315). الإسناد فيه تدليس ابن جريج عن عمرو بن شعيب. جامع التحصيل (ص: 229). والحديث مرسل. وله شاهد من حديث أسامة بن زيد في صحيح البخاري (2 / 147)، وصحيح مسلم (2 / 984)، بلفظ: "أين تنزل -أي رسول الله ﷺ- في دارك بمكة؟ فقال: «وهل ترك عقيل من رباغ أو دور».. الحديث".

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (10 / 353)، برقم (19344). إسناده ضعيف موقوف، فيه الليث بن أبي سليم، اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 464). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (6 / 460)، وفيه ابن لهيعة، ضعيف الحديث. وتويع عند عبد الرزاق برقم (9913)، مطولاً، وفيه إرسال عكرمة مولى ابن عباس عن صفية زوجة النبي ﷺ. جامع التحصيل، العلائي (ص: 239).

الفصل الثاني

علل عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" من
ناحية نظرية

المبحث الأول
تدليس عبد الرزاق الصنعاني
المطلب الأول
التعريف بالتدليس

أولاً- التدليس لغة:

أصل التدليس من فعل (دلس)، قال صاحب معجم مقاييس اللغة: الدال واللام والسين أصل يدل على ستر وظلمة. فالدلس: دلس الظلام. ومنه قولهم: لا يدالس، أي لا يخادع. ومنه التدليس في البيع، وهو أن يبيعه من غير إبانة عن عيبه، فكأنه خادعه وأتاه به في ظلام. وأصل آخر يدل على القلة. يقول العرب: تدلست الطعام، إذا أخذت منه قليلاً قليلاً. وأصل ذلك من الأدلاس، وهي من النَّبَات رِبَّ تَوْرُق في آخر الصَّيْف. يقولون: تدلس المال، إذا وقع بالأدلاس⁽¹⁾.

• **وقال صاحب لسان العرب: الدَّلس، بالتحريك: الظلمة. وفلان لا يدالس ولا يوالس أي لا يخادع ولا يَغْدُرُ [يَغْدِرُ].**
والمدالسة: المخادعة. وفلان لا يدالسك ولا يخادعك ولا يخفي عليك الشيء فكأنه يأتيك به في الظلام.

وقد دالس مدالسة ودلاسًا ودلس في البيع وفي كل شيء إذا لم يبين عَيْبَهُ، وهو من الظلمة.

والتدليس في البيع: كتمان عيب السلعة عن المشتري؛ قال الأزهري⁽²⁾: ومن هذا أخذ التدليس في الإسناد وهو أن يحدث المحدث عن الشيخ الأكبر وقد كان رآه إلا أنه سمع ما أسنده إليه من غيره من دونه، وقد فعل ذلك جماعة من الثقات⁽³⁾.

أي أنّ التدليس في اللغة: هو إخفاء العيب.

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس (2/ 296).

(2) أي أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة، الهَزَوِي الأزهري النَّحْوِي اللُّغَوِي الشَّافِعِي، توفي (370هـ). تاريخ الإسلام، الذهبي (8/ 325)، برقم (375).

(3) لسان العرب، ابن منظور (6/ 86).

ثانيًا - التدليس اصطلاحًا:

هناك أنواع كثيرة للتدليس، ومنها:

- 1- **تدليس الإسناد:** وهو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه، موهماً أنه سمعه منه، أو عن عاصره ولم يلقه، موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه⁽¹⁾.
- 2- **تدليس الشيوخ:** وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكتبه أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف⁽²⁾.
- 3- **تدليس التسوية:** هو أن يسمع المدلس حديثاً من شيخ ثقة والثقة سمعه من شيخ ضعيف وذلك الضعيف يروي عن ثقة، فيسقط المدلس شيخه الضعيف، ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالعنونة ونحوها، فيصير الإسناد كله ثقات، ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه؛ لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل⁽³⁾.

ثالثًا - حكم التدليس:

مكروه⁽⁴⁾، فالنوع الأول: مكروه جداً، والثالث: شر أنواع التدليس، والثاني: أخف من السابقين، لكنه مكروه عند علماء الحديث⁽⁵⁾.

(1) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (ص: 157).

(2) المرجع السابق (ص: 158).

(3) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، برهان الدين الأبناسي (1/ 174).

(4) ذكر السيوطي في تدريب الراوي (1/ 267) أثرًا على كراهية التدليس وعدم حرمة ما أخرجه ابن عدي عن البراء قال: " لَمْ يَكُنْ فِيْنَا فَارِسٌ يَوْمَ بَدْرٍ إِلَّا الْمَقْدَادُ ". قال ابن عساكر: " قوله فينا؛ يعني المسلمين؛ لأن البراء لم يشهد بدرًا .."

(5) انظر: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح (ص: 158، و161)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، برهان الدين الأبناسي (1/ 174).

المطلب الثاني

تدليس عبد الرزاق الصنعاني

ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من "طبقات المدلسين"⁽¹⁾، وهذه المرتبة: هي من احتمال الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة⁽²⁾.

• ولقد برأ عبد الرزاق الصنعاني نفسه من التدليس، من خلال قصته المشهور التي ذكرها ابن حجر، فقال: "وقد جاء عن عبد الرزاق التبري من التدليس، قال: حجبت فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحديث فتعلقت بالكعبة، فقلت: يا رب ما لي أكذب أنا؟!، أمدلس أنا؟!، أبقية بن الوليد أنا?!".

فرجعت إلى البيت فجأوني".

وعلق عليه ابن حجر: "ويحتمل أن يكون نفى الإكثار من التدليس بقريئة ذكره بقية"⁽³⁾.

• قلت: ولكلام ابن حجر وجاهة؛ لأنَّ عبد الرزاق الصنعاني أثبت على نفسه التدليس، فلقد قال ابن معين: "أخبرني أبو جعفر السويدي أن قومًا من الخراسانية من أصحاب الحديث جاءوا إلى عبد الرزاق بأحاديث للقاضي هشام بن يوسف فتلقطوا أحاديث عن معمر من حديث هشام وأبي ثور، قال يحيى: وكان أبو ثور هذا ثقة، فجاءوا بهذا إلى عبد الرزاق فنظر فيها، فقال: هذه بعضها سمعتها وبعضها لا أعرفها ولم أسمعها، قال: فلم يفارقوه حتى قرأها ولم يقل لهم حدثنا ولا أخبرنا.

قال أبو زكريا: أخبرني بهذه القصة أبو جعفر السويدي صاحب لنا"⁽⁴⁾.

وقال أيضًا ابن معين: "رأيت عبد الرزاق بمكة يحدث فقلت له: هذه الأحاديث سمعتها؟

فقال: بعضها سمعتها، وبعضها عرضًا، وبعضها ذكره، وكل سماع"⁽⁵⁾.

(1) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر (ص: 34)، برقم (58).

(2) المرجع السابق (ص: 13).

(3) المرجع نفسه (ص: 34)، برقم (58).

(4) الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 107)، برقم (1082).

(5) المرجع السابق (3/ 107)، برقم (1082).

وقال الذهبي: "ابن أبي خيثمة: حدثنا ابن معين، قال لي عبد الرزاق بمكة قبل أن أقدم عليه اليمن: يا فتى! ما تريد إلى هذه الأحاديث، سمعنا وعرضنا، وكل سماع؟".

وقال لي: إن هذه الكتب كتبها لي الوراقون، سمعناها مع أبي⁽¹⁾.

• وكذا أثبت عبد الرزاق الصنعاني على نفسه التدليس في ضوء رواية العقيلي من طريق محمد بن سهل بن عسكر، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: ذكر الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ وَلُوا عَلِيًّا فَهَادِيًا مَهْدِيًّا»⁽²⁾.

ف قيل لعبد الرزاق: سمعت هذا من الثوري؟، قال: لا حدثني يحيى بن العلاء، وغيره.

ثم سأله مرة ثانية، فقال: حدثنا النعمان بن أبي شيبه ويحيى بن العلاء، عن سفيان الثوري⁽³⁾.

قلت: يتضح من هذا أن عبد الرزاق الصنعاني كان مدلسًا، ولكنَّ تدليسه قليلٌ كما ذكر ابن حجر.

(1) سير أعلام النبلاء، الذهبي (9/ 568)، برقم (220). تنبيه: وقع تحريف في التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، ابن أبي خيثمة (1/ 330)، برقم (1222)، بحيث ذكر: "حدثنا أبي، قال: قال لي عبد الرزاق بمكة - قبل أن أقدم عليه اليمن: يا فتى ما تريد إلى هذه الأحاديث؟، سمعنا وعرضنا، وكل سماع".

(2) أصل الحديث عند الإمام الحاكم في المستدرک على الصحيحين (3/ 74)، برقم (7735)، من حديث حذيفة بلفظ: "قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اسْتَخْلَفْتَ عَلَيْنَا؟ قَالَ: «إِنْ اسْتَخْلَفَ عَلَيْكُمْ خَلِيفَةٌ فَتَعَصَّوهُ يَنْزِلَ الْعَذَابُ»". قَالُوا: لَوْ اسْتَخْلَفْتَ عَلَيْنَا أَبَا بَكْرٍ. قَالَ: «إِنْ اسْتَخْلَفَهُ عَلَيْكُمْ تَجِدُونَهُ قَوِيًّا فِي أَمْرِ اللَّهِ ضَعِيفًا فِي جَسَدِهِ»". قَالُوا: لَوْ اسْتَخْلَفْتَ عَلَيْنَا عَلِيًّا. قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَفْعَلُوا، وَإِنْ تَفَعَلُوا تَجِدُوهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، يَسْلُكُ بِكُمْ الطَّرِيقَ الْمُسْتَقِيمَ». وقد قمت بتخريجه في كتابي إتحاف الأمة بتعقبات الأئمة على المستدرک برقم (4482)، والحديث منكر؛ إذ فضل -هنا- علي بن أبي طالب ﷺ على الشيخين، وهذا مخالف لما ثبت عن علي ﷺ.

(3) الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 110)، برقم (1082).

المطلب الثالث

تدليس عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"

من الملاحظ أنّ عبد الرزاق الصنعاني ثابت عليه التدليس، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب التدليس⁽¹⁾، وهذا دليل على قلة تدليسه؛ لذلك لا نقبل بأنّ يقول فيه أحد: إنّه مدلس إلاّ بدليل راجح، أو بقول أحد من العلماء القدماء.

• ولقد تبين لي بالدليل الراجح أنّه دلس بحيث روى عبد الرزاق الصنعاني: عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى الْجُمُعَةَ فِي دَارِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ»⁽²⁾.

ثم بعد ذلك عرف عبد الرزاق الصنعاني من هو الرجل فأخرجه: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى الْجُمُعَةَ فِي دَارِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِصَلَاةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَبَيْنَهُمَا طَرِيقٌ»⁽³⁾.

ولقد قمت بتخريجه تحت رقم (13)⁽⁴⁾، وهو [إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى]، وهو متروك⁽⁵⁾.

• وكذا قام بإبهام هذا الرجل فقال عبد الرزاق الصنعاني: عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ أَنَّ بَأْقُولَ، مَوْلَى الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ «صَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَنَبْرَهُ مِنْ طَرَفَاءِ ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ». فَلَمَّا قَدِمَ مَعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ زَادَ فِيهِ فَكُسِفَتِ الشَّمْسُ حِينَئِذٍ⁽⁶⁾.

ولقد قمت بتخريجه تحت رقم (42)⁽⁷⁾، ومن باب التوضيح، فقد أخرجه ابن منده⁽⁸⁾ من طريق الدَّبْرِيِّ، عن عبد الرزاق، عن رجل من أسلم -وهو إبراهيم بن أبي يحيى-، عن صالح

(1) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر (ص: 34)، برقم (58).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 231)، برقم (5455).

(3) المرجع السابق (3/ 83)، برقم (4887).

(4) انظر: (ص: 142) من هذه الرسالة.

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 182)، برقم (5244).

(7) انظر: (ص: 187) من هذه الرسالة.

(8) معرفة الصحابة، ابن منده (ص: 307).

مولى التوأمة: أن باقوم مولى العاص بن أمية صنع لرسول الله ﷺ منبره من طرفاء، ثلاث درجات".

ونقله عن ابن منده ابن ناصر الدين الدمشقي، فقال: "وروى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، من طريق عبد الرزاق، عن رجل من أسلم -وهو إبراهيم بن أبي يحيى-، عن صالح مولى التوأمة، أن باقول مولى العاصي بن أمية صنع لرسول الله ﷺ منبره من طرفاء ثلاث درجات" (1).

وقال ابن رجب: "وروى عبد الرزاق، عن رجل من أسلم -وهو إبراهيم بن أبي يحيى-، عن صالح مولى التوأمة، أن باقوم مولى العاص بن أمية صنع للنبي ﷺ منبره من طرفاء، ثلاث درجات" (2).

وقال ابن حجر: "قال عبد الرزاق في «مصنّفه»: أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن صالح مولى التوأمة أن باقول مولى العاص بن أمية صنع لرسول الله ﷺ منبره من طرفاء ثلاث درجات". هذا ضعيف الإسناد، وهو مرسل.

ومن هذا الوجه أخرجه ابن منده. روى ابن السكن من طريق إسحاق بن إدريس: حدثنا أبو إسحاق، عن باقول أنه صنع.... فذكره.

قال ابن السكّن: أبو إسحاق أظنه إبراهيم بن أبي يحيى، وصالح هو مولى التوأمة ولم يقع لنا إلا من هذا الوجه، وهو ضعيف. انتهى" (3).

• ومرة سماه بأنه رجل من أهل المدينة، فقال عبد الرزاق الصنعاني: عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَحَقُّ النَّاسِ بِغُسْلِ الْمَرْأَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا زَوْجُهَا» (4).

فأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في "موضع آخر" (5) عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَحَقُّ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْأَةِ زَوْجُهَا».

(1) عرف العنبر في وصف المنبر، ابن ناصر الدين الدمشقي (ص: 386).

(2) فتح الباري، ابن رجب (3/ 316).

(3) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (1/ 399)، برقم (583).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 409)، برقم (6122).

(5) المرجع السابق (3/ 473)، برقم (6375).

وقال أحمد بن حنبل: "هو منكر من حديث ابن أبي يحيى"⁽¹⁾.

ومن هنا يتضح لي بأنه نوع بذكر اسمه من باب التورية، ولقد قمت بتخريجه تحت رقم (50)⁽²⁾.

• وكذا أبهم شيخ من أهل نجران، فقال عبد الرزاق: أَخْبَرَنَا شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْبَيْلَمَانِيِّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الرِّضَاعِ مِنَ الشُّهُودِ؟، قَالَ: «رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ»⁽³⁾.

وقال عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْبَيْلَمَانِيِّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الرِّضَاعِ مِنَ الشُّهُودِ؟، فَقَالَ: «رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ»⁽⁴⁾. قلت: تمَّ تخريجه تحت رقم (68، و69)⁽⁵⁾، وهو محمد بن عُنَيْمٍ، قال ابن حجر: "روى عنه عبد الرزاق لكنه أبهمه، قال: عن شيخ من أهل نجران"⁽⁶⁾. ومحمد بن عُنَيْمٍ، منكر الحديث، قاله البخاري⁽⁷⁾.

• وكذا أهمل عبد الرزاق الصنعاني شيخه "ابن مجاهد"، فقال المزي: "روى عنه وعبد الرزاق ولم يسمه"⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: "وعنه عبد الرزاق ولم يسمه"⁽⁹⁾.

وهو عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي، مولى عبد الله بن السائب المخزومي. وقال ابن حجر: "متروك وقد كذبه الثوري"⁽¹⁰⁾.

(1) الجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه، أحمد بن حنبل (7 / 43).

(2) انظر: (ص: 195) من هذه الرسالة.

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7 / 484)، برقم (13982).

(4) المرجع السابق (8 / 335)، برقم (15437).

(5) انظر: (ص: 210) من هذه الرسالة.

(6) تعجيل المنفعة، ابن حجر (2 / 198)، برقم (959).

(7) التاريخ الكبير، البخاري (1 / 205)، برقم (641).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18 / 517)، برقم (3606).

(9) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6 / 453)، برقم (936).

(10) المصدر السابق (ص: 368)، برقم (4263).

وكذا أسقط عبد الرزاق الصنعاني شيخه المبهم، فقال عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ: قَالَ مُجَاهِدٌ: اسْتَشْهَدَ رِجَالٌ يَوْمَ أُحُدٍ عَنْ نِسَائِهِمْ، وَكُنَّ مُتَجَاوِرَاتٍ فِي دَارِهِ، فَجِئْنَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْنَ: إِنَّا نَسْتَوْحِشُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِاللَّيْلِ، فَنَبِيْتُ عِنْدَ إِحْدَانَا، حَتَّى إِذَا أَصْبَحْنَا تَبَدَّدْنَا إِلَى بُيُوتِنَا؟، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَحَدَّثْنَ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ مَا بَدَأَ لَكِنَّ، حَتَّى إِذَا أَرَدْتُنَّ النَّوْمَ فَلْتَأْتِ كُلُّ امْرَأَةٍ إِلَى بَيْتِهَا»⁽¹⁾.

فلقد قمت بتخريجه تحت رقم (92)⁽²⁾.

فمن هنا يتضح لي: بأن تدليس عبد الرزاق الصنعاني: كان تدليس إسناد.

مع العلم: كان تدليسه قليلاً، مع كثرة الأحاديث التي رواها في "مصنفه"، ونص العلماء على هذه الأحاديث التي دلسها؛ وهذا من باب الاعتناء بمصنف عبد الرزاق الصنعاني، وأهميته عندهم، والله أعلى وأعلم.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7/ 36)، برقم (12077).

(2) انظر: (ص 235) من هذه الرسالة.

المبحث الثاني اختلاط عبد الرزاق الصنعاني

المطلب الأول تعريف الاختلاط

أولاً- الاختلاط لغة:

الأصل الثلاثي لهذه الكلمة: "خَلَطَ". وتعددت معاني هذه الكلمة عند أهل اللغة؛ فقال لابن منظور: واختلط فلان أي فسد عقله. ورجل خلط بين الخلاطة: أحمق مخالط العقل، عن أبي العميثل الأعرابي. وقد خولط في عقله خلطاً واختلط، ويقال: خولط الرجل فهو مخالط، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغير عقله. والخلاط: مخالطة الداء الجوف.

وفي حديث الوسوسة⁽¹⁾: ورجع الشيطان يلتمس الخلاط أي يخالط قلب المصلي بالوسوسة⁽²⁾.

وقال الفيروز آبادي: والخلاط بالكسر- اختلاط الإبل والناس والمواشي، ومخالطة الفحل الناقة، وأن يخالط الرجل في عقله، وقد خولط⁽³⁾.

ثانياً- الاختلاط اصطلاحاً:

قال ابن حجر: "إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي إما لكبره أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها؛ بأن كان يعتمدها، فرجع إلى حفظه، فساء، فهذا هو المختلط"⁽⁴⁾.

(1) شرح معاني الآثار، الطحاوي (1/ 432)، برقم (2507). وإسناده صحيح، مع العلم: أصله عند الشيخين. صحيح البخاري (2/ 67، و69، و124/4)، برقم (1222، و1232، و3285)، وصحيح مسلم (1/291)، برقم (16 - 389)، و (17 - 389)، و (18 - 389)، و (19 - 389).

(2) لسان العرب، ابن منظور (7/ 295).

(3) القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص: 665).

(4) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت عتر، ابن حجر (ص: 104).

وقال السخاوي: "وحيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال؛ كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملتن"⁽¹⁾.

المطلب الثاني

أهمية معرفته، وأسبابه

• أولاً- من أسباب الاختلاط:

لقد حدد السخاوي أسباب اختلاط الراوي:

1- إما إصابته بداء الخرف - لكبر سنه -.

2- أو ذهاب بصره.

3- أو تلف كتبه، والاعتماد على حفظه.

• ثانياً- أهمية علم الاختلاط:

قال ابن الصلاح: "هذا فن عزيز مهم"⁽²⁾؛ إذ اعتنى به العلماء لتمييز الحديث الصحيح من السقيم، فاجتهدوا في تحديد بداية تغير الراوي من نهايته. فهذه الآفة تبدأ غالباً بيسيرة، ثم تكبر شيئاً فشيئاً، ويتعاضم أمرها بالتدريج.

(1) فتح المغيـب بشرح ألفية الحديث، السخاوي (4/ 366).

(2) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، وبذيله المصباح على مقدمة ابن الصلاح، الشيخ محمد راجب الطباخ (ص: 391).

المطلب الثالث

حكم رواية المختلط

قال ابن الصلاح: "إنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط؛ ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يُدْرَ هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده"⁽¹⁾.

وقال العراقي: "إنه لا يقبل من حديثه ما حدث به في حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل، فلم ندر أحدث به قبل الاختلاط، أو بعده؟. وما حدث به قبل الاختلاط قبل، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم، فمنهم من سمع منهم قبل الاختلاط فقط، ومنهم من سمع بعده فقط، ومنهم من سمع في الحالين، ولم يتميز"⁽²⁾.

وأما ابن حبان ففصل في هذا الموضوع بشكل حسن، فقال: "وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجزيري وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما، فإننا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتج بما رويوا، إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا تُشكُّ في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأن حكمهم - وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم - حكم الثقة إذا أخطأ أن الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء"⁽³⁾.

• ولقد كان لنقاد الحديث نظرة ثابتة في معرفة الحديث الذي لم يخطئ فيه الراوي المختلط من الذي أخطأ فيه، بل كانوا ينتقون من أحاديثهم: فما تبين لهم أنه لم يخطئ فيه أخذه وأما الذي اتضح لهم بأنه أخطأ فيه تركوه، والدليل على ذلك قال وكيع بن الجراح: "كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه وما لم يكن صحيحاً طرحناه"⁽⁴⁾.

(1) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علم الحديث - ت فحل، ابن الصلاح (ص: 494).

(2) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، العراقي (2/ 329).

(3) صحيح ابن حبان، ابن حبان (1/ 161).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (11/ 10)، برقم (2327).

وقال يحيى بن معين: "قلتُ لو كيع بن الجراح: تُحَدِّثُ عن سعيد بن أبي عروبة، وإنما سمعتُ منه في الاختلاط، قال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديثٍ مُسْتَوٍ"⁽¹⁾.

وعليه؛ فلا تُردُّ رواية المختلط إلا ما تحقق عدم ضبطه لها، أو اشتبه الأمر فيها.

• ولزيادة توضيح الضوابط في قبول رواية المختلط، والتفصيل في هذا الموضوع، أقول: لا يخلو حديث المختلط من حالات ثلاث⁽²⁾:

الحالة الأولى- ما ثبت أنه حدَّث به قبل الاختلاط، وله صورتان:

الأولى: ما جاء من طريق من تحمّل عنه قبل الاختلاط فقط كقدماء أصحابه والرواة الذين لم يدركوا زمن اختلاطه، بأن يكونوا ماتوا قبل أن يختلط أو يتغير مثلاً، أو أدركوه ولم يرووا عنه في تلك الحالة، فيتركونه وإن بقي يحدث، أو أن يحجبه أهله فلا يروي عنه أحد.

الثانية: ما جاء من طريق من تحمّل عنه في الحالتين -قبل الاختلاط وبعده- لكنهم ميزوا هذا من ذاك، ومن ذلك أن يكون الراوي عن المختلط لا يروي إلا عن كتاب المختلط أو أصوله، أو أنه لم يرو عنه ما سمعه منه في الاختلاط.

والحكم في هذه الحالة أن ما حدثوا به قبل الاختلاط، أو بعده ووجد ما يشهد له، أو كان الراوي عنهم من الأئمة الكبار الذين يعرفون صحيح حديثهم من سقيمهم فيكون صحيحاً ويقبل، وما حدثوا به بعده ولم يوجد ما يشهد له فهنا يردّ ولا يقبل.

الحالة الثانية:

أولاً- ما ثبت أنه حدَّث به بعد الاختلاط.

ثانياً: ما اشتبه الأمر فيه، وهو ما رواه من طريق من لم يُعرف زمن تحمّله عنه، أهو قبل الاختلاط أم بعده، وكذلك من تحمّل عنه في الحالتين ولم يتميز هذا من ذاك.

والأصل في هاتين الحالتين عدم الاحتجاج به، وهذا أيضاً بشرط ألا يوجد لحديثه متابع أو شاهد معتبر.

وقد قسم العلائي المختلطين من حيث تأثير الاختلاط في قبول مروياتهم إلى ثلاثة أقسام، فقد قال: أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم، فهم على ثلاثة أقسام:

(1) الكفاية في علم الرواية، الخطيب (ص: 136).

(2) انظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر (1/ 401-402).

أحدها: من لَمْ يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً، وَلَمْ يحط من مرتبته؛ إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم؛ وإما لأنه لَمْ يرو شيئاً حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوهم، كجريير بن حازم، وعفان بن مسلم، ونحوهما.

والثاني: من كَانَ مُتَكَلِّمًا فِيهِ قَبْلَ الاختلاط، فَلَمْ يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه؛ كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السُّحَيْمِي، ونحوهما.

والثالث: من كَانَ محتجاً به، ثُمَّ اختلط، أو عُمِر في آخر عمره، فحصل الاضطراب فِيمَا رَوَى بَعْدَ ذَلِكَ، فيتوقف الاحتجاج به عَلَى التمييز بَيْنَ ما حَدَّثَ بِهِ قَبْلَ الاختلاط عما رواه بعد ذلك⁽¹⁾.

(1) المختلطين، العلائي (ص: 3).

المطلب الرابع

اختلاط عبد الرزاق الصنعاني

إن اختلاط عبد الرزاق الصنعاني كان تحت أنظار العلماء، إذ اهتموا به اهتمامًا كبيرًا، وقسموه إلى قسمين:

أولاً- اختلاطه إذا حدث من غير كتبه:

قال البخاري: "ما حدث من كتابه فهو أصح"⁽¹⁾، وقال ابن معين: "ما كتبت عن عبد الرزاق حديثًا قط إلا من كتابه، لا والله ما كتبت عنه حديثًا قط إلا من كتابه"⁽²⁾.

وقال أيضًا: قال لي عبد الرزاق: "اكتب عني ولو حديثًا واحدًا من غير كتاب. فقلت: "لا. ولا حرفًا"⁽³⁾. وذكر ابن رجب هذا النوع تحت عنوان: "من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط"، منهم: عبد الرزاق الصنعاني"⁽⁴⁾.

وكذا ذكر "من لا يحدث من كتابه فيهم في حديثه": ومن هذا النوع أيضًا قوم ثقاة، لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحيانًا فيغلطون، ويحدثون أحيانًا من كتابهم فيضبطون، منهم: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ... أنه لما كان بصيرًا ويحدث من كتابه كان حديثه جيدًا، وما حدث من حفظه خلط"⁽⁵⁾.

قال أحمد في رواية الأثرم: في حديث عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: "أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوبًا جديدًا"⁽⁶⁾، فقال: هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب.

(1) التاريخ الكبير، البخاري (6 / 130)، برقم (1933).

(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (3 / 15)، برقم (3940).

(3) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (22 / 76).

(4) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2 / 766-770).

(5) المصدر السابق (2 / 756).

(6) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أحمد بن حنبل (ص: 435)، برقم (2004). وقال البيهقي في الدعوات الكبير، البيهقي (2 / 79): "وهو أيضًا غير محفوظ، والصواب عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب، عن النبي ﷺ مرسلًا".

وقال يحيى بن معين: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً واحداً إلا من كتابه كله.

ومما أنكر على عبد الرزاق حديثه عن معمر، عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً: "الخير معقود في نواصيها الخير"⁽¹⁾.

أنكره أحمد ومحمد بن يحيى، وقال: لم يكن في أصل عبد الرزاق.

ونكر الدارقطني أن الصواب إرساله"⁽²⁾.

ومما يؤكد صحة كتابه: وقال أبو خثيمة زهير بن حرب: "لما قدمنا صنعاء أغلق عبد الرزاق الباب ولم يفتحه لأحد إلا لأحمد بن حنبل؛ لديانته، فدخل، فحدثه بخمسة وعشرين حديثاً: ويحيى بن معين جالس بين الناس، فلما خرج أحمد، قال له يحيى: أرني ما حدثك. فنظر فيه فخطأه في ثمانية عشر حديثاً، فعاد أحمد إليه فأراه مواضع الخطأ، فأخرج عبد الرزاق أصوله، فوجدها كما قال يحيى، ففتح الباب وقال: ادخلوا، وأخذ مفتاح بيت وسلمه إلى أحمد، وقال، هذا البيت ما دخلته يد غيري منذ ثمانين سنة، أسلمه إليكم بأمانة الله، على أنكم لا تقولون ما لم أقل، ولا تدخلوا علي حديثاً من حديث غيري، ثم أوماً إلى أحمد وقال: أنت أمين الله على نفسك وعليهم، فأقاموا عنده حولاً"⁽³⁾.

ثانياً - اختلاطه بسبب ذهاب بصره:

قال أحمد بن حنبل: "أتينا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع"⁽⁴⁾.

فقال ابن حجر: "وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين فأما بعدها فكان قد تغير"⁽⁵⁾.

وقد ابتلي عبد الرزاق الصنعاني بالتلقين بعد ذهاب بصره، فقال ابن رجب تحت عنوان: "من يلتحق بالمختلطين ممن أضر في آخر عمره"، قال الإمام أحمد في رواية إسحاق بن هانئ: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقي أحاديث باطلة وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها، ثم ذكر من سمع منه

(1) جزء ابن فيل، ابن فيل (ص: 113)، برقم (88).

(2) شرح علل الترمذي، ابن رجب (756/2 - 757).

(3) نكت الهميان في نكت العميان، الصفدي (ص: 173 - 174).

(4) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، أبو زرعة الدمشقي (ص: 457).

(5) فتح الباري، ابن حجر (419/1 - 420).

بعد الاختلاط ثم قال: "هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتابه وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمي"⁽¹⁾.

وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: "كان أصحاب الحديث يلقنون عبد الرزاق من كتبهم، فيختلفون في الشيء فيقول لي: كيف في كتابك؟، فإذا أخبرته صار إليه، لما يعرف أنني كنت أتعب في تصحيحها"⁽²⁾.

فهذا دليل واضح على أنّ عبد الرزاق الصنعاني ابتلي بمن يلقنه؛ لذلك ضعف العلماء حديثه بعد اختلاطه، فقال أحمد بن حنبل: "أتينا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع"⁽³⁾.

وقال النسائي: "عبد الرزاق بن همام فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة"⁽⁴⁾.

المطلب الخامس

اختلاط عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"

لقد ذكرت بأنّ عبد الرزاق الصنعاني اختلط في آخر عمره، وأدخل عليه المحدثون أحاديث ليست من حديثه، فروايته في آخر عمره ضعيفة، ومن المعروف أنّ الدبيري سمع من عبد الرزاق الصنعاني مصنفه في آخر عمره، ولقد قال ابن الصلاح: "قد وجدت فيما روي عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استكرتها جدًّا، فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الدبري منه متأخر جدًّا"⁽⁵⁾.

قلت: هذه شبهة، وسوف أتكلم عنها تحت مبحث التعريف بمصنف عبد الرزاق الصنعاني ومكانته العلمية.

مع العلم: وقفت على الأحاديث التي اختلط فيها عبد الرزاق الصنعاني في "المصنف" ولكن لم تتجاوز أربعة أحاديث، وهذه الأحاديث كالتالي: ستأتي برقم (110)، و(111)، و(112)، و(146).

(1) شرح علل الترمذي، ابن رجب (752/2 - 753).

(2) الكفاية في علم الرواية، الخطيب (ص: 258).

(3) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، أبو زرعة الدمشقي (ص: 457).

(4) الضعفاء والمتركون، النسائي (ص: 69)، برقم (379).

(5) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر، ابن الصلاح (ص: 396).

المبحث الثالث وهم عبد الرزاق الصنعاني

المطلب الأول تعريف الوهم

أولاً: الوهم لغة:

الوهم: وهم القلب، والجمع: أوهام. وتوهمت في كذا، وأوهمته، أي: أغفلته. والتهمة اشتقت من الوهم، وأصلها: وهمة، اتهمته: افتعلته، وأتهمته، على بناء أفعلت، أي: أدخلت عليه التهمة.

ويقال: وهمت في كذا، أي: غلطت.

ووهم إلى الشيء يهيم، أي: ذهب وهمه إليه.

وأوهمت في كتابي وكلامي إيهامًا، أي: أسقطت منه شيئًا.

ووهم يوهم وهمًا، أي: غلط⁽¹⁾.

وقال ابن منظور: "ووهم، بكسر الهاء: غلط وسها. وأوهم من الحساب كذا: أسقط، وكذلك في الكلام والكتاب"⁽²⁾.

وتوهم الشيء: تخيله وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن، ووهم إليه يهم وهمًا: ذهب وهمه إليه.

ووهم في الصلاة وهمًا ووهم، كلاهما: سها.

ووهم، بكسر الهاء: غلط.

وقال ابن الأعرابي: أوهم ووهم ووهم سواء، وأنشد:

فإن أخطأت أو أوهمت شيئًا ... فقد يهم المصافي بالحبيب

(1) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (4 / 100).

(2) لسان العرب، ابن منظور (12 / 644).

قوله شيئاً منصوب على المصدر، وقال أبو عبيد: أوهمت: أسقطت من الحساب شيئاً فلم يعد " أوهمت"⁽¹⁾.

قلت: الوهم في اللغة: معناه الخطأ، أو العلة، أو الغفلة.

الوهم في الاصطلاح⁽²⁾:

لم أقف على من عرّفه تعريفاً بعينه؛ لوضوحه عند أهل الصنعة الحديثية بالعمل والتطبيق. ولقد وقفت على بعض المفاهيم التي توضحه، ومنها:

- 1- قال المزي: "أن الوهم تارة يكون في الحفظ، وتارة يكون في القول، وتارة في الكتابة"⁽³⁾.
- 2- وقال ابن جماعة: "وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً"⁽⁴⁾.
- 3- وقال الخطيب البغدادي: "والذي يوجب النظر أنه متى عرف أن الأحاديث التي تضمنتها النسخة هي التي سمعها من الشيخ: جاز له أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحة النقل لها: والسلامة من دخول الوهم فيها، والله أعلم"⁽⁵⁾.
- 4- وقال العراقي: "وذلك أن المقصود من الحديث التوصل إلى صحته وبعد الوهم. وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل، وكلما قصر السند كان أسلم. اللهم إلا أن يكون رجال السند النازل، أو ثق، أو أحفظ، أو أفتح، ونحو ذلك"⁽⁶⁾، فعلق عليه السخاوي فقال: "وسبقه الخطيب فقال: ومنهم، أي: ومن أهل النظر، من يرى أن سماع العالي أفضل؛ لأن المجتهد مخاطر، وسقوط بعض الإسناد مسقط لبعض الاجتهاد، وذلك أقرب إلى السلامة، فكان أولى.

(1) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (4/ 444).

(2) هذا المطلب مستل من بحث د. عماد شمس محي، بعنوان: "الوهم عند المحدثين معناه وأسبابه وأقسامه وعلاجه، منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية، عام (2010م).

(3) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المزي (3/ 344).

(4) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ابن جماعة (ص: 71).

(5) الكفاية في علم الرواية، الخطيب (ص: 257).

(6) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، العراقي (2/ 60).

وكذا قال ابن الصلاح: "العلو يبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، قال: وهذا جلي واضح".

ونحوه قول ابن دقيق العيد: "لا أعلم وجهًا جيدًا لترجيح العلو إلا أنه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ؛ فإن الطالبين يتفاوتون في الإتيان، والغالب عدم الإتيان، فإذا كثرت الوسائط، ووقع من كل واسطة تساهل ما، كثر الخطأ والزلل، وإذا قلت الوسائط قل"⁽¹⁾.

• قلت: في ضوء هذا أقول: إنَّ الوهم هو الخطأ في الإسناد أو المتن سهواً -أي من دون قصد-، ولا يكون كثيراً؛ فإن كان ذلك يعد الراوي ضعيفاً؛ لكثرة خطئه، فقد قال سفيان الثوري: «ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك»⁽²⁾.

وأما إن كان خطؤه متعمداً: فيسمى فاعله عند أهل الحديث متهم بالكذب أو بالوضع.

(1) فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، السخاوي (3/ 336).

(2) الكفاية في علم الرواية، الخطيب (ص: 144).

المطلب الثاني أسباب الوهم

من أسباب الوهم:

1- الاعتماد على حفظه وعدم الرجوع إلى أصوله: قال ابن المبارك: "يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه"⁽¹⁾.

وقال الشافعي: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل صحيح لم يقبل حديثه، كما يكون من كثر غلطه في الشهادة لم تقبل شهادته"⁽²⁾.

2- الاشتغال بالعبادة: قال السيوطي: "قوم غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط الحديث، فدخل عليهم الوهم"⁽³⁾.

3- عدم معرفة الراوي بالحديث: قال الإمام مالك: "لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معن بالسفه، وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث"⁽⁴⁾.

قال إبراهيم بن المنذر الجزامي: "فذكرت ذلك لمُطَرِّفِ بن عبد الله فقال: ما أدري ما تقول، غير أنني أشهد لسمعت مالكا يقول: أدركت ببلدنا هذا -يعني المدينة-، مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، فما كتبت عن أحد منهم حديثاً قط، قلت: لم يا أبا عبد الله، قال: لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدثون"⁽⁵⁾.

وقال الشافعي: "وكان ابن سيرين والنَّخَعِيُّ وغير واحد من التابعين يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلا عن من عرف. قال: وما لقيت أحداً من أهل العلم يخالف هذا المذهب"⁽⁶⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (1/ 257).

(2) المرجع السابق (1/ 207).

(3) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (2/ 895).

(4) الكفاية في علم الرواية، الخطيب (ص: 116).

(5) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي (ص: 403)، تحت عنوان القول فيمن يستحق الأخذ عنه.

(6) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي (ص: 405).

وقال ابن أبي الزناد، عن أبيه قال: "أدرکت بالمدينة مائة أو قريباً من المائة ما يؤخذ عن أحد منهم وهم ثقات، يقال: ليس من أهله"⁽¹⁾. وقال عبد الله بن عون: «لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفاً بالطلب»⁽²⁾. وقال سليمان بن موسى: "قلت لطاووس: إن فلاناً يقول كذا وكذا؟، قال: إن كان ملياً فخذ عنه"⁽³⁾.

4- **التهاون في معرفة الأسماء وضبطها، والكنى والألقاب:** قال الحاكم: "ومن تهاون بمعرفة الأسماء، أورثه مثل هذا الوهم"⁽⁴⁾.

5- **السماع من شيخه متأخراً:** قال الخطيب البغدادي: "السماع المتقدم مزية على ما تأخر عنه؛ لأن المتأخر يكون بعرض الخطر، وعدم أمان الغرر؛ لكبر سن الراوي، وتغير أحواله، وتناقص آلاته، واختلال حفظه، وبعد ذكره، ولو سلم الراوي عند كبر السن، وتناهي العمر من دخول الوهم عليه في روايته؛ لكان لمن تقدم سماعه منه الفضيلة على من سمع منه في تلك الحال"⁽⁵⁾.

6- **الإسناد النازل:** قال العراقي: "وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه احتمال الخطأ والخلل، وكلما قصر السند كان أسلم، اللهم إلا أن يكون رجال السند النازل، أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، ونحو ذلك"⁽⁶⁾.

وقال ابن دقيق العيد: "ولا أعلم وجهاً جيداً لترجيح العلو إلا أنه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ؛ [إن] الطالبين يتفاوتون في الإتيان، والغالب عدم الإتيان في أبناء الزمان، فإذا كثرت الوسائط، وقع من كل واسطة تساهل ما كثر الخطأ والزلل وإذا قلت الوسائط قل"⁽⁷⁾.

7- **التساهل في تحمل الحديث وأدائه:** قال الإمام مسلم: "ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره، فيخطئه بحفظه، ثم لا يميزه عن أدائه إلى غيره"⁽⁸⁾.

(1) المرجع السابق (ص: 407).

(2) المرجع نفسه (ص: 405).

(3) التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، ابن أبي خيثمة (3 / 268).

(4) معرفة علوم الحديث، الحاكم (ص: 178).

(5) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب (2 / 92).

(6) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، العراقي (2 / 60).

(7) الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد (ص: 46).

(8) التمييز، مسلم (ص: 170).

وقال ابن الصلاح: "لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث"⁽¹⁾.

8- **عدم التفرغ لضبط الحديث:** قال السيوطي: "قوم غلب عليهم الصلاح فلم يتفرغوا لضبط الحديث، فدخل عليهم الوهم"⁽²⁾.

وقال الإمام مسلم: "ومنهم من همه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدھا، فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرصها من بعد، فيحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدب إليه عنهم، وكل ما قلنا من هذا في رواية الحديث ونقال الأخبار فهو موجود مستفيض"⁽³⁾.

9- **المصائب والابتلاءات التي يصاب بها الراوي:** قال الحاكم: "من المجروحين قوم كتبوا الحديث ورحلوا فيه وعرفوا به فتلفت كتبهم بأنواع من التلف: الحرق، أو النهب، أو الهدم، أو الغرق، أو السرقة، فلما سئلوا عن التحديث حدثوا بها من كتب غيرهم أو من حفظهم على التخمين فسقطوا بذلك، منهم: عبد الله بن لهيعة الحضرمي على محله وعلو قدره"⁽⁴⁾.

وقال الذهلي: "وإن طرأ سوء الحفظ لعارض، مثل: اختلال في الحافظة؛ بسبب كبر سنّه، أو ذهاب بصره، أو فوات كتبه فهذا يسمى مختلطاً"⁽⁵⁾.

(1) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر، ابن الصلاح (ص: 119).

(2) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (2/ 895).

(3) التمييز، مسلم (ص: 170).

(4) المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم (ص: 67).

(5) لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، الذهلي (1/ 118).

المطلب الثالث

سماح عبد الرزاق الصنعاني من سفيان الثوري

فإن لعبد الرزاق الصنعاني سماعين من سفيان الثوري، فأما السماع الأول: فسماعه باليمن فكان عبد الرزاق متقنًا لحديث سفيان الثوري في اليمن، فقال سلمة بن شبيب: قلت لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله عبد الرزاق أعجب إليك أم هشام بن يوسف؟!.

فقال: لا بل عبد الرزاق.

قلت: إني سمعت عبد الرزاق يقول: كان هشام بن يوسف يكتب لنا عند الثوري ونحن ننظر في الكتاب فإذا فرغ ختم الكتاب. فقال أحمد بن حنبل: إن الرجل ربما نظر مع الرجل في الكتاب وهو أعلم بالحديث منه⁽¹⁾.

وعلق ابن رجب على قول الإمام أحمد فقال: "ليبين به صحة سماع عبد الرزاق باليمن من سفيان، وضبط الكتاب الذي كتب هناك عنه"⁽²⁾.

• **وأما السماع الثاني:** فسماعه من سفيان الثوري في الحجاز فكان فيه بعض الاضطراب؛ إذ قال الإمام أحمد بن حنبل: "سماح عبد الرزاق من سفيان بمكة مضطرب، فأما سماعه باليمن أرى أملى عليهم، فذاك صحيح جدًا، كان القاضي يكتب، وكانوا يصححون"⁽³⁾.

وقال الإمام أيضًا: "سماح عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدًا، روى عن عبيد الله أحاديث مناكير هي من حديث العمري. وأما سماعه باليمن، فأحاديث صحاح".

وذكر لأحمد حديث عبد الرزاق، عن الثوري، عن قيس⁽⁴⁾، عن الحسن بن محمد، عن عائشة قالت: "أهدي للنبي ﷺ وشيقة⁽⁵⁾ لحم، وهو محرم فلم يأكله"⁽⁶⁾.

(1) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/168)، برقم (4039).

(2) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/771).

(3) سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (ص: 26)، برقم (2).

(4) هو قيس بن مسلم الجدلي، ثقة. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 458)، برقم (5591).

(5) الوشيقة: أن يؤخذ اللحم فيغلى قليلاً ولا ينضج، ويحمل في الأسفار. وقيل: هي القديد. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (5/188).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/427)، برقم (8324).

فجعل أحمد ينكره إنكارًا شديدًا، وقال: "هذا سماع مكة"⁽¹⁾.

- قلت: هذا الاضطراب لا يضعف عبد الرزاق الصنعاني في سفیان الثوري بشكل كلي، إذ قال ابن معين: "وسئل عن أصحاب الثوري: أيهم أثبت؟. فقال: هم خمسة، يحيى بن سعيد، ووكيع، وابن المبارك، وابن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين. فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة بن عقبة، وعبيد الله⁽²⁾، وأبو عاصم⁽³⁾، وأبو أحمد الزبيري⁽⁴⁾، وعبد الرزاق، وطبقتهم، فهم كلهم في سفیان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلهم، دون أولئك في الضبط والمعرفة"⁽⁵⁾.

لذلك اتفق الشيخان على تخريج حديث عبد الرزاق الصنعاني عن سفیان الثوري. وأما من أراد أن يعرف ما اضطرب به عبد الرزاق عن الثوري فعليه بأقوال العلماء عن الحديث، وهذا هو الراجح عندي في ذلك؛ لأن من أراد أن يعرض حديث عبد الرزاق على رواية الثقات، فهذا فيه وجوه عديدة، فمن الممكن أن يكون للثوري فيه أكثر من طريق، وهذا الذي وقفت عليه في بعض الروايات، والله الملمه للصواب.

- تنبيه: ولقد وهم عبد الرزاق الصنعاني عن سفیان الثوري في بعض أحاديث، وقام جهابذة النقاد بتعيينها، وخصوصًا في "مصنفه"، وستأتي برقم (100، و101، و102، و103، و104، و105).

(1) شرح علل الترمذي، ابن رجب (2/ 770، و771).

(2) هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي. تقريب التهذيب (ص: 375)، برقم (4345).

(3) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم بن الضحاك الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري. تقريب التهذيب (ص: 280)، برقم (2977).

(4) هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي مولاهم، أبو أحمد الزبيري الكوفي الحبال. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 487)، برقم (6017).

(5) تاريخ دمشق، ابن عساكر (56/ 328)، برقم (7143).

المطلب الرابع

وهم عبد الرزاق الصنعاني عن بعض شيوخه

إن عبد الرزاق الصنعاني هو أحد البشر يحصل له بعض المصائب كباقي البشر، وهذه المصائب تؤدي إلى الوهم والخطأ في بعض مروياته، وهذا ليس مخصوصاً فقط بعبد الرزاق الصنعاني بل وراة لكل الرواة، ولقد أخطأ في حديث عبيد الله، إذ قيل لابن معين: إن عبد الرزاق كان يحدث بأحاديث عبيد الله، عن عبد الله بن عمر، ثم حدث بها عن عبيد الله بن عمر، فقال يحيى: لم يزل عبد الرزاق يحدث بها عن عبيد الله، ولكنها كانت منكراً⁽¹⁾ - أي أحاديثه عن عبيد الله بن عمر -.

قلت: وهذه الأحاديث لم أقف على نص من أحد من العلماء أنها في "مصنفه"، والله الملمه للصواب.

وكذا وقفت على بعض الأحاديث التي وهم فيها في "مصنفه" عن بعض شيوخه وهي ستأتي برقم (106، و107، و108، و109).

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 539)، برقم (1463).

المبحث الرابع بدعة عبد الرزاق الصنعاني

المطلب الأول مفهوم البدعة

أولاً- البدعة في اللغة:

قال ابن سيده: بدع الشيء يبدعه بدعاً، وابتدعه: أنشأه وبدأه.

وبدع الرَكِيَّة: استنبطها وأحدثها⁽¹⁾.

- وقال ابن منظور: والبديع والبدع: الشيء الذي يكون أولاً. وفي التنزيل: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف:9]؛ أي ما كنت أول من أرسل، قد أرسل قبلي رسل كثير.

والبدعة: الحدث وما ابتدع من الدين بعد الإكمال. وقال ابن السكيت: البدعة كل محدثة. وفي حديث عمر رضي الله عنه، في قيام رمضان: "تَعَمَّتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ"⁽²⁾⁽³⁾.

ثانياً- البدعة اصطلاحاً:

قال الشافعي: "البدعة بدعتان بدعة محمودة، وبدعة مذمومة. فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم، واحتج بقول عمر بن الخطاب في قيام رمضان: نعمت البدعة هي"⁽⁴⁾، وشرح ابن رجب قوله، فقال: "ومراد الشافعي -رحمه الله- ما ذكرناه من قبل: أن البدعة المذمومة ما ليس لها أصل من الشريعة يرجع إليه، وهي البدعة في إطلاق الشرع، وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة، يعني: ما كان لها أصل من السنة يرجع إليه، وإنما هي بدعة لغة لا شرعاً؛ لموافقته السنة"⁽⁵⁾.

(1) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (2/ 33).

(2) صحيح البخاري، البخاري (3/ 45)، برقم (2010).

(3) لسان العرب، ابن منظور (8/ 6).

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم (9/ 113).

(5) جامع العلوم والحكم، ابن رجب (2/ 787).

المطلب الثاني

أسباب البدعة

1- عدم علم الناس بالنصوص ودلالاتها على المقاصد، ولعدم علمهم بما أحدث من الرأي والعمل وكيف يرد ذلك إلى السنة، كما قال عمر بن الخطاب: "رُدُّوا الْجَهَالَاتِ إِلَى السُّنَّةِ"⁽¹⁾.

2- عدم معرفة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، قال الألباني: "من أسباب الابتداع في الدين الأحاديث الضعيفة والموضوعة فقد يخفى على بعض أهل العلم شيء منها ويظنها من الأحاديث الصحيحة فيعمل بها ويتقرب إلى الله -تعالى- ثم يقلده في ذلك الطلبة والعامّة فتصير سنة متبعة"⁽²⁾.

3- ما توارث عن الآباء والأجداد من الخرافات والأفكار والمعتقدات التي تنافي الشرع والعقل، فقد قال الله ﷻ: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ* أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا مِنْ قَبْلِهِ فَهُمْ بِهِ مُسْتَمْسِكُونَ* بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ* وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: 20-23].

4- اجتهادات واستحسانات صدرت من بعض الفقهاء خاصة المتأخرين منهم لم يدعموها بأبي دليل شرعي، بل ساقوها مساق المسلمات من الأمور، حتى صارت سنناً تتبع!⁽³⁾.

5- اتباع الهوى، ويندرج تحت هذا بعض الأشخاص يبحثون على كل شيء جديد ويفعلهم هذا يظنون بأنه يطلق عليهم علماء، أو بأنهم يفهمون، وهذا الذي نراه⁽⁴⁾.

6- اتباع العقل، وتحكيم النصوص الشرعية على العقل، فما وافق العقل أخذوه وما خلف تركوه، وهذا الذي أطلق عليه حب الظهور⁽⁵⁾.

(1) الاستقامة، ابن تيمية (5 / 1). وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (1 / 355)، برقم (1326). وإسناده صحيح لعمر بن الخطاب ﷺ.

(2) الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، الألباني (ص: 113).

(3) اتباع لا ابتداع - قواعد وأسس في السنة والبدعة، حسام الدين عفانة (ص: 84 - 85).

(4) انظر: المرجع السابق (ص: 84 - 85).

(5) انظر: المرجع نفسه (ص: 84 - 85).

المطلب الثالث

تشيع عبد الرزاق الصنعاني

اعترف عبد الرزاق الصنعاني بتشييعه؛ إذ قال ابن معين: "سمعت من عبد الرزاق كلامًا يومًا، فاستدللت به على ما ذكر عنه من المذهب، فقلت له: إن أسأتك الذين أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سنة: معمر، ومالك بن أنس، وابن جريج، وسفيان الثوري، والأوزاعي، فعمن أخذت هذا المذهب، فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضُّبَعِيُّ⁽¹⁾ فرأيته فاضلاً حسن الهدي، فأخذت هذا عنه"⁽²⁾.

• ونحن نعلم أن التشيع درجات، ودرجة تشييعه:

ما قاله ابن عدي: "ولعبد الرزاق بن همام أصناف وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأسًا إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافق عليه أحد من الثقات، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث"⁽³⁾.

وقال ابن معين: إن أحمد بن حنبل، قال: "إن عبيد الله بن موسى يرد حديثه للتشيع، فقال: كان والله الذي لا إله إلا هو: «عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مائة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عبيد الله»"⁽⁴⁾.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي، قلت له: عبد الرزاق كان يتشيع ويفرط في التشيع؟، فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس، أو الأخبار"⁽⁵⁾.

وقال عبد الله أيضاً: حدثني سلمة بن شبيب قال: سمعت عبد الرزاق يقول: "والله ما انشرح صدري قط، أن أفضل علياً على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر ورحم الله عمر ورحم الله عثمان ورحم الله علياً، من لم يحبهم فما هو مؤمن، وإن أوثق عملي حبي إياهم"⁽⁶⁾.

(1) صدوق زاهد لكنه كان يتشيع. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 140)، برقم (942).

(2) تاريخ دمشق، ابن عساكر (36/187)، برقم (4039)

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6/545)، برقم (1463).

(4) الكفاية في علم الرواية، الخطيب (ص: 130).

(5) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (2/59)، برقم (1545).

(6) المرجع السابق (2/59)، برقم (1546).

وقال أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري: سمعت عبد الرزاق يقول: "أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما لم أفضلهما، كفى بي إزرًا أن أحب عليًا ثم أخالف قوله"⁽¹⁾.

- واستخلص الذهبي من هذه الأقوال، بأنَّ تشيعه تشيع محبة، فقال: "ونقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه بل كان يحب عليًا ﷺ ويبغض من قاتله"⁽²⁾.
- وقد وقفت على بعض الأحاديث الدالة على تشيع عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه، ستأتي برقم (104، و141، و142).

(1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 540)، برقم (1463).

(2) تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ، الذهبي (1 / 267)، برقم (357 - 45 / 7).

المبحث الخامس الشك عند عبد الرزاق الصنعاني

المطلب الأول التعريف بالشك

أولاً- تعريف الشك لغة:

الشك نقيض اليقين⁽¹⁾، وجمعه شكوك. وشك في الأمر يشك شكًا، وشككه فيه، أنشد ثعلب⁽²⁾:

من كان يزعم أن سيكتم حبه ... حتى يشك فيه فهو كذوب

أراد: حتى يشكك فيه غيره⁽³⁾.

وقال ابن فارس: "شك) الشين والكاف أصل واحد مشتق بعضه من بعض، وهو يدل على التداخل. من ذلك قولهم: شككته بالرمح، وذلك إذا طعنته فداخل السنان جسمه،...، ومن هذا الباب الشك الذي هو خلاف اليقين، إنما سمي بذلك؛ لأن الشاك كأنه شك له الأمران في مشك واحد، وهو لا يتيقن واحدًا منهما،...، ويقال بل الشك: لصوق العضد بالجنب. فإن صح هذا فهو أظهر في القياس"⁽⁴⁾.

وقال الراغب الأصفهاني: "فكأن الشكَّ الخرق في الشيء، وكونه بحيث لا يجد الرأي مستقرًا يثبت فيه ويعتمد عليه.

ويصح أن يكون مستعارًا من الشكِّ، وهو لصوق العضد بالجنب، وذلك أن يتلاصق التقيضان فلا مدخل للفهم والرأي، لتخلل ما بينهما"⁽⁵⁾.

(1) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (5/ 270).

(2) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني الملقب بثعلب، المتوفى (291هـ). له كتاب الفصيح،

الناشر: دار طبية الخضراء، مكتبة الإرشاد إسطنبول.

(3) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (6/ 638).

(4) مقاييس اللغة، ابن فارس (3/ 173).

(5) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني (ص: 461).

تعريف الشك اصطلاحاً:

قال ابن حجر: "وأما الشك المصطلح وهو التوقف بين الأمرين من غير مزية لأحدهما على الآخر"⁽¹⁾. أي التوقف بين قولين؛ لعدم ترجيح أحدهما على الآخر.

المطلب الثاني

الألفاظ التي تفيد الشك وأقسامه⁽²⁾

من الألفاظ التي تفيد الشك لفظ: (أو) وهذه ترد بكثرة وتفيد معنى الشك غالباً، ولفظ: (أظنه قال كذا).

• وينقسم الشك إلى قسمين:

الأول: الشك في سماع أصل الحديث، فقد بوب الخطيب البغدادي: "باب القول فيمن وجد في كتابه بخطه حديثاً فشك هل سمعه أم لا"، ثم قال: "إذا شك في حديث واحد بعينه أنه سمعه وجب عليه اطراحه وجاز له رواية ما في الكتاب سواه، فإن كان الحديث الذي شك فيه لا يعرفه بعينه لم يجز له التحديث بشيء مما في ذلك الكتاب"⁽³⁾.

الثاني: الشك في أداء الرواية: ويشمل الشك في الراوي، أو اسمه، أو نسبه، أو كنيته، أو لفظة أو جملة في المتن.

المطلب الثالث

سبب الشك⁽⁴⁾

- 1- النسيان وعدم الضبط.
- 2- الحرص على الالتزام باللفظ، أي زيادة تثبت وورع وإتقان.
- 3- ترك تعيين أحد اللفظين لمصلحة شرعية.

(1) فتح الباري، ابن حجر (6/ 413).

(2) انظر: الشك في أداء الرواية، أسبابه ومنهج المحدثين في درئه، مصطفى جنك (ص: 6-7).

(3) الكفاية في علم الرواية، الخطيب (ص: 233-234).

(4) انظر: الشك في أداء الرواية، أسبابه ومنهج المحدثين في درئه، مصطفى جنك (ص: 6-7).

المطلب الرابع

شك عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه"

إن عبد الرزاق الصنعاني كباقي البشر يطرأ عليه ما طرأ عليهم؛ لذلك شك في بعض مروياته، وهذه المرويات لها حكم خاص؛ إذ قال ابن قدامة: "إذا شك في سماع حديث من شيخه: لم يجوز أن يرويه عنه؛ لأن روايته عنه شهادة عليه، فلا يشهد بما لم يعلم.

وإن شك في حديث من سماعه والتبس عليه: لم يجوز أن يروي شيئاً منها مع الشك؛ لما ذكرنا. فإن غلب على ظنه في حديث أنه مسموع: فقال قوم: يجوز؛ اعتماداً على غلبة الظن.

وقيل: لا يجوز؛ لأنه يمكن اعتبار العلم بما يرويه، فلا يجوز أن يرويه مع الشك فيه كالشهادة⁽¹⁾.

فقد لاحظت أن مرويات عبد الرزاق التي شك فيها على ضربين، منها أنه التبس عليه، ومنها أنه غلب عليه الظن أنه سمعها من شيخه؛ لذا يجب التحري عن هذه المرويات؛ إذ منها الصحيح وغير ذلك. والله الملمه للصواب.

وهذه الأحاديث كالتالي، ولكن يجب التنبيه قبل هذا على أحاديث ذكرت في "المصنف" أن عبد الرزاق قال فيها حدثنا "الثوري أو غيره"، ولهذا النمط عدة أحاديث، وبعد التتبع وجدت خارج "المصنف" أن عبد الرزاق الصنعاني رواه عن "الثوري وغيره"؛ لذلك لم أنظر لهذه الروايات إلا ما نص على أن عبد الرزاق الصنعاني شك بها، والله المستعان وعليه التكلان.

أولاً- شك عبد الرزاق الصنعاني في الإسناد: سيأتي برقم (130، و131، و132، و133، و134، و135، و136، و137).

ثانياً- شك عبد الرزاق الصنعاني في المتن: سيأتي برقم (138، و139).

(1) روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة (1/354-355).

الباب الثاني

علل عبد الرزاق في "مصنفه" من ناحية
تطبيقية

الفصل الأول

علل عبد الرزاق الصنعاني في الرواة

المبحث الأول

شيوخ عبد الرزاق الصنعاني الذين أبهمهم في "مصنفه"

التمهيد

الإبهام لغة:

عكس الإيضاح، وهو أن يبقى الشيء لا يعرف المأثى إليه. يقال: هذا أمر مبهم⁽¹⁾... ويقال: طريق مبهم، إذا كان خفيًا لا يستبين⁽²⁾.

وقولهم: كلام مبهم وأمر مبهم، أمر لا يعرف له وجه يؤتى منه⁽³⁾؛ أي: استعجم فلم يقدر على الكلام، ويقال: استبهم عليه الأمر؛ أي: أرتج⁽⁴⁾ عليه، وهو مجاز⁽⁵⁾.

الإبهام اصطلاحًا:

قال ابن الصلاح: "أي معرفة أسماء من أبهم ذكره في الحديث من الرجال والنساء"⁽⁶⁾.

وقال السيوطي: "أي معرفة من أبهم ذكره في المتن، أو الإسناد من الرجال، والنساء"⁽⁷⁾.

وأهم أسباب الإبهام:

1- الاختصار. 2- النسيان.

3- الشك. 4- التدليس.

5- الجهل بعين المبهّم⁽⁸⁾.

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس (1/ 311).

(2) الحميم، أبو عمرو الشيباني (1/ 82).

(3) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري (1/ 334).

(4) أرتج الباب: أغلقه إغلاقًا وثيقًا، ومن المجاز: سعد المنبر فأرتج عليه إذا استعلق عليه الكلام. ومنه قيل

أرتج على القارئ إذا لم يقدر على القراءة. انظر: أساس البلاغة (1/ 335)، والمصباح المنير في غريب

الشرح الكبير (1/ 218).

(5) تاج العروس، الزبيدي (31/ 309).

(6) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر، ابن الصلاح (ص: 375).

(7) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي (2/ 853).

(8) انظر: لسان المحدثين، محمد خلف سلامة (11/2).

المطلب الأول

دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه

أولاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه ثم التعريف بهم.

1- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: تُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ؟ قَالَ: أَوْلَيْسَ إِنَّمَا الْوِتْرُ وَاحِدَةٌ؟، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «بَلَى، وَلَكِنْ ثَلَاثٌ أَفْضَلُ»، قَالَ: فَإِنِّي لَا أَرِيدُ عَلَيْهَا، قَالَ: فَغَضِبَ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ سَعْدٌ: «أَتَغْضَبُ عَلَيَّ أَنْ أُوتِرَ بِرُكْعَةٍ، وَأَنْتَ تُوتِرُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ، أَفَلَا تُوتِرُ حَوَاءَ امْرَأَةِ آدَمَ؟».

أَخْبَرَنِيهِ يَحْيَى، عَنِ الثَّوْرِيِّ⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

• أولاً: أخرجه الطبراني⁽²⁾ عن الدبري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، به. ثم قال في نهاية الأثر: "أخبرني يحيى، عن الثوري".

وقال ابن حزم: "كما رُوِيَنا من طريق عبد الرزاق، حدثني يحيى، عن سفيان الثوري، عن حمَّاد بن أبي سُليمان، عن إبراهيم النَّخعي، أن سعد بن أبي وقاص، قال لابن مسعود: أَتَغْضَبُ عَلَيَّ أَنْ أُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ، وَأَنْتَ تُوتِرُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ؟ أَفَلَا تُوتِرُ حَوَاءَ امْرَأَةِ آدَمَ"⁽³⁾.

قلت: وشيخ عبد الرزاق [يحيى]، روى له في "مصنفه" في أربعة مواضع⁽⁴⁾ عن سفيان الثوري، ولم يعرف من هو!!.

ومرة روى عبد الرزاق⁽⁵⁾ عن يحيى بن الأعرج، عن الثوري.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 23)، برقم (4651).

(2) المعجم الكبير، الطبراني (9/ 283)، برقم (9423).

(3) المحلى بالآثار، ابن حزم (8/ 295).

(4) انظر: مصنف عبد الرزاق، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 343، و3/ 61، و3/ 113، و9/ 424)، برقم (3624، و4796، و4976، و17879).

(5) انظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 241)، برقم (922). تنبيه: رواه الطبراني عن الدبري، به.

وكذا روى عبد الرزاق⁽¹⁾ عن يحيى بن يزيد وغيره، عن الثوري.

ولم أستطع التمييز بينهم، والله أعلى وأعلم.

ثانيًا: أخرج أبو يوسف⁽²⁾ عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، أنه قال: إِنَّ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُوتِرُ بِرَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَهَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ: «أَنْتَ تُورِثُ الْجَدَّاتِ، فَلَا تُورِثُ الْحَوَاءَ».

وقال الهيثمي: "وهو مرسل صحيح؛ لأن إبراهيم لم يسمع من ابن مسعود!!"⁽³⁾.

قلت: بل اختلف في منته على إبراهيم النخعي، فرواه الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الله قال: "تَرِثُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ، جَدَّتَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، وَوَاحِدَةً مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ". كما عند ابن أبي شيبة⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾ -واللفظ له-.

وتابع إبراهيم النخعي، الشعبي، فرواه سعيد بن منصور⁽⁶⁾ من طريق محمد بن سالم، قال: نا الشعبي، قال: كان عبد الله "يُورِثُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ: ثِنْتَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، وَوَاحِدَةً مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ،

(1) انظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (10 / 233)، برقم (18953). تنبيه: في مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأصيل ط (1)، (8 / 311)، برقم (20005)، عن يحيى بن يزيد، وغيره، عن الثوري، به. وقال مدخلو هذه الطبعة على المكتبة الشاملة: "كذا في طبعة دار الكتب العلمية، وفي طبعة المجلس العلمي: "عن يحيى بن يزيد". والصواب ما في طبعة المجلس العلمي؛ لقول الزيلعي في نصب الراية، الزيلعي (3 / 360): "رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" أخبرنا يحيى بن يزيد، وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن، قال: أُتِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِرَجُلٍ سَرَقَ ثَوْبًا، فَقَالَ لِعُثْمَانَ: «قَوْمُهُ» فَقَوْمُهُ ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمَ فَلَمْ يَقْطَعْهُ». انتهى".

مع العلم: هذا الأثر أثر عبد الرزاق وهو موجود عند ابن أبي شيبة في مصنفه (5 / 476) برقم (28112) عن شريك، عن عطية بن عبد الرحمن، عن القاسم، قال: أُتِيَ عُمَرُ بِسَارِقٍ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ، قَالَ عُثْمَانُ: إِنَّ سَرَقَتَهُ لَا تُسَاوِي عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، قَالَ: «فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ فَقَوْمَتْ ثَمَانِيَةَ دَرَاهِمَ فَلَمْ يَقْطَعْهُ».

(2) الآثار، أبو يوسف (ص: 69)، برقم (344).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (2 / 242)..

(4) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (6 / 269)، برقم (31279).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (6 / 388)، برقم (12355).

(6) سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور (1 / 75)، برقم (91).

فَكَانَ يَجْعَلُ السُّدُسَ بَيْنَهُنَّ مَا لَمْ يَرِثْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ أُخْرَى الَّتِي مِنْ قِبَلِ الْأَبِّ". والشعبي لم يدرك زمن ابن مسعود؛ إذ هو من الطبقة الثالثة مات بعد المائة⁽¹⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ لجهالة شيخ عبد الرزاق وهو [يحيى]، وكذا اختلف في منته على إبراهيم النخعي، والثابت أنه من قول ابن مسعود، بلفظ: "تَرِثُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ، جَدَّتَيْنِ مِنْ قِبَلِ الْأَبِّ، وَوَاحِدَةٍ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ"؛ لمتابعة الشعبي لإبراهيم النخعي.

ثانيًا - دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بقوله: عن رجل:

2- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَلْقَمَةَ بِنَ قَيْسٍ قَالَتْ بَصَفْتُ دَمًا: قَالَ: «فَمَضْمِضٌ، وَتُصَلِّي»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق.

1- فيه شيخ عبد الرزاق لم أعرفه!!

2- ومحمد بن جابر الحنفي: هو محمد بن جابر بن سيار بن طلق السُّحَيْمي الحنفي، أبو عبد الله اليمامي، أخو أيوب بن جابر، أصله كوفي، وكان أعمى⁽³⁾.

قال الذهلي: "لا بأس به"⁽⁴⁾، وقال عمرو الفلاس: "صدوق كثير الوهم، متروك الحديث"⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم: "ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقن، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروى أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع جيد اللقاء رأوا في كتبه لحقا وحديثه عن حماد فيه اضطراب روى عنه عشرة من الثقات"⁽⁶⁾.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 287)، برقم (3092).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 148)، برقم (567).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (24/ 564)، برقم (5110).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر (9/ 89)، برقم (116).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 331)، برقم (1646).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 219)، برقم (1215).

وقال ابن أبي حاتم: "وسئل أبي عن محمد بن جابر وابن لهيعة؟!، فقال: محلها الصدق،
ومحمد بن جابر أحب إلي من ابن لهيعة"⁽¹⁾.

وقال أيضًا ابن أبي حاتم: "سمعت أبي وأبا زرعة يقولان محمد بن جابر يمانى الأصل،
ومن كتب عنه كتب عنه باليمامة وبمكة وهو صدوق، إلا أن في حديثه تخاليط وأما أصوله
فهى صحاح"⁽²⁾.

وقال ابن عدي: "عند إسحاق بن أبي إسرائيل عن محمد بن جابر كتاب أحاديث سالحة،
وكان إسحاق يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخ هم أفضل منه وأوثق"⁽³⁾.

وقال عتاب بن زياد: "مر عبد الله بن المبارك على محمد بن جابر وهو يحدث بمكة
في سنة ثمان وستين، ونحن ثم، فقال: حدث يا شيخ من كتبك، قال: من هذا؟ قيل: ابن
المبارك، فأرسل إليه بكتبه، فكان عبد الرحمن يسأله من حديث حماد، وعبد الله ساكت"⁽⁴⁾.

وقال محمد بن يحيى: "سمعت أبا الوليد الطيالسي وذكر محمد بن جابر، فقال: نحن نظلم
ابن جابر بامتناعنا التحديث عنه"⁽⁵⁾.

وقال أبو زرعة: "محمد بن جابر ساقط الحديث عند أهل العلم"⁽⁶⁾.

وقال أحمد: "كان محمد بن جابر ربما ألحق في كتابه أو يلحق في كتابه - يعني
الحديث"⁽⁷⁾.

وقال أيضًا: "هذا ابن جابر أيش حديثه هذا حديث منكر أنكره جدًا"⁽⁸⁾.

وقال أيضًا الإمام أحمد: "محمد يروي أحاديث مناكير وهو معروف بالسماع، يقولون: رأوا
في كتبه لحقا حديثه عن حماد فيه اضطراب"⁽⁹⁾.

-
- (1) المرجع السابق (7 / 219-220)، برقم (1215).
 - (2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 220)، برقم (1215).
 - (3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 342)، برقم (1646).
 - (4) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 41)، برقم (1589).
 - (5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 220)، برقم (1215).
 - (6) المرجع السابق (7 / 220)، برقم (1215).
 - (7) المرجع نفسه (7 / 219)، برقم (1215).
 - (8) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (1 / 373)، برقم (716).
 - (9) المرجع السابق (3 / 61)، برقم (4176).

وكذا قال أحمد: "كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، عن حماد، ثم تركه بعد"⁽¹⁾.

وقال ابن معين: "محمد بن جابر كان أعمى واختلط عليه حديثه، وكان كوفياً فانقل إلى اليمامة وهو ضعيف"⁽²⁾.

وقال البخاري: "وليس بالقوي"⁽³⁾، ومرة قال: "ليس بالقوي، يتكلمون فيه، روى مناكير"⁽⁴⁾. وقال أبو داود: "ليس بشيء"⁽⁵⁾، وقال العجلي⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾، والفسوي⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾: "ضعيف".

وقال الدارقطني: "هو وأخوه"⁽¹⁰⁾ يتقاربان في الضعف قيل له يتركان، فقال: لا بل يعتبر بهما"⁽¹¹⁾. وقال محمد بن عيسى بن الطباع: "سمعت ابن مهدي يضعفه"، قال: وقال لي أخي إسحاق ابن عيسى حدثت محمداً يوماً بحديث قال: فرأيت في كتابه ملحفاً بين سطرين بخط طري"⁽¹²⁾. وقال ابن حبان: "وكان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذُكر به فيحدث به"⁽¹³⁾.

قلت: بعد التتبع، فالقول فه قول ابن حجر: "صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيراً، وعمي فصار يلحق"⁽¹⁴⁾، ولم يتابعه أحد.

-
- (1) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 41)، برقم (1589).
 - (2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 219)، برقم (1215).
 - (3) التاريخ الكبير، البخاري (1 / 53)، برقم (111).
 - (4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (24 / 567)، برقم (5110).
 - (5) المرجع السابق (24 / 568)، برقم (5110).
 - (6) الثقات، العجلي ط الباز (ص: 401)، برقم (1440).
 - (7) الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص: 92)، برقم (533).
 - (8) المعرفة والتاريخ، الفسوي (2 / 121).
 - (9) سنن الدارقطني، الدارقطني (2 / 53)، برقم (1133).
 - (10) هو أيوب بن جابر بن سيار السحيمي أبو سليمان اليمامي ثم الكوفي، ضعيف. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 118)، برقم (607).
 - (11) تهذيب التهذيب، ابن حجر (9 / 89)، برقم (116).
 - (12) المرجع السابق.
 - (13) المجروحين، ابن حبان (2 / 270)، برقم (956).
 - (14) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 471)، برقم (5777).

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم، وكذا محمد بن جابر الحنفي، ذهببت كتبه فساء حفظه وخط كثيرًا، وعمي فصار يلقن، ولم يتابعه أحد.

3 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ لَا يَرَى بِالتَّرِيَةِ⁽¹⁾ وَالصُّفْرَةَ بَأْسًا، وَيَرَى فِيهَا الْوُضُوءَ»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق.

1- وفيه شيخ عبد الرزاق لم أعرفه!!.

2- وداود بن الحصين منكر الحديث عن عكرمة، قاله ابن المديني⁽³⁾، وحدث هنا عنه.

• الحكم على الأثر:

إسناده منكر.

4 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ الْحَسَنَ، وَالْحُسَيْنَ، «نَقَشَا فِي خَوَاتِيمِهِمَا ذِكْرَ اللَّهِ»⁽⁴⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

لم أقف على من نقل هذا الأثر عن عبد الرزاق!!، وشيخ عبد الرزاق المبهم توبع، فأخرجه الطحاوي⁽⁵⁾ من طريق حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، "أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، كَانَا يَتَخْتَمَانِ فِي يَسَارِهِمَا، وَكَانَ فِي خَوَاتِيمِهِمَا ذِكْرُ اللَّهِ".

(1) ما تراه المرأة بعد الحيض والاعتسال منه من كدرة أو صفرة. وقيل هي البياض الذي تراه عند الطهر. وقيل هي الخرقة التي تعرف بها المرأة حيضها من طهرها. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (189/1).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 317)، برقم (1218).

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (3/ 409)، برقم (1874).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 348)، برقم (1363).

(5) شرح معاني الآثار، الطحاوي (4/ 266)، برقم (6799).

وهو عند الترمذي⁽¹⁾، وغيره من طريق حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: كَانَ الْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ يَتَخَنَّمَانِ فِي يَسَارِهِمَا. وقال: "هذا حديث صحيح"، وقال مرة: "هذا حديث حسن صحيح"⁽²⁾.

وتابع حَاتِمُ بن إسماعيل سليمانُ بنُ بلال، ثنا جعفر بن محمد، به، مطولاً، ومنه: "وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا ۖ كَانُوا يَتَخَنَّمُونَ فِي يَسَارِهِمْ"، كما عند البيهقي⁽³⁾، وغيره، ثم قال: "هذه رواية صحيحة، لا يشك أهل العلم بالحديث في صحتها".

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه شيخ عبد الرزاق مبهمٌ. وله متابعة صحيحة عند الترمذي وغيره.

5 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي⁽⁴⁾ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: لِأَبِي مَحْدُورَةَ: «إِذَا أَدْنَتِ الْأُولَى فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقِمْ فَإِنِّي سَأَخْرُجُ إِلَيْكَ». قَالَ: «وَكَانَ يُؤَدِّنُ عَلَيَّ صُفَّةَ زَمْرَمٍ»⁽⁵⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق، وفيه شيخ عبد الرزاق رجل مبهم، وإرسال حنظلة بن أبي سفيان عن عمر بن الخطاب. انظر تاريخ وفاتها؛ إذ توفي حنظلة بن أبي سفيان عام (151هـ)، وتوفي عمر بن الخطاب عام (23هـ)⁽⁶⁾.

ومن باب تمام الفائدة: فأخرجه عبد الرزاق⁽⁷⁾ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ عُمَرَ، قَالَ لِأَبِي مَحْدُورَةَ: «إِذَا أَدْنَتِ الْأُولَى أَدْنًا، ثُمَّ تَوَبَّ آتَكَ». وفيه إرسال عكرمة

(1) سنن الترمذي، الترمذي (4/ 228)، برقم (1743).

(2) شعب الإيمان، البيهقي (8/ 368)، برقم (5949).

(3) الجامع في الخاتم، البيهقي (ص: 44-46)، برقم (11).

(4) هكذا هنا، وفي مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأسيس ط1، (25/2)

برقم (1851)، وقال المحقق الأعظمي: "كذا في الأصل، والصواب عندي حنظلة بن أبي سفيان،

ويحذف "قال حدثني". وفي حاشية مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار

التأسيس ط1، (25/2) برقم (1851)، قالوا: "قوله: "قال: حدثني" كذا بالأصل، ولعل الصواب اسقاطها".

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 476)، برقم (1835).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 183، و412)، برقم (1582، و4888).

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 476)، برقم (1834).

ابن خالد عن عمر بن الخطاب⁽¹⁾.

وأخرجه عبد الرزاق⁽²⁾ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّ عُمَرَ قَدِمَ مَكَّةَ فَأَذَّنَ أَبُو مَخْدُورَةَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «مَا خَشِيتَ أَنْ يَنْحَرِقَ؟» قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدِمْتَ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَسْمِعَكَ فَقَالَ عُمَرُ: «إِنَّ أَرْضَكُمْ مَعْشَرَ أَهْلِ تِهَامَةَ أَرْضٌ حَارَّةٌ فَأَبْرِدْ»، ثُمَّ أَبْرِدْ - يَعْنِي صَلَاةَ الظُّهْرِ - ثُمَّ أَتِنَّ، ثُمَّ تَوْبِ أَتِكَ. وكما أسلفت فيه إرسال عكرمة بن خالد عن عمر بن الخطاب.

وأخرجه الطحاوي⁽³⁾ من طريق عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر: أن عمر قال لأبي مخذورة بمكة: «إِنَّكَ بِأَرْضِ حَارَّةٍ شَدِيدَةِ الْحَرِّ، فَأَبْرِدْ، ثُمَّ أَبْرِدْ بِالْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ» أفلا ترى أن عمر رضي الله عنه قد أمر أبا مخذورة في هذا الحديث بالإبراد لشدة الحر. وفيه عبد الله بن نافع، ضعيف⁽⁴⁾.

وروى أيضًا عن عمر بن الخطاب بأسانيد مرسلة، فأخرجه البيهقي⁽⁵⁾ من طريق ابن أبي مليكة أن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدِمَ مَكَّةَ فَسَمِعَ صَوْتَ أَبِي مَخْدُورَةَ فَقَالَ: "وَيْحَهُ مَا أَشَدَّ صَوْتَهُ أَمَا يَخَافُ أَنْ يَنْشَقَّ مَرِيطَاؤُهُ قَالَ: فَأَتَاهُ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ: وَيْحَكَ مَا أَشَدَّ صَوْتَكَ أَمَا تَخَافُ أَنْ يَنْشَقَّ مَرِيطَاؤُكَ؟، فَقَالَ: إِنَّمَا شَدَّدْتُ صَوْتِي لِقُدُومِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: إِنَّكَ فِي بَلَدَةٍ حَارَّةٍ فَأَبْرِدْ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ أَبْرِدْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ أَذِّنْ ثُمَّ انْزِلْ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ تَوْبِ إِقَامَتِكَ". وفيه إرسال عبد الله بن أبي مليكة عن عمر بن الخطاب⁽⁶⁾.

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁷⁾ من طريق عبد الرحمن بن سابط، قال: أَذَّنَ أَبُو مَخْدُورَةَ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «أَصَوْتُكَ يَا أَبَا مَخْدُورَةَ الَّذِي سَمِعْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ، دَخَرْتُهُ لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لِأَسْمَعَكَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «يَا أَبَا مَخْدُورَةَ، إِنَّكَ بِأَرْضِ شَدِيدَةِ الْحَرِّ، فَأَبْرِدْ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ ابْرِدْ بِهَا». وعبد الرحمن بن سابط لم يدرك زمن عمر بن الخطاب. انظر تاريخ وفاته؛ إذ توفي عبد الرحمن بن سابط عام (118هـ)، وتوفي عمر بن الخطاب عام (23هـ)⁽⁸⁾.

(1) جامع التحصيل، العلائي (ص: 239).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 482)، برقم (1854).

(3) شرح معاني الآثار، الطحاوي (1/ 189)، برقم (1131).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 326)، برقم (3661).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (1/ 645)، برقم (2069).

(6) جامع التحصيل، العلائي (ص: 214).

(7) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 286)، برقم (3284).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 340)، برقم (3867).

وأما قوله: «أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ» فحسن؛ لأنَّ أبا يوسف⁽¹⁾ أخرجه عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ -يَعْنِي الظُّهْرَ- فِي الْحَرِّ عَنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ». وفيه أبو حنيفة، وحماد بن أبي سليمان، كلاهما صدوق، ولا يضر إرسال إبراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب؛ لأنَّ جماعة من الأئمة صححوا مراسيله⁽²⁾.

فائدة: أخرجه البزار⁽³⁾ من طريق محمد بن الحسن المخزومي، قال: حدثني أسامة بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، وَإِنَّ جَهَنَّمَ قَالَتْ: أَكَلَّ بَعْضِي بَعْضًا، فَاسْتَأْذَنْتِ اللَّهَ فِي نَفْسَيْنِ فَأَذِنَ لَهَا، فَشِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، وَشِدَّةُ الْبَرْدِ مِنْ زَمْهَرِيرِهَا». وعلق عليه البزار فقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ورواه محمد بن الحسن، عن أسامة، عن أبيه عن جده، ومحمد بن الحسن منكر الحديث، وقد احتمل حديثه».

تنبيه: قال البيهقي: «وروي عن شريك، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً وليس بمحفوظ»⁽⁴⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم وهو شيخ عبد الرزاق، وكذا إرسال حنظلة بن أبي سفيان عن عمر بن الخطاب.

6 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، [...] ⁽⁵⁾ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِنَّ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أُعِيدَ الصَّلَاةَ إِذَا نَسِيتُ، إِلَّا أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَ النَّسِيَانِ فَأَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ»⁽⁶⁾.

(1) الآثار، أبو يوسف (ص: 50)، برقم (257).

(2) جامع التحصيل، العلائي (ص: 141). تنبيه: حكى خلف بن سالم عن عدة من مشايخه أن تدليسه من أخص شيء وكانوا يتعجبون منه. انظر: جامع التحصيل، العلائي (ص: 104).

(3) مسند البزار = البحر الزخار، البزار (403/1 - 404)، برقم (280).

(4) السنن الكبرى، البيهقي (2/ 30).

(5) هكذا هنا، وزيد في طبعة دار التأصيل ط1، (344/2)، برقم (3514) [عن حماد]، وقالوا في حاشيته: "قوله: "عن حماد" ليس في الأصل، واستدركناه من الموضع التالي (353/2)، برقم (3562) بهذا الإسناد".

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 307)، برقم (3474).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه عبد الرزاق في "موضع آخر"⁽¹⁾ عَنْ صَاحِبِ لَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبرَاهِيمَ قَالَ: «إِنَّ أَحَبَّ إِلَيَّ، أَنْ أُعِيدَ الصَّلَاةَ إِلَّا أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَ النَّسِيَانِ، فَأَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهُوُ».

فهنا ألاحظ بأنَّ عبد الرزاق قال مرة: "عن رجل"، ومرة قال: "عن صاحب له"، ولم أعرف من هذا الرجل، وكذا فيه محمد بن جابر الحنفي، تقدم ترجمته تحت حديث رقم (2)، وهو كما قال ابن حجر: "صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرًا، وعمي فصار يلقي"⁽²⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، وكذا محمد بن جابر الحنفي، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرًا، وعمي فصار يلقي، ولم يتابعه أحد.

7 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَدْرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ قَبْلَ الْإِمَامِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

لم أعرف شيخ عبد الرزاق هذا، ولكن تابعه مسدد⁽⁴⁾، فرواه عن مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، قَالَ صَلَّى خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَفَعَ رَجُلٌ رَأْسَهُ قَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ: «مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ وَضَعَ فَلَا صَلَاةَ لَهُ» . وأخرجه ابن قانع⁽⁵⁾ من طريق مسدد، به.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 318)، برقم (3521).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 471)، برقم (5777).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 375)، برقم (3759).

(4) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري (2/ 75)، برقم (1064)، والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر (3/ 719)، برقم (415).

(5) معجم الصحابة، ابن قانع (1/ 339-340).

وكذا بقي بن مخلد، فقال ابن حجر: "وقع في مسند بقي بن مخلد حديث، وهو من رواية محمد بن جابر، عن عبد الله بن بدر، عن علي بن شيبان، عن أبيه، قال: صليت خلف النبي ﷺ، فرفع رجل رأسه قبله، فلما انصرف قال: «من رفع رأسه قبل الإمام أو وضعه فلا صلاة له»⁽¹⁾.

قلت: محمد بن جابر الحنفي، تقدم ترجمته تحت رقم (2)، وهو كما قال ابن حجر: "صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرًا، وعمي فصار يلقن"⁽²⁾، وهذا الحديث منها.

وقال البوصيري: "هذا إسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن جابر"⁽³⁾. وعزا السيوطي هذا الحديث لابن قانع، ثم رمز لضعفه⁽⁴⁾.

• **تنبيه:** قال ابن حجر: "وقد أخرج ابن ماجه هذا الحديث من هذا الوجه، لكن قال: عن عبد الله بن بدر، عن عبد الرحمن بن علي بن شيبان، عن أبيه، وهو المعروف"⁽⁵⁾.

قلت: الحديث الذي أشار إليه ابن حجر، رواه ابن ماجه⁽⁶⁾ من طريق مُلَازِمِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ، وَكَانَ مِنَ الْوَفْدِ، قَالَ: حَرَجْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ، فَلَمَحَ بِمُؤَخَّرِ عَيْنِهِ رَجُلًا، لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ، -يَعْنِي صَلْبَهُ- فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ، قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يُقِيمُ صَلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ».

ومن الملاحظ: أن متن هذا الحديث لا علاقة له بمتن حديث عبد الرزاق، وإنما قصد ابن حجر سياق الإسناد، وكأن ابن حجر يشير إلى أن محمد بن جابر أخطأ في حديثه؛ إذ لا يعرف لشيبان والد علي صحبة، وإنما الصحبة لعلي ابنه، والله الملهم للصواب.

• وللحديث شاهد عند الشيخين⁽⁷⁾ من حديث أبي هريرة مرفوعًا، بلفظ: «أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ؟» -واللفظ لمسلم في أول موضع-.

(1) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (3/ 298).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 471)، برقم (5777).

(3) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري (2/ 75)، برقم (1064).

(4) الجامع الصغير، السيوطي (برقم: 8707).

(5) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (3/ 298).

(6) سنن ابن ماجه، ابن ماجه (1/ 282)، برقم (871).

(7) صحيح البخاري، البخاري (1/ 140)، برقم (691)، وصحيح مسلم، مسلم (1/ 320، و321)، برقم

(114 - 427)، و(115 - 427).

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه خطأ محمد بن جابر؛ إذ لا يعرف لشيبان والد علي صحبة، وإنما الصحبة لعلي ابنه. وله شاهد صحيح عند الشيخين.

8 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ «أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ، أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَقْصُورَةِ»⁽¹⁾.

قَالَ: وَقَالَ حَمَّادٌ: «الصَّفُّ الْأَوَّلُ الَّذِي يَلِي الْمَقْصُورَةَ»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق. وفيه رجل مبهم، ومحمد بن جابر الحنفي، قمت بترجمته تحت رقم (2)، وهو كما قال ابن حجر: "صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرًا، وعمي فصار يلقي"⁽³⁾.

وله متابعة قاصرة عند عبد الرزاق⁽⁴⁾ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: «كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي طَاقِ الْإِمَامِ».

وكذا⁽⁵⁾ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ مِثْلَهُ.

وأيضًا عند ابن أبي شيبة⁽⁶⁾ عَنِ هُشَيْمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي الطَّاقِ. وأسانيدهم صحيحة.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه شيخ عبد الرزاق رجل مبهم. وله متابعات صحيحة.

(1) حجرة في المسجد للسلطين والأمراء.

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 416)، برقم (3913).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 471)، برقم (5777).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 412)، برقم (3899).

(5) المصدر السابق (2/ 412)، برقم (3900).

(6) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 408)، برقم (4697).

9 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: «مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا»⁽¹⁾.

• **تخريج الحديث، ودراسة إسناده:**

أولاً: يقصد عبد الرحمن بن عوف بأنه لم ير النبي ﷺ صلى صلاة الضحى، والله الملمهم للصواب.

وهذا الحديث من مفاريد عبد الرزاق، وله شواهد عديدة، منها عند الشيخين، وجمعها ابن حجر، فقال: "اختار شيخنا شيخ الإسلام القول بعدم وجوب الضحى وأدلتها ظاهرة في الصحيحين منها لمسلم⁽²⁾ عن عائشة: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي الضُّحَى إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيبِهِ"، وفي الصحيحين⁽³⁾ عنها: "مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ وَإِنِّي لِأَسْبِحُهَا"، وللبخاري⁽⁴⁾ عن ابن عمر نحوه، وله عن أنس⁽⁵⁾ وقيل له: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى، قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا غَيْرَ هَذَا الْيَوْمِ"⁽⁶⁾.

تنبيه: قال ابن حجر: "وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها"⁽⁷⁾.

• **الحكم على الحديث:**

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم. وله شواهد عند الشيخين.

10 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ بِسُورَتَيْنِ⁽⁸⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 80)، برقم (4876).

(2) صحيح مسلم، مسلم (1/ 496، 497)، برقم (75 - 717)، و76 - (717).

(3) صحيح البخاري، البخاري (2/ 50، 58)، برقم (1128، و1177)، وصحيح مسلم، مسلم (1/ 497)، برقم (77 - 718).

(4) صحيح البخاري، البخاري (2/ 58)، برقم (1175).

(5) صحيح البخاري، البخاري (1/ 135، و58/2)، برقم (670، و1179).

(6) التلخيص الحبير، ابن حجر (3/ 258-259).

(7) فتح الباري، ابن حجر (3/ 55).

(8) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 112)، برقم (4972).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً: نقله العيني⁽¹⁾ عن عبد الرزاق، به.

ثانياً: أخرجه الطبري⁽²⁾ من طريق بشر بن المفضل، وعبد الرحمن بن مهدي، وغندر محمد بن جعفر، وشبابة بن سوار.

والطحاوي⁽³⁾ من طريق وهب بن جرير، خمستهم، عن شعبة، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن عمر رضي الله عنه "أَنَّهُ كَانَ يَفْتَتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بِسُورَتَيْنِ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ» وَاللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُ" - هذا لفظ الطحاوي-. وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم. وله متابعات صحيحة.

11 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ⁽⁴⁾ فُضَيْلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي بِنَا الْجُمُعَةِ إِذَا سَقَطَ أَدْنَى الْفَيْءِ»⁽⁵⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق، وفيه رجل مبهم، ولم أستطع تمييز من هو الحارث، وكذا فضيل!!، وهذا من تقصيري وقلة حيلتي، والله المستعان وعليه التكلان. وكذا محمد بن كعب أحد التابعين، أي أنّ الحديث مرسل.

(1) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، العيني (4/ 367).

(2) تهذيب الآثار مسند ابن عباس، الطبري (1/ 317-318، و319)، برقم (524، و525، و526، و528).

(3) شرح معاني الآثار، الطحاوي (1/ 250)، برقم (1478).

(4) هكذا هنا، وفي مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأصيل ط1، (122/3)

برقم (5277) بدل [عن] [ين]، وقالوا في حاشيته: "في الأصل: "الحارث عن فضيل"، والصواب ما أثبتناه

كما في مصادر التخريج".

قلت: لا أعلم ما قصدهم بمصادر التخريج؟!، مع العلم: لم أستطع تمييز من هو الحارث، وكذا فضيل!!، وهذا من تقصيري وقلة حيلتي، والله المستعان وعليه التكلان.

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 177)، برقم (5221).

وله شاهد من حديث سلمة بن الأكوع، بلفظ: «كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ، فَتَرْجِعُ وَمَا نَجِدُ لِلْحَيْطَانِ فَيُنَّا نَسْتَنْظِلُ بِهِ». كما عند الشيخين⁽¹⁾ -واللفظ لمسلم-.

وكذا له شاهد من حديث أنس، بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ». كما عند البخاري⁽²⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم، ولم أستطع تمييز الحارث، وفضيل!!، والحديث مرسل. وله شواهد عند الشيخين موصولة.

12 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ⁽³⁾ مُحَمَّدِ بْنِ زَائِدَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «سُنَّةُ الْجُمُعَةِ الْغُسْلُ وَالسَّوَاكُ وَالطِّيبُ وَتَلْبِيسُ أَنْقَى ثِيَابِكَ»⁽⁴⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم، وكذا صالح بن محمد بن زائدة، ضعيف⁽⁵⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، وكذا صالح بن محمد بن زائدة، ضعيف.

(1) صحيح البخاري، البخاري (5/ 125)، برقم (4168)، وصحيح مسلم، مسلم (2/ 589)، برقم (32) - (860).

(2) صحيح البخاري، البخاري (7/ 2)، برقم (904).

(3) قال مدخلوا مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأصيل ط1، (144/3)، برقم (5391) على المكتبة الشاملة: "في الطبقات الثلاث: دار التأصيل، والمكتب الإسلامي، ودار الكتب العلمية: «عن»، وكتب محقق طبعة دار الكتب العلمية: كذا بالأصل، وفي إحدى النسخ الخطية: «ابن»، وهو صالح بن محمد بن زائدة".

قلت: هو كذلك، وهو من رجال الكتب الستة.

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 204)، برقم (5332).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 273)، برقم (2885).

13 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى الْجُمُعَةَ فِي دَارِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً- عبد الرحمن بن سهيل: لم أعثر على ترجمته، وأخرجه عبد الرزاق⁽²⁾ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ «أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى الْجُمُعَةَ فِي دَارِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِصَلَاةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَبَيْنَهُمَا طَرِيقٌ».

وعبد الحميد بن سهيل لم أعثر على ترجمته، ولكن أخرجه الشافعي في "مسنده"⁽³⁾ ومن طريقه البيهقي⁽⁴⁾ عن إبراهيم بن محمد، حدثني عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف، عن صالح بن إبراهيم قال: "رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى الْجُمُعَةَ فِي بُيُوتِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَصَلَّى بِهِمْ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ، وَبَيْنَ بُيُوتِ حُمَيْدٍ وَالْمَسْجِدِ الطَّرِيقُ".

فهذا يؤكد أنه هو: "عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف".

واتضح لي بأنَّ شيخ عبد الرزاق المبهم هنا هو [إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى]، وهو متروك⁽⁵⁾. وقال الذهبي: "إبراهيم وإه"⁽⁶⁾.

تنبيه: أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق يونس بن عبيد، عن عبد ربه قال: رأيت أنس بن مالك "يُصَلِّي بِصَلَاةِ الْإِمَامِ الْجُمُعَةَ فِي غُرْفَةٍ عِنْدَ السُّدَّةِ بِمَسْجِدِ الْبَصْرَةِ". وعبد ربه، لم أعرفه. وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁸⁾ عن هشيم، عن حميد، قال: أخبرني جبلة بن أبي سليمان،

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 231)، برقم (5455).

(2) المرجع السابق (3/ 83)، برقم (4887).

(3) مسند الشافعي، الشافعي (ص: 57).

(4) السنن الكبرى، البيهقي (3/ 158)، برقم (5247)، والخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، البيهقي (3/ 381-382)، برقم (2612)، ومعرفة السنن والآثار، البيهقي (4/ 189)، برقم (5838).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(6) المهذب في اختصار السنن الكبير، الذهبي (2/ 1042)، برقم (4654).

(7) السنن الكبرى، البيهقي (3/ 158)، برقم (5248).

(8) كما رواه ابن المنذر في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ابن المنذر (4/ 120) من طريق ابن أبي شيبة. وأما في مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (2/ 35)، برقم (6158) سقط [أخبرني جبلة ابن أبي سلمان].

قال: «رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُصَلِّي فِي دَارِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، يُشْرِفُ عَلَى الْمَسْجِدِ لَهُ بَابٌ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَكَانَ يُجْمَعُ فِيهِ وَيَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ».

قلت: جبلة بن أبي سليمان، مثل هذا يحسن حديثه؛ لذكره ابن حبان⁽¹⁾ وابن قُطُوبَعَا⁽²⁾ في "الثقات"، وكذا البخاري في "تاريخه"⁽³⁾، ومسلم في "الكنى"⁽⁴⁾، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"⁽⁵⁾، ولم أقف على من غمزه.

• الحكم على الأثر:

إسناده منكر، وقال البيهقي: "وهم لا يجوزون هذا"⁽⁶⁾.

14- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي حُمْرَ النَّعَمِ، وَأَتِي تَرَكَتُ الْجُمُعَةَ، وَلَأَنْ أُمْلِيهَا بِظَهْرِ الْحَرَّةِ⁽⁷⁾ أَحَبُّ مِنْ أَنْ أَنْخَطِّي رِقَابَ النَّاسِ إِذَا أَخَذُوا مَجَالِسَهُمْ»⁽⁸⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه ابن أبي شيببة⁽⁹⁾ من طريق سفيان بن عيينة، عن صالح مولى التوأمة، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: «لَأَنْ أَصَلِّي بِالْحَرَّةِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَنْخَطِّي رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

ومن الملاحظ: أَنَّ عبد الرزاق أخرجه⁽¹⁰⁾ عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مثله. بعد الطريق الأول مباشرة، فلا أعلم ما يريده المصنف هنا، والله الملمه للصواب.

(1) الثقات، ابن حبان (4/ 109)، برقم (2044).

(2) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ابن قُطُوبَعَا (3/ 150)، برقم (2268).

(3) التاريخ الكبير، البخاري (2/ 219)، برقم (2257).

(4) الكنى والأسماء، مسلم (1/ 606)، برقم (2474).

(5) الجرح والتعديل، وابن أبي حاتم (2/ 509)، برقم (2093).

(6) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، البيهقي (3/ 382)، برقم (2612).

(7) أرض ذات حجارة سود كأنها أحرقت بالنار بظاهر المدينة. شرح الزرقاني على الموطأ، الزرقاني (1/ 406).

(8) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 242)، برقم (5505).

(9) مصنف ابن أبي شيببة، ابن أبي شيببة (1/ 474)، برقم (5482).

(10) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 242)، برقم (5506).

المهم: اختلف على ابن عيينة.

• أولاً- أوجه الاختلاف:

- فمرة رواه عن صالح مولى التوأمة، قال: سمعت أبا هريرة.
- ومرة رواه عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.
- ومرة رواه عن عبد الله بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.

• ثانياً- تخريج أوجه الاختلاف:

- أما الوجه الأول: فأخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ عن وكيع، والفضل، عن سفيان بن عيينة، عن صالح مولى التوأمة، قال: سمعت أبا هريرة. ورجاله ثقات لابن عيينة.
- وأما الوجه الثاني: فرواه عبد الرزاق⁽²⁾ عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. ورجاله ثقات لابن عيينة.
- وأما الوجه الثالث: فرواه ابن المنذر⁽³⁾ من طريق سعيد بن منصور الخراساني، عن عبد الله بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. ورجاله ثقات لابن عيينة.

• ثالثاً- دراسة أوجه الاختلاف:

- دراسة الوجه الأول: وكيع بن الجراح، والفضل بن دكين، كلاهما ثقة⁽⁴⁾.
 - دراسة الوجه الثاني: عبد الرزاق الصنعاني: الإمام الثقة.
 - دراسة الوجه الثالث: سعيد بن منصور الخراساني: وهو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، ثقة مصنف وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به⁽⁵⁾.
- فمن الواضح أن جميع من روى هذا الحديث عن ابن عيينة ثقات؛ أي أن ابن عيينة اضطرب فيه.

(1) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 474)، برقم (5482).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 242)، برقم (5506).

(3) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ابن المنذر (4/ 85)، برقم (1826).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 446، و581)، برقم (5401، و7414).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 241)، برقم (2399).

• الحكم على الأثر:

الأثر ضعيف؛ لاضطراب ابن عيينة. وأما شيخ عبد الرزاق المبهم فمن الواضح أنه ابن عيينة كما ظهر في متابعاته، وأبهمه عبد الرزاق ثم أشار إليه في الأثر الذي يليه، وبذلك تكون علة الإبهام قد زالت.

15- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ.

قَالَ: وَقَدْ ذَكَرَ مَعْمَرٌ بَعْضَهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَأَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُمَا: «يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَلَا تَقْتَرِفَا، وَتَطَاوَعَا» قَالَ أَبُو مُوسَى: إِنَّ شَرَابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا مِنَ الْعَسَلِ يُقَالُ: الْبِتْعُ⁽¹⁾، وَمِنَ الشَّعِيرِ يُقَالُ لَهُ: الْمِرْزُ⁽²⁾، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أخرجه المستغفري⁽⁴⁾ من طريق الدَّبْرِي، عن عبد الرزاق، به. ولم يذكر طريق [معمر!!].
والحديث عند الشيخين⁽⁵⁾ من طريق شعبة، به مطولاً ومختصراً.

• الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من طريق معمر بن راشد، وهو عند الشيخين من طريق شعبة.

16 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُلَمَائِهِمْ قَالَ: «مَنْ عَزَى مُؤْمِنًا بِمُصِيبَةٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ كَسَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رِذَاءً يُحَبَّرُ بِهِ».

-
- (1) البتع بسكون التاء: نبيذ العسل وهو خمر أهل اليمن. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (1/ 94).
(2) المزر بالكسر: نبيذ يتخذ من الذرة. وقيل: من الشعير أو الحنطة. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (324/4).
(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 356-357)، برقم (5959).
(4) فضائل القرآن، المستغفري (1/ 253)، برقم (230).
(5) صحيح البخاري، البخاري (4/ 65، و5/ 162، و8/ 30، و9/ 70)، برقم (3038، و4344، و6124، و7172)، وصحيح مسلم، مسلم (3/ 1359، و1586)، برقم (7 - 1733)، و70 - (1733)).

قُلْنَا لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ: وَكَيْفَ يُعَزَّى؟ قَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ الْحَسَنَ مَرَّ بِأَهْلِ مَيْتٍ فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ وَغَفَرَ اللَّهُ لِصَاحِبِكُمْ، ثُمَّ مَضَى وَلَمْ يَفْعُدْ، قُلْنَا لَهُ: مَنْ يُعَزَّى؟ قَالَ: يُعَزَّى كُلُّ حَزِينٍ، فَقَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ حَزِينًا لِصَاحِبِهِ وَأَخِيهِ أَشَدَّ مِنْ حُزْنِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ⁽¹⁾.

• **تخريج الحديث، ودراسة إسناده:**

اختلف على طلحة بن عبيد الله بن كريز.

• **أولاً- أوجه الاختلاف:**

فمرة رواه طلحة بن عبيد الله بن كريز، عن أبي عبد الله السلمي، عن علمائهم.

ومرة رواه طلحة بن عبيد الله بن كريز بلاغاً.

ومرة رواه طلحة بن عبيد الله بن كريز، عن النبي ﷺ.

ثانياً- تخريج أوجه الاختلاف:

• **أما الوجه الأول:** فرواه عبد الرزاق⁽²⁾، عن رجل، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز، عن أبي عبد الله السلمي، عن علمائهم.

• **وأما الوجه الثاني:** فأخرجه ابن المبارك⁽³⁾، وابن أبي شيبة⁽⁴⁾ من طريق أبي مودود المدني، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز قال: «بَلَّغْنِي أَنَّ مَنْ عَزَّى مُسْلِمًا بِمُصِيبَةٍ... الأثر».

• **وأما الوجه الثالث:** فقال ابن أبي عمر⁽⁵⁾: حدثنا المقرئ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، حدثني عمر بن عبد الله بن شرحبيل العبسي، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز، عن رسول الله ﷺ قال: "مَا عَزَى مُؤْمِنٌ مُؤْمِنًا قَطُّ بِمُصِيبَةٍ، إِلَّا كُئِبِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَلَةٌ يَحْبِرُ فِيهَا".

• **ثالثاً- دراسة أوجه الاختلاف:**

• **دراسة الوجه الأول:** أما الوجه الأول ففيه شيخ عبد الرزاق الصنعاني مبهم.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 396)، برقم (6074).

(2) المرجع السابق (3/ 396)، برقم (6074).

(3) الزهد والرقائق، ابن المبارك (2/ 28).

(4) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (3/ 58)، برقم (12073).

(5) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر (5/ 325)، برقم (832).

- **دراسة الوجه الثاني:** فيه أبو مودود المدني: وهو عبد العزيز بن أبي سُلَيْمان الهذلي، مولاهم، أبو مودود المدني، كان قاصا لأهل المدينة⁽¹⁾.
وثقه: أحمد⁽²⁾، وابن معين⁽³⁾، وابن المدني⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، وابن نمير⁽⁶⁾، وابن شاهين⁽⁷⁾.
وقال أبو غسان المدني عن ابن أبي فديك: "كان رجلاً فاضلاً"⁽⁸⁾، وقال الذهبي: "وتقوه"⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "وكان ممن يخطئ"⁽¹⁰⁾.
وقال البرقي: "وممن يضعف في روايته ويكتب حديثه أبو مودود المدني"⁽¹¹⁾.
وقال ابن حجر: "مقبول"⁽¹²⁾.
قلت: ثقة.

- **دراسة الوجه الثالث: 1- عمر بن عبد الله بن شرحبيل العبسي.** لم أجد فيه جرماً ولا تعديلاً، إذ ذكره ابن حبان⁽¹³⁾ في "الثقات".
وذكره البخاري في "تاريخه"⁽¹⁴⁾، وابن أبي حاتم في كتابه⁽¹⁵⁾.

-
- (1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18 / 142)، برقم (3450).
 - (2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (1 / 526)، برقم (1235).
 - (3) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، ابن معين (1 / 108، و2 / 112)، وتاريخ ابن معين - رواية الدوري، ابن معين (4 / 166)، برقم (3742).
 - (4) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6 / 340)، برقم (656).
 - (5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18 / 143)، برقم (3450).
 - (6) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6 / 340)، برقم (656).
 - (7) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص: 162)، برقم (938).
 - (8) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6 / 340)، برقم (656).
 - (9) الكاشف، الذهبي (1 / 655)، برقم (3390).
 - (10) الثقات، ابن حبان (7 / 114)، برقم (9245).
 - (11) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6 / 340)، برقم (656).
 - (12) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 357)، برقم (4099).
 - (13) الثقات، ابن حبان (8 / 438)، برقم (14298).
 - (14) التاريخ الكبير، البخاري (6 / 169)، برقم (2062).
 - (15) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 119)، برقم (642).

2- طلحة بن عبيد الله بن كريس، من الوسطى من التابعين، وهو ثقة⁽¹⁾.

• **وله شاهد من حديث أنس:** أخرجه البيهقي⁽²⁾، والخطيب البغدادي⁽³⁾، وابن عساكر⁽⁴⁾، من طريق قدامة بن محمد الخشرمي، حدثني أبي، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن الزهري، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ عَزَى أَخَاهُ الْمُسْلِمَ فِي مُصِيبَةٍ، كَسَاهُ اللَّهُ حُلَّةَ حَضْرَاءٍ يُحْبَرُ بِهَا" قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يُحْبَرُ بِهَا؟ قَالَ: " يُعْبَطُ بِهَا" -واللفظ للبيهقي-. ورجاله ثقات، غير محمد والد قدامة وهو الأشجعي لم أجده في كتب التراجم.

• **الحكم على الحديث:**

الحديث ضعيف؛ لاختلافه على طلحة بن عبيد الله بن كريس، والطرق التي رويت عنه ضعاف.

17 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ فِي نَصْرَانِيٍّ أَسْلَمَ فِي أَيَّامِ بَقِيَّتِ مِنْ رَمَضَانَ قَالَ: «يَصُومُ مَا أَدْرَكَ، وَيَقْضِي مَا فَاتَهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسَافِرِ يَدْخُلُ فِي صَلَاةِ الْمُقِيمِينَ»⁽⁵⁾.

• **تخريج الأثر، ودراسة إسناده:**

تفرد به عبد الرزاق.

• **الحكم على الأثر:**

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

18 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الرَّجُلِ يَمْضِضُ وَهُوَ صَائِمٌ فَيَدْخُلُ بَطْنَهُ قَالَ: «إِنْ كَانَ لِلْمَكْتُوبَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ»⁽⁶⁾.

(1) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 283)، برقم (3028).

(2) شعب الإيمان، البيهقي (11 / 464)، برقم (8843).

(3) تاريخ بغداد، الخطيب (8 / 403).

(4) تاريخ دمشق، ابن عساكر (52 / 218).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4 / 171)، برقم (7361).

(6) المرجع السابق (4 / 175)، برقم (7381).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بقول ابن عباس.

وهذا القول قال به إبراهيم النخعي، كما عند عبد الرزاق⁽¹⁾. وفي إسناده أبو حنيفة، صدوق حسن الحديث.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم. وهذا القول قال به إبراهيم النخعي، وإسناده حسن؛ فيه أبو حنيفة صدوق حسن الحديث.

19 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ قَالَ: جِئْتُ النَّاسَ، وَهُمْ فِي الْقِيَامِ، وَلَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ، فَصَلَّيْتُ لِنَفْسِي الْعِشَاءَ وَحْدِي، وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: «أَصَبْتَ» قَالَ: ثُمَّ قَالَ لِي: «وَمَا شَغَلَكَ عَنِ الصَّلَاةِ؟» فَأَعْتَذَرْتُ لَهُ، فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّاسَ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُمْ مُنْصَرِفِينَ لَمْ تُفْتِنِي»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم.

20 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «لَا تَحِلُّ لِامْرَأَةٍ أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 175)، برقم (7382).

(2) المرجع السابق (4/ 279)، برقم (7802).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 305)، برقم (7889).

- وأخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ من طريق يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: «لَا تَصُومُ تَطَوُّعًا وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

واختلف على يزيد بن أبي زياد.

- أولاً- أوجه الاختلاف:

فمرة رواه يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس من قوله.

ومرة رواه يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس مرفوعاً مطولاً.

- ثانياً- تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: فرواه ابن أبي شيبة⁽²⁾ عن ابن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: «لَا تَصُومُ تَطَوُّعًا وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

وأما الوجه الثاني: أخرجه الطبراني⁽³⁾ من طريق عبد الله بن الأجلح، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «لَا تَأْذُنُ امْرَأَةً فِي بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا نَقُومُ مِنْ فِرَاشِهَا فَتُصَلِّيَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِ».

- ثالثاً- دراسة أوجه الاختلاف:

- الوجه الأول، والوجه الثاني: مداره على يزيد بن أبي زياد، ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً⁽⁴⁾.

- وأخرجه ابن أبي الدنيا⁽⁵⁾ من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن ليث، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: سَأَلْتُ امْرَأَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: مَا حَقُّ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: «لَا تَمْنَعُهُ نَفْسَهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى رَأْسِ قَتَبٍ» قَالَتْ: وَمَا حَقُّ الرَّجُلِ عَلَى امْرَأَتِهِ؟ قَالَ: «لَا تَصُومُ يَوْمًا تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلَتْ أَتَمَّتْ وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهَا»... الحديث".

واختلف على الليث بن أبي سليم.

(1) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (2/ 341، و3/ 558)، برقم (9711، و17140).

(2) المرجع السابق (2/ 341، و3/ 558)، برقم (9711، و17140).

(3) المعجم الكبير، الطبراني (11/ 404)، برقم (12144).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 601)، برقم (7717).

(5) مداراة الناس، ابن أبي الدنيا (ص: 146-147)، برقم (175)، والنفقة على العيال، ابن أبي الدنيا

(2/ 716)، برقم (523).

• أولاً-أوجه الاختلاف:

فمرة رواه ليث، عن عطاء، عن ابن عباس.

ومرة رواه عن عطاء، عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

• ثانياً- تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: فأخرجه ابن أبي الدنيا⁽¹⁾ من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن ليث، عن عطاء، عن ابن عباس.

وأما الوجه الثاني: فأخرجه الطيالسي⁽²⁾ عن جرير، عن ليث، عن عطاء، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْهُ، فَقَالَتْ: مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى امْرَأَتِهِ؟ فَقَالَ: «لَا تَمْنَعُهُ نَفْسَهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ، وَلَا تُعْطِي مِنْ بَيْتِهِ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ... الحديث».

• ثالثاً- دراسة أوجه الاختلاف:

• الوجه الأول، والوجه الثاني: مداره على الليث بن أبي سُلَيْمٍ، واسم أبيه: أيمن وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك، صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين⁽³⁾.

قال ابن معين: "ليس به بأس... وعامة شيوخه لا يعرفون"⁽⁴⁾، وقال عثمان بن أبي شيبة: "ثقة صدوق وليس بحجة"⁽⁵⁾، وقال البخاري: "صدوق"⁽⁶⁾.

وقال العجلي: "جائز الحديث وقال مرة لا بأس به"⁽⁷⁾، وقال الساجي: "صدوق فيه ضعف كان سيء الحفظ كثير الغلط كان يحيى القطان بآخره لا يحدث عنه"⁽⁸⁾، وقال الذهبي: "حسن الحديث، ومن ضَعَفَهُ فَإِنَّمَا ضَعَفَهُ لِاخْتِلَاطِهِ بِآخِرَةِ"⁽⁹⁾. وقال معمر بن راشد: "كان ابن عيينة لا

(1) مداراة الناس، ابن أبي الدنيا (ص: 146-147)، برقم (175).

(2) مسند أبي داود الطيالسي، الطيالسي (3/ 457)، برقم (2063).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 817-818)، رقم (5721).

(4) انظر: سؤالات أبي عبيد الأجرى، أبو داود (ص: 160)، رقم (144).

(5) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص: 196)، رقم (1189).

(6) العلل الكبير، الترمذي (ص: 293)، رقم (543).

(7) الثقات، العجلي (231/2)، رقم (1567).

(8) تهذيب التهذيب، ابن حجر (8/ 468)، رقم (835).

(9) ديوان الضعفاء، الذهبي (ص: 333)، رقم (3503).

يحمد حفظ ليث بن أبي سليم⁽¹⁾، وقال ابن سعد: "رجلاً صالحاً عابداً، وكان ضعيفاً في الحديث يقال كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه فيروى أنهم اتفقوا من غير تعمد لذلك"⁽²⁾، وقال ابن معين: "ليس حديثه بذاك، ضعيف"⁽³⁾، وقال الجوزجاني: "يضعف حديثه ليس بثبت"⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه وهو ضعيف الحديث"⁽⁵⁾، وقال أبو زرعة: "لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث"⁽⁶⁾، وقال النسائي: "ضعيف"⁽⁷⁾، وقال الذهبي: "فيه ضعف يسير من سوء حفظه كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير وبعضهم احتج به"⁽⁸⁾. وقال أحمد بن حنبل: "مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس"⁽⁹⁾، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: "ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث"⁽¹⁰⁾، وقال البزار: "كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه"⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: "اختلط في آخر عمره فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم تركه القطان وابن مهدي وابن معين"⁽¹²⁾. وقال أبو داود: "أعلم أهل الكوفة بالمناسك"⁽¹³⁾، وقال الدارقطني: "صاحب سنة يخرج حديثه، ثم قال أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب"⁽¹⁴⁾.

قلت: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، كما قال ابن حجر.

-
- (1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (178/7)، رقم (1014).
 - (2) الطبقات الكبرى، ابن سعد (349/6).
 - (3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (178/7)، رقم (1014).
 - (4) أحوال الرجال، الجوزجاني (ص: 149)، رقم (132).
 - (5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (178/7)، رقم (1014).
 - (6) المرجع السابق (178/7)، رقم (1014).
 - (7) الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص: 90)، رقم (511).
 - (8) الكاشف، الذهبي (151/2)، رقم (4692).
 - (9) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (379/2)، رقم (2691).
 - (10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (179/7)، رقم (1014).
 - (11) تهذيب التهذيب، ابن حجر (468/8)، رقم (835).
 - (12) المجروحين، ابن حبان (231/2)، رقم (906).
 - (13) سؤالات أبي عبيد الآجري، أبو داود (ص: 160)، رقم (144).
 - (14) سؤالات البرقاني، البرقاني (ص: 58)، رقم (421).

• وكذا أخرجه أبو يعلى⁽¹⁾ من طريق حسين بن قيس، عن عكرمة، عن ابن عباس أنّ امرأةً مِنْ خَنَعَمٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَيْمٌ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ فَمَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَيَّ زَوْجَتِيهِ؟ فَإِنْ اسْتَطَعْتُ ذَلِكَ وَإِلَّا جَلَسْتُ أَيَّمَا؟... الحديث". وفيه الحسين بن قيس، متروك⁽²⁾.

• وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري عند الحاكم⁽³⁾، وقال ابن حجر: "قال البزار: "هذا الحديث كلامه منكر، ولعل الأعمش أخذه من غير ثقة فدلسه فصار ظاهر سنده الصحة، وليس للحديث عندي أصل". انتهى.

وما أعله به ليس بقادح؛ لأن ابن سعد صرح في روايته بالتحديث بين الأعمش وأبي صالح، وأما رجاله فرجال الصحيح، ولما أخرجه أبو داود قال بعده: "رواه حماد بن سلمة، عن حميد، عن ثابت، عن أبي المتوكل، عن النبي ﷺ. وهذه متابعة جيدة تؤذن بأن الحديث أصلاً، وغفل من جعل هذه الطريقة الثانية علة للطريق الأولى، وأما استنكار البزار ما وقع في منته فمراده أنه مخالف للحديث الآتي قريباً من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قصة الإفك قالت: "بلغ الأمر ذلك الرجل فقال: سبحان الله، والله ما كشفت كنف أنثى قط أو ما جامعها".

والجمع بينه وبين حديث أبي سعيد على ما ذكر القرطبي أنّ مراده بقوله: ما كشفت كنف أنثى قط، أي بزنا.

قلت: وفيه نظر؛ لأنّ في رواية سعيد بن أبي هلال عن هشام بن عروة في قصة الإفك أنّ الرجل الذي قيل فيه ما قيل لما بلغه الحديث، قال: "والله ما أصبت امرأة قط حلالاً ولا حراماً". وفي حديث ابن عباس عند الطبراني "وكان لا يقرب النساء" فالذي يظهر أنّ مراده بالنفي المذكور ما قبل هذه القصة ولا مانع أنّ يتزوج بعد ذلك، فهذا الجمع لا اعتراض عليه إلا بما جاء عن ابن إسحاق أنّه كان حصوراً، لكنّه لم يثبت فلا يعارض الحديث الصحيح⁽⁴⁾.

(1) مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى (4/ 340)، برقم (2455).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 168)، برقم (1342).

(3) المستدرک على الصحيحين، الحاكم (1/ 602)، برقم (1594).

(4) فتح الباري، ابن حجر (8/ 462).

وقال أيضًا: "وإسناده صحيح، ولكن يشكك عليه أن عائشة قالت في حديث الإفك: إن صفوان قال: "والله ما كشفت كنف أنثى قط".

وقد أورد هذا الإشكال قديمًا البخاري، ومال إلى تضعيف حديث أبي سعيد بذلك، ويمكن أن يجاب بأنه تزوج بعد ذلك" (1).

• وله شاهد من حديث أبي هريرة: عند البخاري (2) بلفظ: «لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

وكذا بلفظ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَرَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ... الحديث" (3).

وعند مسلم (4) بلفظ: لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذَنُ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ... الحديث".

• وأخرجه عبد الرزاق (5) عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، أن النبي ﷺ: «نهى امرأة أن تصوم يومًا من غير رمضان إلا بإذن زوجها». ورجاله ثقات، والحديث مرسل.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، والراجح منه ما رواه عبد الرزاق مرسلًا عن النبي ﷺ. وله شاهد من حديث أبي هريرة عند الشيخين.

21 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ، عَنْ أَبِي مَجَلَزٍ قَالَ: «لَيْسَ هَذَا بِاعْتِكَافٍ» (6).

(1) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (357/3 - 358).

(2) صحيح البخاري، البخاري (7 / 30)، برقم (5192).

(3) صحيح البخاري، البخاري (7 / 30)، برقم (5195).

(4) صحيح مسلم، مسلم (2 / 711)، برقم (84 - 1026).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4 / 306)، برقم (7890).

(6) المرجع السابق (4 / 356)، برقم (8048). تنبيه: قصة الأثر يفهم من الحديث الذي قبله في المصنف

برقم (8047)، وهو ما رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء قال: «إِنْ اشْتَرَطَ أَنْ يَعْتَكِفَ النَّهَارَ، وَأَنْ يَأْتِيَ الْبَيْتَ بِاللَّيْلِ، فَذَلِكَ لَهُ»

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق.

وقال بهذا القول عطاء بن أبي رباح كما عند ابن أبي شيبة⁽¹⁾ بلفظ: فِي الْمُعْتَكِفِ يَشْتَرِطُ أَنْ يَعْتَكِفَ بِالنَّهَارِ، وَيَأْتِي أَهْلَهُ بِاللَّيْلِ، قَالَ: «لَيْسَ هَذَا بِاعْتِكَافٍ». وفيه حجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس⁽²⁾، وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس⁽³⁾، ولم يصرح في أي رواية بأي صيغة من صيغ التحديث.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

22- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ لَيْثٍ، أَنَّهُ رَأَى مُجَاهِدًا، وَهُوَ بِعَرَفَةَ «لَسَعْتُهُ نَمْلَةً فِي صَدْرِهِ فَحَدَبَهَا⁽⁴⁾ حَتَّى قَطَعَ رَأْسَهَا فِي صَدْرِهِ»⁽⁵⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم، والليث بن أبي سليم، تقدم ترجمته تحت رقم (20) وهو كما قال ابن حجر: "صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فترك"⁽⁶⁾.

(1) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (2/ 336)، برقم (9649).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 152)، برقم (1119).

(3) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر (ص: 49)، برقم (118).

(4) أي رفعها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (1/ 349).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 455)، برقم (8434).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 464)، برقم (5685).

23 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مَكْحُولٍ: أَنَّهُ كَانَ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَخْلِفُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَنَّ الْعَزْوَ لَوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ شَيْئًا زِدْتُمْ». قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَسَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ أَوْ أُخْبِرْتُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مَكْحُولٍ⁽¹⁾.

• **تخريج الأثر، ودراسة إسناده:**

من الواضح أن لعبد الرزاق لهذا الأثر طريقين، وأما الطريق الثاني ففيه شك عبد الرزاق الصنعاني؛ لذا لم أعتمد عليه!.

وأخرجه أبو عبيد⁽²⁾، وابن أبي شيبة⁽³⁾، من طريق ابن جريج قال: قال معمر: كَانَ مَكْحُولٌ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ثُمَّ يَخْلِفُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ: أَنَّ "الْعَزْوَ وَاجِبٌ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ شَيْئًا زِدْتُمْ". وقال يحيى بن سعيد القطان: "كان ابن جريج، ...، إذا قال: قال فهو شبه الرياح"⁽⁴⁾.

• **الحكم على الأثر:**

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، وأما الطريق الثاني لم أعتمد عليه؛ لشك عبد الرزاق فيه، والله الملهم للصواب.

24 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ الْهُذَلِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ الْحَسَنَ قَالَ: سَرَقَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَرَسًا فَدَخَلَ أَرْضَ الرُّومِ، فَرَجَعَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ بِهَا فَأَرَادُوا قَطْعَهُ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «لَا تَقْطَعُوا حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ أَرْضِ الرُّومِ»⁽⁵⁾.

• **تخريج الأثر، ودراسة إسناده:**

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم، وأبو بكر الهذلي البصري، قيل: اسمه سلمى بن عبد الله بن سلمى، أخباري متروك الحديث⁽⁶⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 174)، برقم (9281).

(2) الناسخ والمنسوخ، أبو عبيد (ص: 204)، برقم (382).

(3) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (4/ 230)، برقم (19557).

(4) تهذيب الكمال، المزي (18/ 351).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 198)، برقم (9373).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 625)، برقم (8002).

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جداً؛ فيه رجل مبهم، وأبو بكر الهذلي، أخباري متروك الحديث.

25 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِدَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَصَيْدِ كِلَابِهِمْ». ذَكَرَهُ مُقَاتِلٌ⁽¹⁾.

• تخريج الأثر ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

26- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: وَسَمِعْتُ رَجُلًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَوْصَى لِعَبْدٍ غَيْرِهِ فَهُوَ جَائِزٌ»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

27 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «شَرِبَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَسَامَةُ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ نَبِيذِ الْجَرِّ»⁽³⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (6/ 118)، برقم (10179).

(2) المرجع السابق (9/ 90)، برقم (16464).

(3) المرجع نفسه (9/ 208)، برقم (16955).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً: شيخ عبد الرزاق المبهم توبع، فأخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾ عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم، مثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽²⁾ عن وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الله، وأبي مسعود، وأسامة، أنهم كانوا: «يَشْرَبُونَ نَبِيذَ الْجَرِّ». اختلف فيه على الأعمش.

• أولاً- أوجه الاختلاف:

فمرة رواه الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الله، وأبي مسعود، وأسامة. ومرة رواه الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، عن أبي مسعود.

• ثانياً- تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: فرواه عبد الرزاق⁽³⁾ عن الثوري. ورواه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾ عن وكيع، كلاهما عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: "شَرِبَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَسَامَةُ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ نَبِيذِ الْجَرِّ". وأما الوجه الثاني: فرواه ابن أبي شيبة⁽⁵⁾ عن محمد بن فضيل. والبخاري في "التاريخ"⁽⁶⁾ من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، عن أبي مسعود.

• ثالثاً- دراسة أوجه الاختلاف:

• الوجه الأول: الذين رووه عن الأعمش ثقات.

• الوجه الثاني: الذين رووه عن الأعمش ثقات.

وكلا الوجهين ثابتين عن الأعمش؛ لروايتهما سفيان الثوري عنه.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (9/ 208)، برقم (16956).

(2) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (5/ 83)، برقم (23913).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (9/ 208)، برقم (16956).

(4) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (5/ 83)، برقم (23913).

(5) المرجع السابق (5/ 83)، برقم (23911).

(6) التاريخ الكبير، البخاري (3/ 153)، والتاريخ الأوسط، البخاري (2/ 54)

• وكذا اختلف على إبراهيم النخعي.

• أولاً- أوجه الاختلاف:

فمرة رواه إبراهيم النخعي، عن عبد الله، وأبي مسعود، وأسامة.

ومرة رواه إبراهيم النخعي، عن همام، عن أبي مسعود.

ومرة رواه إبراهيم النخعي، عن منصور، عن إبراهيم، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود.

• ثانياً- تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول، وأما الوجه الثاني: تقدم تخريجهم.

وأما الوجه الثالث: فأخرجه البخاري في "التاريخ"⁽¹⁾ من طريق الثوري، عن منصور، عن

إبراهيم، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود، أنه كَانَ يَشْرَبُ نَبِيذَ الْجَرِّ.

وقال منصور: ثم حدثني خالد بن سعد.

• ثالثاً- دراسة أوجه الاختلاف:

• الوجه الأول، الوجه الثاني: تم دراسته كما تقدم.

الوجه الثالث: رجاله ثقاة لإبراهيم النخعي.

من الواضح أنّ الثلاثة وجوه ثابتة عن إبراهيم النخعي، ومع ذلك أنكروه أصحاب ابن

مسعود؛ فقال أحمد: عبد الوهاب، عن هشام، قال: شهدت ابن سيرين وعنده أبو معشر، قال:

فذكر أبو معشر نَبِيذَ الْجَرِّ، قال: وقال: كان ابن مسعود لا يرى به بأساً

قال: فرفع ابن سيرين رأسه، فقال: أيها الرجال قد لقينا أصحاب ابن مسعود فأنكروا ما

تقول مرتين أو ثلاثة⁽²⁾.

• الحكم على الأثر:

الأثر منكر؛ فقد أنكروه أصحاب ابن مسعود.

(1) التاريخ الكبير، البخاري (3/ 153)، والتاريخ الأوسط، البخاري (2/ 54).

(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (3/ 46)، برقم (4102).

28 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي رَجُلٍ أَشَلَّ الْأَصَابِعَ قُطِعَتْ يَدُهُ عَمْدًا، قَالَ: «يُودَى»⁽¹⁾ مَا فِيهَا مِنَ الصِّحَّةِ، وَفِي السَّلْلِ صُلْحٌ»⁽²⁾.

• **تخريج الأثر، ودراسة إسناده:**

تفرد به عبد الرزاق. وفيه شيخ عبد الرزاق لم أعرفه!!، وكذا محمد بن جابر الحنفي، وقد تقدم ترجمته تحت حديث رقم (2)، وهو كما قال ابن حجر: "صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرًا، وعمي فصار يلقن"⁽³⁾، ولم يتابعه أحد.

• **الحكم على الأثر:**

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، وكذا محمد بن جابر الحنفي، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرًا، وعمي فصار يلقن، ولم يتابعه أحد.

29 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ، سَمِعَ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: إِنِّي ابْتَعْتُ بَيْعًا بَكْدًا وَكَدًّا، وَإِنَّ عَلِيًّا يُرِيدُ أَنْ يَأْتِيَ عُثْمَانَ فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَحْجُرَ عَلَيَّ، فَقَالَ لَهُ الزُّبَيْرُ: فَأَنَا شَرِيكَكَ فِي الْبَيْعِ، فَأَتَى عَلِيٌّ عُثْمَانَ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ جَعْفَرٍ ابْتَاعَ كَدًّا وَكَدًّا، فَاحْجُرْ عَلَيْهِ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا شَرِيكُهُ فِي هَذَا الْبَيْعِ، فَقَالَ عُثْمَانُ: «كَيْفَ أَحْجُرُ عَلَى رَجُلٍ فِي بَيْعِ شَرِيكِهِ الزُّبَيْرُ؟»⁽⁴⁾.

• **تخريج الأثر، ودراسة إسناده:**

أولاً: قال الأعظمي عن شيخ عبد الرزاق المبهم: "كأنه أبو يوسف القاضي، فقد رواه "البيهقي"⁽⁵⁾ من طريقه".

قلت: أخرجه البيهقي⁽⁶⁾ من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: حدثني عمرو الناقد، ثنا أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، أن عبد الله بن جعفر، أتى الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ فَقَالَ: إِنِّي اشْتَرَيْتُ كَدًّا وَكَدًّا، وَإِنَّ عَلِيًّا يُرِيدُ أَنْ يَأْتِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ

(1) يذهب. انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر (3/ 2420).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (9/ 388)، برقم (17722).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 471)، برقم (5777).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8/ 267)، برقم (15176).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (6/ 101-102)، برقم (11336).

(6) المصدر السابق.

عُثْمَانُ، يَعْني فَيْسأَلُهُ أَنْ يَحْجُرَ عَلَيَّ فِيهِ فَقَالَ الرَّبِيزُ رضي الله عنه: أَنَا شَرِيكَكَ فِي الْبَيْعِ وَأَتَى عَلَيَّ عُثْمَانُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُثْمَانُ رضي الله عنه: "كَيْفَ أَحْجُرُ عَلَى رَجُلٍ فِي بَيْعِ شَرِيكُهُ فِيهِ الرَّبِيزُ؟... الحديث".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "قلت لأبي: حدثني عمرو الناقد، قال: أخبرنا أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم، قال: أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، أن عبد الله بن جعفر أتى الزبير بن العوام، فقال: إِنِّي اشْتَرَيْتُ كَذَا وَكَذَا وَأَنْ عَلِيَا يُرِيدُ أَنْ يَأْتِيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ فَذَكَرَ حَدِيثَ الْحَجْرِ، فَقَالَ عُثْمَانُ: كَيْفَ أَحْجُرُ عَلَى رَجُلٍ فِي بَيْعِ شَرِيكُهُ الرَّبِيزُ؟".

فقال أبي: لم نسمع هذا إلا من أبي يوسف القاضي⁽¹⁾.

وكذا رواه الدارقطني⁽²⁾ من طريق أبي يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم، به.

قلت: ولكن توبع أبو يوسف القاضي، فقال ابن حجر: "قال البيهقي: يقال: إن أبا يوسف تفرّد به، وليس كذلك، ثم أخرجه من طريق الزبيري المدني القاضي عن هشام نحوه،...، وروى أبو عبيد في كتاب "الأموال" عن عفان، عن حماد بن زيد، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، قَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيِّ: أَلَا تَأْخُذُ عَلَيَّ يَدِي ابْنَ أَخِيكَ يَعْني عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ وَتَحْجُرُ، عَلَيْهِ اشْتَرَى سَبْحَةً بِسِتِّينَ أَلْفِ دِرْهَمٍ مَا يَسْرُنِي أَنَّهَا لِي بِنَعْلِي"⁽³⁾.

قلت: أي توبع، ولم أستطع تمييز شيخ عبد الرزاق، والله الملمه للصواب.

تنبيه: حسن هذا الأثر ابن الملقن بقوله: "رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن"⁽⁴⁾؛ من أجل أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، وهو يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة⁽⁵⁾.

وثقه: ابن معين⁽⁶⁾، وأحمد⁽⁷⁾، وابن المديني⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾.

(1) اللعل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (3/ 371)، برقم (5630).

(2) سنن الدارقطني، الدارقطني (5/ 413-414)، برقم (4552).

(3) التلخيص الحبير، ابن حجر (3/ 108-109).

(4) خلاصة البدر المنير، ابن الملقن (2/ 84)، برقم (1576).

(5) تاريخ بغداد، الخطيب (16/ 359)، برقم (7510).

(6) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9/ 202)، برقم (843).

(7) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (16/ 359)، برقم (7510).

(8) انظر: المرجع السابق (16/ 359)، برقم (7510).

(9) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، النسائي (ص: 124).

وقال البيهقي: "وأبو يوسف ثقة إذا كان يروي عن ثقة"⁽¹⁾. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "وكان شيخًا متقنًا"⁽²⁾.

وقال أبو حاتم: "صدوق"⁽³⁾، وقال عيسى بن يونس السبعي: "كان يحفظ الحديث عند الأعمش،...، وذكره يحيى بن معين يومًا، فقال: كلامًا نسبه فيه إلى الصدق، لا أقوم عليه"⁽⁴⁾. وقال إبراهيم بن أبي داود النرسي: "سمعت يحيى بن معين ليس في أصحاب الري أحد أكثر حديثًا، ولا أثبت من أبي يوسف"⁽⁵⁾.

وقال أحمد: "كان يعقوب أبو يوسف يروي عن حنظلة وعن المكيين، وكان منصفًا في الحديث"⁽⁶⁾.

وقال ابن عدي: "ولأبي يوسف أصناف وليس من أصحاب الرأي أكثر حديثًا منه إلا أنه يروى عن الضعفاء الكثير مثل الحسن بن عمار وغيره، وهو كثيرًا ما يخالف أصحابه ويتبع أهل الأثر إذا وجد فيه خيرًا مسندًا، وإذا روى عنه ثقة ويروى هو عن ثقة فلا بأس به وبرواياته"⁽⁷⁾.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن أسد بن عمرو قال كان صدوقًا، وأبو يوسف صدوق ولكن أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يروى عنهم شيء"⁽⁸⁾.

وقال طلحة بن محمد بن جعفر: "وأبو يوسف مشهور الأمر، ظاهر الفضل، وهو صاحب أبي حنيفة، وأفقه أهل عصره، لم يتقدمه أحد في زمانه، وكان النهاية في العلم والحكم، والرياسة والقدر، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة، وأملى المسائل ونشرها، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض"⁽⁹⁾.

(1) السنن الكبرى، البيهقي (1 / 512)، برقم (1635).

(2) الثقات، ابن حبان (7 / 645)، برقم (11881).

(3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (9 / 202)، برقم (843).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب (16 / 379).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (8 / 466)، برقم (2055).

(6) تاريخ بغداد، الخطيب (16 / 380).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (8 / 468)، برقم (2055).

(8) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (3 / 300)، برقم (5332).

(9) تاريخ بغداد، الخطيب (16 / 363)، برقم (7510).

وقال ابن المديني: "ما أجد على أبي يوسف شيئاً إلا حديث هشام في الحجر، وكان صدوقاً، ولم يرو عن هشام غيره"⁽¹⁾.

وقال الفلاس: "صدوق كثير الغلط"⁽²⁾.

وقال العقيلي: "وقد جاء عن الثقات، بما لا يتابع عليه"⁽³⁾.

وقال أحمد بن حنبل: "أول ما طلبت الحديث ذهبت إلى أبي يوسف القاضي، ثم طلبنا بعد فكتبنا عن الناس"⁽⁴⁾.

وقال عمرو الناقد: "لا أرى أن أروي عن أحد من أصحاب الرأي إلا أبو يوسف فإنه كان صاحب سنة"⁽⁵⁾.

وقال هشام بن عمار: "شعيب بن إسحاق يقول وذكر أبو يوسف عنده، فقال: لأبي يوسف أن يأخذ على الأمة وليس على الأمة أن يأخذوا على أبي يوسف لعلمه بالآثار"⁽⁶⁾.

وقال أبو موسى محمد بن المثنى: "ما سمعت عبد الرحمن، يحدث عن أبي يوسف، شيئاً قط"⁽⁷⁾.

وقال ابن المبارك: "إني لأستقل مجلساً فيه ذكر أبي يوسف"⁽⁸⁾.

وقال أبو رجاء: "قيل لعبد الله بن المبارك بالري: قال أبو يوسف، قال: لا، ولا كرامة، قل يعقوب"⁽⁹⁾.

وذكره البخاري في "الضعفاء"، وقال: "تركه يحيى"⁽¹⁰⁾.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب (16 / 374).

(2) المرجع السابق (16 / 380).

(3) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 443)، برقم (2071).

(4) تاريخ بغداد، الخطيب (16 / 374).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (8 / 466)، برقم (2055).

(6) المرجع السابق.

(7) الضعفاء الكبير، العقيلي (4 / 439-440)، برقم (2071).

(8) المرجع السابق.

(9) المرجع نفسه.

(10) الضعفاء الصغير، البخاري (ص: 142)، برقم (436).

وقال ابن معين: "لم يكن يعرف الحديث"⁽¹⁾، وقال ابن معين مرة: "لا يكتب حديثه"⁽²⁾، وكذبه ابن المبارك⁽³⁾، وقال يزيد بن هارون: "لا يحل الرواية عنه، إنه كان يعطى أموال اليتامى مضاربة ويجعل الربح لنفسه"⁽⁴⁾.

وقال أبو نعيم: "كنت عند أبي حنيفة، ودخل عليه أبو يوسف، فقال: يا يعقوب تدخل في كتبي ما لم أقل"⁽⁵⁾.

وقال أبو دحيم: سمعت أبا حنيفة يقول: "أبو يوسف يكذب علي"⁽⁶⁾

قلت: صدوق حسن الحديث، إنما تكلموا فيه؛ لأنه من أصحاب الرأي، وكذا كان يروي عن الضعفاء.

مع العلم: أشار الإمام أحمد إلى إعلاله بالتفرد بقوله: "لم نسمع هذا إلا من أبي يوسف القاضي"⁽⁷⁾، ولكنه توبع كما ذكرت، والله الملمه للصواب.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه شيخ عبد الرزاق رجل مبهم. وله متابعة حسنة.

30 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنْ حَمَّادٍ، فِي رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا مَا لَّا فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لِي ثُلُثَاهُ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي نِصْفُهُ قَالَ: «لِصَاحِبِ الثُّلُثَيْنِ النِّصْفُ، وَلِصَاحِبِ النِّصْفِ الثُّلُثُ، وَيَقْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا»⁽⁸⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم.

(1) الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 439)، برقم (2071).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (8/ 466)، برقم (2055).

(3) انظر: المرجع السابق.

(4) الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 440)، برقم (2071).

(5) المرجع السابق.

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (8/ 466)، برقم (2055).

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (3/ 371)، برقم (5630).

(8) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8/ 281)، برقم (15221).

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

31 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَجُلٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: «تَجَوُّزُ شَهَادَةِ الْمُخْتَبِيِّ، إِنَّمَا يُفَعَّلُ ذَلِكَ بِالْغَادِرِ الْفَاجِرِ»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

اختلف على الشَّيْبَانِيِّ.

• أولاً- أوجه الاختلاف:

فمرة رواه الشَّيْبَانِيُّ، عن الحكم بن عتيبة، عن عمرو بن حريث.

ومرة رواه عن الشعبي بدل [الحكم بن عتيبة].

ومرة رواه عن محمد بن عبيد الله التقي بدل [الحكم بن عتيبة، والشعبي].

• ثانياً- تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: فأخرجه عبد الرزاق -كما هنا- عن رجل، عن الشَّيْبَانِيِّ، عن الحكم بن

عتيبة، عن عمرو بن حريث.

تابع عبد الرزاق على هذه الطريق وكيع⁽²⁾ من طريق عبد الواحد بن زياد، عن

الشيبياني، وحدثني الحكم بن عيينة⁽³⁾ بعد، عن أبي ثابت إنهم اختصموا إلى عمر بن حريث فأجاز شهادته، وقال: "كَذَلِكَ يُفَعَّلُ بِالْكَاذِبِ الْفَاجِرِ".

وأما الوجه الثاني: فأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾، ووكيع⁽⁵⁾، من طريق حفص، عن

الشيبياني، عن الشعبي، عن شريح، أَنَّهُ كَانَ «لَا يُجِيزُ شَهَادَةَ الْمُخْتَبِيِّ». قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ: " كَذَا يُفَعَّلُ بِالْخَائِنِ الظَّالِمِ، أَوْ قَالَ: الْفَاجِرِ".

(1) المرجع السابق (8 / 356)، برقم (15524).

(2) أخبار القضاة، وكيع بن الجراح (2 / 246).

(3) هكذا هنا، والصواب ما عند عبد الرزاق. انظر ترجمته في تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 175)، برقم (1453).

(4) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (4 / 427)، برقم (21778).

(5) أخبار القضاة، وكيع بن الجراح (2 / 239).

وأما الوجه الثالث: فأخرجه البيهقي⁽¹⁾ من طريق هشيم، أنبأ الشيباني، عن محمد بن عبيد الله النعفي، أَنَّ عَمْرُو بْنَ حُرَيْثٍ كَانَ يُحِبُّ شَهَادَتَهُ وَيَقُولُ: «كَذَلِكَ يُفَعَلُ بِالْخَائِنِ وَالْفَاجِرِ».

• ثالثاً - دراسة أوجه الاختلاف:

• الثلاثة وجوه كلها رجالها ثقات للشيباني، وكذا اعتمد عليه الفقهاء، فأخذ به الشافعي⁽²⁾، وقال البيهقي: "وبهذا نقول"⁽³⁾.

وذكره البخاري "تعليقاً"، فقال: وَأَجَازَهُ عَمْرُو بْنُ حُرَيْثٍ، قَالَ: «وَكَذَلِكَ يُفَعَلُ بِالْكَاذِبِ الْفَاجِرِ»⁽⁴⁾.

ووصله ابن حجر، فقال: "أما قول عمرو بن حريث فقال سعيد بن منصور: ثنا هشيم، أنا الشيباني، عن محمد بن عبيد الله النعفي أَنَّ عَمْرُو بْنَ حُرَيْثٍ كَانَ يُحِبُّ شَهَادَةَ الْمُخْتَبِيِّ وَيَقُولُ كَذَا يُفَعَلُ بِالْخَائِنِ وَالْفَاجِرِ".

ومن طريقه رواه البيهقي في "السنن الكبير"⁽⁵⁾.

• الحكم على الأثر:

الأثر صحيح، والثلاثة وجوه ثابتة عن الشيباني؛ لذلك أخذ به الفقهاء، وذكره البخاري "تعليقاً"، وأما شيخ عبد الرزاق المبهتم فقد تابعه عبد الواحد بن زياد، عن الشيباني، كما عند وكيع.

32 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَا يَجُوزُ طَلَقُ السَّكْرَانِ»⁽⁶⁾.

(1) السنن الكبرى، البيهقي (10 / 423)، برقم (21190)، ومعرفة السنن والآثار، البيهقي (14 / 345)، برقم (20245).

(2) انظر: فتح الباري، ابن حجر (5 / 250).

(3) السنن الكبرى، البيهقي (10 / 423)، برقم (21190).

(4) صحيح البخاري، البخاري (3 / 168).

(5) تغليق التعليق، ابن حجر (3 / 374).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7 / 84)، برقم (12307).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ عن يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد، أن القاسم، وعمر بن عبد العزيز، «كأننا لا يُجيزانِ طلاقَ السكرانِ». وإسناده صحيح، ورجاله ثقات. وقال ابن حجر: "وذهب إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضًا أبو الشعثاء، وعطاء، وطاووس، وعكرمة، والقاسم، وعمر بن عبد العزيز. ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة"⁽²⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم. وله متابعاته صحيحة.

33 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ، عَنِ النَّزَّالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ ثَلَاثِمِائَةَ دِرْهَمٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَحُرِّمَ عَلَيْهِ الْإِمَاءُ»⁽³⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾ عن وكيع. والثعلبي⁽⁷⁾ من طريق المسيب بن شريك. كلاهما عن عمران بن حدير، عن النزال بن عمار، عن ابن عباس قال: «مَنْ مَلَكَ ثَلَاثِمِائَةَ دِرْهَمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَحُرِّمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْإِمَاءِ» - واللفظ لابن أبي شيبة -.

وقال ابن حزم: "قد روينا عن وكيع وغيره، عن عمران بن حدير، عن النزال بن عمار، عن ابن عباس قال: "مَنْ مَلَكَ ثَلَاثِمِائَةَ دِرْهَمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَحُرِّمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْإِمَاءِ"⁽⁸⁾.

أي أنّ شيخ عبد الرزاق المبهم قد توبع.

(1) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (4 / 77)، برقم (17975).

(2) فتح الباري، ابن حجر (9 / 391).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7 / 264)، برقم (13085).

(4) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (3 / 433)، برقم (15716).

(5) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، أحمد بن حنبل (ص: 139)، برقم (673).

(6) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، البيهقي (6 / 94)، برقم (4105).

(7) تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (10 / 227-228).

(8) المحلى بالآثار، ابن حزم (5 / 29-30).

قلت: النَّزَّالُ بنُ عمارٍ لم يدرك ابن عباس⁽¹⁾، ولكن رواه غيره عن ابن عباس، قال الماوردي: "أما ابن عباس فروى عنه البراء وطاووس أنه قال: "مَنْ مَلَكَ ثَلَاثِمِائَةَ دِرْهَمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْإِمَاءُ"⁽²⁾، ولم أقف على طرقهم، وهذا من تقصيري وقلة حيلتي، والله المستعان وعليه التكلان.

مع العلم: قول ابن عباس أخذ به الشافعي⁽³⁾.

تنبيه: أخرجه ابن نصر⁽⁴⁾ من طريق يزيد بن هارون، قال: حدثنا عمران بن حدير، عن ابن عباس قال: "من ملك ثلاثمائة درهم فقد حرم عليه نكاح الإماء ووجب عليه الحج". فسقط [النَّزَّالُ بنُ عمار].

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه النَّزَّالُ بنُ عمارٍ لم يدرك ابن عباس، ورواه عن ابن عباس البراء وطاووس، ولم أقف على طرقهما!! مع العلم: أخذ بقول ابن عباس الإمام الشافعي.

34 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الْأَمَةِ تَزْنِي؟، قَالَ: «تُجْلَدُ خَمْسِينَ، فَإِنْ عَفَا عَنْهَا سَيِّدُهَا فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ».

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَمَا أَحْسَنُهُ، قُلْنَا لَهُ: وَتَأْخُذُ بِهِ؟، قَالَ: «نَعَمْ»⁽⁵⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق.

وقال ابن حزم: "وعن إبراهيم النخعي في الأمة تزني؟، قال: "تجلد خمسين، فإن عفا عنها سيدها فهو أحب إلينا". قال عبد الرزاق: "وبه نأخذ". قال أبو محمد - أي ابن حزم - رحمه الله: "وهذا الأثر ساقط، لأنه عن من لم يسم"⁽⁶⁾. أي فيهما رجل مبهم.

(1) جامع التحصيل، العلائي (ص: 291).

(2) الحاوي الكبير، الماوردي (9/ 235).

(3) انظر: تفسير الزمخشري = الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (1/ 499-500).

(4) فوائد ابن نصر، ابن نصر (ص: 90)، برقم (83).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7/ 398)، برقم (13622).

(6) انظر: المحلى بالآثار، ابن حزم (12/ 75).

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، وضعفه ابن حزم؛ للسبب نفسه.

35 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ مَسْكِينٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي فَضَالَةَ، أَنَّ صَالِحَ بْنَ كَرِيزٍ، حَدَّثَهُ، أَنَّهُ جَاءَ بِجَارِيَةٍ زَنَتْ إِلَى الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ قَالَ: فَبَيْنَا أَنَا جَالِسٌ، إِذْ جَاءَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَجَلَسَ فَقَالَ: «يَا صَالِحُ، مَا هَذِهِ الْجَارِيَةُ مَعَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: جَارِيَةٌ لِي بَعْتُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ لِتُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدَّ. فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، رُدِّ جَارِيَتَكَ، وَاتَّقِ اللَّهَ وَاسْتُرْ عَلَيْهَا». قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ حَتَّى أَدْفَعَهَا. قَالَ لَهُ أَنَسُ: «لَا تَفْعَلْ، وَأَطِئْنِي» قَالَ صَالِحٌ: فَلَمْ يَزَلْ يُرَاجِعُنِي حَتَّى قُلْتُ لَهُ: أَرُدُّهَا عَلَيَّ أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَيَّ فِيهَا مِنْ ذَنْبٍ، فَأَنْتَ ضَامِنٌ؟ قَالَ: فَقَالَ أَنَسُ: «نَعَمْ». قَالَ: فَرَدَّهَا⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه ابن حزم⁽²⁾ من طريق الدَّبْرِيِّ، نا عبد الرزاق، عن رجل، عن سلام بن مسكين، أخبرني عن حبيب بن أبي فضالة، أن صالح بن كريز، به، بنحوه. وأورد ابن عبد البر، فقال: "واختلف عن أنس في هذه المسألة: فروى سلام بن مسكين، عن حبيب بن أبي فضالة، عن صالح بن كريز، عن أنس أنه قال: في أمة له لا تجلدوها، وما كان عليك من ذنب فعلي.

وروى هشيم، عن داود، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، قال: شهدت أنس بن مالك يَضْرِبُ إِمَاءَهُ الْحَدَّ إِذَا زَنَيْنَ، تَزَوَّجْنَ أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجْنَ"⁽³⁾.

أولاً: يتضح من رواية ابن حزم وابن عبد البر بأنه حرف في رواية عبد الرزاق من [سلام بن مسكين] إلى [سالم بن مسكين]، والصواب ما عند ابن حزم. انظر ترجمته في "التقريب"⁽⁴⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7/ 398)، برقم (13623).

(2) المحلى بالآثار، ابن حزم (12/ 75).

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (9/ 103).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 261)، برقم (2710).

ثانيًا: ذكر هنا [صالح بن كريز] وكذا عند ابن حزم وابن عبد البر، وقد أورده السيوطي⁽¹⁾ عن عبد الرزاق وقال [صالح بن كثير].

وأورد المتقي الهندي⁽²⁾ عن عبد الرزاق وقال [صالح بن كرز].

فمن الواضح أنّ الصواب ما عند عبد الرزاق ومن تابعه، وأنّ ما عند السيوطي تحريف منه أو من أحد النساخ؛ لأنّ [صالح بن كثير]، هو المدني ترجمته في "التقريب"⁽³⁾، وأما صالح بن كريز، لم أقف على ترجمته.

وقال ابن حزم: "وهذا الأثر ساقط؛ لأنه عن من لم يسم"⁽⁴⁾. أي فيه رجل مبهم.

وكذا اختلف على أنس رضي الله عنه في منته كما ذكر ابن عبد البر.

• أولاً- أوجه الاختلاف:

فرواه سلام بن مسكين، عن حبيب بن أبي فضالة، عن صالح بن كريز، عن أنس. ورواه هشيم، عن داود، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، قال: شهدت أنس بن مالك

• ثانيًا- تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: فأخرجه عبد الرزاق -كما هنا-.

وأما الوجه الثاني: فأخرجه سعيد بن منصور⁽⁵⁾ ومن طريقه البيهقي⁽⁶⁾ عن هشيم، قال: نا داؤد بن أبي هند، قال: حدّثني ثمامة بن عبد الله بن أنس، قال: «شهدت أنس بن مالك يضرب إماءه الحدّ إذا زنين، تزوجن أو لم يتزوجن».

• ثالثًا- دراسة أوجه الاختلاف:

• الوجه الأول: فيه: 1- شيخ عبد الرزاق الصنعاني مبهم.

2- صالح بن كريز: لم أقف على ترجمته.

(1) جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، السيوطي (19 / 134)، برقم (85 / 188).

(2) كنز العمال، المتقي الهندي (5 / 446)، برقم (13565).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 273)، برقم (2883).

(4) المحلى بالآثار، ابن حزم (12 / 75).

(5) التفسير من سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور (3 / 1224)، برقم (614).

(6) السنن الكبرى، البيهقي (8 / 423)، برقم (17094).

الوجه الثاني: فرجاله ثقات.

أي أنّ الصواب الوجه الثاني بلفظ: «شَهِدْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَضْرِبُ إِمَاءَهُ الْحَدَّ إِذَا زَنَيْنَ، تَزَوَّجَنَ أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجَنَ».

• الحكم على الأثر:

الأثر منكر، فيه رجل مبهم، وصالح بن كريس: لم أقف على ترجمته، وهؤلاء خالفوا ما هو ثابت عن أنس رضي الله عنه.

36 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الْمُجَالِدِ، عَنِ رَجُلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: «تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ كِنْدَةَ، فَجِيءَ بِهَا بَعْدَ مَا مَاتَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم»⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: في هذا الإسناد تقديم وتأخير؛ فقد أخرج أبو نعيم⁽²⁾ من طريق عبد الرزاق، عن رجل، عن مجالد، عن الشعبي، «أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من كندة فجاء بها بعدما مات النبي صلى الله عليه وسلم». وفيه رجل مبهم، ومجالد بن سعيد، ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره⁽³⁾، والحديث مرسل.

وأخرج أبو نعيم⁽⁴⁾ من طريق محمد بن إسحاق، عن حكيم بن حكيم، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، قال: «وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة بنت معاوية من كندة». حكيم بن حكيم: حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة بن واهب بن العكيم الأنصاري الأوسي المدني، أخو عثمان بن حكيم. وجده عباد بن حنيفة أخو سهل بن حنيفة، وعثمان بن حنيفة⁽⁵⁾.

وثقه العجلي⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "وصح له الترمذي، وابن خزيمة وغيرهما"⁽⁸⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7 / 490)، برقم (13999).

(2) معرفة الصحابة، أبو نعيم (6 / 3241)، برقم (7471).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 520)، برقم (6478).

(4) معرفة الصحابة، أبو نعيم (6 / 3241)، برقم (7469).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (7 / 193)، برقم (1455).

(6) الثقات، العجلي (1 / 316)، برقم (345).

(7) الثقات، ابن حبان (6 / 214)، برقم (7423).

(8) تهذيب التهذيب، ابن حجر (2 / 448)، برقم (776).

وقال أبو داود: "سمعت أحمد قيل له حكيم بن حكيم، قال: ما أعلم إلا خيراً"⁽¹⁾.

وقال الذهبي: "حسن الحديث"⁽²⁾، وقال ابن حجر: "صدوق"⁽³⁾.

وقال ابن سعد: "كان قليل الحديث، لا يحتجون بحديثه"⁽⁴⁾.

وقال ابن القطان: "لا تعرف عدالته"⁽⁵⁾، وقال مرة: "لا يعرف حاله"⁽⁶⁾.

قلت: صدوق كما قال ابن حجر.

وهو من رواية زين العابدين عن النبي ﷺ -أي أنه مرسل-، ولكن هذا الحديث خاص بأهل النبي ﷺ؛ أي أن أهل البيت يتناقلونه بينهم، والله أعلى وأعلم.

وقد اعتمد عليه ابن الأثير في "الأسد"⁽⁷⁾، وكذا ابن حجر في "الإصابة"⁽⁸⁾.

وذكر عمرة بنت معاوية ضمن القسم الأول من الصحابة⁽⁹⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، ومُجَالِد بن سعيد، ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، والحديث مرسل.

وله متابعة فيها حكيم بن حكيم صدوق، والحديث مرسل. ولا يضر إرساله؛ لأنّ الذي أرسله من أهل بيت النبي ﷺ وهم أعلم بخصوصية النبي ﷺ من غيرهم، وكذا اعتمده ابن حجر وذكر عمرة بنت معاوية ضمن القسم الأول من الصحابة.

(1) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، أحمد بن حنبل (ص: 233)، برقم (225).

(2) الكاشف، الذهبي (1/ 347)، برقم (1200).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 176)، برقم (1471).

(4) الطبقات الكبرى - متمم التابعين -، ابن سعد (ص: 298)، برقم (196).

(5) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان (3/ 538).

(6) تهذيب التهذيب، ابن حجر (2/ 448)، برقم (776).

(7) أسد الغابة، ابن الأثير (7/ 200)، برقم (7135).

(8) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (8/ 246-247)، برقم (11517).

(9) أي من كبار الصحابة.

ثالثاً - دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بقوله: عن غير واحد:

37 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، «فِي الصَّعْرِ⁽¹⁾، إِذَا لَمْ يَلْتَقِ، الدِّيَةُ كَامِلَةً»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه ابن حزم⁽³⁾ من طريق الدبري، نا عبد الرزاق، عن غير واحد، عن الحجاج، عن مكحول، عن زيد بن ثابت، قال: في الصعر - إذا لم يلتقت - الدية كاملة". فيه رجل مبهم، والحجاج بن أرطاة ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس، ولم يصرح بأي صيغة من صيغ التحديث⁽⁴⁾، وإرسال مكحول عن زيد بن ثابت⁽⁵⁾.

تنبيه: بهذا الأثر أخذ به الفقهاء، فقال عبد القادر عودة: "فمن جنى على إنسان جنابة تعوج عنقه حتى صار وجهه في جانب، فيرى أبو حنيفة وأحمد أن فيه الدية، ويرى الشافعي في الصعر الحكومة⁽⁶⁾؛ لأنه إذهاب جمال من غير منفعة، وهو قياس مذهب مالك"⁽⁷⁾.

• الحكم على الأثر:

الأثر ضعيف، فيه رجل مبهم، وتدليس الحجاج بن أرطاة، وإرسال مكحول عن زيد بن ثابت. مع العلم: أخذ به أبو حنيفة، وأحمد بن حنبل.

38 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ يَذْكُرُ «أَنَّ عُثْمَانَ بَعَثَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَى الْقَضَاءِ»⁽⁸⁾.

(1) الصعر: هو ميل الوجه كله إلى ناحية واحدة بانفعال ظاهر. المحلى بالآثار، ابن حزم (70 / 11).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (9 / 359)، برقم (17565).

(3) المحلى بالآثار، ابن حزم (70 / 11).

(4) طبقات المدلسين، ابن حجر (ص: 49).

(5) جامع التحصيل، العلائي (ص: 285).

(6) أي ما يحكم عليه أصحاب الشأن في البلد، أو ما نسميه ما يحكم عليه عرف أهل البلد وعاداتهم وتقاليدهم. انظر: الشبكة العنكبوتية.

(7) التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة (2 / 278).

(8) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8 / 303)، برقم (15300).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق.

وأخرجه ابن سعد⁽¹⁾ عن مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ جَمَّازٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ خَلْدَةَ الزُّرْقِيِّ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبِ بْنِ حَلْطَةَ، قَالَ: «كَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مُتَرَبِّسًا بِالْمَدِينَةِ فِي الْقَضَاءِ وَالْفَتْوَى وَالْفَرَائِضِ فِي عَهْدِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ فِي مَقَامِهِ بِالْمَدِينَةِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ خَمْسَ سِنِينَ حَتَّى وَلِيَّ مُعَاوِيَةَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ فَكَانَ كَذَلِكَ أَيْضًا حَتَّى تُؤْفَى سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ». وفيه الواقدي محمد بن عمر بن واقد متروك⁽²⁾، ولكنه كان عالمًا بالمغازي والسيرة والفتوح، كذا قال ابن سعد⁽³⁾.

وأخرجه ابن سعد⁽⁴⁾ عن مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: «مَا كَانَ عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ يُقَدِّمَانِ عَلَيَّ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَحَدًا فِي الْقَضَاءِ وَالْفَتْوَى وَالْفَرَائِضِ وَالْفَرَاءَةِ». وفيه الواقدي محمد بن عمر بن واقد متروك⁽⁵⁾، ولكنه كان عالمًا بالمغازي والسيرة والفتوح، كذا قال ابن سعد⁽⁶⁾، وهذا الحديث منها. وعبد الحميد بن عمران بن أبي أنس، ليس بمعروف، قاله ابن القطان⁽⁷⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رواة مبهمون.

(1) الطبقات الكبرى، ابن سعد (2/ 360).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 498)، برقم (6175).

(3) الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 425).

(4) المرجع السابق (2/ 359).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 498)، برقم (6175).

(6) الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 425).

(7) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان (3/ 262).

المطلب الثاني

دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع توثيقهم

39 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ ثَقَّةٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عُبَلَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ «رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُصَلِّيَ إِلَيَّ فَلُنْسُوتَهُ جَعَلَهَا سِتْرًا لِي»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. ولم أعرف شيخ عبد الرزاق الثقة!!.

• تنبيه: فإن قيل لي: توثيق عبد الرزاق الصنعاني لراوي المبهم، هذا دليل عدالته؟!.

قلت: قال ابن الصلاح: "لا يجزئ التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل، فإذا قال: حدثني الثقة أو نحو ذلك مقتصرًا عليه لم يكتف به فيما ذكره الخطيب الحافظ، والصيرفي الفقيه وغيرهما، خلأً لمن اكتفى بذلك؛ وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده، أو بالإجماع، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف، بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب فيه ترددًا"⁽²⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه شيخ عبد الرزاق الصنعاني مبهم، وكذا من رأى عمر بن

الخطاب رضي الله عنه.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 15)، برقم (2302).

(2) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت فحل، ابن الصلاح (ص: 221- 222).

المطلب الثالث

دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع عزوهم لبلادهم

أولاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه رجل من أسلم أو رجل من أهل المدينة:
أ- التعريف برجل من أسلم:

قام بتعريفه ابن منده، فأخرج من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبيري، عن عبد الرزاق، عن رجل من أسلم -وهو إبراهيم بن أبي يحيى-، عن صالح مولى التوأمة: "أن باقوم مولى العاص بن أمية⁽¹⁾ صنع لرسول الله ﷺ منبره من طرفاء، ثلاث درجات"⁽²⁾.

ونقله عنه ابن ناصر الدين الدمشقي، فقال: "وروى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده من طريق عبد الرزاق، عن رجل من أسلم -وهو إبراهيم بن أبي يحيى-، عن صالح مولى التوأمة: أن باقول مولى العاصي بن أمية صنع لرسول الله ﷺ منبره من طرفاء⁽³⁾ ثلاث درجات"⁽⁴⁾.

وقال ابن رجب: "وروى عبد الرزاق، عن رجل من أسلم -وهو إبراهيم بن أبي يحيى-، عن صالح مولى التوأمة، أن باقوم مولى العاص بن أمية صنع للنبي ﷺ منبره من طرفاء، ثلاث درجات"⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر: "قال عبد الرزاق في "مصنّفه": أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن صالح مولى التوأمة أنّ باقول مولى العاص بن أمية صنع لرسول الله ﷺ منبره من طرفاء ثلاث درجات. هذا ضعيف الإسناد، وهو مرسل.
ومن هذا الوجه أخرجه ابن منده.

روى ابن السكن من طريق إسحاق بن إدريس: حدثنا أبو إسحاق، عن باقول أنه صنع... فذكره.

-
- (1) باقوم، ويقال: باقول - باللام والقاف مضمومة - النجار، مولى بني أمية. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (399/1)، برقم (583).
 - (2) معرفة الصحابة، ابن منده (ص: 307).
 - (3) الطرّفاء: شجر: وهي أربعة أصناف منها الأثل. انظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص: 831).
 - (4) عرف العنبر في وصف المنبر، ابن ناصر الدين الدمشقي (ص: 386).
 - (5) فتح الباري، ابن رجب (3/ 316).

قال ابن السكّن: أبو إسحاق أظنه إبراهيم بن أبي يحيى، وصالح هو مولى التوأمة ولم يقع لنا إلا من هذا الوجه، وهو ضعيف. انتهى⁽¹⁾.

وهذا الحديث عند عبد الرزاق سيأتي برقم (42)، وحينما رواه لم يوضح من هو الرجل من أسلم هذا إلا ابن منده، ومن أتى بعده، كما هو ملاحظ.

• وإبراهيم بن أبي يحيى: هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى - واسمه سمعان - الأسلمي، مولاهم، أبو إسحاق المدني، أخو عبد الله بن محمد بن أبي يحيى سحبل، وقد ينسب إلى جده، ومنهم من قال فيه: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء⁽²⁾، قال عنه ابن حجر: "متروك"⁽³⁾.

فمن الملاحظ أنّ عبد الرزاق دلس شيخه هذا فمرة زعم بأنّه [رجل من أسلم] وقد تعرفنا إليه من أقوال العلماء، ومرة زعم بأنّه [رجل من أهل المدينة] كما سيأتي برقم (50)، ومرة أبهمه فقال [عن رجل] كما تقدم برقم (13).

ب- أحاديث رجل من أسلم:

40 - روى عبد الرزاق، عن رجل من أسلم، عن عثمان بن محمد أنّه أرسل إلى ابن المسيب يسأله: على من تجب عليه الجمعة؟، قال: «على من سمع النداء»⁽⁴⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق.

وأخرجه البيهقي من طريق الشافعي⁽⁵⁾، عن إبراهيم بن محمد، حدثني عبد الله بن يزيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: "تجب الجمعة على من سمع النداء".

وتابع [إبراهيم بن محمد] أبو خالد الأحمر، عن عبد الله بن يزيد، عن سعيد بن المسيب، قال: سألته على من تجب الجمعة؟، فقال: «على من سمع النداء». كما عند ابن أبي شيبة⁽⁶⁾، وأبو

(1) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (1/ 399).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (2/ 184)، برقم (236).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 163)، برقم (5156).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (3/ 249)، برقم (5592)، ومعرفة السنن والآثار، البيهقي (4/ 314)، برقم (6289).

(6) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 440)، برقم (5075).

خالد الأحمر: هو سليمان بن حيان الأزدي الكوفي، صدوق يخطئ، من الثامنة، مات سنة تسعين ومائة أو قبلها وله بضع وسبعون⁽¹⁾.

وثقه: وكيع بن الجراح⁽²⁾، وابن سعد⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، وابن المديني⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، ومحمد بن يزيد الرفاعي⁽⁷⁾، والطبري⁽⁸⁾، وابن حبان⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾. وقال يحيى بن معين، والنسائي: "ليس به بأس"⁽¹¹⁾، وقال ابن معين: "صدوق ليس بحجة"⁽¹²⁾، وقال أبو حاتم، وابن خراش، والذهبي: "صدوق"⁽¹³⁾، وقال عبد الله بن نمير: "رجل صالح"⁽¹⁴⁾، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة... وإنما أتى هذا من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين صدوق وليس بحجة"⁽¹⁵⁾. وقال البزار: "ليس ممن يلزم زيادته حجة، لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه قد روى أحاديث عن الأعْمَش وغيره لم يُتَابَع عليها"⁽¹⁶⁾.

قلت: ثقة يخطئ، ولم يتابعه من يعتد به.

-
- (1) تقريب التهذيب ابن حجر (ص: 406)، برقم (2562).
 - (2) تاريخ بغداد، الخطيب (28/10)، برقم (4568).
 - (3) انظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد (391/6).
 - (4) انظر: تاريخ يحيى بن معين، رواية الدارمي، ابن معين (ص: 129)، برقم (410).
 - (5) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (107/4)، برقم (477).
 - (6) الثقات، العجلي (427/1)، رقم (663).
 - (7) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (107/4)، برقم (477).
 - (8) تاريخ بغداد، الخطيب (28/10)، برقم (4568).
 - (9) ذكره في الثقات، ابن حبان (395/6)، رقم (8266).
 - (10) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي (92/1)، برقم (143).
 - (11) تاريخ يحيى بن معين، رواية الدارمي، ابن معين، (ص: 155)، برقم (545)، وتهذيب الكمال، المزي (397/11)، برقم (2504).
 - (12) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (272/4)، برقم (750).
 - (13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (107/4)، برقم (477)، وتاريخ بغداد، الخطيب (28/10)، برقم (4568)، والكاشف، الذهبي (458/1)، برقم (2080).
 - (14) تاريخ بغداد، الخطيب (28/10)، برقم (4568).
 - (15) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (282/4)، برقم (750).
 - (16) تهذيب التهذيب، ابن حجر (181/4)، برقم (313).

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جدًا، فيه رجل من أسلم، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽¹⁾.

مع العلم: في إسناده اشكالية؛ إذ عُيِّن الشافعي بأنَّ شيخ إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى هو [عبد الله بن يزيد]، وتابع إبراهيم على ذلك [أبو خالد الأحمر]، وذكر في رواية عبد الرزاق بأنَّ شيخ [إبراهيم] هو [عثمان بن محمد!!].

41 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ «يَكُونُ عَلَى رَأْسِ خَمْسَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ فَيَجْمَعُ وَيَنْزِلُ»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق.

• وأخرجه البيهقي⁽³⁾ من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن ابن أبي جعفر، عن الأعرج، "أن أبا هريرة كان يأتي الجمعة من ذي الحليفة يمشي وهو على رأس ستة أميال من المدينة". وفيه عبد الله بن لهيعة، صدوق، خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما⁽⁴⁾، أي أنه -هنا- صدوق، لرواية ابن وهب عنه.

• وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁵⁾ من طريق سعيد بن أبي أيوب، قال: حدثني الوليد بن أبي الوليد، قال: «رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَأْتِي الْجُمُعَةَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ مَاشِيًا». والوليد بن أبي الوليد، لين الحديث⁽⁶⁾.

• وأخرجه البخاري في "تاريخه"⁽⁷⁾ من طريق فليح، عن ثابت بن مشحل، مولى أبي هريرة، قال: "كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِالشَّجْرَةِ فَتَحَضَّرُ الْجُمُعَةَ فَلَا يَنْزِلُ إِلَيْهَا، وَعِنْدَهُ دَوَابٌّ". وفليح بن سليمان: هو فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي، أبو يحيى المدني،

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 163)، برقم (5160).

(3) السنن الكبرى، البيهقي (3/ 249)، برقم (5594).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 319)، رقم (3563).

(5) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 467)، برقم (5406).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 584)، برقم (7464).

(7) التاريخ الكبير، البخاري (2/ 168)، برقم (2087).

ويقال فليح لقب، واسمه عبد الملك، صدوق كثير الخطأ، من السابعة، مات سنة ثمان وستين ومائة⁽¹⁾.

قال ابن سعد: "وكان فليح يسمى عبد الملك، فغلب عليه اللقب"⁽²⁾.

قلت: أي أن فليح لقب، واسمه عبد الملك. ذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾. وقال الدارقطني: "يختلفون فيه وليس به بأس"⁽⁴⁾، وقال الساجي: "هو من أهل الصدق ويهم"⁽⁵⁾، وقال ابن عدي: "ولفليح أحاديث صالحة،...، ويروي عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبي النضر وغيره أحاديث مستقيمة وغرائب وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير وقد روى عنه زيد بن أبي أنيسة، وهو عندي لا بأس به"⁽⁶⁾، وقال الحاكم: "اتفاق الشيخين عليه يقوي أمره"⁽⁷⁾. وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم"⁽⁸⁾، وقال ابن معين، وعلي بن المدني، وأبو زرعة، والنسائي: "ضعيف"⁽⁹⁾، وزاد ابن معين: "وهم يكتبون حديثه ويشتهونه"⁽¹⁰⁾، وقال ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: "ليس بالقوي"⁽¹¹⁾، وزاد ابن معين فقال: "ولا يحتج بحديثه، وهو دون الدراوردي"⁽¹²⁾ والدراوردي أثبت منه"⁽¹³⁾، وقال أبو داود: "ليس بشيء"⁽¹⁴⁾، وقال ابن

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 787)، رقم (5478).

(2) الطبقات الكبرى، ابن سعد (415/5).

(3) انظر: الثقات، ابن حبان (324/7)، رقم (10282).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر (304/8)، رقم (553).

(5) المرجع السابق.

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (144/7)، رقم (1575).

(7) تهذيب التهذيب، ابن حجر (304/8)، رقم (553).

(8) المرجع السابق (304/8)، رقم (553).

(9) انظر: تاريخ يحيى بن معين، رواية ابن محرز، ابن معين (69/1)، وسؤالات ابن الجنيد، ابن معين

(473/1)، رقم (817)، وتاريخ يحيى بن معين، رواية الدرامي، (ص: 190)، رقم (695)، وسؤالات ابن

أبي شيبة، ابن المدني (ص: 117)، رقم (137)، وسؤالات البرذعي (ص: 111)، رقم (93)، وتهذيب

الكامل، المزي (320/23)، رقم (4775).

(10) تهذيب التهذيب، ابن حجر (304/8)، رقم (553).

(11) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (85/7)، رقم (479)، والضعفاء والمتروكون، النسائي (ص: 87)، رقم

(486).

(12) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الله، صدوق يحدث من كتاب غيره فيخطئ. تقريب التهذيب، ابن حجر

(ص: 615)، رقم (4147).

(13) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (85/7)، رقم (479).

(14) تهذيب التهذيب، ابن حجر (304/8)، رقم (553).

عباس الدوري: "سمعت يحيى وذكر فليح بن سليمان فلم يقو أمره"⁽¹⁾، وقال أحمد بن حنبل: "سمعت يحيى بن معين يقول: كان يقال ثلاثة كان يتقي حديثهم محمد بن طلحة بن مصرف وأيوب بن عتبة وفليح بن سليمان قلت له ممن سمعت هذا قال من أبي كامل مظفر بن مدرك وكان رجلاً صالحاً وقل من يشبهه وأظنه قال وكنت آخذ عنه ذا الشأن"⁽²⁾، وقال أبو عبيد الأجرى: "سألت أبا داود: أبلغك عن يحيى ابن سعيد أنه كان يقشعر من أحاديث فليح؟ قال: بلغني عن يحيى ابن معين. قال: كان أبو كامل مظفر بن مدرك يتكلم في فليح، قال أبو كامل: كانوا يرون أنه يتناول رجال الزهري. قال أبو داود: وهذا خطأ عسى يتناول رجال مالك"⁽³⁾، وقال ابن القطان: "أصعب ما رمى به ما روى عن يحيى بن معين عن أبي كامل قال كنا نتهمه لأنه كان يتناول أصحاب النبي ﷺ"⁽⁴⁾، وعلق عليه ابن حجر فقال: "هذا من التصحيف الشنيع"⁽⁵⁾.

قلت: صدوق كثير الخطأ كما قال ابن حجر، ولم يتابعه أحد.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جداً، فيه رجل من أسلم، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽⁶⁾. وله متابعة حسنة عند البيهقي.

42 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ أَنَّ بَاقُولَ، مَوْلَى الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ «صَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْبَرَهُ مِنْ طَرَفَاءَ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ». فَلَمَّا قَدِمَ مُعَاوِيَةَ الْمَدِينَةَ زَادَ فِيهِ فَكْسِفَتِ الشَّمْسُ حَيْثُ زِدَ⁽⁷⁾.

(1) تاريخ يحيى بن معين، رواية الدوري (171/3)، رقم (766).

(2) اللعل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (596/2)، رقم (3826).

(3) تهذيب الكمال، المزي (320/23)، رقم (4775).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر (304/8)، رقم (553).

(5) المرجع السابق.

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (182/3)، برقم (5244).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أخرجه ابن منده⁽¹⁾ من طريق الدَّبْرِي، عن عبد الرزاق، عن رجل من أسلم -وهو إبراهيم بن أبي يحيى-، عن صالح مولى التوأمة: أن باقوم مولى العاص بن أمية صنع لرسول الله ﷺ منبره من طرفاء، ثلاث درجات".

ونقله عن ابن منده ابن ناصر الدين الدمشقي، فقال: "وروى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، من طريق عبد الرزاق، عن رجل من أسلم -وهو إبراهيم بن أبي يحيى-، عن صالح مولى التوأمة، أن باقول مولى العاصي بن أمية صنع لرسول الله ﷺ منبره من طرفاء ثلاث درجات"⁽²⁾.

وقال ابن رجب: "وروى عبد الرزاق، عن رجل من أسلم -وهو إبراهيم بن أبي يحيى-، عن صالح مولى التوأمة، أن باقوم مولى العاص بن أمية صنع للنبي ﷺ منبره من طرفاء، ثلاث درجات"⁽³⁾.

وقال ابن حجر: "قال عبد الرزاق في «مصنّفه»: أخبرنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن صالح مولى التوأمة أنّ باقول مولى العاص بن أمية صنع لرسول الله ﷺ منبره من طرفاء ثلاث درجات". هذا ضعيف الإسناد، وهو مرسل.

ومن هذا الوجه أخرجه ابن منده. روى ابن السكن من طريق إسحاق بن إدريس: حدثنا أبو إسحاق، عن باقول أنه صنع.... فذكره.

قال ابن السكّن: أبو إسحاق أظنه إبراهيم بن أبي يحيى، وصالح هو مولى التوأمة ولم يقع لنا إلا من هذا الوجه، وهو ضعيف. انتهى"⁽⁴⁾.

وقال أيضًا ابن حجر: "رواه عبد الرزاق بإسناد ضعيف منقطع، ووصله أبو نعيم في "المعرفة" لكن قال: "باقوم آخره ميم"، وإسناده ضعيف أيضًا"⁽⁵⁾.

(1) معرفة الصحابة، ابن منده (ص: 307).

(2) عرف العنبر في وصف المنبر، ابن ناصر الدين الدمشقي (ص: 386).

(3) فتح الباري، ابن حجر (3/ 316).

(4) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (1/ 399)، برقم (583).

(5) فتح الباري، ابن حجر (2/ 398).

وقال ابن عبد البر: "إسناد حديثه -أي باقوم- ليس بالقائم"⁽¹⁾، وقال مرة: "إسناد حديثه لين ليس بالقائم"⁽²⁾.

• وأخرجه أبو نعيم⁽³⁾ من طريق عمرو بن مالك الراسبي، ثنا محمد بن سليمان بن مسمُول، عن أبي بكر بن عبد الله السبري، قال: حدثنا صالح مولى التوأمة قال: حدثني باقوم مولى سعيد بن العاص قال: «صنعت لرسول الله ﷺ منبراً من طرفاء الغابة، ثلاث درجات المقعد، ودرجتين». وقال ابن حجر: "هكذا أورده موصولاً. وهو ضعيف أيضاً"⁽⁴⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه رجل من أسلم، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽⁵⁾، وقد رواه أبو نعيم موصولاً، وضعفه ابن حجر.

43 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي جَابِرِ الْبَيَاضِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ «يَتَوَكَّأُ عَلَى عَصَا، وَهُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ كَانَ يَخْطُبُ إِلَى الْجِدْعِ، فَلَمَّا صَنَعَ الْمِنْبَرَ قَامَ عَلَيْهِ، وَتَوَكَّأَ عَلَى الْعَصَا أَيْضًا»⁽⁶⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. 1- وفيه رجل من أسلم، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽⁷⁾.

2- أبو جابر البياضي: هو محمد بن عبد الرحمن البياضي الأنصاري مديني⁽⁸⁾.

وقال ابن سعد: "كان قليل الحديث ورأيهم يتقون حديثه"⁽⁹⁾.

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (1/ 191)، برقم (229).

(2) الوافي بالوفيات، الصفي (10/ 45).

(3) معرفة الصحابة، أبو نعيم (1/ 447)، برقم (1286).

(4) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (1/ 400).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 185)، برقم (5251).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 388)، برقم (1662).

(9) الطبقات الكبرى - متمم التابعين -، ابن سعد (ص: 296)، برقم (190).

وقال ابن معين⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾: "ليس بثقة". وقال مالك: "ليس بثقة فلا تأخذن عنه شيئاً"⁽³⁾.
وقال أبو عبد الله المقدمي: "ضعيف"⁽⁴⁾، وقال أبو زرعة⁽⁵⁾، وقال ابن عدي⁽⁶⁾:
"ضعيف الحديث". وقال أبو نعيم: "ضعفه يحيى بن سعيد القطان"⁽⁷⁾.
وقال ابن معين: "ابن أبي ذئب ثقة، وكل من روى عنه بن أبي ذئب ثقة إلا أبو جابر
البياضي"⁽⁸⁾. وقال ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات"⁽⁹⁾.
وقال النسائي: "متروك الحديث"⁽¹⁰⁾. وقال الفلاس: "منكر الحديث"⁽¹¹⁾. وقال أحمد:
"منكر الحديث جداً، قال مالك: كنا نتهمه بالكذب"⁽¹²⁾.
وقال أبو حاتم: "متروك الحديث ضعيف الحديث ما أقربه من ابن البيلمي"⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾.
وقال الشافعي: "من حدث عن أبي جابر البياضي بيض الله عينه"⁽¹⁵⁾.
قال المروزي: "قلت - لأحمد بن حنبل - فأبو جابر البياضي كيف هو؟!، قال: بلغني
عن مالك أنه كان يقول كان يكذب"⁽¹⁶⁾.

-
- (1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 389)، برقم (1662).
 - (2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (3 / 23)، برقم (3978).
 - (3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 389)، برقم (1662).
 - (4) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، المقدمي (ص: 181)، برقم (895).
 - (5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 325)، برقم (1751).
 - (6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 390)، برقم (1662).
 - (7) الضعفاء، أبو نعيم (ص: 139)، برقم (211).
 - (8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 389)، برقم (1662).
 - (9) المجروحين، ابن حبان (2 / 258)، برقم (935).
 - (10) الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص: 91)، برقم (524).
 - (11) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 390)، برقم (1662).
 - (12) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7 / 325)، برقم (1751).
 - (13) هو محمد بن عبد الرحمن بن البيلمي، وهو ضعيف. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (4 / 201).
 - (14) المرجع السابق.
 - (15) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 389)، برقم (1662).
 - (16) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره ت صبحي السامرائي، أحمد بن حنبل (ص: 80)، برقم (164).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي عن أبي جابر البياضي؟!، فقال: بصري أظنه يعني -بشر بن عمر- قال: سألت مالك بن أنس عن أبي جابر البياضي، فقال: نتهمه بالكذب"⁽¹⁾.

وقال ابن معين: "سألت مالكا عن أبي جابر البياضي، قال: لم يكن برضا اسمه محمد بن عبد الرحمن المدني أراه الأنصاري"⁽²⁾.

وقال ابن معين: "كذاب"⁽³⁾.

قلت: متروك الحديث.

3- الحديث مرسل.

مع العلم: قال ابن القيم: "أن المحفوظ أنه ﷺ توكأ على العصا وعلى القوس"⁽⁴⁾، وهذا اعتماداً على حديث ابن أبي شيبة⁽⁵⁾ من طريق أبي جناب، عن يزيد بن البراء، عن أبيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَهُمْ يَوْمَ عِيدٍ وَفِي يَدِهِ قَوْسٌ أَوْ عَصَا». وأبو جناب يحيى بن أبي حية الكلبي، ضعفه لكثرة تدليسه⁽⁶⁾.

وقال العيني: "ويستحب أن يتوكأ الخطيب في خطبته على نحو قوس وغيره، «وروى أبو داود عن رجل له صحبة في حديث طويل أنه قال: شهدنا الخطبة مع رسول الله ﷺ فقام يتوكأ على عصا أو قوس» وروى أبو بكر بن أبي شيبة، عن وكيع، عن أبي جناب، عن يزيد بن البراء⁽⁷⁾، عن أبيه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَهُمْ يَوْمَ عِيدٍ وَفِي يَدِهِ قَوْسٌ أَوْ عَصَا».

وعن طلحة بن يحيى قال: "رأيت عمر بن عبد العزيز يخطب ويديه قضيب"، وذكر البقالى: يخطب بالسيف في بلدة فتحت بالسيف"⁽⁸⁾.

(1) اللعل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (2/ 500)، برقم (3297).

(2) التاريخ الأوسط، البخاري (2/ 51)، برقم (1755).

(3) الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 102)، برقم (1657).

(4) زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية (1/ 183).

(5) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 482)، برقم (5562).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 589)، برقم (7537).

(7) صف -هنا- [عن وكيع، ابن حبان!!، عن يزيد بن عبد البر!!]. والتصويب من مصنف ابن أبي شيبة،

ابن أبي شيبة (1/ 482)، برقم (5562).

(8) البناء شرح الهداية، العيني (3/ 63).

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدًا، والحديث مرسل. مع العلم: قال ابن القيم: "أن المحفوظ أنه ﷺ
توكأ على العصا وعلى القوس"⁽¹⁾، وقال العيني: "يستحب أن يتوكأ الخطيب في خطبته على
نحو قوس وغيره"⁽²⁾.

44 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى النَّوْمَةِ: "أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَتَكَيُّ
عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ"⁽³⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل من أسلم، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽⁴⁾.

• الحكم على الأثر:

الأثر ضعيف جدًا؛ فيه رجل من أسلم، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك.

45 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ⁽⁵⁾، «أَنَّ عَلِيًّا كَانَ
يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى قَبْلَ أَنْ يَغْدُو»⁽⁶⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق الشافعي وهو في "مسنده"⁽⁸⁾ قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد،
قال: حدثني جعفر بن محمد، عن أبيه، أن عليًا «كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ عَرَفَةَ

(1) زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية (1/ 183).

(2) البناءية شرح الهداية، العيني (3/ 63).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 229)، برقم (5450).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(5) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي. تقريب التهذيب (ص: 497)، برقم (6151).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 309)، برقم (5751).

(7) معرفة السنن والآثار، البيهقي (5/ 49)، برقم (6804).

(8) مسند الشافعي، الشافعي (ص: 74).

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ». ومن هنا يتضح لي: بأن رجلاً من أسلم هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽¹⁾.

وقال ابن الأثير: "هذا الحديث مرسل"⁽²⁾؛ وذلك والد جعفر بن محمد لم يدرك علي بن أبي طالب⁽³⁾. وله طريق آخر أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾ من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة، عن زاذان، أن رجلاً سأل علياً عن الغسل، فقال: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ».

وأخرجه الطحاوي⁽⁵⁾ من طريق شعبة، قال: أخبرني عمرو بن مرة، عن زاذان، قال: سَأَلْتُ عَلِيًّا ۓ عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: اغْتَسِلْ إِذَا شِئْتَ. فَقُلْتُ: إِنَّمَا أَسْأَلُكَ عَنِ الْغُسْلِ الَّذِي هُوَ الْغُسْلُ قَالَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ الْأَضْحَى".

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁶⁾ من طريق حجاج، عن عمرو بن مرة، عن زاذان، قال: سئل علي، عن غسل يوم الجمعة، فقال: «تَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَفِي الْعِيدَيْنِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ». وزاذان أبو عمر الكندي البزاز، صدوق يرسل وفيه شيعية⁽⁷⁾.

وثقه ابن معين⁽⁸⁾، وابن سعد⁽⁹⁾، والعجلي⁽¹⁰⁾، وابن شاهين⁽¹¹⁾، والخطيب⁽¹²⁾، والذهبي⁽¹³⁾. وقال النسائي: "ليس به بأس"⁽¹⁴⁾، وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيراً"⁽¹⁵⁾. ولعل الخطأ ممن روى عنه؛ إذ قال ابن عدي: "أحاديثه لا بأس بها إذا روى عنه ثقة"⁽¹⁶⁾.

-
- (1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).
 - (2) الشافي في شرح مسند الشافعي، ابن الأثير (2/ 275).
 - (3) انظر: جامع التحصيل، العلاتي (ص: 266)، برقم (700).
 - (4) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 500)، برقم (5772).
 - (5) شرح معاني الآثار، الطحاوي (1/ 119)، برقم (724).
 - (6) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 434)، برقم (5002).
 - (7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 213)، برقم (1976).
 - (8) انظر: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ابن معين (ص: 338)، برقم (269).
 - (9) تهذيب التهذيب، ابن حجر (3/ 302)، برقم (565).
 - (10) انظر: الثقات، العجلي (ص: 163)، برقم (450).
 - (11) انظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ص: 94)، برقم (417).
 - (12) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (9/ 515)، برقم (4556).
 - (13) سير أعلام النبلاء، الذهبي (4/ 280)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (2/ 934). الكاشف، الذهبي (400/1)، برقم (1603).
 - (14) سير أعلام النبلاء، الذهبي (4/ 280).
 - (15) الثقات، ابن حبان (4/ 265)، برقم (2848).
 - (16) الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 210)، برقم (728).

قلت: ثقة، وأما إرساله فلا يضر؛ إذ هو الذي سأل علي بن أبي طالب عليه السلام.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جداً؛ فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك. وله متابعات صحيحة.

46 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «يُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ مَكَاتِبِهِ، وَعَنْ كُلِّ مَمْلُوكٍ لَهُ، وَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل من أسلم وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽²⁾، وداود بن الحصين منكر الحديث عن عكرمة، قاله ابن المديني⁽³⁾، وحدث هنا عنه.

مع العلم: ذهب مالك وأصحابه إلى أن على الرجل أن يخرج زكاة الفطر عن مكاتبه، وهو قول عطاء، وبه قال أبو ثور. وحثهم في ذلك ما ذهبوا إليه، وقام دليلهم عليه من أن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم.

وقال أبو حنيفة، والشافعي، والثوري، وأصحابهم: ليس على أحد أن يؤدي عن مكاتبه صدقة الفطر، وهو قول أبي سلمة بن عبد الرحمن، وبه قال أحمد بن حنبل. وروي عن عبد الله ابن عمر "أَنَّهُ كَانَ يُؤَدِّي عَنْ مَمْلُوكِيهِ وَلَا يُؤَدِّي عَنْ مَكَاتِبِيهِ"، ولا مخالف له من الصحابة⁽⁴⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جداً، فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك، وداود بن الحصين منكر الحديث عن عكرمة.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 324)، برقم (5812).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(3) تهذيب الكمال، المزي (380/8)، برقم (1753).

(4) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (137/17 - 138).

47 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ نَعُولُهَا، وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه الطحاوي⁽²⁾ من طريق ابن المبارك قال: أخبرنا ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: «كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ يَعْوَلُ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ وَإِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا مُدَّيْنٍ مِنْ قَمْحٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ». وابن لهيعة، كما قال ابن حجر: "صدوق، خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما"⁽³⁾.

وقال الزيلعي: "وحدِيثُ ابْنِ لَهَيْعَةَ يَصِلُحُ لِمَتَابَعَةِ، سِيَمَا مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْهُ"⁽⁴⁾.

وقال العيني: "وحدِيثُ ابْنِ لَهَيْعَةَ يَصِلُحُ لِمَتَابَعَةِ، سِيَمَا رَوَايَةَ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْهُ وَلَمْ يَتْرِكْهُ أَحَدٌ"⁽⁵⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جدًا، فيه رجل من أسلم وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽⁶⁾. وله متابعة حسنة.

48 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ، وَابْنَ مَسْعُودٍ، قَالَا: «لَيْسَ عَلَى عُمَّالِ الْحَرْثِ وَالرِّعَاعِ زَكَاةُ الْفِطْرِ».

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 324)، برقم (5813).

(2) شرح مشكل الآثار، الطحاوي (6/ 31).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 319)، برقم (3563).

(4) نصب الراية، الزيلعي (2/ 414).

(5) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني (9/ 110). انظر: نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في

شرح معاني الآثار، العيني (8/ 210).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: "هِيَ عَلَى الرَّعَاءِ أَيُّ: عَلَى عُمَالِ الرَّقِيقِ الْمَاشِيَةِ"⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل من أسلم وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽²⁾. وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، متروك⁽³⁾. وكذا إرسال مكحول عن معاذ بن جبل، وابن مسعود، وابن عمر⁽⁴⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جداً، فيه رجل من أسلم وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، كلاهما متروك، وإرسال مكحول عن معاذ بن جبل، وابن مسعود، وابن عمر.

49 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى فُرَى عُرَيْنَةَ، وَفَدَكَ، وَيَنْبَعُ وَنَحْوَهَا مِنَ الْقُرَى مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الْمَدِينَةِ أَنْ يُجْمَعُوا وَيَشْهَدُوا الْعِيدَيْنِ»⁽⁵⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل من أسلم وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽⁶⁾، وكذلك إرسال الحجاج بن أرتأة عن الزهري⁽⁷⁾، والحديث مرسل.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه رجل من أسلم وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك، وإرسال الحجاج بن أرتأة عن الزهري، والحديث مرسل.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 328)، برقم (5832).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(3) المرجع السابق (ص: 102)، برقم (368).

(4) انظر: جامع التحصيل، العلائي (ص: 285)، برقم (796).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 332)، برقم (5854).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(7) جامع التحصيل، العلائي (ص: 160)، برقم (123).

50 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «أَحَقُّ النَّاسِ بِغُسْلِ الْمَرْأَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا زَوْجُهَا»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَحَقُّ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْأَةِ زَوْجُهَا». وقال أحمد بن حنبل: "هو منكر من حديث ابن أبي يحيى"⁽³⁾.

ومن هذه الطريق يتضح لي: بأن رجل من أسلم مرة سماه عبد الرزاق بأنه رجل من أهل المدينة. وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽⁴⁾. وتابعه حجاج بن أرطاة، فأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁵⁾ وابن المنذر⁽⁶⁾ من طريق حجاج، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِغُسْلِ امْرَأَتِهِ» -واللفظ لابن أبي شيبة في أول موضوع-. وطريق عبد الرزاق وكذا ابن أبي شيبة ومن تابعه، مدارها على داود بن حصين، وهو منكر الحديث عن عكرمة، قاله ابن المديني⁽⁷⁾، وحدث هنا عنه.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك، وداود بن الحصين منكر الحديث عن عكرمة.

-
- (1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 409)، برقم (6122).
 - (2) المرجع السابق (3/ 473)، برقم (6375).
 - (3) الجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه، أحمد بن حنبل (7/ 43).
 - (4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).
 - (5) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (2/ 456، و3/ 43)، برقم (10977، و11957).
 - (6) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ابن المنذر (5/ 401)، برقم (3083).
 - (7) تهذيب الكمال، المزي (8/ 380)، برقم (1753).

ج- أحاديث رجل من أهل المدينة:

51 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مَوْلَى لِأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لِأَهْلِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ: «لَا تُعَمِّمُونِي، وَلَا تُقَمِّصُونِي»⁽¹⁾؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُعَمِّمْ وَلَمْ يُقَمِّصْ»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق. وفيه رجل من أهل المدينة، وتم تعيينه كما برقم (50) بأنه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك⁽³⁾. وكذا محمد بن أبي بكر، لم أستطع تمييزه.

• وأخرجه الطبراني⁽⁴⁾، والقطيعي⁽⁵⁾، وابن بشران⁽⁶⁾، وابن عساكر⁽⁷⁾ من طريق خالد بن يزيد العمري، ثنا أبو الغصن ثابت بن قيس، أنه سمع محمد بن عمرو بن حزم، يقول: سمعت أبا هريرة، وَجِئْتُ أَعُوذُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوَفِّي فِيهِ، يَقُولُ: «إِذَا مِتُّ فَلَا تُقَمِّصُونِي، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُقَمِّصْ، وَلَمْ يُعَمِّمْ».

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عمرو بن حزم إلا أبو الغصن، تفرد به خالد بن يزيد".

وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه خالد بن يزيد العمري، وهو ضعيف"⁽⁸⁾.

• وأخرجه ابن سعد⁽⁹⁾ عن محمد بن عمر، قال: حدثني موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي سلمة قال: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَمُوتُ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لَا تُعَمِّمُونِي وَلَا تُقَمِّصُونِي كَمَا صُنِعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. والواقدي محمد بن عمر، متروك⁽¹⁰⁾.

-
- (1) أي حينما تريدون أن تكفنونني لا تلبسوني عمامة أو قميص. انظر: المحلى بالآثار، ابن حزم (3/ 341).
 - (2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 426)، برقم (6189).
 - (3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).
 - (4) المعجم الأوسط، الطبراني (6/ 260)، برقم (6351).
 - (5) جزء الألف دينار، القطيعي (ص: 166)، برقم (105).
 - (6) أمالي ابن بشران - الجزء الأول، ابن بشران (ص: 79)، برقم (146).
 - (7) تاريخ دمشق، ابن عساكر (67/ 382). تنبيه: سقط من إسناده [أبو الغصن ثابت بن قيس]، وقال المحقق في الهامش: "غير مقروءة بالأصل".
 - (8) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (3/ 24).
 - (9) الطبقات الكبرى، ابن سعد (4/ 339).
 - (10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 498)، برقم (6175).

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك.

51 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، كَانَ يَقُولُ عَلَى الْحِنَاةِ: "اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَإِنُّ عَبْدُكَ، أَحْبَبْتَهُ مَا شِئْتَ وَقَبَضْتَهُ حِينَ شِئْتَ وَتَبِعْتَهُ إِذَا شِئْتَ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ زَاكِيًا فَزَكِّهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ، اللَّهُمَّ ﴿اغْفِرْ لَنَا وَإِلِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: 10]، الآية⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل من أهل المدينة، وتم تعيينه كما برقم (50) بأنه إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى، وكذا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، كلاهما متروك⁽²⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جداً.

52 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّيْمِيِّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي قُبُورَ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ، فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ».

قَالَ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أخرجه الطبري⁽⁴⁾ من طريق ابن المبارك، عن إبراهيم بن محمد، عن سهيل بن أبي صالح، عن محمد بن إبراهيم، قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي قُبُورَ الشُّهَدَاءِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ حَوْلٍ فَيَقُولُ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ"، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 492)، برقم (6440).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93، و102)، برقم (241، و368).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 573)، برقم (6716).

(4) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر، الطبري (13/ 513).

وعين الشيخ أحمد شاكر بأنه إبراهيم بن محمد، هو "إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة الفزاري"، ثقة مأمون⁽¹⁾،⁽²⁾، وتابع أحمد شاكر الألباني على ذلك⁽³⁾؛ لأنَّ ابن المبارك ترك إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، ولم يرو عنه، وكذا ابن المبارك لا يروي عن ضعاف. ولكن ينغص على ذلك رواية عبد الرزاق الصنعاني فمن المعروف بأنَّ الفزاري كوفي، ثم نزل الشام⁽⁴⁾، وأما إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، بأنه مدني⁽⁵⁾. فمن هنا يتضح لي: بأنَّ ابن المبارك روى عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وهو متروك⁽⁶⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدًا، فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، متروك. وهو مرسل فمحمد بن إبراهيم التيمي تابعي. وأما منته فقال الألباني عنه: "وأما نكارة منته؛ فإنه ينافي مشروعية زيارة القبور بدون توقيت وتوقيف، مما يفتح الباب للجهلة الذين يتخذون لزيارتها أيامًا مخصوصة، كما يفعلون يوم العيد وغيره، ويضعون عليها الأكاليل والزهور!"⁽⁷⁾.

53 - روى عبد الرزاق، عن رجلٍ من أهل المدينة، عن إسحاق بن عبد الله، أنَّ عمر بن عبد العزيز: «كَانَ يُجِيزُ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ بِالصَّوْمِ رَجُلًا وَاحِدًا، وَلَا يُجِيزُ عَلَى الْفِطْرِ إِلَّا رَجُلَيْنِ»⁽⁸⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل من أهل المدينة، وتم تعيينه كما برقم (50) بأنه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وكذا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، كلاهما متروك⁽⁹⁾.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 92)، برقم (230).

(2) انظر: حاشية تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر، الطبري (16 / 427).

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني (14 / 306).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (2 / 167)، برقم (225).

(5) المرجع السابق (2 / 184)، برقم (236).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني (14 / 307)، برقم (6629).

(8) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4 / 167)، برقم (7344).

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93 و 102)، برقم (241 و 368).

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جداً.

ثانياً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من أهل مصر:

54 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا فَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقِ الْهَمْدَانِيِّ، أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أورده العيني، فقال: "وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه": عن رجل من أهل مصر، قال: أخبرني فضيل بن مرزوق الهمداني: "أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ"⁽²⁾. وفيه رجل مبهم، والفضيل بن مرزوق الهمداني لم يدرك زمن علي بن أبي طالب. انظر تاريخ وفاته إذ توفي بعد (160هـ)⁽³⁾.

وأخرجه الدارمي⁽⁴⁾ عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن شعبة، حدثنا مسعود بن علي، عن عكرمة، أن سعدًا رضي الله عنه كَانَ «يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ».

وأن عليًا رضي الله عنه كان يتوضأ لكل صلاة، وتلا هذه الآية: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: 6]. وفيه عكرمة لم يسمع من سعد بن أبي وقاص، ولا من علي بن أبي طالب رضي الله عنه⁽⁵⁾.

تنبيه: رواه إبراهيم بن مرزوق، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، به، -غير أنه لم يذكر عكرمة-. كما عند الطحاوي⁽⁶⁾. وإبراهيم بن مرزوق، ثقة عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع⁽⁷⁾، وخالف هنا من هو أوثق منه، وكذا أخرج الطحاوي⁽⁸⁾ من طريق أبي داود، قال: ثنا

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 58)، برقم (168).

(2) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، العيني (1/ 409).

(3) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 448)، برقم (5437).

(4) سنن الدارمي، الدارمي (1/ 520-521)، برقم (683).

(5) جامع التحصيل، العلائي (ص: 239)، برقم (532).

(6) شرح معاني الآثار، الطحاوي (1/ 45)، برقم (242).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 94)، برقم (248).

(8) شرح معاني الآثار، الطحاوي (1/ 45)، برقم (241).

شعبة، قال: أخبرني مسعود بن علي، عن عكرمة «أن سعدًا كان يصلي الصلوات كلها بوضوء واحد ما لم يحدث».

فهذا دليل على أن الصواب ذكر [عكرمة]، والله الملهم للصواب.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، والفضيل بن مرزوق الهمداني لم يدرك زمن علي بن أبي طالب عليه السلام.

ثالثًا - دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من البصرة:

55 - روى عبد الرزاق، عن رجل من البصرة، أن عمرو بن عبيد قال للحسن: أضع وضوئي فتأتي الفأرة وتشرب منه، قال الحسن: «أهرقه؛ فإن الفأسة لا تشرب من شيء إلا بالث فيه». ذكره تويته، عن شديد بن أبي الحكم⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل من أهل البصرة، لم أستطع تعيينه.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم.

رابعًا: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل مكة:

56 - روى عبد الرزاق، عن شيخ من أهل مكة، قال: سمعت سفيان الثوري، يقول: «رأيت سعيد بن جبير بال، ثم غسل وجهه، ثم أخذ المصحف فقرأ فيه». قال أبو بكر: وسمعتُه من مروان بن معاوية الفراري⁽²⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 83)، برقم (277).

(2) المرجع السابق (1/ 345)، برقم (1346).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه المُسْتَعْفِرِي⁽¹⁾، من طريق الدَّبْرِي، عن عبد الرزاق، عن شيخ من أهل مكة قال: سمعت سفيان العصفري، يقول: "رأيت سعيد بن جبير بال، ثم غسل وجهه ويديه، ثم أخذ المصحف فقرأ فيه".

قال عبد الرزاق: وسمعت من مروان بن معاوية الفزاري.

قلت: فيه شيخ من أهل مكة، لم أعرفه، ولكن تابعه مروان بن معاوية الفزاري، عن سفيان العصفري، به. وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

• الحكم على الأثر:

للأثر طريقان، فأما الطريق الأول ففيه رجل مجهول، وأما الطريق الثاني فإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

خامساً - دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من قريش:

57 - روى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ الْعَدَوِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي شِعَارِ الْمَرْأَةِ⁽²⁾».

قَالَ: وَسَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَكْرَهُ أَنْ يُصَلَّى فِيهِ⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

اختلف فيه على سعيد بن أبي عروبة.

• أولاً - أوجه الاختلاف:

فمرة رواه عن قتادة، عن معاذة العدوية، عن عائشة.

ومرة رواه عن قتادة، عن عائشة - بدون ذكر معاذة العدوية -.

(1) فضائل القرآن، المستغفري (1/ 217، و221)، برقم (159، و174).

(2) شعار المرأة: هو الشجر الملتف. لسان العرب، ابن منظور (4/ 412).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 367)، برقم (1433).

• ثانيًا- تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: فأخرجه عبد الرزاق -كما هنا- عن رجل من قريش، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن معاذة العدوية، عن عائشة.

وأما الوجه الثاني: فأخرجه ابن أبي شيبه⁽¹⁾ عن عبد الله بن نمير، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن عائشة: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي مَشَاعِرِهِمْ».

• ثالثًا- دراسة أوجه الاختلاف:

• الوجه الأول: 1- فيه رجل مبهم.

2- اختلاط سعيد بن أبي عروبة⁽²⁾.

• الوجه الثاني: فيه اختلاط سعيد بن أبي عروبة، وعبد الله بن نمير روى عنه بعد اختلاطه⁽³⁾.

كلا الوجهين ضعيف؛ فالوجه الأول؛ فيه رجل مبهم، وأما الوجه الثاني؛ فيه اختلاط سعيد بن أبي عروبة.

• وكذا روي من طريق آخر عن الأشعث، واختلف عليه:

• أولاً- أوجه الاختلاف:

رواه الأشعث، عن محمد بن سيرين، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة.

ورواه الأشعث، عن الحسن، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة.

• ثانيًا- تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: فأخرجه أبو داود⁽⁴⁾، وابن حبان⁽⁵⁾ من طريق معاذ بن معاذ.

(1) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (2/ 155)، برقم (7601).

(2) انظر: نهاية الاعتبار بمن رمي من الرواة بالاختلاط، علاء الدين علي رضا (ص: 139).

(3) انظر: المصدر السابق (ص: 139).

(4) سنن أبي داود، أبو داود (1/ 101، و174)، برقم (367، و654).

(5) صحيح ابن حبان، ابن حبان (6/ 100، و105-106)، برقم (2330، و2336).

والترمذي⁽¹⁾، وابن الجارود⁽²⁾ من طريق خالد بن الحارث. والنسائي⁽³⁾ من طريق سفيان بن حبيب، ومعتمر بن سليمان. والطحاوي من طريق شعبة⁽⁴⁾. والبيهقي⁽⁵⁾ من طريق غندر سنتهم عن الأشعث، عن محمد بن سيرين، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة.

وأما الوجه الثاني: فأورده الدارقطني⁽⁶⁾ عن النضر بن شميل، عن أشعث، عن الحسن، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة. ثم قال: "ووهم في قوله: الحسن".

• ثالثاً - دراسة أوجه الاختلاف:

الوجه الأول: إسناده صحيح، ورجاله ثقات.

الوجه الثاني: خالف النضر بن شميل جمع من الثقات عن الأشعث بذكر في إسناده "الحسن" بدل [محمد بن سيرين]، وهذا وهم منه كما ذكر الدارقطني.

الوجه الرابع هو الوجه الأول كما هو ملاحظ.

وقال الترمذي عن طريق أشعث: "هذا حديث حسن صحيح، وقد روي عن النبي ﷺ رخصة في ذلك"⁽⁷⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لاختلافه على سعيد بن أبي عروبة؛ إذ روه بعد اختلاطه.

وله متابعة صحيحة من طريق الأشعث، عن محمد بن سيرين، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة.

(1) سنن الترمذي، الترمذي (2/ 496)، برقم (600).

(2) المنتقى، ابن الجارود (ص: 43)، برقم (134).

(3) سنن النسائي، النسائي (8/ 217)، برقم (5366)، والسنن الكبرى، النسائي (8/ 466)، برقم (9722)، و(9723).

(4) شرح معاني الآثار، الطحاوي (1/ 50)، برقم (283).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (2/ 574)، برقم (4124).

(6) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (14/ 372)، برقم (3720).

(7) سنن الترمذي، الترمذي (2/ 496)، برقم (600).

سادساً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من أهل الكوفة:

58 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ يَنْعَوِدُونَ بَعْدَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه المستغفري⁽²⁾ من طريق الدبري، عن عبد الرزاق، عن رجل من أهل الكوفة، عن أبي إسحاق قال: "كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ يَنْعَوِدُونَ بَعْدَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ". فيه رجل من أهل الكوفة، لم أعرفه.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم.

سابعاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل البصرة:

59 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْحَسَنِ فِي رَجُلٍ لَا يَدْرِي أَصَلَّى أُمُّ لَا؟، قَالَ: «يُعِيدُ مَا كَانَ فِي وَقْتِ تِلْكَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا مَضَى الْوَقْتُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ»⁽³⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم، وأشعث بن سوار الكندي، ضعيف⁽⁴⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم، وأشعث بن سوار الكندي، ضعيف.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 87)، برقم (2594).

(2) فضائل القرآن، المستغفري (1/ 430)، برقم (542).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 318)، برقم (3520).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 113)، برقم (524).

60 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ⁽¹⁾، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ⁽²⁾ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «إِنِّي لَأَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنَ الْجَنَابَةِ وَالْإِحْتِلَامِ، وَمِنَ الْحَمَّامِ، وَإِذَا اخْتَجَمْتُ»⁽³⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

ثامناً - دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل المدينة:

61 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: «فَضَّلُ صَلَاةَ اللَّيْلِ عَلَى صَلَاةِ النَّهَارِ، كَفَضْلِ صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى صَلَاةِ التَّطَوُّعِ»⁽⁴⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم.

تنبيه: أحدهم يقول لي: عرف عبد الرزاق به، بقوله: عن شيخ من أهل المدينة، يقال له عبد الله بن سعيد بن أبي هند، قال: أخبرني محمد بن عمرو بن أبي حنيفة الديلمي⁽⁵⁾، عن حميد بن مالك، عن أبي هريرة قال: "أَحْسِنُ إِلَيَّ غَنَمِكَ، وَامْسَحْ عَنْهَا الرُّعَامَ، وَصَلِّ فِي نَاحِيَّتِهَا... الأثر"⁽⁶⁾.

(1) هو ضرار بن مرة الكوفي، أبو سنان الشيباني الأكبر، ثقة ثبت. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 280)، برقم (2983).

(2) هو عنزة بن عبد الرحمن الشيباني، أبو وكيع الكوفي، ثقة. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 433)، برقم (5209).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 309)، برقم (5756).

(4) المصدر السابق (3/ 47)، برقم (4736).

(5) هذه النسبة إلى بنى الدليل بن هداد بن زيد مناة بن الحجر، من الأزدي. الأنساب، السمعاني (5/ 449)، برقم (1668).

(6) المرجع السابق (1/ 408)، برقم (1600).

قلت: عبد الله بن سعيد بن أبي هند لم أقف على أنه روى عن الزهري⁽¹⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم.

62 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ شَيْخٍ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شَهَابٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُنْبَةَ قَالَ: سَأَلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، عَنْ رَجُلٍ رَزَى بِأَمْرَاهُ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَنْزَوِّجَهَا قَالَ: «مَا مِنْ تَوْبَةٍ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ يَنْزَوِّجَهَا خَرَجًا مِنْ سَفَاحٍ إِلَى نِكَاحٍ»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم، وإرسال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي بكر الصديق⁽³⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، وإرسال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي بكر الصديق.

63 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ اسْتِلامِ الْحَجْرِ: «اللَّهُمَّ إِيْفَاءً بِعَهْدِكَ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَاتِّبَاعًا سُنَّةَ نَبِيِّكَ صلى الله عليه وسلم»⁽⁴⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق. وفيه رجل مبهم، والحجاج بن أرطاة ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس، ولم يصرح بأي صيغة من صيغ السماع⁽⁵⁾.

(1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (15 / 38)، برقم (3307).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7 / 204)، برقم (12795).

(3) انظر: جامع التحصيل، العلائي (ص: 232)، برقم (486).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5 / 34)، برقم (8899).

(5) طبقات المدلسين، ابن حجر (ص: 49)، برقم (123).

وأخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾ ومن طريقه الطبراني⁽²⁾ عن محمد بن عبيد الله، عن جُوَيْرٍ، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس: أَنَّهُ كَانَ إِذَا اسْتَلَّمَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَسُنَّةَ نَبِيِّكَ ﷺ». وفيه محمد بن عبيد الله العَرَزَمِيُّ، متروك⁽³⁾، وجُوَيْرٍ بن سعيد، ضعيف جدًا⁽⁴⁾، وإرسال الضَّحَّاك بن مُزَاحِم عن ابن عباس⁽⁵⁾.

تنبيه: هذا الدعاء يستحب أن يقال عند استلام الحجر، فقال النووي -رحمه الله-: "ويستحب أن يقول عند الاستلام وابتداء الطواف بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعاً لسنة نبيك ﷺ؛ لما روى جابر ﷺ "أن النبي ﷺ استلم الركن الذي فيه الحجر وكبر، ثم قال: اللهم وفاء بعهدك، وتصديقاً بكتابك"⁽⁶⁾، وعن علي -كرم الله وجهه- أنه كان يقول إذا استلم الركن: "اللهم إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ"⁽⁷⁾، وعن ابن عمر -رضي الله عنهما- مثله⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم، وتدلّيس الحجاج بن أرطاة، وكذا الرواية المرفوعة ضعفاً ابن الملقن.

-
- (1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 33)، برقم (8898).
(2) الدعاء، الطبراني (ص: 270)، برقم (861).
(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 494)، برقم (6108).
(4) المرجع السابق (ص: 143)، برقم (987).
(5) جامع التحصيل، العلائي (ص: 199)، برقم (304).
(6) قال ابن الملقن في البدر المنير، ابن الملقن (6/ 196): "قال ابن عساكر في «تخريجه لأحاديث المذهب»: هذا مختصر من حديث جابر في المناسك، وهو غريب من هذا الوجه وليس بالقوي".
(7) أخرجه ابن حجر في نتائج الأفكار، ابن حجر (5/ 263)، ثم قال: "هذا حديث موقوف غريب"، وقال ابن الملقن في البدر المنير، ابن الملقن (6/ 197): "ومداره على الحارث الأعور، وحالته سلفت".
(8) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 33) برقم (8894، و8895) من طريق أيوب، عن نافع: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا اسْتَلَّمَ الرُّكْنَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ». هذا موقوف صحيح. قاله ابن حجر في نتائج الأفكار، ابن حجر (5/ 264).
(9) المجموع شرح المذهب، النووي (8/ 30).

تاسعاً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الجزيرة:

64 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرْفَعُ فِي التَّكْبِيرَاتِ الْأَرْبَعِ عَلَى الْجِنَازَةِ⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق. وفيه رجل مبهم. وقال ابن باز: "أما في الجنزة فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان يرفع في التكبيرات كلها.

قال بعض أهل العلم: وهذا يدل على أنه تلقاه عن النبي ﷺ؛ لأن هذا لا يقال من جهة الرأي، ففعل ابن عمر ﷺ معتبر فعله من السلف، يدل على أن هذا كان متوارثاً عندهم عن النبي -عليه الصلاة والسلام-؛ لأن هذه المسائل لا تقال من جهة الرأي، فالأفضل في هذا هو الرفع في جميع التكبيرات، تكبيرات الجنزة"⁽²⁾.

قلت: لم أقف إلا على هذا الأثر عن ابن عمر !!.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم.

65 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتَ بْنَ الْحَجَّاجِ، يَقُولُ: خَرَجْنَا فِي سَرِيَّةٍ فِي أَرْضِ الرُّومِ فَبَيْنَا نَحْنُ فِي أَرْضِ الرُّومِ وَمَعَنَا عَوْفُ بْنُ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: فَحَطَبْنَا، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ رَمَضَانَ، وَأَطْعَمَ مِسْكِينًا، وَجَمَعَ فِي فِدْيَةٍ فَإِنَّهُمَا يَعْدِلَانِ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ»⁽³⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه وكيع⁽⁴⁾، وابن أبي شيبة⁽⁵⁾ من طريق جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: قال عمر: «صِيَامُ يَوْمٍ مِنْ غَيْرِ رَمَضَانَ، وَإِطْعَامُ مِسْكِينٍ

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 470)، برقم (6360).

(2) فتاوى نور على الدرب لابن باز بعناية الشويعر، ابن باز (13/ 358).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 236)، برقم (7629).

(4) مسند الفاروق، ابن كثير (1/ 425).

(5) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (2/ 344)، برقم (9746).

يَعْدِلُ صِيَامَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ». وإسناده صحيح، ورجاله ثقات. وقال ابن كثير: "وهذا إسناد جيد"⁽¹⁾.

وذكر ابن حجر بأن هذا هو المشهور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽²⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم. وله متابعة صحيحة.

عاشراً- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الطائف:

66 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْهُمْ -يُقَالُ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سُفْيَانَ- ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ سُفْيَانَ قَالَتْ: «لَمَّا أَخَذَ اللَّهُ الْمِيثَاقَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ - أَوْ آدَمَ - جَعَلَهُ فِي الرُّكْنِ، فَمِنَ الْوَفَاءِ بِعَهْدِ اللَّهِ اسْتِلاَمَ الْحَجَرِ»⁽³⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم، ومحمد بن سفيان، لم أستطع تمييزه.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم.

حادي عشر- دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الشام:

67 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولًا يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا سَهْمَ مِنَ الْخَيْلِ إِلَّا لِفَرَسَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَلْفُ فَرَسٍ إِذَا دَخَلَ بِهَا أَرْضَ الْعَدُوِّ». قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ بَدْرٍ لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ⁽⁴⁾.

(1) مسند الفاروق، ابن كثير (1/ 425).

(2) انظر: فتح الباري، ابن حجر (4/ 190).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 32)، برقم (8892).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 184)، برقم (9316).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أخرجه سعيد بن منصور⁽¹⁾، وابن أبي شيبة⁽²⁾ من طريق أسامة بن زيد، عن مكحول أن النبي ﷺ «فَرَضَ لِلْفَارِسِ مِنْهُمْ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» -واللفظ لسعيد بن منصور-.

وأخرجه عبد الرزاق⁽³⁾ من طريق يزيد بن يزيد بن جابر، أحسبه عن مكحول قال: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْفَرَسِ الْعَرَبِيِّ سَهْمَيْنِ، وَلِلْفَارِسِ سَهْمًا يَوْمَ خَيْبَرَ» قَالَ يَزِيدُ: فَحَدَّثْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ هِشَامٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَبِلَهُ.

وكذا أخرجه أبو داود في "المراسيل"⁽⁴⁾ من طريق النعمان، عن مكحول، قال: «أَسْهَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ، لِلْخَيْلِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا، وَلِلوِلْدَانِ سَهْمًا، وَلِلنِّسَاءِ سَهْمًا». وأسانيدهم صحيحة لمكحول، والحديث مرسل.

وله شاهد من حديث ابن عمر عند الشيخين⁽⁵⁾، بلفظ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» قَالَ: فَسَرَّهُ نَافِعٌ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ مَعَ الرَّجُلِ فَرَسٌ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرَسٌ فَلَهُ سَهْمٌ» -واللفظ للبخاري في الموضع الثاني-.

• الحكم على الحديث:

إسناده فيه رجل مبهم، وله متابعات رجالها ثقات، والحديث مرسل، وله شاهد من حديث ابن عمر -رضى الله عنهما- عند الشيخين.

-
- (1) سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور (2/ 326)، برقم (2769).
 - (2) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (6/ 488، و278/7)، برقم (33173، و36061).
 - (3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 185)، برقم (9319).
 - (4) المراسيل، أبو داود (ص: 228)، برقم (289).
 - (5) صحيح البخاري، البخاري (4/ 30، و136/5)، برقم (2863، و4228)، وصحيح مسلم، مسلم (1383/3)، برقم (57 - 1762).

ثاني عشر: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل نجران:

68 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْبَيْلَمَانِيِّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الرِّضَاعِ مِنَ الشُّهُودِ؟، قَالَ: «رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ»⁽¹⁾.

69 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْبَيْلَمَانِيِّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الرِّضَاعِ مِنَ الشُّهُودِ؟، فَقَالَ: «رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: شيخ من أهل نجران هو محمد بن عُنَيْمٍ، قال عنه ابن حجر: "روى عنه عبد الرزاق لكنه أبهمه، قال: عن شيخ من أهل نجران"⁽³⁾.

ثانياً: أخرجه أحمد⁽⁴⁾ عن عبد الرزاق، به. ثم أتبعه⁽⁵⁾ برواية ابن أبي شيبه وهو في "مصنفه"⁽⁶⁾ من طريق محمد بن عُنَيْمٍ، عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، به.

وكذا أخرجه الطبراني⁽⁷⁾، وابن عدي⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾ من طريق محمد بن عُنَيْمٍ، به. وقال البيهقي: "فهذا إسناد ضعيف لا تقوم بمثله الحجة؛ محمد بن عثيم يرمى بالكذب وابن البيلماني ضعيف، وقد اختلف عليه في متنه فقيل: "رجل أو امرأة"، وقيل: "رجل وامرأة"، وقيل: "رجل وامرأتان"، والله أعلم."

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7/ 484)، برقم (13982).

(2) المصدر السابق (8/ 335)، برقم (15437).

(3) تعجيل المنفعة، ابن حجر (2/ 198)، برقم (959).

(4) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (8/ 510)، برقم (4910).

(5) المرجع السابق (8/ 510)، برقم (4911).

(6) مصنف ابن أبي شيبه، ابن أبي شيبه (3/ 497، و7/ 287)، برقم (16426، و36139). تنبيه: في الموضوع الأول صحف من [عُنَيْمٍ] إلى [تميم]، وكذا صحف [البَيْلَمَانِيِّ] إلى [السلْمَانِيِّ]!!، وأتي في الموضوع الثاني على الصواب.

(7) المعجم الكبير، الطبراني ج 13، 14 (ص: 336)، برقم (14145).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 387).

(9) السنن الكبرى، البيهقي (7/ 764)، برقم (15677).

وقال ابن عبد الهادي: "وابن البيلماني: ليس بشيء". قاله ابن معين، وقال ابن عدي⁽¹⁾: "الضعف على حديثه بين". وروى هذا الحديث في ترجمته⁽²⁾.

وقال الهيثمي: "رواه أحمد، والطبراني في "الكبير" وفيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، وهو ضعيف"⁽³⁾.

قلت: فيه محمد بن عُنَيْم الحضرمي، منكر الحديث، قاله البخاري⁽⁴⁾، ومحمد بن عبد الرحمن البَيْلَمَانِيّ، ضعيف⁽⁵⁾، ووالده عبد الرحمن، ضعيف⁽⁶⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف جدًا، فيه محمد بن عُنَيْم الحضرمي، منكر الحديث، ومحمد بن عبد الرحمن البَيْلَمَانِيّ، ووالده عبد الرحمن، كلاهما ضعاف.

ثالث عشر: دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من قيس:

70 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: «إِذَا قَدَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يُلَاعِنَهَا جُلْدَ تَمَانِينَ وَالزُّرْقَ بِهِ الْوَلْدُ وَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا، فَإِنْ قَدَفَهَا بَعْدَ مَا يُجَادُّ يَكْذِبُ نَفْسَهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُلَاعِنَةٌ، وَلَكِنَّهُ يُجَادُّ كَلَّمَا قَدَفَهَا لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ لَا تُقْبَلُ»⁽⁷⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل من قيس، رجل مبهم.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 384)، برقم (1661) وما بعده.

(2) تنقيح التحقيق، ابن عبد الهادي (5/ 80).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (4/ 201).

(4) التاريخ الكبير، البخاري (1/ 205)، برقم (641).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 492)، برقم (6067).

(6) المرجع السابق (ص: 337)، برقم (3819).

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7/ 111)، برقم (12427).

71 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ: هَلْ يَكْتُبُ فِي كِتَابَةِ الْمُكَاتَبِ أَنَّكَ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِي؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الطَّلَبِ»، قُلْتُ: فَهَلْ يَكْتُبُ أَنَّكَ لَا تَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِي؟ قَالَ: «إِنْ كَتَبَهُ فَحَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَكْتُبْهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، قُلْتُ: فَهَلْ يَنْوَلُ⁽¹⁾ عِنْدَكُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قُلْتُ: أَقْبَلِيهِ إِذَا جَاءَتْ غَيْرُكُمْ⁽²⁾؟ قَالَ: «نَعَمْ»⁽³⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أورده ابن عبد البر عن عبد الرزاق، قال أخبرني رجل من قيس، قال: سألت أبا حنيفة هل يكتب في كتابته المكاتب (أنك لا تخرج إلا بإذني)؟ قال لا، قلت: لِمَ؟ قال: لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ وَأَنْ يَبْنَعِي مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الطَّلَبِ، قَالَ: فَهَلْ يَكْتُبُ لَهُ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ؟ قَالَ: إِنْ كَتَبَهُ فَحَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يَكْتُبْهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، قُلْتُ لَهُ: فَهَلْ يَقُولُ غَيْرُكَ إِنَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ عَلَيْهِ، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَفِيكْتُبُهُ إِذَا خَافَ غَيْرُكُمْ؟، قَالَ: نَعَمْ.

ثم قال ابن عبد البر: "لم يسمع عبد الرزاق أن هذه المسألة من أبي حنيفة كما ترى وقد سمع منه كثيرا"⁽⁴⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم.

(1) ونولت عليه بقليل، كله: أعطيته. الكسائي: لقد تنول علينا فلان بشيء يسير أي أعطانا شيئاً يسيراً. لسان العرب، ابن منظور (11/ 683).

(2) في دار التأصيل ط 1 برقم (16450): "قلت: فهل يقول غيرك إن له أن يتزوج وإن لم يشترط ذلك عليه، قال: نعم، قلت: أفيكته إذا خاف غيركم؟"، وقالوا في حاشيته: "التصويب من الاستدكار لابن عبد البر،...، معزوا لعبد الرزاق، به".

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8/ 383)، برقم (15623).

(4) الاستدكار، ابن عبد البر (7/ 422).

المطلب الرابع

دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع ذكر بأنهم من أصحابه

72 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ صَاحِبِ لَهُ، عَنْ أَبِي ذَنْبٍ⁽¹⁾، عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ الْمَسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ قَالَ: لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَلْ لَكَ بَحْرٌ⁽²⁾ فِي عُيُودِ بِنِ عُمَيْرٍ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ حَرَجَ فَتَوَضَّأَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هَكَذَا يَصْنَعُ الشَّيْطَانُ!، إِذَا جَاءَ فَأَذْنُونِي» فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «مَا يَحْمِلُكَ عَلَى مَا تَصْنَعُ؟» فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: 6] فَتَلَا الْآيَةَ، فَقَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَيْسَ هَكَذَا، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَنْتَ طَاهِرٌ مَا لَمْ تُحْدِثْ»⁽³⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه: 1-رجل مبهم.

2- وشعبة بن دينار الهاشمي مولى ابن عباس المدني، صدوق سيء الحفظ⁽⁴⁾.

وقال أحمد بن حنبل: "ما أرى به بأساً، قال: قال مالك: لم يكن يشبهه القراء"⁽⁵⁾، وقال ابن معين: "ليس به بأس، وهو أحب إلي من صالح مولى التوأمة"⁽⁶⁾.
وقال العجلي: "جائز الحديث"⁽⁷⁾، وقال مالك بن أنس: "ليس بثقة"⁽⁸⁾. وقال مرة: "ليس بثقة فلا تأخذن عنه شيئاً"⁽⁹⁾، وقال: "لم يكن ثقة"⁽¹⁰⁾.

(1) قال المحقق الأعظمي: "كذا في الأصل غير واضح"، وفي مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأصيل ط1 (247/1)، برقم (167) كما هنا، والصواب [ابن أبي ذئب]. انظر ترجمته في تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (25 / 630)، برقم (5408).

(2) أي بحرٌ في العلم، أي واسع فيه كالبحر.

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1 / 57)، برقم (167).

(4) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 266)، برقم (2792).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 367)، برقم (1604).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5 / 37)، برقم (889).

(7) الثقات ط الدار، العجلي (1 / 456)، برقم (729).

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4 / 367)، برقم (1604).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5 / 38)، برقم (889).

(10) المرجع السابق.

وقال ابن معين: "لا يكتب حديثه"⁽¹⁾. وقال ابن سعد: "وله أحاديث كثيرة، ولا يحتج به"⁽²⁾.
وقال أبو حاتم⁽³⁾، النسائي⁽⁴⁾: "ليس بقوي"، وقال الجوزجاني: "ليس بالقوي في الحديث"⁽⁵⁾.
وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"⁽⁶⁾، وقال الساجي: "ضعيف"⁽⁷⁾.

وقال ابن عدي: "ولشعبة مولى ابن عباس أحاديث غير ما ذكرته، عن ابن عباس وكانوا يحكمون أنه لم يرو عنه غير بن أبي ذئب وقد ذكرته عن جابر الجعفي وحفص بن عمر المؤذن فهما رويا عنه أيضا ولم أر له حديثًا منكرًا جدًا فاحكم له بالضعف وأرجو أنه لا بأس به ولم أجد له حديثًا أنكر من هذا"⁽⁸⁾.

وقال ابن القطان: "إن مالكا لم يضعفه، وإنما شح عليه بلفظة ثقة"⁽⁹⁾، وعلق عليه ابن حجر فقال: "هذا التأويل غير شائع بل لفظة ليس بثقة في الاصطلاح يوجب الضعف الشديد وقد قال ابن حبان: "روى عن ابن عباس ما لا أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر"⁽¹⁰⁾.
قلت: صدوق سيء الحفظ، كما قال ابن حجر.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، وشعبة بن دينار الهاشمي، صدوق سيء الحفظ، ولم يتابعه أحد.

-
- (1) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 368)، برقم (1604).
 - (2) الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 294).
 - (3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 368)، برقم (1604).
 - (4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 38)، برقم (889).
 - (5) أحوال الرجال، الجوزجاني (ص: 226)، برقم (223).
 - (6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (4/ 368)، برقم (1604).
 - (7) تهذيب التهذيب، ابن حجر (4/ 346)، برقم (582).
 - (8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 39)، برقم (889).
 - (9) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان (5/ 325).
 - (10) تهذيب التهذيب، ابن حجر (4/ 346)، برقم (582).

73 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ صَاحِبِ لَهُ، عَنْ مُحَمَّدٍ⁽¹⁾، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، أَوْ غَيْرِهِ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا يَوْمُ الْمُتَيْمِّمِ الْمُتَطَهِّرِينَ»، قَالَ: وَقَالَ عَلِيٌّ: «لَا يَوْمُ الْمُقَيَّدِ الْمُطْلَقِينَ»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق.

وأخرجه الدارقطني⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾ من طريق الحجاج بن أرطأة، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي أنه كره أن يؤم المتيمم وفيه رجل مبهم، ومحمد بن جابر الحنفي، تقدم ترجمته تحت رقم (2)، وهو كما قال ابن حجر: "صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيرًا، وعمي فصار يلحن"⁽⁵⁾. المتوضئين.

وقال البيهقي: "وهذا إسناده لا تقوم به الحجة"⁽⁶⁾؛ قلت: الحجاج بن أرطأة، ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس، ولم يصرح بأي صيغة من صيغ التحديث⁽⁷⁾.

وتدليس أبي إسحاق السبعي عن الحارث الأعور⁽⁸⁾، والحارث الأعور، في حديثه ضعف⁽⁹⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، ومحمد بن جابر الحنفي، فيه ضعف، وله متابعاته لا يُفرج بها.

(1) هكذا هنا، وقال المحقق الأعظمي: "ظني أن قوله "عن محمد" مزيد خطأ". ولم تزد في مصنف عبد الرزاق

الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأصيل ط (378/2)، برقم (3711).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/352)، برقم (3668).

(3) سنن الدارقطني، الدارقطني (1/342)، برقم (714، و715).

(4) السنن الكبرى، البيهقي (1/357)، برقم (1111).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 471)، برقم (5777).

(6) المرجع السابق الجزء والصفحة.

(7) طبقات المدلسين، ابن حجر (ص: 49).

(8) جامع التحصيل، العلاءي (ص: 245)، برقم (756).

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 146)، برقم (1029).

74 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ صَاحِبِ لَهُ، عَنْ عَوْفٍ⁽¹⁾، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: كُنْتُ أَشْهَدُ ابْنَ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يُوضِعُ طَعَامَهُ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُرَاقِبًا يُرَاقِبُ الشَّمْسَ، فَإِذَا قَالَ: وَجِبَتْ قَالَ: «كُلُوا»، قَالَ: ثُمَّ كُنَّا نُفْطِرُ قَبْلَ الصَّلَاةِ⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أورده ابن بطلال⁽³⁾، وابن الملحق⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾ عن عبد الرزاق، به.

وأخرجه الفريابي⁽⁶⁾ من طريق يحيى بن سعيد، وإسحاق بن يوسف، كلاهما عن عوف بن أبي جميلة، به، بنحوه. وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم. وله متابعات صحيحة.

75 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ الْهُدَلِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ: عَنْ عَبْدِ سَرَقٍ شَاةٌ أَوْ بَقْرَةٌ، فَذَبَحَهَا؟، «فَلَمْ يَرَ بِذَبِيحَتِهِ بَأْسًا»⁽⁷⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق، وعبد الله بن يزيد الهُدَلِيُّ، ليس بثقة، قاله النسائي⁽⁸⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم، وعبد الله بن يزيد الهُدَلِيُّ، ضعيف.

(1) هو عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري، ثقة. تقريب التهذيب (ص: 433)، برقم (5215).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 227)، برقم (7597).

(3) شرح صحيح البخاري، ابن بطلال (4/ 104).

(4) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملحق (13/ 398).

(5) تغليق التعليق، ابن حجر (3/ 387).

(6) الصيام، الفريابي (ص: 57-58)، برقم (53، و54).

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 485)، برقم (8568).

(8) الضعفاء والمتركون، النسائي (ص: 64)، برقم (341).

76 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: دَعَا النَّبِيَّ ﷺ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ بِمِفْتَاحِ الْكَعْبَةِ، فَأَقْبَلَ بِهِ مَكْشُوفًا حَتَّى دَفَعَهُ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، اجْمَعْ لِي الْحِجَابَةَ مَعَ السِّقَايَةِ، وَنَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ادْعُوا لِي عُثْمَانَ بْنَ طَلْحَةَ»، فَدَعِيَ لَهُ، فَدَفَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ، وَسَتَرَ عَلَيْهِ قَالَ: فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلُ مَنْ سَتَرَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «خُدُّوهُ يَا بَنِي طَلْحَةَ لَا يَنْتَرِعُهُ مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ»⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق. وفيه رجل مبهم، والحديث مرسل.

وأخرجه الطبراني⁽²⁾، وأبو نعيم⁽³⁾ من طريق معن بن عيسى القرظي، عن عبد الله بن المؤمل، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: قال رسول الله ﷺ: «خُدُّوْهَا يَا بَنِي طَلْحَةَ خَالِدَةً تَالِدَةً لَا يَنْزِعُهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ» - يَعْنِي حِجَابَةَ الْكَعْبَةِ -. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي مليكة إلا عبد الله بن المؤمل، تفرد به: معن بن عيسى⁽⁴⁾.

قلت: عبد الله بن المؤمل بن وهب الله القرشي المخزومي العائذي المدني المكي، ضعيف الحديث⁽⁵⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف.

77 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ حَمَّادٍ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا فَأُخْبِرَ أَنَّهُ، أَبَقَ⁽⁶⁾ وَهُوَ صَغِيرٌ قَالَ: «لَا يُرَدُّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا يُرَدُّ مِنْ ذَلِكَ إِذَا فَعَلَهُ وَهُوَ كَبِيرٌ»⁽⁷⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 85)، برقم (9076).

(2) المعجم الكبير، الطبراني (11/ 120)، برقم (11234)، والمعجم الأوسط، الطبراني (1/ 155-156)، برقم (488).

(3) تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، أبو نعيم (1/ 298).

(4) المعجم الأوسط، الطبراني (1/ 155-156)، برقم (488).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 325)، برقم (3648).

(6) العبد إذا هرب. تحرير ألفاظ التنبيه، النووي (ص: 157).

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8/ 167)، برقم (14740).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

78 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ضَمَّنَ الصَّبَاغَ الَّذِي يَعْمَلُ بِيَدِهِ»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽²⁾ عن ابن مبارك، عن طلحة بن أبي سعيد، قال: سمعت بكير ابن عبد الله بن الأشج، يحدث عن عمر بن الخطاب «ضَمَّنَ الصُّنَّاعَ الَّذِينَ انْتَصَبُوا لِلنَّاسِ فِي أَعْمَالِهِمْ مَا أَهْلَكُوا فِي أَيْدِيهِمْ». وبكير بن عبد الله بن الأشج لم يدرك زمن عمر بن الخطاب؛ إذ هو من صغار التابعين توفى سنة (120هـ)⁽³⁾، وقال ابن حجر: «أخرجه عبد الرزاق بسند منقطع»⁽⁴⁾.

وقال الشافعي: "ويروى عن عمر تضمين بعض الصناع من وجه أضعف من هذا، ولم نعلم واحدًا منهما يثبت"⁽⁵⁾.

وكذا ضعفه ابن الملقن⁽⁶⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ للانقطاع.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8 / 217)، برقم (14949).

(2) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (4 / 360)، برقم (21050).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 128)، برقم (760).

(4) التلخيص الحبير، ابن حجر (3 / 147).

(5) معرفة السنن والآثار، البيهقي (8 / 340)، برقم (12126).

(6) انظر: البدر المنير، ابن الملقن (7 / 45).

المطلب الخامس

دراسة إبهام عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بالإخبار عن بعض الأئمة

79 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ عَمْرُو بْنَ دِينَارٍ، يُحَدِّثُ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْشَدَ الْأَشْعَارَ، وَأَنْ يُتَنَاسَ (1) الْجِرَاحَاتُ، وَأَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسْجِدِ» (2).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

- تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق. وفيه رجل مبهم، ونافع بن جبير تابعي.
- وأخرجه الحارث (3)، والبزار (4)، والطبراني (5) من طريق محمد بن عمر بن واقد، قال: أخبرنا إسحاق بن حازم، عن أبي الأسود، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسْجِدِ» -واللفظ للبزار-، ثم علق عليه البزار فقال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ في إسناده متصل عنه من وجه صحيح الإسناد، وهذا الإسناد من أحسن إسناده يروى عن النبي ﷺ في ذلك، على أن محمد بن عمر قد تكلم فيه أهل العلم، وضعفوا حديثه".

وأخرجه إسحاق بن راهويه (6) من طريق ابن المبارك، عن محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن جبير بن مطعم ﷺ، عن رسول الله ﷺ: "أَنَّهُ نَهَى أَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ يُنْشَدَ فِيهَا الْأَشْعَارُ أَوْ يُسَلَّ فِيهَا السِّلَاحُ".

وعلق البوصيري على كلا الطريقين: "إسناده حديث جبير ضعيف من الطريقين معاً الأول: لتدليس ابن إسحاق. والثاني: لضعف الواقدي" (7).

(1) قال المحقق الأعظمي: "كذا في الأصل، ولعل الصواب "يتأس" أو "يشتأس" أي يتعاوض أو يستعاض". وفي مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأصيل ط1 (517/1)، برقم (1723) [يتأس].

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/437)، برقم (1709).

(3) مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (1/257)، برقم (134).

(4) مسند البزار = البحر الزخار، البزار (8/373-378)، برقم (3453).

(5) المعجم الكبير، الطبراني (2/139)، برقم (1590).

(6) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر (3/522)، برقم (359).

(7) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري (2/45)، برقم (2/1007).

- وأخرجه الطبراني⁽¹⁾ من طريق عمرو بن دينار، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُسَلُّ السُّيُوفُ، وَلَا تُنْتَرُ النَّبْلُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُخْلَفُ بِاللَّهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا يُمْنَعُ الْقَائِلَةُ فِي الْمَسَاجِدِ مُقِيمًا، وَلَا ضَيْفًا، وَلَا تُبْنَى بِالتَّصَاوِيرِ، وَلَا تُزَيَّنُ بِالْقَوَارِيرِ، فَإِنَّمَا بُنِيَتْ بِالْأَمَانَةِ، وَشُرِّفَتْ بِالْكَرَامَةِ». وفيه بشر بن جبلة، مجهول⁽²⁾.
- **الحكم على الحديث:**

إسناده ضعيف؛ وفيه رجل مبهم، ونافع بن جبير تابعي لم يدرك النبي ﷺ. مع العلم: له طرق موصولة ولكن لا يُفرح بها.

- 80 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّهُ قَالَ: «يُنْهَى أَنْ يُصَلَّى، وَسَطَ الْقُبُورِ، أَوْ الْحَمَّامَاتِ، وَالْجَبَانِ»⁽³⁾⁽⁴⁾.
- **تخريج الأثر، ودراسة إسناده:**

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم.

- **الحكم على الأثر:**

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

- 81 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَمَّنْ سَمِعَهُ ابْنُ صَالِحٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكُفْرُ بِاللَّهِ، لَا يَقْطَعُهَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ وَلَا حِمَارٌ، إِلَّا أَنَّ الرَّجُلَ يُكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ بَيْنَ يَدَيْهِ»⁽⁵⁾.

(1) المعجم الكبير، الطبراني (2/ 139)، برقم (1589).

(2) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 122)، برقم (679).

(3) الجبان والجبانة: الصحراء، وتسمى بها المقابر؛ لأنها تكون في الصحراء، تسمية للشيء بموضعه. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (1/ 236-237).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 406)، برقم (1590).

(5) المرجع السابق (2/ 30)، برقم (2364).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ عن عبدة بن سليمان الكلابي، عن هشام، عن أبيه، قال: كَانَ يَقُولُ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ إِلَّا الْكُفْرُ». وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم، وله متابعة صحيحة.

82 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ الْبَيْلَمَانِيَّ⁽²⁾ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: "خَمْسُ لَيَالٍ لَا تُرَدُّ فِيهِنَّ الدُّعَاءُ: لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَأَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ رَجَبٍ، وَلَيْلَةُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَلَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ"⁽³⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه البيهقي⁽⁴⁾ من طريق الدَّبْرِيِّ، عن عبد الرزاق، به.

1- محمد بن عبد الرحمن البَيْلَمَانِيَّ، ضعيف⁽⁵⁾.

2- والده عبد الرحمن، ضعيف⁽⁶⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن عبد الرحمن البَيْلَمَانِيَّ ووالده كلاهما ضعيف.

(1) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 251)، برقم (2891).

(2) هكذا هنا، وفي مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأسيس ط1 (125/4)، برقم (8070)، والصواب [ابن البيلماني]. كما عند البيهقي في شعب الإيمان، البيهقي (5/ 288)، برقم (3440).

تنبيه: ذكر في فضائل الأوقات، البيهقي (ص: 311)، برقم (149) [ابن السلماني!!]، وهذا تصحيف، انظر ترجمته في تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 492)، برقم (6067).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 317)، برقم (7927).

(4) شعب الإيمان، البيهقي (5/ 288)، برقم (3440)، وفضائل الأوقات، البيهقي (ص: 311)، برقم (149).

(5) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 492)، برقم (6067).

(6) المرجع السابق (ص: 337)، برقم (3819).

83 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ عَطَاءً يَقُولُ: «طَوَّافٌ سَبَعٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ سَفَرِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ» قُلْتُ: فَأَتِي جُدَّة؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا أُمِرْتُم بِالطَّوَّافِ» قَالَ: قُلْتُ: فَأَخْرُجُ إِلَى الشَّجَرَةِ، فَأَعْتَمِرُ مِنْهَا؟ قَالَ: «لَا». قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَا زَالَتَا قَدَمَايَ مُنْذُ قَدِمْتُ مَكَّةَ " قَالَ: قُلْتُ: فَالِاخْتِلَافُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الْجَوَازُ؟، قَالَ: «بَلِ الْإِخْتِلَافُ»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾، فقال: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: قُلْتُ لِلْمُتَنِّي: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ آتِيَ الْمَدِينَةَ قَالَ: لَا تَفْعَلْ، سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ: وَسَأَلَهُ رَجُلٌ. فَقَالَ لَهُ: «طَوَّافٌ سَبْعًا بِالْبَيْتِ خَيْرٌ مِنْ سَفَرِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ». وفيه المثني بن الصباح، ضعيف اختلط بأخرة⁽³⁾، ومن الواضح أن الرجل المبهم هو المثني.

وكذا أخرجه ابن أبي شيبه⁽⁴⁾ عن وكيع، عن سفيان، عن أسلم المنقري قال: قلت لعطاء: أَخْرُجُ إِلَى الْمَدِينَةِ أَمْ أَهْلُ بَعْضَةِ مَنَاطِقِ الْمَدِينَةِ مِنَ مِيقَاتِ النَّبِيِّ ﷺ؟، قَالَ: «طَوَّافٌ بِالْبَيْتِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ سَفَرِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ». وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

• الحكم على الأثر:

الأثر صحيح بمتابعته عند ابن أبي شيبه، وهذا إسناده ضعيف؛ فيه المثني بن الصباح ضعيف.

84 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: «كَانَ الرَّجُلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَافَ نَزَعَ سِلَاحَهُ، فَأَعْطَى هَذَا، وَأَعْطَى هَذَا، وَأَعْطَى هَذَا مِنْ سِلَاحِهِ، وَكَانَ أَسْفَهَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ يَعْنِي حَتَّى يُنْكَرَانَ فَلَا يُعْرَفَانِ»⁽⁵⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد به عبد الرزاق. وفيه رجل مبهم.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 134)، برقم (9170).

(2) المرجع السابق (5/ 134)، برقم (9168).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 519)، برقم (6471).

(4) مصنف ابن أبي شيبه، ابن أبي شيبه (3/ 445)، برقم (15837).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 289)، برقم (9644).

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

85 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ عَطَاءً يَقُولُ: «وَمَا أَهْلٌ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَقُولُونَ هَذَا الْقَوْلَ»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أورده الجصاص⁽²⁾ فقال: قال الثوري: وبلغني عن عطاء أنه قال: "قَدْ أَحَلَّ اللَّهُ مَا أَهْلٌ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَقُولُونَ هَذَا الْقَوْلَ".

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم.

86 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرْتُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ لِي ابْنَةً عَمَّ عَاقِرًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَهَا قَالَ: «لَا تَنْكِحَهَا»، ثُمَّ عَادَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ فِي مَجَالِسَ سَنَى، فَكُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَنْكِحَهَا»، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْ تَنْكِحَ سُودَاءَ وَلُودًا، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَنْكِحَهَا حَسَنَاءَ جَمَلَاءَ لَا تَلِدُ»⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أورده عبد الملك بن حبيب، فقال: "وعن ابن جريج أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: "يا رسول الله! إن لي ابنة عم هي هي من النساء وهي عاقرة. فقال رسول الله ﷺ: لا تنكحها! ثم قال له: لأن تنكح سوداء ولودًا خيرٌ من أن تنكح حسناء لا تلد"⁽⁴⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (6/ 119)، برقم (10184).

(2) أحكام القرآن، الجصاص (2/ 406).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (6/ 161)، برقم (10345).

(4) أدب النساء، عبد الملك بن حبيب (ص: 152)، برقم (31).

وله شاهد عند أبي داود⁽¹⁾ من حديث معقل بن يسار، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ، وَإِنَّهَا لَا تَلِدُ، أَفَأَتَزَوَّجُهَا، قَالَ: «لَا» ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَنَهَاهُ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ». وإسناده صحيح.

• الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بشأهده عند أبي داود، وهذا إسناده ضعيف؛ للانقطاع.

87 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا لَا تَحِلُّ لَهُ أُمَّهَا»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أخرجه الترمذي⁽³⁾، وابن عدي⁽⁴⁾ كلاهما من طريق ابن لهيعة. وأخرجه البيهقي⁽⁵⁾ من طريق المثني بن الصباح، كلاهما عن عمرو بن شعيب، به. وقال الترمذي: «هذا حديث لا يصح من قبل إسناده»، وإنما رواه ابن لهيعة، والمثني بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، «والمثني بن الصباح، وابن لهيعة يضعفان في الحديث»، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا تزوج الرجل امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها، حل له أن ينكح ابنتها، وإذا تزوج الرجل الابنة فطلقها قبل أن يدخل بها لم يحل له نكاح أمها لقول الله -تعالى-: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: 23]، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

وقال البيهقي: "والاعتماد على ظاهر الكتاب، ثم على ما روي فيه عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وعمران بن حصين، وغيرهم"⁽⁶⁾.

(1) سنن أبي داود، أبو داود (2/ 220)، برقم (2050).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (6/ 276)، برقم (10821).

(3) سنن الترمذي، الترمذي (3/ 417)، برقم (1117).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (5/ 248).

(5) السنن الصغير، البيهقي (3/ 39)، برقم (2433)، والسنن الكبرى، البيهقي (7/ 259-260)، برقم (13911).

(6) السنن الصغير، البيهقي (3/ 39)، برقم (2433).

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، وعمل به العلماء؛ لورود هذا الحكم في كتاب الله ﷻ.

88 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: وَسَمِعْتُ أَنَا مَنْ يُحَدِّثُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ عُمَرَ: «قَضَى فِي الْفَرَسِ تُصَابُ عَيْنُهُ بِنِصْفِ ثَمَنِهِ»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً: ذكر هنا، وكذا في دار التأصيل ط1 برقم (19520) من قول [عمر بن الخطاب ﷺ].

وقال ابن حزم: ومن طريق عبد الرزاق، عن حدثه، عن محمد بن جابر، عن جابر، عن الشعبي أن علياً قضى في الفرس تُصَابُ عَيْنُهُ بِنِصْفِ ثَمَنِهِ⁽²⁾.

وقال ابن أبي العز: "وروى- أي عبد الرزاق- عن علي ﷺ أيضاً: "قضى في الفرس تُصَابُ عَيْنُهُ بِنِصْفِ ثَمَنِهِ"⁽³⁾.

وقال السيوطي: "عن الشعبي: أن علياً قضى في الفرس تُصَابُ عَيْنُهُ بِنِصْفِ ثَمَنِهِ". عب⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

ثانياً: تفرد به عبد الرزاق.

1- فيه رجل مبهم.

2- محمد بن جابر الحنفي، تقدمت ترجمته تحت رقم (2)، وهو كما قال ابن حجر: "صدوق، ذهب كتبه فساء حفظه وخط كثيراً، وعمي فصار يلقي"⁽⁶⁾.

2- وجابر الجعفي، ضعيف⁽⁷⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (10 / 77)، برقم (18422).

(2) المحلى بالآثار، ابن حزم (6 / 450).

(3) التنبيه على مشكلات الهداية، ابن أبي العز (5 / 911).

(4) أي عبد الرزاق الصنعاني.

(5) جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، السيوطي (18 / 147)، برقم (4 / 1761).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 471)، برقم (5777).

(7) المرجع السابق (ص: 137)، برقم (878).

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه رجل مبهم، ومحمد بن جابر الحنفي، وجابر الجعفي ضعاف.

89 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَمَّنْ سَمِعَ الْحَسَنَ يَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطِّفْلِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ سَلَفًا لَوَالِدَيْهِ، وَفَرَطًا وَأَجْرًا»⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾ عَنِ النَّوْرِيِّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى الطِّفْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطًا، وَاجْعَلْهُ لَنَا أَجْرًا». وإسناده صحيح.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه رجل مبهم. وله متابعة صحيحة.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 529)، برقم (6589).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (3/ 529)، برقم (6588).

المبحث الثاني إهمال شيوخه وغيرهم

التمهيد

- تعريف الإهمال لغة: أهملت الشيء، إذا خلّيت بينه وبين نفسه⁽¹⁾.
- تعريف الإهمال اصطلاحاً: هو الراوي الذي يتفق مع راو آخر اسماً أو كنية أو لقباً ولم يتميز بذكر ما يختصّ به، وذلك الفعل أي عدم ذكر ما يختصّ به يسمّى إهمالاً⁽²⁾.

المطلب الأول

إهمال شيوخه على الإطلاق

أهمل عبد الرزاق الصنعاني ابن مجاهد، فقال المزي: "روى عنه عبد الرزاق ولم يسمه"⁽³⁾، وقال ابن حجر: "روى عنه عبد الرزاق ولم يسمه عبد الوهاب الثقفي"⁽⁴⁾.

وهو عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكي، مولى عبد الله بن السائب المخزومي.

روى عن: عطاء بن أبي رباح، وأبيه مجاهد بن جبر المكي.

روى عنه: إسماعيل بن عياش، وبكار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين، وبكر بن الشرود الصنعاني، وسليم بن مسلم الخشاب المكي، وعبد الرزاق - ولم يسمه -، وعبد الوهاب ابن عبد المجيد الثقفي، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وعثمان بن الهيثم المؤذن، والمعلّى بن هلال⁽⁵⁾.

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس (6/ 67).

(2) كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي (2/ 1664).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18/ 517)، برقم (3606).

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6/ 453)، برقم (936).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18/ 517)، برقم (3606).

ضعفه ابن سعد⁽¹⁾، وابن معين⁽²⁾، ووكيع⁽³⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁴⁾، وأبو حاتم⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، وابن شاهين⁽⁷⁾.

وقال الجوزجاني: "غير مقنع"⁽⁸⁾، وقال أبو نعيم: "لا يكتب حديثه ليس بشيء"⁽⁹⁾، وقال ابن عدي: "ولعبد الوهاب أحاديث وليس بالكثيرة وعمامة ما يرويه، لا يتابع عليه"⁽¹⁰⁾، وقال الأزدي: "لا تحل الرواية عنه"⁽¹¹⁾.

وقال أبو داود: "كان عبد الرحمن لا يحدث عنه، وكان سفيان يستلقي خلفه ويقعد إنسانه يسأله"⁽¹²⁾.

وقال النسائي: "ليس بثقة، ولا يكتب حديثه"⁽¹³⁾، وقال أيضًا: "متروك الحديث"⁽¹⁴⁾، وقال الثوري: "هذا كذاب"⁽¹⁵⁾، وقال ابن حبان: "كان يروي عن أبيه ولم يره ويجيب في كل ما يسأل وإن لم يحفظ فاستحق الترك، كان الثوري يرميه بالكذب"⁽¹⁶⁾، وقال الحاكم: "روى أحاديث موضوعة"⁽¹⁷⁾.

-
- (1) الطبقات الكبرى، ابن سعد (5 / 496).
 - (2) التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، ابن أبي خيثمة (1 / 604)، برقم (2522).
 - (3) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، الكعبي (2 / 275)، برقم (568).
 - (4) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 70)، برقم (362).
 - (5) المرجع السابق.
 - (6) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (2 / 158)، برقم (2213).
 - (7) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين (ص: 138)، برقم (436).
 - (8) أحوال الرجال، الجوزجاني (ص: 250)، برقم (254).
 - (9) الضعفاء، أبو نعيم (ص: 104)، برقم (126).
 - (10) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 514)، برقم (1433).
 - (11) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (2 / 158)، برقم (2213).
 - (12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18 / 518)، برقم (3606).
 - (13) المرجع السابق.
 - (14) الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص: 68)، برقم (375).
 - (15) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، الكعبي (1 / 79)، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 70)، برقم (362).
 - (16) المجروحين، ابن حبان (2 / 146)، برقم (754).
 - (17) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6 / 453)، برقم (936).

وقال ابن الجوزي: "اجمعوا على ترك حديثه"⁽¹⁾، وقال الذهبي: "واهِ"⁽²⁾، وقال ابن حجر: "متروك وقد كذبه الثوري"⁽³⁾.

قال البخاري: "إنه لم يسمع من أبيه"⁽⁴⁾، وقال وكيع: "كنا عند عبد الوهاب بن مجاهد قال: فقلنا: حمدًا لله بلغنا أن أباك مات وأنت صغير، فغضب فقام"⁽⁵⁾.

قلت: متروك كما قال ابن حجر، ولم يسمع من أبيه. مع العلم: أخرج له عبد الرزاق في مصنفه ما يقارب (36) رواية عن أبيه، ولم يسمه⁽⁶⁾.

المطلب الثاني

إهمال غير شيوخه

أولاً: قال ابن حجر: "الحارث بن عمرو الأنصاري، عمّ البراء بن عازب، ويقال خاله.

روى أحمد من طريق أشعث بن سوار، عن عدي بن ثابت، عن البراء رضي الله عنه قال: "مرّ الحارث بن عمرو وقد عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء، فقلت: أي عم، إلى أين؟، قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه، فأمرني أن أضرب عنقه".

ورواه ابن السكّن من هذا الوجه، فقال: مرّ بي عمّي الحارث بن عمرو.

(1) المرجع السابق.

(2) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، الذهبي (ص: 161)، برقم (1276).

(3) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 368)، برقم (4263).

(4) التاريخ الكبير، البخاري (6/ 98)، برقم (1825)، والضعفاء الصغير، البخاري (ص: 92)، برقم (242).

(5) قبول الأخبار ومعرفة الرجال، الكعبي (2/ 275)، برقم (568).

(6) انظر: مصنف عبد الرزاق، عبد الرزاق الصنعاني برقم (70/1)، و104، و134، و138، و143، و190،

و233، و378، و483، و150/2، و575، و140/3، و489، و105/4، و414، و418، و420،

و494، و14/5، و86، و97، و135، و148، و53/7، و55، و217، و19/8، و293، و433،

و516، و155/9، و422، و470، و72/10)، برقم (221)، و363، و505، و507، و521، و544،

و743، و899، و1509، و1860، و2859، و4520، و5081، و6429، و7136، و8267،

و8285، و8290، و8612، و8830، و9080، و9102، و9173، و9214، و12153،

و12166، و12856، و14132، و15266، و15811، و16116، و16566، و17872،

و18046، و18400).

ورواه عبد الرزاق من طريقه، فقال: لقيت عمي ولم يسمه⁽¹⁾.

90- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَيْتُ عَمِّي وَمَعَهُ رَايَةٌ، فَقُلْتُ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ: «بِعَثْنِي النَّبِيِّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزُوجُ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْتُلَهُ»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

اختلف على الأشعث بن سوار.

• أولاً: أوجه الاختلاف:

فمرة رواه عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء بن عازب، عن أبيه، قال: لقيني عمي ومعه راية، فقلت: أين تريد؟، فقال: بعثني رسول الله ﷺ ... الحديث.

ومرة رواه عن عدي بن ثابت، عن البراء، قال: مرَّ بي خالي أبو بردة بن نيار، ومعه لواء، فقلت: أين تريد؟، فقال: بعثني رسول الله ﷺ.

ومرة رواه عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن أبيه، حدثني عمي، قال: بعثني رسول الله ﷺ.

ومرة رواه عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب، قال: حدثني عمي الحارث بن عمرو، ومعه لواء عقده، قال: بعثني النبي ﷺ إلى رجل ... الحديث.

ومرة رواه عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن خاله أن رجلاً تزوج بامرأة أبيه، فأرسل إليه النبي ﷺ، فقتله".

• ثانيًا- تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: أخرجه عبد الرزاق⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، والطبري⁽⁵⁾، والطبراني⁽⁶⁾،

(1) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (1/ 681)، برقم (1461).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (6/ 271)، برقم (10804).

(3) المرجع السابق (6/ 271)، برقم (10804).

(4) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (30/ 588)، برقم (18626).

(5) تهذيب الآثار مسند ابن عباس، الطبري (1/ 567-568)، برقم (893).

(6) المعجم الكبير، الطبراني (3/ 277)، برقم (3404).

وأبو نعيم⁽¹⁾ من طرق عن أشعث بن سوار، به.

وأما الوجه الثاني: أخرجه ابن ماجه⁽²⁾، وسعيد بن منصور⁽³⁾، وابن أبي شيبة⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، وابن أبي عاصم⁽⁶⁾ من طرق عن أشعث بن سوار، به.

وأما الوجه الثالث: فأورده الدارقطني فقال: "وقال هشيم: عن أشعث، عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب، قال: حدثني عمي الحارث بن عمرو، ومعه لواء عقده، قال: بعثني النبي ﷺ إلى رجل ... الحديث"⁽⁷⁾.

وأما الوجه الرابع: فأورده الدارقطني فقال: "وقال خالد الواسطي: عن أشعث، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن خاله أن رجلاً تزوج بامرأة أبيه، فأرسل إليه النبي ﷺ، فقتله"⁽⁸⁾.
ثالثاً- دراسة أوجه الاختلاف:

قلت: مدار الأربعة وجوه على الأشعث بن سوار الكندي، وهو ضعيف⁽⁹⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لاضطراب الأشعث بن سوار فيه، وهو ضعيف.

ثانياً- قتادة المدلجي: له إدراك.

قال ابن حجر: "قال مالك في "الموطأ"⁽¹⁰⁾ عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب: إن رجلاً من بني مدلج يقال له قتادة حذف ابنه بالسيف فأصيب ساقه، فنزا دمه فمات، فقدم

(1) معرفة الصحابة، أبو نعيم (2/ 769)، برقم (2047).

(2) سنن ابن ماجه، ابن ماجه (2/ 869)، برقم (2607).

(3) سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور (1/ 271)، برقم (942).

(4) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (5/ 549، و6/ 533، و7/ 287-288)، برقم (28866)، و33613، و36148.

(5) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (30/ 543)، برقم (18579).

(6) الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم (4/ 64)، (2010).

(7) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (6/ 21)، برقم (951).

(8) المرجع السابق.

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 113)، برقم (524).

(10) موطأ مالك، مالك (5/ 1273)، برقم (653/3229).

سراقة بن جُعْشُم على عمر فأخبره، فقال: أعدد لي عشرين ومائة ناقة على ماء قديد. فلما قدم عمر أخذ منها مائة، فأعطاها لأخي المقتول، وقال: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- : «ليس للقاتل شيء».

وروى قصته عبد الرزاق، من طريق سليمان بن يسار نحوه، ولم يسمه، قال: إن رجلاً من بني مدلج، وقال: فورث أخاه لأبيه وأمه، ولم يورث أباه من ديتة شيئاً⁽¹⁾.

91- روى عبدُ الرَّزَّاقِ، عَن مَعْمَرٍ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَن سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ قَتَلَ ابْنَهُ، فَلَمْ يُقَدِّهِ مِنْهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَعْرَمَهُ دَيْتَهُ، وَلَمْ يُورِثْهُ مِنْهُ وَوَرِثَتْهُ أُمُّهُ، وَأَخَاهُ لِأَبِيهِ»⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذه الطريق. وسليمان بن يسار لم يدرك زمن عمر بن الخطاب⁽³⁾، وهو عند الإمام مالك⁽⁴⁾ عَن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ يُقَالُ لَهُ قَتَادَةُ⁽⁵⁾، حَدَفَ ابْنَهُ بِالسَّيْفِ، فَأَصَابَ سَاقَهُ، فَتَزِي فِي جُرْحِهِ فَمَاتَ، فَقَدِمَ سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشُمٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: اعْدُدْ عَلَى مَاءٍ قَدِيدٍ عِشْرِينَ وَمِائَةً بَعِيرٍ حَتَّى أَقْدِمَ عَلَيْكَ، فَلَمَّا قَدِمَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّنَ أَخُو الْمَقْتُولِ؟»، قَالَ: هَآنَذَا، قَالَ: حُذَّهَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ».

وقال ابن عبد البر: "وهو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم يستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد فيه حتى يكاد أن يكون الإسناد في مثله لشهرته تكلفاً"⁽⁶⁾.

(1) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (5/ 395)، برقم (7293).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (9/ 401)، برقم (17778).

(3) انظر: جامع التحصيل، العلائي (ص: 190).

(4) موطأ مالك، مالك (2/ 867)، برقم (10).

(5) هو قتادة المدلجي، له إدراك. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (5/ 395)، برقم (7293). ومرة

نكر بأن اسمه أبو قتادة المدلجي. له إدراك وقصة مع عمر. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر

(281/7)، برقم (10440).

(6) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (23/ 437).

قال الشافعي: "وقد حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم: أن لا يقتل الوالد بالولد، وبذلك أقول". فعلق عليه البيهقي فقال: "هذا الحديث منقطع فأكده الشافعي بأن عددًا من أهل العلم يقول به"⁽¹⁾.

وقال أيضًا البيهقي: "هذه مراسيل جيدة يقوى بعضها ببعض"⁽²⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ فيه انقطاع، وعلى رغم ذلك فقد اشتهر عند أهل العلم مع ما فيه من انقطاع.

(1) السنن الكبرى، البيهقي (8 / 69)، برقم (15963).

(2) المرجع السابق (6 / 360)، برقم (12239).

المبحث الثالث تدليس عبد الرزاق الصنعاني

المطلب الأول

ما أسقط عبد الرزاق الصنعاني من شيوخه

أولاً: التعريف بالسقط:

تعريف السقط لغة:

السين والقاف والطاء أصل واحد يدل على الوقوع، وهو مطرد. من ذلك سقط الشيء يسقط سقوطاً. والسقط: رديء المتاع. والسقاط والسقط: الخطأ من القول والفعل⁽¹⁾.

تعريف السقط اصطلاحاً:

ما حذف من الراوي من قبل شيوخهم.

ثانياً: ما أسقط عبد الرزاق الصنعاني من شيوخه:

92- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ: قَالَ مُجَاهِدٌ: اسْتَشْهَدَ رِجَالٌ يَوْمَ أُحُدٍ عَنْ نِسَائِهِمْ، وَكُنَّ مُتَجَاوِرَاتٍ فِي دَارِهِ، فَجِئْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْنَا: إِنَّا نَسْتَوْجِشُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِاللَّيْلِ، فَتَنْبِئُ عِنْدَ إِحْدَانَا، حَتَّى إِذَا أَصْبَحْنَا تَبَدَّدْنَا إِلَى بُيُوتِنَا؟، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَحَدَّثَنَ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ مَا بَدَأَ لَكِنَّ، حَتَّى إِذَا أَرَدْتُنَّ النَّوْمَ فَلْتَأْتِ كُلُّ امْرَأَةٍ إِلَى بَيْتِهَا»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال ابن المواق⁽³⁾: "وهذا أيضاً سقط له منه راوٍ، ويظن من وراه هكذا أنه متصل فيما بين عبد الرزاق وابن جريج، كما هو معلوم في جل ما يذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، وليس

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس (3/ 86).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7/ 36)، برقم (12077).

(3) هو محمد بن أبي يحيى أبو بكر بن خلف بن فرج بن صاف الأنصاري مراكشي، قرطبي الأصل قديماً، فاسيه حديثاً، كنيته أبو عبد الله، اشتهر بابن المواق، المتوفى سنة (642هـ). انظر مقدمة بغية النقاد النقلة، ابن المواق (الدراسة/ 164).

كذلك، بل هذا الحديث مما رواه عن رجل عنه، فسقط له عند النقل ذكر ذلك الرجل لكثرة ما يروي عبد الرزاق عن ابن جريج من غير واسطة.

قال عبد الرزاق: وأخبرني محمد بن عمرو، عن ابن جريج، فذكره.

وأرى محمدًا هذا اليافعي. والله أعلم. اهـ⁽¹⁾.

ثانيًا: وقال أيضًا ابن المواق: "قوله في إسناده: (عبد الله بن كثير) وهم ونسبة حديث إلى غير راويه؛ وإنما رواه ابن جريج عن إسماعيل بن كثير، كذلك ألفيته في أصل الرواية الجليل أبي محمد عبد الله بن محمد بن شريعة الباجي -رحمه الله-.

وإسماعيل بن كثير أبو هاشم المكي معروف بالرواية عن مجاهد كما هو عبد الله بن كثير المكي معروف بالرواية عنه. وروى عنهما كليهما ابن جريج.

وقول عبد الحق أيضًا: (عبد الرزاق عن ابن جريج) يُفهم أن عبد الرزاق رواه عن ابن جريج، من غير واسطة كسائر ما يروونه عنه كذلك، وليس كذلك، وإنما رواه عن محمد بن عمرو، عن ابن جريج، وأراه اليافعي⁽²⁾.

قلت: رواية سحنون وافقت قول ابن المواق، فأخرجه عن ابن وهب، عن محمد بن عمرو، عن ابن جريج، عن إسماعيل بن كثير، عن مجاهد قال: «أُسْتُشْهِدَ رِجَالٌ يَوْمَ أُحُدٍ فَأَيِّمٌ مِنْهُمْ نِسَاؤُهُمْ وَهُمْ مُتَجَاوِرَاتٌ فِي دَارٍ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقُلْتُ: إِنَّا نَسْتَوْحِشُ بِاللَّيْلِ فَنَبِيْتُ عِنْدَ إِحْدَانَا حَتَّى إِذَا أَصْبَحْنَا تَبَادَرْنَا إِلَى بُيُوتِنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَحَدَّثْنَ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ مَا بَدَأَ لَكُنَّ حَتَّى إِذَا أَرَدْتُنَّ النَّوْمَ فَلْتَوُوبِ كُلُّ امْرَأَةٍ إِلَى بَيْتِهَا»⁽³⁾.

وكذا أخرجه الشافعي⁽⁴⁾ ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾ عن عبد المجيد، عن ابن جريج، أخبرني إسماعيل بن كثير، عن مجاهد قال: أُسْتُشْهِدَ رِجَالٌ يَوْمَ أُحُدٍ فَأَمَّ نِسَاؤُهُمْ وَكُنَّ مُتَجَاوِرَاتٍ فِي دَارٍ فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّا نَسْتَوْحِشُ بِاللَّيْلِ أَفَنَبِيْتُ عِنْدَ أَحَدِنَا فَإِذَا أَصْبَحْنَا تَبَدَّدْنَا إِلَى

(1) بغية النقاد النقلة، ابن المواق (1/ 79)، برقم (32).

(2) المرجع السابق (1/ 199-200)، برقم (92).

(3) المدونة، مالك (2/ 44).

(4) الأم، الشافعي (5/ 251).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (7/ 717)، برقم (15512)، ومعرفة السنن والآثار، البيهقي (11/ 218)، برقم (15329).

بُيُوتِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَحَدَّثَنَّ عِنْدَ إِحْدَاكُم مَّا بَدَا لَكُنَّ فَإِذَا أَرَدْتُنَّ النَّوْمَ فَلْتَوُوبِ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْكُنَّ إِلَيَّ بَيْتَهَا".

قلت: من هنا يتضح بأنَّه رواه ابن جريج عن إسماعيل بن كثير، وكذا أكد ابن المواق بأنَّ عبد الرزاق رواه عن ابن جريج بواسطة وهو محمد بن عمرو اليافعي، وإنما أسقط عبد الرزاق الواسطة؛ لكثرة ما يروي عبد الرزاق عن ابن جريج من غير واسطة.

قلت: محمد بن عمرو اليافعي الرعييني، صدوق له أوهام من التاسعة⁽¹⁾.

فذكره ابن حبان في "الثقات"⁽²⁾، وقال في صحيحه: "شيخ ثقة مصري"⁽³⁾، وقال الحاكم: "صدوق الحديث صحيح"⁽⁴⁾.

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: "شيخ لابن وهب"⁽⁵⁾.

وقال ابن عدي: "في حديثه مناكير"⁽⁶⁾، وقال ابن يونس: "حدّث بغرائب"⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: "وذكره الساجي في "الضعفاء" ونقل عن يحيى بن معين أنه قال: غيره أقوى منه"⁽⁸⁾.

وقال ابن القطان: "لا نعلم عدالته"⁽⁹⁾.

قلت: صدوق له أوهام كما قال ابن حجر.

ولا يضر هنا؛ إذ تابعه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، صدوق يخطئ وكان مرجئاً أفرط ابن حبان، فقال: "متروك"⁽¹⁰⁾.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 500)، برقم (6196).

(2) الثقات، ابن حبان (9 / 40)، برقم (15069).

(3) صحيح ابن حبان، ابن حبان (12 / 127)، برقم (5311).

(4) المستدرک على الصحيحين، الحاكم (4 / 383)، برقم (8007).

(5) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (8 / 32)، برقم (144).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 460)، برقم (1695).

(7) تاريخ ابن يونس المصري، ابن يونس (1 / 459)، برقم (1248).

(8) تهذيب التهذيب، ابن حجر (9 / 380)، برقم (625).

(9) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان (3 / 540).

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 361)، برقم (4160).

وثقة ابن معين⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾. وقال ابن معين: "ثقة، ليس به بأس"⁽³⁾.

وقال أيضًا ابن معين: "ثقة كان يروي عن قوم ضعفاء وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج وكان يعلن الإرجاء"⁽⁴⁾.

وقال الدوري: "سمعت يحيى بن معين يقول ابن عليّة عرض كتب ابن جريج على عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد فأصلحها له.

فقلت ليحيى: ما كنت أظن أن عبد المجيد هكذا، قال يحيى: كان أعلم الناس بحديث ابن جريج ولكن لم يكن يبذل نفسه للحديث"⁽⁵⁾.

وقال يحيى: «وكان عبد المجيد صدوقًا، ما كان يرفع رأسه إلى السماء»، قال: «وكانوا يعظمونه»⁽⁶⁾.

وقال أبو عبيد الآجري: "سألت أبا داود عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، فقال: ثقة حدثنا عنه أحمد ويحيى بن معين. قال يحيى: كان عالمًا بابن جريج"⁽⁷⁾.

وقال أحمد: "لا بأس به، وكان فيه غلو في الإرجاء"⁽⁸⁾، وقال النسائي: "ليس به بأس"⁽⁹⁾. وقال الدارقطني: "وهو أثبت الناس في ابن جريج"⁽¹⁰⁾.

وقال يحيى بن معين: "كان عبد المجيد أصلح كتب ابن عليّة، عن ابن جريج فقيّل له: كان عبد المجيد بهذا المحل؟!، فقال: كان عالمًا بكتب ابن جريج إلا أنه لم يكن يبذل نفسه للحديث، ونقم على عبد المجيد أنه أفتى الرشيد بقتل وكيع بن الجراح"⁽¹¹⁾.

-
- (1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ابن معين (3 / 60)، برقم (235).
 - (2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18 / 274)، برقم (3510).
 - (3) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 64)، برقم (340).
 - (4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 47)، برقم (1500).
 - (5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ابن معين (3 / 86)، برقم (361).
 - (6) سؤالات ابن الجنيد، ابن معين (ص: 348)، برقم (308).
 - (7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18 / 274)، برقم (3510).
 - (8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 47)، برقم (1500).
 - (9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (18 / 274)، برقم (3510).
 - (10) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (12 / 13)، برقم (2346).
 - (11) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7 / 48)، برقم (1500).

وقال ابن الجنيد: "ليحيى: عثمان بن أبي رواد أخو عبد العزيز بن أبي رواد؟ قال: «نعم»، قلت: ثقة؟ قال: «ثقة، وعبد العزيز ثقة، وابنه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد»، فقال ابن الغلابي ليحيى شيئاً، فقال يحيى: «إنما كان الحميدي وأولئك يقعون فيه، أراد أن يذل لهم، فلم يفعل، وهو ثقة في نفسه، إلا أنه كان يرى رأي الإرجاء، إلا أنه كان يروي عن قوم ضعفاء، وأما في نفسه فهو ثقة»، يعني: عبد المجيد⁽¹⁾.

وقال الذهبي: "ثقة مرجئ داعية غمزه ابن حبان"⁽²⁾، وقال الخليلي: "ثقة، لكنه أخطأ في أحاديث"⁽³⁾. وقال ابن عدي: "وكل هذه الأحاديث غير محفوظة على أنه يتثبت في حديث ابن جريج وله، عن ابن جريج أحاديث غير محفوظة وعامة ما أنكر عليه الإرجاء"⁽⁴⁾.

وقال مسلم: "كان بمكة يرى الإرجاء"⁽⁵⁾، وقال الفسوي: "كان مبتدعاً داعية"⁽⁶⁾، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألته عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد كيف هو؟!، فقال: كان مرجئاً قد كتبت عنه، وكانوا يقولون أفسد المرجئ أباه، وكان منافراً لابن عينية"⁽⁷⁾. وقال البخاري: "وكان الحميدي يتكلم فيه"⁽⁸⁾.

وقال محمد بن يحيى بن أبي عمر: "ضعيف"⁽⁹⁾، وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث ضعيفاً مرجئاً"⁽¹⁰⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم"⁽¹¹⁾.

وقال الساجي: "روى عن مالك حديثاً منكراً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الأعمال بالنيات، وروى عن ابن جريج أحاديث لم يتابع عليها"⁽¹²⁾.

-
- (1) سؤالات ابن الجنيد، ابن معين (ص: 425)، برقم (631).
 - (2) من تكلم فيه وهو موثق ت أمير، الذهبي (ص: 124)، برقم (220).
 - (3) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي (1/ 233).
 - (4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 49)، برقم (1500).
 - (5) الكنى والأسماء، للإمام مسلم (1/ 648)، برقم (2630).
 - (6) تاريخ الإسلام، الذهبي (5/ 114)، برقم (248).
 - (7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره، أحمد بن حنبل (ص: 92)، برقم (208).
 - (8) التاريخ الكبير، البخاري (6/ 112)، برقم (1875).
 - (9) الضعفاء الكبير، العقيلي (3/ 96)، برقم (1068).
 - (10) الطبقات الكبرى، ابن سعد (5/ 500).
 - (11) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6/ 382)، برقم (724).
 - (12) تهذيب التهذيب، ابن حجر (6/ 382)، برقم (724).

وقال ابن عبد البر: "قد روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها أشهرها خطأ أنه روى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "إنما الأعمال بالنيات... الحديث"، وهذا خطأ لا شك فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث"⁽¹⁾.

وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي يكتب حديثه كان الحميدي يتكلم فيه"⁽²⁾.

وقال ابن حبان: "منكر الحديث جداً يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك"⁽³⁾.

قلت: صدوق يخطئ وكان مرجئاً، كما قال ابن حجر.

وكلاهما يقوي بعضهما في هذه الرواية، ولكن هذا الحديث مرسل.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ إذ أسقط عبد الرزاق منه شيخه محمد بن عمرو اليافعي، وكذا أخطأ في شيخ ابن جريج.

وله متابعات تتقوى بعضها ببعض، والحديث مرسل.

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (21 / 270).

(2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 65)، برقم (340).

(3) المجروحين، ابن حبان (2 / 161)، برقم (783).

المطلب الثاني

ما يوهم بأنَّ عبد الرزاق الصنعاني دلس عن غير شيوخه

93- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: بُصْرَةُ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بَكْرًا فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَإِذَا هِيَ حُبْلَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَالْوَلَدُ عَبْدٌ لَكَ، فَإِذَا وَلَدَتْ فَأَجْلِدْهَا».

94 - رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِثْلَهُ⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الخطيب البغدادي: "أراد عبد الرزاق بهذا القول البيان أن ابن جريج إنما سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان ودلسه إذ رواه عن صفوان نفسه"⁽²⁾.

أي حينما أخرجه عبد الرزاق أراد أن يشير بأن ابن جريج دلس شيخه، ووضح عبد الرزاق شيخ ابن جريج في الرواية التي تسبقه.

مع العلم: الناظر من أول نظرة يعتقد بأنَّ الذي أبهم شيخ ابن جريج هو عبد الرزاق؛ لأنَّ الذي أخرج الحديث من طريق عبد الرزاق وضح شيخ ابن جريج، كما أخرجه أبو داود⁽³⁾، وابن أبي عاصم⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، والحاكم⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾ من طريق عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، به. وقال الدارقطني: "قال عبد الرزاق: حديث ابن جريج عن صفوان، هو ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان ابن سليم".

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (6/ 249)، برقم (10704، و10705).

(2) الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة، الخطيب (5/ 386).

(3) سنن أبي داود، أبو داود (2/ 242)، برقم (2131).

(4) الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم (4/ 227)، برقم (2212).

(5) المعجم الكبير، الطبراني (2/ 48)، برقم (1243).

(6) سنن الدارقطني، الدارقطني (4/ 368)، برقم (3616).

(7) المستدرک على الصحيحين، الحاكم (2/ 199، و3/ 685)، برقم (2746، و6515).

(8) السنن الكبرى، البيهقي (7/ 254)، برقم (13889).

وقال البيهقي: "فهذا الحديث، إنما أخذه ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم، وإبراهيم مختلف في عدالته".

قلت: يتصور لذهن أحدهم بأنَّ عبد الرزاق أخفاه في "مصنفه"؛ لكي لا يعاب عليه بأنَّ كلا الطريقتين مدارها على إبراهيم بن أبي يحيى، وهو متروك⁽¹⁾.

ولكن قول الخطيب البغدادي وضح لي بأنَّ الذي دلّسه ابن جريج لا عبد الرزاق، والله الملهم للصواب.

• الحكم على الحديث:

الحديث منكر، وهو مرسل، ولم يقل به أحد من الفقهاء؛ فقال الخطابي: "لا أعلم أحدًا من الفقهاء قال به وهو مرسل"⁽²⁾.

المطلب الثالث

ما أسقط من شيوخ عبد الرزاق الصنعاني، وأوهم بأنه أرسل عنه⁽³⁾

95- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، [...] (4) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «إِذَا مَسَّ الرَّجُلُ أَنْفِيهِ، أَوْ زُفْعِيهِ تَوَضَّأَ»⁽⁵⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: هكذا هنا عبد الرزاق عن هشام بن عروة. وكذا وفي دار التأصيل ط1 برقم (449). ومن الواضح أنه سقط شيخ المصنف ولم أستطع تعيينه.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 93)، برقم (241).

(2) معالم السنن، الخطابي (3/ 218).

(3) تنبيه: هناك أحاديث وآثار سقط فيها شيخ عبد الرزاق من طبعة الأعظمي، وكذا من طبعة دار التأصيل ط1، وقمت بتعيينها في ضوء من نقل هذه الآثار والأحاديث عن المصنف؛ فلأجل ذلك لم أذكرها هنا، وكذا ذكرت هنا نماذج؛ لأنَّ هذا المبحث لا يعد من علل عبد الرزاق الصنعاني، ولكن أحببت التنويه على هذه الجزئية، والله الملهم للصواب.

(4) لقد زدت القوسين؛ لكي أوضح بأنَّ هنا سقط؛ إذ اتضح لي هذا في ضوء ترجمتي لعبد الرزاق الصنعاني.

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 122)، برقم (445).

ثانياً: وأخرجه الحاكم⁽¹⁾ من طريق حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، أن عروة، كان عند مروان بن الحكم فسئل عن مس الذكر، فلم ير به بأساً، فقال: عروة: إن بسرة بنت صفوان حدتني، أن رسول الله ﷺ، قال: «إذا أفصى أحدكم إلى ذكره فلا يصل حتى يتوضأ» فبعث مروان حرسياً إلى بسرة فرجع الرسول، فقال: نعم. قال هشام: قد كان أبي يقول: «إذا مس ذكره أو أنثيه أو فرجه فلا يصل حتى يتوضأ». وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

وصح هذا الحديث جمع من العلماء، وذكرهم مغطاي، وهم: البخاري، وابن معين، وابن المدني، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، والإشبيلي، وكذلك ابن الحصار في كتابه "تقريب المدارك"، وقال البغوي في "شرح السنة": "هو حديث حسن".

وبين ابن معين لما ضعفه؛ إذ قال: "حديث بسرة من أثبتها، وإنما يطعن عليه من لا يذهب إليه، قلت: فلم لا تتوضأ أنت منه؟!، قال: لأنني رأيت أصحاب النبي ﷺ لا يتوضأ بعضهم، قلت: فإذا اختلف الصحابة في شيء، وأنت تجده عن النبي ﷺ تدعه".

• وكان الشافعي يوجب الوضوء من مس الذكر اتباعاً لخبر بسرة، لا قياساً⁽²⁾.

• الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بمتابعاته وكذا بتصحيح العلماء له، وأما إسناد عبد الرزاق الصنعاني فلم أستطع تعيين السقط في إسناده، والله المستعان وعليه التكلان.

96- روى عبد الرزاق، [...] ⁽³⁾ عن مغيرة، عن إبراهيم قال: سألتُه فقلت: مر كلب فأصاب طيلسان⁽⁴⁾، قال: «إن كان لرق به شيء فاغسله، وإلا فلا بأس»⁽⁵⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً: هكذا هنا، وفي دار التأصيل ط1 برقم (455)، ومن الواضح أنه سقط شيخ المصنف، ولم أستطع تعيينه.

(1) المستدرک على الصحيحين، الحاكم (1/ 229)، برقم (472).

(2) انظر: شرح سنن ابن ماجه، مغطاي (1/ 531- 545).

(3) لقد زدت القوسين؛ لكي أوضح بأن هنا سقط؛ إذ اتضح لي هذا في ضوء ترجمتي لعبد الرزاق الصنعاني.

(4) الطيلسان: ضرب من الأكسية. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (8/ 435).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 123)، برقم (451).

ثانيًا: تفرد به عبد الرزاق. وفيه تدليس المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي، قاله ابن حجر⁽¹⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه تدليس المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي، وكذا شيخ عبد الرزاق لم أستطع تعيينه.

97- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، [...] (2) عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالرُّوْثِ يَكُونُ فِي النَّعْلَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِمَا» (3).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

هكذا هنا، وفي دار التأصيل ط1 برقم (1487). وقال الأعظمي في حاشيته: "شيخ عبد الرزاق سقط من الأصل". قلت: لم أستطع تعيين شيخ عبد الرزاق.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ إذ سقط شيخ المصنف، ولم أستطع تعيينه.

98- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، [...] (4) عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: هَمَّ عُمَرُ، أَنْ يَنْهَى عَنْ ثِيَابِ حَبْرَةَ (5) لَصَبْغِ الْبَوْلِ، ثُمَّ قَالَ: «كُنَّا نُهَيِّئُهَا، عَنِ النَّعْمُقِ» (6).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً: هكذا هنا، وفي دار التأصيل ط1 برقم (1506). ومن الواضح أنه سقط شيخ المصنف، ولم أستطع تعيينه.

(1) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 543)، برقم (6851).

(2) لقد زدت القوسين؛ لكي أوضح بأن هنا سقط؛ إذ اتضح لي هذا في ضوء ترجمتي لعبد الرزاق الصنعاني.

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 377)، برقم (1475).

(4) لقد زدت القوسين؛ لكي أوضح بأن هنا سقط؛ إذ اتضح لي هذا في ضوء ترجمتي لعبد الرزاق الصنعاني.

(5) هي ثياب حبرة من عصب اليمن الواحدة وصيلة ويقال لثياب الغزل: الوصائل. الفائق في غريب الحديث، الزمخشري (4/ 65).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 383)، برقم (1494).

ثانيًا: أخرجه إبراهيم الحربي⁽¹⁾ من طريق جرير بن حازم ، سمعتُ مُحَمَّدًا قَالَ: أَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَنْهَى، عَنْ عَصَبِ الْيَمَنِ، قَالَ: نُبِّئْتُ أَنَّهُ يُصْنَعُ بِالْبُؤْلِ ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ نُهِينَا عَنِ التَّعْمُقِ» .
وفيه إرسال ابن سيرين عن عمر بن الخطاب؛ لقول أخيه أنس بن سيرين: "ولد أخي محمد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، وولدت بعده بسنة"⁽²⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ للانقطاع.

99- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، [...] ⁽³⁾ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَدْرِكُوا عَنْ صَلَاتِكُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَأَشَدُّ مَا يُنْقَى عَلَيْهَا مَرَابِضُ الْكِلَابِ»⁽⁴⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً: هكذا هنا، وفي طبعة دار التأسيس ط1 برقم (1617). ومن الواضح أنه سقط شيخ المصنف، ولم أستطع تعيينه.

ثانيًا: أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁵⁾ عن ابن فضيل، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: «اعزّلوا صَلَاتِكُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَأَشَدُّ مَا يُنْقَى عَلَيْهَا مَرَابِضُ الْكِلَابِ». والليث بن أبي سليم، تقدم ترجمته تحت رقم (20)، وهو كما قال ابن حجر: "صدوق اختلط جدًا ولم يتميز حديثه فترك"⁽⁶⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ إذ سقط شيخ المصنف، ولم أستطع تعيينه.

(1) غريب الحديث، الحربي (1/ 302).

(2) تاريخ الإسلام، الذهبي (3/ 151).

(3) لقد زدت القوسين؛ لكي أوضح بأن هنا سقط؛ إذ اتضح لي هذا في ضوء ترجمتي لعبد الرزاق الصنعاني.

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 410)، برقم (1604).

(5) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (1/ 251)، برقم (2894).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 817-818)، رقم (5721).

المبحث الرابع

أوهام عبد الرزاق الصنعاني في الرواة.

المطلب الأول

أوهام عبد الرزاق الصنعاني عن سفیان الثوري⁽¹⁾

100- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَدِّنُ وَيُدُورُ، فَأَتَتَّبَعُ فَأَهَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَاصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ قَالَ: «وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ»،

(1) تنبيه: اقتصرنا فقط على الأحاديث التي وهم فيها في مصنف عبد الرزاق كما أشار العلماء إلى ذلك، وهنا أحاديث ذكر الأئمة بأن عبد الرزاق وهم فيها ولكن لم يروها في "المصنف" ومنها ما ذكرها ابن عبد البر في الاستذكار، ابن عبد البر (4/ 166): "احتج بعض أصحابنا المالكيين بحديث عبد الرزاق، عن الثوري، عن سليمان بن الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ، فقال: أحج عن أبي، قال: نعم، إن لم تزده خيراً لم تزده شراً". قال أبو عمر هذا الحديث قد أنكره على عبد الرزاق وخطؤه فيه؛ لأنه حديث لم يروه أحد عن الثوري غيره، فلا يوجد في غير كتاب عبد الرزاق، وقالوا: "هذا حديث منكر لا يشبه ألفاظ النبي ﷺ، ومحال أن يأمر النبي ﷺ بما لا يدرى أينفع أم لا".

حدثني خلف بن سعيد، قال: حدثني عبد الله بن محمد، قال: حدثني أحمد بن خالد، قال: حدثني عبيد بن محمد الكشوري، قال: "لم يرو حديث الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس أحد غير عبد الرزاق عن الثوري لم يروه عن الثوري كوفي ولا بصري ولا حجازي ولا أحد غير عبد الرزاق". قال أبو عمر: لما لم يوجد عند من هو أعرف بالثوري من عبد الرزاق، مثل: القطان، وابن مهدي، ووكيع، وأبي نعيم، وابن المبارك، والفرجاني، والأشجعي، وغيرهم، علم أن عبد الرزاق قد وهم فيه لفظاً وأشبه عليه".

• وكذلك ما قاله ابن حجر في تهذيب التهذيب، ابن حجر (6/ 315): "ومما أنكر على عبد الرزاق روايته عن الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه أن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- رأى على عمر ثوباً فقال: أجديد هذا أم غسل؟!... الحديث".

قال الطبراني في "الدعاء": "رواه ثلاثة من الحفاظ عن عبد الرزاق، وهو مما وهم فيه عن الثوري، والصواب عن معمر، عن الزهري، عن سالم". انتهى".

وقال أيضاً ابن حجر في نتائج الأفكار، ابن حجر (1/ 140): "قال الطبراني: وهم فيه عبد الرزاق وحدث به بعد أن عمي، والصحيح عن معمر عن الزهري. ولم يحدث به عن عبد الرزاق هكذا إلا هؤلاء الثلاثة".

قَالَ: «فَخَرَجَ بِلَالٌ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعَنْزَةِ⁽¹⁾ فَرَكَّزَهَا بِالْأَبْطَحِ⁽²⁾، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيْقِ سَاقِيهِ».

قَالَ سُفْيَانُ: «نَرَى الْقُبَّةَ مِنْ أَدَمِ⁽³⁾، وَالْحُلَّةَ⁽⁴⁾ حَبْرَةً⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

قال البيهقي: "الاستدارة في الأذان ليست في حديث أبي جحيفة من الطرق المخرجة في الصحيح، وسفيان الثوري -رحمه الله- إنما روى الاستدارة في هذا الحديث عن رجل عن عون، ونحن نتوهمه سمعه من الحجاج بن أرطاة عن عون، والحجاج غير محتج به، وعبد الرزاق وهم في إدراجه في الحديث"⁽⁷⁾.

قلت: ذكر البيهقي هنا بأنَّ عبد الرزاق وهم في حديث هذه بحيث الاستدارة في هذا الحديث عن رجل عن عون، وهذا الرجل هو الحجاج بن أرطاة عن عون، فخالف عبد الرزاق فرواه عن الثوري، عن عون، ولم يذكر الواسطة، فعلق عليه مغطاي فقال: "أما التعليل بأنها ليست في الطرق الصحيحة؛ فليس صحيحاً لما أسلفناه من عند الحاكم، والترمذي وغيرهما، ولأنَّ أبا نعيم رواه في "مستخرجه" عن أبي أحمد: حدثنا المطرز، حدثنا بندار ويعقوب، حدثنا ابن مهدي، حدثنا سفيان، عن عون، فذكر استدارته، وجعل الإصبعين في أذنيه.

ورواه أبو عوانة في "صحيحه" عن يوسف القاضي، عن محمد بن أبي بكر، حدثنا مؤمل، عن سفيان، عن عون، به.

(1) العنزّة: مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً، وفيها سنان مثل سنان الرمح، والعكازة: قريب منها. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (3/ 308).

(2) يعني أبطح مكة، وهو مسيل واديها، ويجمع على البطاح، والأباطح، ومنه قيل قريش البطاح، هم الذين ينزلون أباطح مكة وبطحاءها. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (1/ 134-135).

(3) النبل الذي كان ينزل على دار القيادة وهي القبة من آدم التي كان رسول الله ﷺ يقيم فيها. المنهج الحركي للسيرة النبوية (2/ 291).

(4) الحلة: إزار ورداء، لا تسمى حلة حتى تكون ثوبين. غريب الحديث، الحربي (1/ 285).

(5) الجبر بالكسر، وقد يفتح: أثر الجمال والهيئة الحسنة. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (327/1).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 467)، برقم (1806).

(7) الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، البيهقي (2/ 78).

وفي هذا ردّ لما قاله البيهقي، أيضًا وهم عبد الرزاق في إدراجه؛ لمتابعة مؤمل وابن مهدي⁽¹⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده صحيح. وأما ما قيل في وهم عبد الرزاق فمردود بمتابعته مؤمل وابن مهدي.

101- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ خَيْرِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: "كَانَ عَلِيٌّ بِالْيَمَنِ فَأَتَيْتُ بِامْرَأَةٍ وَطَيْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلَ اثْنَيْنِ أَنْتَقِرَانَ لِهَذَا بِالْوَلَدِ؟ فَلَمْ يُعْرَا، ثُمَّ سَأَلَ اثْنَيْنِ أَنْتَقِرَانَ لِهَذَا بِالْوَلَدِ؟ فَسَأَلَ اثْنَيْنِ: أَنْتَقِرَانَ لِهَذَا بِالْوَلَدِ؟ حَتَّى فَرَغَ فَسَأَلَ اثْنَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ فَلَمْ يُعْرُوا، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَلْزَمَ الْوَلَدَ الَّذِي خَرَجَتْ عَلَيْهِ الْقُرْعَةُ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ ثُلْثِي الدِّيَةِ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِدُهُ"⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال البيهقي: "هذا الحديث مما يعد في أفراد عبد الرزاق، عن سفيان الثوري"⁽³⁾، وأشار إلى تفرد عبد الرزاق البخاري في "تاريخه" بقوله: "عن زيد بن أرقم، عن النبي ﷺ، في القرعة.

قاله خالد بن عبد الله، وابن نمير، عن الأجلح، عن الشعبي... ولا يتابع عليه.

وقال عبد الرزاق: أخبرنا الثوري، عن صالح الهمداني، عن الشعبي، عن عبد خير الحضرمي، عن زيد"⁽⁴⁾.

ثانياً: أخرجه أبو داود⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وابن ماجه⁽⁷⁾، والطحاوي⁽⁸⁾، والطبراني⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾

(1) شرح سنن ابن ماجه، مغلطاي (64/4 - 68).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7/ 359)، برقم (13472).

(3) السنن الكبرى، البيهقي (10/ 450)، برقم (21281).

(4) التاريخ الكبير، البخاري (5/ 79)، برقم (215).

(5) سنن أبي داود، أبو داود (2/ 281)، برقم (2270).

(6) سنن النسائي، النسائي (6/ 182)، برقم (3488)، والسنن الكبرى، النسائي (5/ 289، و447)، برقم (5652، و5993).

(7) سنن ابن ماجه، ابن ماجه (2/ 786)، برقم (2348).

(8) شرح مشكل الآثار، الطحاوي (2/ 212)، برقم (745).

(9) المعجم الكبير، الطبراني (5/ 172)، برقم (4987).

(10) السنن الكبرى، البيهقي (10/ 450)، برقم (21281).

من طريق عبد الرزاق، به.

واختلف على عبد الرزاق فمرة رواه سفيان، عن أجح، عن الشعبي، عن عبد خير الحضرمي، به. فجعل شيخ سفيان [أجح] بدل [صالح]. كما عند أحمد⁽¹⁾، والطحاوي⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾. وتابع سفيان الثوري على هذه الطريق الثقات، ومن بينهم يحيى القطان كما عند أبي داود⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾.

وعلي بن مسهر، كما عند النسائي في "الكبرى"⁽⁷⁾. وقال البيهقي: وهذا المشهور في هذا الباب⁽⁸⁾.

وقال العقيلي: "ولا يتابع الأجح على هذا مع اضطرابه فيه إلا من هو دونه"⁽⁹⁾، وقال أيضًا: "الحديث مضطرب الإسناد متقارب في الضعف"⁽¹⁰⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ إذ تفرد به عبد الرزاق، وهو يعد من مفاريدته عن سفيان الثوري. مع العلم: الحديث مضطرب.

102- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ عَوْفِ، عَنِ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنِ أَبِي بَرزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أْتَهُ: «كِرَةٌ - أَوْ نَهَى - عَنِ النَّوْمِ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثِ بَعْدَهَا»⁽¹¹⁾.

(1) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (76 / 32)، برقم (19329).

(2) شرح مشكل الآثار، الطحاوي (211 / 12)، برقم (4761).

(3) المعجم الكبير، الطبراني (172 / 5)، برقم (4988).

(4) سنن أبي داود، أبو داود (281 / 2)، برقم (2269).

(5) سنن النسائي، النسائي (183 / 6)، برقم (3490)، والسنن الكبرى، النسائي (290 / 5)، برقم (5654).

(6) السنن الكبرى، البيهقي (450 / 10)، برقم (21282).

(7) السنن الكبرى، النسائي (289 / 5)، و(448)، برقم (5653) و(5995).

(8) السنن الكبرى، البيهقي (450 / 10)، برقم (21282).

(9) الضعفاء الكبير، العقيلي (123 / 1).

(10) المرجع السابق (244 / 2).

(11) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (561 / 1)، برقم (2131). تنبيه: الحديث عن

صلاة العشاء كما في الرواية السابقة في "المصنف" برقم (2130).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الطبراني: "لم يروه عن الثوري إلا عبد الرزاق"⁽¹⁾.

ثانياً: أخرجه الطبراني⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾ من طريق عبد الرزاق، به.

وخالف عبد الرزاق الثقات عن سفیان الثوري، فقال الدارقطني: "يرويه خالد الحذاء، عن

أبي المنهال، عن أبي برزة، قال ذلك عنه سفیان الثوري، وشريك"⁽⁴⁾.

فمن هنا يتضح لي بأن عبد الرزاق ذكر شيخ سفیان الثوري هو [عوف]، وأما غيره ذكر

بأنّ شيخه هو [خالد الحذاء].

مع العلم: رواه البخاري⁽⁵⁾ من طريق عوف، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ

أَبِي إِلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: حَدَّثَنَا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟، قَالَ:

"كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ - وَهِيَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ

يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ - وَنَسِيْتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ - قَالَ:

وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَجِّرَ الْعِشَاءَ، قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ

صَلَاةِ الْعَدَاةِ، حِينَ يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ مِنَ السِّتِّينَ إِلَى الْمِائَةِ".

• الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بمتابعاته عند البخاري، وهذا إسناده ضعيف؛ إذ عبد الرزاق خالف

الثقات بذكر شيخ الثوري فذكر في روايته بأنّ شيخه [عوف]، وأما غيره فذكر شيخه بأنّه [خالد

الحذاء].

103- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَزَكُّ

الصَّلَاةِ شَرِكٌ»⁽⁶⁾.

(1) المعجم الأوسط، الطبراني (3 / 224)، برقم (2984).

(2) المرجع السابق (3 / 224)، برقم (2984).

(3) السنن الكبرى، البيهقي (1 / 663)، برقم (2123).

(4) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (6 / 306)، برقم (1157).

(5) صحيح البخاري، البخاري (1 / 123)، برقم (599).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3 / 125)، برقم (5009).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال ابن حزم: "وأما الأحاديث الواردة في أن ترك الصلاة شرك فلا تصح من طريق الإسناد"⁽¹⁾.

قلت: خالف عبد الرزاق الثقات عن سفيان الثوري في منته؛ بحيث رواه وكيع، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ». كما عند أبي داود⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾، وابن ماجه⁽⁴⁾، وأحمد في "السنة"⁽⁵⁾، وابن أبي شيبه⁽⁶⁾، والمروزي⁽⁷⁾، والخلال⁽⁸⁾، وأبي عوانة⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، وابن بطة⁽¹¹⁾.

وكذا أخرجه الدارقطني⁽¹²⁾ من طريق محمد بن يوسف البخاري، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «مَا بَيْنَ الْكُفْرِ أَوْ الشِّرْكِ وَالْإِيمَانِ تَرْكُ الصَّلَاةِ».

وأخرجه الدارقطني⁽¹³⁾ من طريق مؤمل، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ».

وكذا أخرجه ابن بطة⁽¹⁴⁾، وابن منده⁽¹⁵⁾ من طريق الحسين بن حفص الأصفهاني، قال: نا سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَالشِّرْكِ أَوْ الْكُفْرِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ». وكذا تابع الحسين بن حفص الأصفهاني، عن الثوري. الفريابي، وعبد

(1) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم (3/ 139).

(2) سنن أبي داود، أبو داود (4/ 219)، برقم (4678).

(3) سنن الترمذي، الترمذي (5/ 13)، برقم (2620).

(4) سنن ابن ماجه، ابن ماجه (1/ 342)، برقم (1078).

(5) السنة، عبد الله بن أحمد (1/ 358)، برقم (768).

(6) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (6/ 167)، برقم (30394).

(7) تعظيم قدر الصلاة، المروزي (2/ 873)، برقم (887).

(8) السنة، أبو بكر بن الخلال (4/ 142)، برقم (1373).

(9) مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة (1/ 63)، برقم (172).

(10) سنن الدارقطني، الدارقطني (2/ 396)، برقم (1753).

(11) الإبانة الكبرى، ابن بطة (2/ 670)، برقم (870).

(12) سنن الدارقطني، الدارقطني (2/ 398)، برقم (1754).

(13) المرجع السابق (2/ 398)، برقم (1755).

(14) الإبانة الكبرى، ابن بطة (2/ 669)، برقم (868).

(15) الإيمان، ابن منده (1/ 383)، برقم (218).

الله بن الوليد. كما عند ابن منده⁽¹⁾. وثابت بن محمد الشيباني. كما عند تمام الرازي⁽²⁾. وعبد الله ابن محمد بن المغيرة المخزومي. كما عند القضاعي⁽³⁾.

تنبيه: لم يتابع عبد الرزاق أحد على هذا اللفظ - كما اتضح من التخريج-، والله أعلى وأعلم.

• الحكم على الحديث:

الحديث شاذ بهذا اللفظ؛ فقد خالف الثقة عبد الرزاق الثقات عن سفيان الثوري.

104- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ سَارِقًا مَقْطُوعَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ سَرَقَ حُلِيًّا لِأَسْمَاءَ، فَقَطَعَهُ أَبُو بَكْرٍ النَّالِثَةُ - قَالَ: حَسِبْتُهُ قَالَ - يَدَهُ⁽⁴⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال ابن عبد البر: "ورواه وكيع عن سفيان فخالف عبد الرزاق في لفظه"⁽⁵⁾.

قلت: هذه الرواية عند ابن أبي أشيبة⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾ من طريق وكيع، عن سفيان، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: أن أبا بكر أراد أن يقطع الرجل بعد اليد، قال عمر: «السُّنَّةُ الْيَدُ» - واللفظ لابن أبي شيبة-. وقال الذهبي: "لكنه منقطع"⁽⁹⁾؛ لأنَّ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق لم يسمع من جده أبي بكر⁽¹⁰⁾.

(1) الإيمان، ابن منده (1/ 383)، برقم (218).

(2) فوائد، تمام (2/ 114)، برقم (1292).

(3) مسند الشهاب القضاعي، القضاعي (1/ 182)، برقم (267).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (10/ 187)، برقم (18769).

(5) الاستنكار، ابن عبد البر (7/ 545).

(6) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (5/ 490)، برقم (28265).

(7) سنن الدارقطني، الدارقطني (4/ 297)، برقم (3494).

(8) السنن الكبرى، البيهقي (8/ 475)، برقم (17264).

(9) المهذب في اختصار السنن الكبير، الذهبي (7/ 3413).

(10) انظر: جامع التحصيل، العلاتي (ص: 253)، برقم (626).

وله شاهد عند البيهقي⁽¹⁾ من طريق سعيد بن منصور، ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ مَقْطُوعَةً يَدُهُ وَرِجْلُهُ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ يَقْطَعُ رِجْلَهُ وَيَدَ عِ يَدَهُ يَسْتَطِيبُ بِهَا وَيَتَطَهَّرُ بِهَا وَيَنْتَفِعُ بِهَا، فَقَالَ عُمَرُ: "لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَقْطَعَنَّ يَدَهُ الْأُخْرَى"، فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ ﷺ فَقَطَعَتْ يَدُهُ". وفيه عبد الرحمن بن أبي الزناد، صدوق حسن الحديث.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ للانقطاع، فالقاسم لم يسمع من جده أبي بكر الصديق ﷺ كما ذكر الذهبي.

105- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ، أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ "خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِالنَّاسِ، فَخَطَبَ، ثُمَّ صَلَّى بِغَيْرِ أَدَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ قَالَ: وَفِي النَّاسِ يَوْمَئِذٍ الْبِرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ"⁽²⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً: قال ابن حجر: "وقد روى هذا الحديث قبيصة، عن الثوري، عن أبي إسحاق، قال: بعث ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي أن استسق بالناس، فخرج وخرج الناس معه، وفيهم زيد ابن أرقم، والبراء بن عازب"⁽³⁾.

أخرجه يعقوب بن سفيان في "تاريخه"⁽⁴⁾، وخالفه عبد الرزاق عن الثوري، فقال فيه: "إن ابن الزبير خرج يستسقي بالناس الحديث".

وقوله إن ابن الزبير هو الذي فعل ذلك وهم، وإنما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بأمر ابن الزبير، وقد وافق قبيصة عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري على ذلك"⁽⁵⁾.

(1) السنن الكبرى، البيهقي (8/ 475)، برقم (17265).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 86)، برقم (4899).

(3) فتح الباري، ابن حجر (2/ 513).

(4) انظر: المعرفة والتاريخ، الفسوي (2/ 630).

(5) فتح الباري، ابن حجر (2/ 513).

وقال العيني: "وقد أخرج يعقوب بن سفيان في "تاريخه" هذا الحديث من رواية قبيصة، عن الثوري، عن أبي إسحاق، قال: "بعث ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي: أن استسق بالناس، فخرج وخرج الناس معه، وفيهم زيد بن أرقم والبراء بن عازب".

وخالفه عبد الرزاق عن الثوري فقال فيه: "إن ابن الزبير خرج يستسقي بالناس... الحديث". وقوله: "إن ابن الزبير هو الذي فعل ذلك" وهم، وإنما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بأمر ابن الزبير.

وفي "سنن الكجّي"⁽¹⁾ ما يدل على أن الذي صلى بهم ذلك اليوم هو زيد بن أرقم⁽²⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده شاذ؛ فقد خالف عبد الرزاق الثقات عن سفيان الثوري في متنه.

(1) أي سنن أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجي البصري، رواية فاروق بن عبد الكبير الخطابي عنه، رواية أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني الحافظ عنه. مشيخة القزويني، القزويني (ص: 413)، برقم (231).

(2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني (7/ 48).

المطلب الثاني

أوهام عبد الرزاق الصنعاني عن بعض شيوخه⁽¹⁾

106- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ جَاءَهُ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُهُ - أَوْ يُشَاوِرُهُ - يُسَارُهُ ، فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، يَسْتَأْذِنُهُ فِيهِ فَجَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَلَامِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لَا شَهَادَةَ لَهُ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنَّي رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَ: بَلَى ، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ ، قَالَ: «أَلَيْسَ يُصَلِّي؟» قَالَ: بَلَى وَلَا صَلَاةَ لَهُ قَالَ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ نُهِيتُ عَنْهُمْ»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن عبد الله بن عدي الأنصاري، عن النبي ﷺ أن رجلاً أتى النبي ﷺ ليستأذنه في قتل رجل من المنافقين ... الحديث. قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو: عن عبيد الله بن عدي، عن النبي ﷺ، مرسل.

(1) تنبيه: اقتصرنا فقط على الأحاديث التي وهم فيها في مصنف عبد الرزاق كما أشار العلماء إلى ذلك، وهنا أحاديث ذكر الأئمة بأن عبد الرزاق وهم فيها ولكن لم يروها في "المصنف" ومنها ما ذكرها ابن عبد البر الاستنكار، ابن عبد البر (2/ 232): "مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه: "أنه ركب إلى ريم فقصر الصلاة في مسيرة ذلك".

قال مالك وذلك نحو من أربعة برد

قال أبو عمر: خالفه عقيل، عن ابن شهاب فقال: "وذلك نحو ثلاثين ميلاً".

وكذلك رواه عبد الرزاق، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر كان يقصر الصلاة في مسيره اليوم التام.

قال سالم: وخرجنا مع عبد الله إلى أرض له بريم، وذلك من المدينة على نحو من ثلاثين ميلاً فقصر عبد الله الصلاة يومئذ".

قال أبو عمر: أما رواية عبد الرزاق عن مالك فأظنها وهمًا فخالف ما في "الموطأ" لها، وإنما رواية عقيل عن ابن شهاب فإن لم تكن وهمًا فيحتمل أن يكون ريم موضعًا متسعًا كالإقليم عندنا، فيكون تقدير مالك إلى آخر ذلك، وتقدير عقيل في روايته إلى أول ذلك، ومالك أعلم بنواحي بلده".

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (10/ 163)، برقم (18688).

قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟!، قال: من عبد الرزاق" (1).

وقال ابن عبد البر: "قال إسماعيل القاضي: وليس فيهم أجود من رواية من معمر إن كان عبد الرزاق ضبط عن معمر؛ لأنه جعله عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن عبد الله بن عدي الأنصاري، عن النبي ﷺ" (2).

ثانياً: اختلف على الزهري، فمرة رواه عن عطاء بن يزيد الليثي، عن عبيد الله بن عدي، عن عبد الله بن عدي الأنصاري، كما هنا، ومن طريقه المروزي (3)، وابن حبان (4)، وأبو نعيم (5)، والبيهقي (6). وقال الذهبي: "هذا حديث جيد الإسناد من أمالي عبد الرزاق ولم يخرجوه في الستة" (7)،

وقال ابن حجر: "إسناده صحيح، وقد جوده معمر عن الزهري. ورواه مالك، والليث، وابن عيينة عن الزهري، فقالوا: عن رجل من الأنصار ولم يسموه" (8).
وصوبه ابن عبد البر (9).

- ومرة لم يعرف بالصحابي فقال: [رجل من الأنصار]. كما نكر ابن حجر (10).
- ومرة قال: [أن نفرًا من الأنصار حدثوه]. كما أخرجه ابن عبد البر (11) من طريق صالح بن كيسان وأبي أويس، عن الزهري، به.
- ومرة رواه مرسلًا فلم يذكر هذا الصحابي ولم يشر له. كما في رواية مالك (12) عن الزهري، به.

-
- (1) علل الحديث، ابن أبي حاتم (329/3-330)، برقم (907).
 - (2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (10/168).
 - (3) تعظيم قدر الصلاة، المروزي (2/913-914)، برقم (958).
 - (4) صحيح ابن حبان، ابن حبان (13/309)، برقم (5971).
 - (5) معرفة الصحابة، أبو نعيم (3/1729-1730)، برقم (4377).
 - (6) السنن الكبرى، البيهقي (3/512)، برقم (6502)، والسنن الصغير، البيهقي (3/281)، برقم (3177).
 - (7) المهذب في اختصار السنن الكبير، الذهبي (3/1295)، برقم (5774).
 - (8) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (4/152)، برقم (4841).
 - (9) انظر: أسد الغابة، ابن الأثير (3/332)، برقم (3069).
 - (10) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (4/152)، برقم (4841).
 - (11) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر (10/150).
 - (12) موطأ مالك، مالك (1/171)، برقم (84).

وقال البيهقي: "هكذا رواه مالك مرسلًا. ورواه معمر بن راشد، عن الزهري، عن عطاء، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن عبد الله بن عدي الأنصاري، موصولاً"⁽¹⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ إذ تفرد عبد الرزاق بوصله عن معمر، وقد خالف معمر مالك، والليث، وابن عيينة عن الزهري، فقالوا: عن رجل من الأنصار ولم يسموه.

107- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "تَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ: النَّمْلَةَ، وَالنَّحْلَةَ، وَالْهُدُودِ، وَالصُّرَدِ"⁽²⁾⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال أبو زرعة: "أخطأ فيه عبد الرزاق، والصحيح من حديث معمر: عن الزهري: أن النبي ﷺ مرسل"⁽⁴⁾.

ثانياً: اختلف على معمر، فرواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، كما هنا، ومن طريقه أبي داود⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، وأحمد⁽⁷⁾، وعبد ابن حميد⁽⁸⁾، والدارمي⁽⁹⁾، والطحاوي⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾.

(1) شعب الإيمان، البيهقي (4/ 291)، برقم (2539).

(2) هو طائر ضخم الرأس والمنقار، له ريش عظيم نصفه أبيض ونصفه أسود. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (3/ 21).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 451)، برقم (8415).

(4) علل الحديث، ابن أبي حاتم (6/ 165)، برقم (2416).

(5) سنن أبي داود، أبو داود (4/ 367)، برقم (5267).

(6) سنن ابن ماجه، ابن ماجه (2/ 1074)، برقم (3224).

(7) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (5/ 192)، برقم (3066).

(8) المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد (ص: 217).

(9) سنن الدارمي، الدارمي (2/ 1271)، برقم (2042).

(10) شرح مشكل الآثار، الطحاوي (2/ 326-327)، برقم (869).

(11) السنن الكبرى، البيهقي (5/ 350، و9/ 532)، برقم (10070، و19373)، ومعرفة السنن والآثار،

البيهقي (14/ 85)، برقم (19211).

• ورواه رباح بن زيد الصنعاني، عن معمر، عن الزهري: أن النبي ﷺ. كما ذكر أبو زرعة⁽¹⁾، ورجح هذه الطريق على طريق عبد الرزاق.

ورواه ابن جريج: عن عبد الله بن أبي ليبيد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. كما عند القُطَيْبِيِّ⁽²⁾، وغيره.

ورواه هشام وأبان العطار، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري؛ أن النبي ﷺ. وصحح أبو زرعة طريق عبد الله بن أبي ليبيد، بقوله: "ولكن زيادة الحافظ على الحافظ تقبل"⁽³⁾، وكذلك أكد الدارقطني هذه الطريق بقوله: "وإنما رواه الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس"⁽⁴⁾.

• الحكم على الحديث:

الحديث صحيح من طريق ابن جريج، عن عبد الله بن أبي ليبيد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وأما طريق معمر فصوب أبو زرعة بأنها مرسلة.

108- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: الْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ، وَإِنْصَافُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالِمِ»⁽⁵⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار، عن النبي ﷺ: ثلاث من كن فيه فقد وجد حلاوة الإيمان: الإنفاق من الإقتار ... الحديث".

فقالا: هذا خطأ؛ رواه الثوري، وشعبة، وإسرائيل، وجماعة، يقولون: عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار، قوله، لا يرفعه أحد منهم، والصحيح: موقف عن عمار.

(1) علل الحديث، ابن أبي حاتم (6/ 164)، برقم (2416).

(2) جزء الألف دينار، القطيعي (ص: 81-82)، برقم (58).

(3) علل الحديث، ابن أبي حاتم (6/ 166)، برقم (2416).

(4) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (10/ 124)، برقم (1912).

(5) جامع معمر بن راشد، عبد الرزاق الصنعاني (10/ 386)، برقم (19439).

قلت لهما: الخطأ ممن هو؟!.

قال أبي: أرى من عبد الرزاق أو من معمر؛ فإنهما جميعاً كثيري الخطأ.

وقال أبو زرعة: لا أعرف هذا الحديث من حديث معمر. ثم قال: من يقول هذا؟!.

قلت: حدثنا شيخ بواسط يقال له: ابن الكوفي، عن عبد الرزاق. فسكت⁽¹⁾.

• وقال البزار: "وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار موقوفاً

وأسنده هذا الشيخ -أي الحسن بن عبد الله الكوفي-، عن عبد الرزاق⁽²⁾.

• وقال ابن حجر: "لم يتفرد به الحسن بن الكوفي كما يشعر به كلامهم -أي أبو حاتم وأبو زرعة- بل تابعه على رفعه محمد بن الصباح الصغاني رواه ابن الأعرابي في "معجمه" عنه، فالظاهر أن الوهم فيه من عبد الرزاق؛ لأن هذين ممن سمع منه بأخرة"⁽³⁾.

• وقال أيضاً ابن حجر: "واستغريه البزار، وقال أبو زرعة: "هو خطأ".

قلت: وهو معلول من حيث صناعة الإسناد؛ لأن عبد الرزاق تغير بأخرة، وسماع هؤلاء منه في حال تغيره، إلا أن مثله لا يقال بالرأي، فهو في حكم المرفوع"⁽⁴⁾.

قلت: خالفهم ابن رجب، فقال: "وتردد أبو حاتم هل الخطأ منسوب فيه إلى عبد الرزاق أو معمر، ومعمر ليس بالحافظ لحديث العراقيين كما ذكر ابن معين وغيره"⁽⁵⁾. -أي أنّ الوهم من معمر-، وأشار اللالكائي إلى ذلك، بقوله: "وأسنده معمر وهو غريب"⁽⁶⁾.

تنبيه: من الملاحظ أنّ رواية عبد الرزاق في "المصنف" رواها موقوفة، فتنبه لهذا.

• الحكم على الحديث:

إسناده صحيح موقوفاً، وقد روى من طريق عبد الرزاق مرفوعاً، وهو ضعيف؛ إذ فيه وهم من معمر بن راشد أو عبد الرزاق. وله متابعات صحيحة موقوفة من قول عمار.

(1) علل الحديث، ابن أبي حاتم (214/5 - 216)، برقم (1931).

(2) مسند البزار = البحر الزخار، البزار (4/ 232-233)، برقم (1396).

(3) تغليق التعليق، ابن حجر (2/ 39).

(4) فتح الباري، ابن حجر (1/ 83)، والنكت على صحيح البخاري، ابن حجر (1/ 303).

(5) فتح الباري، ابن حجر (1/ 134).

(6) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي (5/ 1009).

109- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مَيْسِرَةَ، عَنْ أَبِي مُرَّةَ، مَوْلَى عَقِيلٍ، عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ قَالَتْ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَقَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمْتُ، وَذَلِكَ فِي الضُّحَى فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقُلْتُ: أُمُّ هَانِيٍّ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ قَالَتْ: «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِيٍّ»، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ مُلْتَجِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتَلَ فُلَانَ ابْنَ أُمِّيَّةَ رَجُلًا قَدْ أَجْرْتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجَارْتَ أُمَّ هَانِيٍّ»⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

قال الطبراني: "هكذا قال الدَّبْرِي، عن عبد الرزاق، عن مالك، عن ميمون بن ميسرة، وهم فيه، والصواب ما رواه القعنبي وغيره، عن مالك، عن موسى بن ميسرة"⁽²⁾.

قلت: خالف عبد الرزاق الثقات عن مالك، بذكر [ميمون بن ميسرة]. بل رواه مالك عن [موسى بن ميسرة]. كما عنده في "الموطأ"⁽³⁾، ومن طريقه أحمد⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، وغيرهم.

• الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بمتابعاته، وهذا إسناده ضعيف، فقد وهم فيه عبد الرزاق؛ إذ خالف الثقات في ذكر شيخ مالك.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 76)، برقم (4861).

(2) المعجم الكبير، الطبراني (24/ 418)، برقم (1018).

(3) موطأ مالك، مالك (1/ 152)، برقم (27).

(4) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (45/ 386)، برقم (27392).

(5) المعجم الكبير، الطبراني (24/ 418)، برقم (1018).

الفصل الثاني

علل عبد الرزاق الصنعاني في الإسناد

المبحث الأول

اختلاط وتلقيح عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه⁽¹⁾

المطلب الأول

تعريف الاختلاط والتلقيح، والفرق بينهما.

أولاً- الاختلاط اصطلاحاً:

قال ابن حجر: "إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي إما لكبره أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها؛ بأن كان يعتمدها، فرجع إلى حفظه، فساء، فهذا هو المختلط"⁽²⁾.

ثانياً- تعريف التلقيح اصطلاحاً:

هو يلحق الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه⁽³⁾.

ثالثاً- الفرق بينهما؟!.

فالاختلاط والتلقيح ناتج عن سوء حفظ الراوي، ولكن الاختلاط يطرأ بسبب طارئ، لا كالتلقيح، والله الملمه للصواب.

(1) تنبيه: هناك أحاديث اختلط فيها عبد الرزاق الصنعاني ولكن خارج المصنف ومنها ما قاله ابن أبي حاتم

في علل الحديث، ابن أبي حاتم (509/1-510)، برقم (75): "وسألت أبي عن حديث رواه أحمد ابن ثابت فرخويه، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن سماك بن الفضل، عن أبي رشدين الجندي، عن سراقه ابن مالك، عن النبي ﷺ: إذا أتى أحدكم الغائط، فلا يستقبل القبلة، واتقوا مجالس اللعن: الظل، والماء، وقارعة الطريق، واستمخروا الريح، واستشربوا على سوقكم، وأعدوا النبل.

قال أبي: إنما يروونه موقوف، وأسنده عبد الرزاق بأخرة".

• وأيضاً قال ابن حجر في فتح الباري، ابن حجر (5/227): "واختلف على عبد الرزاق عنه في رفعه ووقفه والمشهور عنه الوقف وهو أصح الروايتين عنه".

وغيرها من الأمثلة الدالة على اختلاطه، ولكن هي خارج "المصنف".

(2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت عتر، ابن حجر (ص: 104).

(3) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، برهان الدين الأبناسي (1/264).

المطلب الثاني

الأحاديث التي اختلط فيها في مصنفه

110- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى⁽¹⁾، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالْوَيْتْرِ، فَأَوْتِرُوا قَبْلَ الْفَجْرِ»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: اختلاط عبد الرزاق -هنا- بتغيير ألفاظ الأداة، ففي رواية الطحاوي⁽³⁾ صرح بصيغة الإخبار، فرواه من طريق محمود بن غيلان، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني سليمان بن موسى، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر، فأوتروا قبل الفجر».

ورواه الترمذي⁽⁴⁾ عن محمود بن غيلان، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل، والوتر، فأوتروا قبل طلوع الفجر».

وهذه الألفاظ التي اختلف فيها على ابن جريج، قال ابن رجب: "وذكر المروزي عن أحمد، أنه قال: لم يسمعه ابن جريج من سليمان بن موسى، إنما قال: "قال سليمان". قيل له: إن عبد الرزاق قد قال: عن ابن جريج: أنا سليمان؟ فأنكره، وقال: نحن كتبنا من كتب عبد الرزاق، ولم يكن بها، وهؤلاء كتبوا عنه بأخرة"⁽⁵⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ للانقطاع، فابن جريج لم يسمعه من سليمان بن موسى، وكذا اختلاط عبد الرزاق في ألفاظ الأداء.

(1) هو سليمان بن موسى القرشي الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق. تقريب التهذيب (ص: 255)، برقم (2616).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 13)، برقم (4613).

(3) شرح مشكل الآثار، الطحاوي (11/ 358-359)، برقم (4498).

(4) سنن الترمذي، الترمذي (2/ 332)، برقم (469).

(5) فتح الباري، ابن رجب (9/ 150).

111- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِي مَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِي مَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ»⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال أبو بكر الصَّومَعِيُّ: قلت لأحمد بن حنبل: فإن عبد الرزاق رواه عن معمر، قال: كتبتَه من أصله وليس هذا فيه، والحديث حديث ابن المبارك⁽²⁾.

أي أن هذا الحديث ليس من حديث عبد الرزاق.

ثانياً: أخرجه أبو عوانة⁽³⁾ عن الدَّبْرِيِّ، وغيره، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ". فمن الملاحظ من رواية أبي عوانة أن الوهم من عبد الرزاق، والله الملهم للصواب.

وهذا الحديث ثابت أخرجه ابن المبارك عن معمر، عن سهيل، به. كما عند ابن أبي شيبة⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، وغيره.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فهذا ليس من حديث عبد الرزاق كما ذكر الإمام أحمد بأن هذا الحديث ليس في أصوله، فالظاهر من كلامه بأنه تلقنه عبد الرزاق. وله متابعات صحيحة.

112- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «صُبُّوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُخَلَّ أَوْكِيئُهُنَّ»⁽⁶⁾ فَأَعْهَدُ إِلَيَّ

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 139)، برقم (7249).

(2) مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة (2/ 161)، برقم (2667). تنبيه: وقع في إسناده بدل [وغيره] [وعروة!!]؛ لذا اعتمدت على ط الجامعة الإسلامية.

(3) مستخرج أبي عوانة ط الجامعة الإسلامية، أبو عوانة (8/ 333)، برقم (3362).

(4) مصنف ابن أبي شيبة، ابن أبي شيبة (2/ 360، و7/ 325)، برقم (9904، و36534).

(5) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (15/ 121، و128)، برقم (9221، و9232).

(6) هو خيط القربة الذي تشد به واستعمل في كل ما يربط به من صرة وغيرها. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض (2/ 286).

النَّاسِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَجْلَسْنَاهُ فِي مِخْضَبٍ (1) لِحَفْصَةَ مِنْ نُحَاسٍ وَسَكَبْنَا عَلَيْهِ الْمَاءَ مِنْهُنَّ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ ثُمَّ خَرَجَ (2).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال النسائي بعدما أخرج هذه الطريق عن عبد الرزاق، وكذا من طريق هشام بن يوسف، عن معمر، به: "خالفهما عبد الله بن المبارك، فرواه عن معمر، ويونس، عن الزهري، عن عبيد الله، عن عائشة" (3).

ثانياً: اختلف فيه على عبد الرزاق: فمرة رواه عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. كما هنا، ومن طريقه البزار (4)، وابن خزيمة (5)، والنسائي في "الكبرى، والوفاء" (6)، وقال ابن خزيمة: "حدثنا به محمد بن يحيى مرة، نا عبد الرزاق مرة، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة بمثله، غير أنه لم يقل من نحاس، ولم يقل ثم خرج".

وتابع عبد الرزاق على هذه الطريق هشام بن يوسف، عن معمر، به. كما عند النسائي في "الكبرى، والوفاء" (7)، ثم قال: "خالفهما عبد الله بن المبارك، فرواه عن معمر، ويونس، عن الزهري، عن عبيد الله، عن عائشة".

وكذا تابعهما محمد بن حميد، عن معمر، به، كما عند الحاكم (8)، وقال البيهقي: "وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال: أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه قال: أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان قال: حدثنا ابن بكير قال: حدثني الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب أنه قال: أخبرني سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير في رجال من أهل العلم، أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ يقول. وهو صحيح" (9).

أي أنّ الصواب من حديث عبد الرزاق عروة عن عائشة.

(1) إجانة تغسل فيها الثياب. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (2 / 39).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1 / 60)، برقم (179).

(3) السنن الكبرى، النسائي (6 / 382)، برقم (7045)، والوفاء، النسائي (ص: 27)، برقم (6).

(4) مسند البزار = البحر الزخار، البزار (18 / 188)، برقم (174).

(5) صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة (1 / 64)، برقم (123).

(6) السنن الكبرى، النسائي (6 / 382)، برقم (7045)، والوفاء، النسائي (ص: 27)، برقم (6).

(7) السنن الكبرى، النسائي (6 / 382)، برقم (7045)، والوفاء، النسائي (ص: 27)، برقم (6).

(8) المستدرک على الصحيحين، الحاكم (1 / 244)، برقم (512).

(9) دلائل النبوة، البيهقي (7 / 208-209).

- ومرة رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة أو عمرة، عن عائشة. كما عند ابن راهويه⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾، وابن فرات⁽³⁾، وابن خزيمة⁽⁴⁾، وابن حبان⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾.
- وقال ابن خزيمة: "وقال: سمعت عبد الرزاق يذكره، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة نحوه. غير أنه لم يقل: «مِنْ نَحَاسٍ» حين جعل الحديث، عن عروة بلا شك".
- ومرة رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، أخبرني عروة، وعمرة، أحدهما أو كلاهما، عن عائشة. كما عند ابن حبان⁽⁷⁾.
- ومرة رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، وأخبرني عروة، عن عمرة، عن عائشة. كما هنا، وعنه البيهقي⁽⁸⁾.
- ومرة قال ابن بطلال: "وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، أو غيره، عن عائشة"⁽⁹⁾.
- تنبيه: أما طريق ابن المبارك فأخرجها البخاري⁽¹⁰⁾ عن يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَيُونُسُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَرْوَاجُهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَحَطُّ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ، بَيْنَ عَبَّاسٍ وَآخَرَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: هَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهَا، وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ: «هَرِيقُوا عَلِيًّا مِنْ سَنَعِ قَرِيبٍ لَمْ تُحَلِّ أَوْكِيئُهُنَّ، لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ» قَالَتْ: فَأَجْلَسْنَاهُ فِي مِحْضٍ لِحَفْصَةَ... الحديث".

-
- (1) مسند إسحاق بن راهويه، ابن راهويه (2/ 151)، برقم (645).
 - (2) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (42/ 97، و87/43)، برقم (25179، و25915).
 - (3) أحاديث منتقاة من جزء ابن الفرغ انتقاء العلائي، ابن الفرغ (ص: 27)، برقم (9).
 - (4) صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة (1/ 127)، برقم (258).
 - (5) صحيح ابن حبان، ابن حبان (14/ 561)، برقم (6596).
 - (6) السنن الكبرى، البيهقي (1/ 50)، برقم (122).
 - (7) صحيح ابن حبان، ابن حبان (14/ 566)، برقم (6600).
 - (8) السنن الكبرى، البيهقي (1/ 50)، برقم (123).
 - (9) شرح صحيح البخاري، ابن بطلال (1/ 299).
 - (10) صحيح البخاري، البخاري (7/ 127)، برقم (5714).

وتابع ابن المبارك شعيب عن الزهري. كما عند البخاري⁽¹⁾.

تنبيه: من هنا ألاحظ بأن رواية عبد الرزاق في "مصنفه" لم يخطأ فيها، وإنما أخطأ خارج "المصنف"، وإنما أتيت بهذا المثال من باب التوضيح، فلا يقبل من أي أحد بأن يقول أخطأ عبد الرزاق في "المصنف" إلا بنص من أحد العلماء، والله الملمهم للصواب.

• **الحكم على الحديث:**

إسناده صحيح من حديث عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.
وكذا صحيح من حديث ابن المبارك.

(1) صحيح البخاري، البخاري (50/1 - 51)، برقم (198).

المبحث الثاني تفرد عبد الرزاق الصنعاني في الأحاديث

المطلب الأول معنى التفرد

معنى التفرد لغة:

يدل على وحدة. من ذلك الفرد وهو الوتر⁽¹⁾، وتفرد وانفرد بالأمر: استقل به وحده وليس معه فيه شريك⁽²⁾.

وأفرد فلاناً: تركه وحيداً منفرداً... وأفرد فلاناً ولفلان: عهد إليه وحده وكلفه وحده بعمل، وفوض إليه أمراً، وقلده إياه، وولاه وحده⁽³⁾.

معنى التفرد اصطلاحاً:

فهو الذي لا يعرف إلا من طريق واحد، ويأتي بمعنى الغريب⁽⁴⁾، أو لم يرو هذا الحديث بهذا المعنى إلا فلان، يعني أن هذا الحديث بهذا المعنى لم يروه إلا شخص واحد عن فلان⁽⁵⁾.

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس (4 / 500).

(2) معجم متن اللغة، أحمد رضا (4 / 379).

(3) تكملة المعجم العربية، رينهارت دُوزي (8 / 38).

(4) توجيه النظر إلى أصول الأثر، السمعوني (1 / 389).

(5) شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، ابن عثيمين (ص: 100).

المطلب الثاني

تفرد عبد الرزاق الصنعاني في الأحاديث كما نص الأئمة على ذلك

113- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ إِذَا أَحْسَنْتُ أَوْ إِذَا أَسَأْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتَ حِيرَانَكَ يَقُولُونَ: قَدْ أَحْسَنْتَ فَقَدْ أَحْسَنْتَ، وَإِذَا سَمِعْتَهُمْ يَقُولُونَ: قَدْ أَسَأْتُ فَقَدْ أَسَأْتُ»⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الطبراني: "لم يروه عن منصور إلا معمر، ولا يروى عن ابن مسعود إلا من هذا الوجه تفرد به عبد الرزاق"⁽²⁾.

ثانياً: أخرجه ابن ماجه⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، وأبو عوانة "معلقاً"⁽⁵⁾، والخرائطي⁽⁶⁾، والشاشي⁽⁷⁾، وابن حبان⁽⁸⁾، والطبراني⁽⁹⁾، وأبو نعيم⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾ من طرق عن عبد الرزاق، به. وقال أبو عوانة: "في هذا الحديث نظر في صحته وتوهمينه"، فعلق عليه ابن حجر فقال: "ولم أعرف وجه النظر إلا من جهة رواية معمر عن الكوفيين"⁽¹²⁾.

-
- (1) جامع معمر بن راشد، عبد الرزاق الصنعاني (11 / 8)، برقم (19749).
 - (2) المعجم الأوسط، الطبراني (3 / 223)، برقم (2982).
 - (3) سنن ابن ماجه، ابن ماجه (2 / 1412)، برقم (4223).
 - (4) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (6 / 357)، برقم (3808).
 - (5) مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة (4 / 192)، برقم (6469).
 - (6) مكارم الأخلاق، الخرائطي (ص: 97)، برقم (256).
 - (7) المسند، الشاشي (2 / 22)، برقم (483).
 - (8) صحيح ابن حبان، ابن حبان (2 / 285)، برقم (526).
 - (9) المعجم الكبير، الطبراني (10 / 193)، برقم (10433)، والمعجم الأوسط، الطبراني (3 / 223)، برقم (2982).
 - (10) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم (5 / 43).
 - (11) السنن الكبرى، البيهقي (10 / 213)، برقم (20396). تنبيه: صحف هنا [ابن مسعود] إلى أبي مسعود]. وصوب في السنن الكبرى للبيهقي ت التركي، البيهقي (20 / 369)، برقم (20423).
 - (12) نتائج الأفكار، ابن حجر (4 / 447).

قلت: بل قصد ما قاله ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبد الله، عن النبي ﷺ: كيف لي أن أعلم إذا أحسنت أنني أحسنت ... وتذكر الحديث؟".

قالا: هذا خطأ؛ رواه حماد بن شعيب، عن منصور، عن جامع بن شداد، عن الحسن بن مسلم، عن النبي ﷺ مرسل.

قالا: وهذا هو الصحيح⁽¹⁾.

وكذا قال أبو نعيم: "غريب من حديث منصور لم نسمعه إلا من هذا الوجه"⁽²⁾.

• تنبيه: قال ابن مفلح: "إسناد جيد"⁽³⁾.

وقال أبو المعال المناوي: "رجال ابن ماجه رجال الصحيحين إلا شيخه وهو محمد بن يحيى فإن مسلما لم يخرج له"⁽⁴⁾.

وقال العراقي: "إسناده جيد"⁽⁵⁾. وقال الهيثمي: "رجالهم رجال الصحيح"⁽⁶⁾.

وقال ابن حجر: "هذا حديث صحيح"⁽⁷⁾، ثم قال: "وقد وجدت له شاهداً من رواية الكوفيين أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن جامع بن شداد، عن كلثوم الخزاعي، عن النبي ﷺ بنحوه.

رجالهم رجال الصحيح سوى كلثوم وهو مختلف في صحبته.

واختلف في سنده على الأعمش فأخرجه الحاكم من طريق حسين بن واقد، عن الأعمش، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. فإن كان محفوظاً فلأعمش فيه شيخان بسندين، وإلا فرواية أبي معاوية أرجح، لأنه أثبت الناس في الأعمش، والله أعلم"⁽⁸⁾.

(1) علل الحديث، ابن أبي حاتم (5/ 48)، برقم (1794).

(2) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم (5/ 43).

(3) الآداب الشرعية والمنح المرعية، ابن مفلح (2/ 113).

(4) كشف المناهج والتتائج في تخريج أحاديث المصابيح، المناوي (4/ 308).

(5) تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار، العراقي (ص: 677)، رقم (7).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (10/ 271)، برقم (17963).

(7) نتائج الأفكار، ابن حجر (4/ 446).

(8) المرجع السابق (4/ 447).

قلت: الأولى أن يقول اختلف على الأعمش، ورواه حماد بن شعيب، عن منصور، عن جامع ابن شداد، عن الحسن بن مسلم، عن النبي ﷺ مرسل. وهو صواب، كذا قال الرازيين⁽¹⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ فمعمر بن راشد روايته عن الكوفيين فيها ضعف. وقد صحح بعض العلماء طريق معمر؛ وذلك من خلال النظر لإسناده. وصححه ابن حجر في ضوء شاهده والصواب أنه اختلف في هذا الشاهد على الأعمش، والقول فيه قول الرازيين: إن الصواب الطريق المرسل، والله الملهم للصواب.

أي أنّ الحديث صحيح من طريق حماد بن شعيب، عن منصور، عن جامع بن شداد، عن الحسن بن مسلم، عن النبي ﷺ مرسل.

114- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِي عَلَى فُرَيْشٍ حَقًّا، وَإِنَّ لِفُرَيْشٍ عَلَيْكُمْ حَقًّا، مَا حَكَمُوا فَعَدَلُوا، وَأَتَمِنُوا فَأَدَّوْا، وَاسْتَرْجَمُوا فَرَجَمُوا، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلا معمر، تفرد به عبد الرزاق⁽³⁾.
ثانياً: أخرجه أحمد⁽⁴⁾، والخلال⁽⁵⁾، وابن حبان⁽⁶⁾، والطبراني⁽⁷⁾، وابن بشران⁽⁸⁾ من طرق عن عبد الرزاق، به.

وقال أحمد بن حنبل: "لا أعرفه إلا أن ابن أبي ذئب قد حدث عنه معمر غير حديث"⁽⁹⁾.

(1) انظر: علل الحديث، ابن أبي حاتم (5/ 48)، برقم (1794).

(2) جامع معمر بن راشد، عبد الرزاق الصنعاني (11/ 57)، برقم (19902).

(3) المعجم الأوسط، الطبراني (3/ 225)، برقم (2988).

(4) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (13/ 91)، برقم (7653).

(5) السنة، أبو بكر بن الخلال (1/ 130)، برقم (84).

(6) صحيح ابن حبان، ابن حبان (10/ 442، و445)، برقم (4581، و4584).

(7) المعجم الأوسط، الطبراني (3/ 225)، برقم (2988)، والدعاء، الطبراني (ص: 584)، برقم (2123).

(8) أمالي ابن بشران - الجزء الأول، ابن بشران (ص: 137-138)، برقم (299).

(9) السنة، أبو بكر بن الخلال (1/ 129)، برقم (84).

قلت: هذا الحديث تفرد به معمر بن راشد عن ابن أبي ذئب وهو كوفي، وفي حديث معمر عن الكوفيين شيء⁽¹⁾.

• **الحكم على الحديث:**

إسناده ضعيف؛ لتفرد معمر عن ابن أبي ذئب وهو كوفي، وفي حديث معمر عن الكوفيين شيء، وأشار الإمام أحمد إلى إعلاله بذلك.

115- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: 33] قَالَ: «رُبْعُ الْكِتَابَةِ».

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ لَا يَذْكُرُ فِيهِ النَّبِيَّ ﷺ⁽²⁾.

• **تخريج الحديث، ودراسة إسناده:**

أولاً: قال الطبراني: "لم يرفع هذا الحديث عن عطاء بن السائب إلا ابن جريج، تفرد به عبد الرزاق"⁽³⁾.

ثانياً: لم يتفرد به عبد الرزاق، بل تابعه هشام بن يوسف كما عند ابن أبي حاتم⁽⁴⁾. والحجاج

ابن محمد المصيصي، كما عند النسائي في "الكبرى"⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾. وهشام بن سليمان

المخزومي، كما عند ابن الأعرابي⁽⁷⁾، ثلاثتهم عن ابن جريج، عن عطاء بن السائب، عن عبد الله بن حبيب، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً.

(1) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (10/7 - 11).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8/ 375)، برقم (15589).

(3) المعجم الأوسط، الطبراني (3/ 229)، برقم (3001).

(4) تفسير ابن أبي حاتم، ابن أبي حاتم (8/ 2586-2587)، برقم (14508). تنبيه: وقع هنا تصحيف؛ إذ

صفح [عبد الله بن حبيب] إلى [عبد الله بن جندب].

(5) السنن الكبرى، النسائي (5/ 56)، برقم (5018).

(6) السنن الكبرى، البيهقي (10/ 552-553)، برقم (21667).

(7) معجم ابن الأعرابي، ابن الأعرابي (3/ 905)، برقم (1896).

ثالثاً: خالف ابن جريج جمع من الثقات في رفع هذا الحديث، فقال الطبراني: " لم يرفع هذا الحديث عن عطاء بن السائب إلا ابن جريج، تفرد به عبد الرزاق. وعبد الله بن حبيب أبو عبد الرحمن السلمي"⁽¹⁾.

وقال ابن جريج: "وأخبرني غير واحد، عن عطاء بن السائب أنه كان يحدث بهذا الحديث لا يذكر فيه النبي ﷺ"⁽²⁾.

وقال البيهقي: "وكذلك رواه حجاج بن محمد، عن ابن جريج مرفوعاً ورواه روح بن عباد، وابن جريج، وهشام الدستوائي، عن عطاء موقوفاً، وكذلك رواه عبد الأعلى، عن عبد الله بن حبيب أبي عبد الرحمن، عن علي، موقوفاً، وهو المحفوظ"⁽³⁾.

وقال: "هذا هو المحفوظ، موقوف. ورواه حجاج بن محمد، وعبد الرزاق، عن ابن جريج مرفوعاً عن النبي ﷺ"⁽⁴⁾.

وقال أيضاً: "زاد حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: وأخبرني غير واحد ممن سمع هذا الحديث من عطاء بن السائب أنه لم يرفعه إلى النبي ﷺ. قال ابن جريج: ورفع لي"⁽⁵⁾.

وقال: "هذا هو الصحيح موقوفاً، وكذلك رواه ورقاء بن عمرو، وخالد بن عبد الله، وأسباط بن محمد، عن عطاء بن السائب موقوفاً.

وكذلك رواه غير عطاء، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، عن علي ﷺ موقوفاً"⁽⁶⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ لمخالفة ابن جريج جمع من الثقات في رفع هذا الحديث. وهو صحيح موقوفاً.

(1) المعجم الأوسط، الطبراني (3 / 229)، برقم (3001).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8 / 375)، برقم (15589).

(3) السنن الصغير، البيهقي (4 / 222)، برقم (3476).

(4) معرفة السنن والآثار، البيهقي (14 / 451)، برقم (20725).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (10 / 553)، برقم (21667).

(6) المرجع السابق (10 / 553-554)، برقم (21668).

116- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ يَاسِينَ، عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ عَلَيَّ خُفِّيهِ بَعْدَمَا أَنْزَلَتِ الْمَائِدَةُ»⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن حماد بن أبي سليمان، عن ربيعي إلا ياسين الزيات، تفرد به عبد الرزاق⁽²⁾.

ثانياً: لم ينفرد به عبد الرزاق، بل تابعه علي بن غراب، عن ياسين بن معاذ الزيات، حدثني حماد، حدثني ربيعي بن حراش، سمعت جريراً، يقول: «وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا نَزَلَتْ سُورَةُ الْمَائِدَةِ، فَمَسَحَ عَلَيَّ خُفِّيهِ». كما عند إبراهيم بن عبد الصمد البغدادي⁽³⁾ -واللفظ له-، وابن عدي⁽⁴⁾.

ثالثاً: أخرجه الطبراني⁽⁵⁾، والعقيلي⁽⁶⁾ من طريق الدبري، به. وياسين بن معاذ الزيات،

ضعيف، قاله ابن معين⁽⁷⁾. وقال العقيلي: "وهذا يروى عن جرير من طرق صحاح من غير هذا الوجه"، وإحداها عند الشيخين⁽⁸⁾ من طريق الأعمش، قال: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ، يُحَدِّثُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ «بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيَّ خُفِّيهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى» فَسُئِلَ، فَقَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا» قَالَ إِبْرَاهِيمُ: «فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ» -واللفظ للبخاري-.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه ياسين بن معاذ الزيات، ضعيف، وخالف منته الثقات. والحديث عند الشيخين بدون هذا اللفظ.

- (1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 195)، برقم (759).
- (2) المعجم الأوسط، الطبراني (3/ 230)، برقم (3004).
- (3) الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق، أبو إسحاق البغدادي (ص: 50)، برقم (67).
- (4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (8/ 536).
- (5) المعجم الكبير، الطبراني (2/ 354)، برقم (2490).
- (6) الضعفاء الكبير، العقيلي (4/ 464).
- (7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ابن معين (3/ 334).
- (8) صحيح البخاري، البخاري (1/ 87)، برقم (387)، وصحيح مسلم، مسلم (1/ 227)، برقم (72) - ((272)).

117- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ خَالِدِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ لِصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَتَقَدَّمْتُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَأَخَذَ بِمَنْكِبِي فَأَخْرَجَنِي، وَقَامَ فِي مَقَامِي بَعْدَمَا كَبَّرَ الْإِمَامُ وَكَبَّرْتُ، فَلَمَّا فَرَعْنَا مِنَ الصَّلَاةِ التَّقَتَّ إِلَيَّ، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَخْرَجْتُكَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا أَنْ يُصَلِّيَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، فَعَرَفْتُ أَنَّكَ لَسْتَ مِنْهُمْ فَأَخْرَجْتُكَ»، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن خالد الحذاء إلا محمد بن راشد، تفرد به عبد الرزاق"⁽²⁾.

ثانياً: أخرجه الطبراني⁽³⁾ عن الدبري، عن عبد الرزاق، به.

1- محمد بن راشد: هو محمد بن راشد الخزاعي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى الشامي، الدمشقي، المعروف بالمكحولي، سكن البصرة⁽⁴⁾.

وثقه ابن معين⁽⁵⁾، وأحمد⁽⁶⁾، وابن المديني⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، وقال دحيم: "ثقة، وكان يميل إلى هوى"⁽⁹⁾.

وقال عبد العزيز بن سلام، عن أبي يحيى أحمد بن ثابت: "سئل أحمد بن حنبل عن محمد ابن راشد فقال: ثقة ثقة. قال: وقال لنا عبد الرزاق: ما رأيت رجلاً أروع في الحديث منه.

وفي رواية: أو أشد توقياً"⁽¹⁰⁾.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 53)، برقم (2460).

(2) المعجم الأوسط، الطبراني (3/ 231)، برقم (3006).

(3) المعجم الأوسط، الطبراني (3/ 230-231)، برقم (3006).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (25/ 186-187)، برقم (5208).

(5) انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ابن معين (4/ 465)، برقم (5322).

(6) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (3/ 181)، برقم (788).

(7) انظر: المرجع السابق.

(8) انظر: المرجع نفسه.

(9) المرجع نفسه.

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (25/ 189)، برقم (5208).

وقال عبد الرزاق: "ما رأيت أحداً أروع في الحديث منه"⁽¹⁾، وقال أبو النضر: "كنت أوصي شعبة بالرصافة، فمر محمد بن راشد، فقال شعبة: ما كتبت عن هذا؟ أما إنه صدوق، ولكنه شيعي، أو قدرى، شك أبي"⁽²⁾.

وقال ابن المبارك: "صدوق اللسان، وأراه اتهم بالقدر"⁽³⁾، وقال أحمد⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾: "لا بأس به".

وقال أبو حاتم: "كان صدوقاً، حسن الحديث"⁽⁶⁾.

وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق"⁽⁷⁾.

وقال ابن معين: "صالح، كان بالبصرة وقد دخل بغداد، وكان ثقة صدوقاً"⁽⁸⁾.

وقال ابن عدي: "وليس برواياته بأس إذا حدث عنه ثقة فحديثه مستقيم"⁽⁹⁾.

وقال دحيم: "كان يذكر بالقدر إلا أنه مستقيم الحديث"⁽¹⁰⁾.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألته عن محمد بن راشد، فقال: روى عنه أبو النضر، وعبد الرزاق، وهو الذي يقال له: الخزاعي. وكيع حدث عنه وهو ثقة ليس به بأس، وقال أبو النضر: كنت أوصي شعبة بالرصافة فدخل محمد بن راشد هذا، فقال شعبة: ما كتبت عنه، أما أنه صدوق ولكنه شيعي أو قدرى. قال أبي: روى عنه ابن المبارك، وهو الذي يحدث عن مكحول وعن عبدة بن أبي لبابة، وهو دمشقي وقع إلى البصرة"⁽¹¹⁾.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب (3/ 181)، برقم (788).

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (25/ 189)، برقم (5208).

(6) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (7/ 253)، برقم (1385).

(7) تاريخ بغداد، الخطيب (3/ 181)، برقم (788).

(8) المرجع السابق.

(9) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (7/ 421)، برقم (1676).

(10) تاريخ بغداد، الخطيب (3/ 181)، برقم (788).

(11) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، أحمد بن حنبل (2/ 504)، برقم (3322).

وقال أبو النضر: "كنت عند باب الرصافة فسلم علي شعبة، فمر محمد بن راشد الخزاعي، فقال لي: كتبت عن هذا شيئاً؟ ثم قال: لا تكتب عنه فإنه قدري"⁽¹⁾.

وقال المفضل بن غسان الغلابي: "إنه معتل الحديث"⁽²⁾.

وقال الفلاس: "كان محمد بن راشد صاحب مكحول يذهب إلى القدر"⁽³⁾.

وقال الجوزجاني: "محمد بن راشد كان مشتملاً على غير بدعة، وكان فيما سمعت متحريراً للصدق في حديثه"⁽⁴⁾. وقال ابن خراش: "محمد بن راشد المكحولي من أهل الشام، متروك الحديث"⁽⁵⁾. وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽⁶⁾.

وقال الدارقطني: "كان بالبصرة يعتبر به"⁽⁷⁾.

وقال أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري: "بلغني عن أبي مسهر، أنه قيل له: كيف لم تكتب عن محمد بن راشد؟، قال: كان يرى الخروج على الأئمة"⁽⁸⁾.

وقال ابن حبان: "كان من أهل الورع والنسك ولم تكن صناعة الحديث من بزرة، فكان يأتي بالشيء على الحساب، ويحدث على التوهم، فكثرت المناكير في روايته فاستحق ترك الاحتجاج به"⁽⁹⁾. وقال ابن حجر: "صدق يهم رمي بالقدر"⁽¹⁰⁾.

• قلت: هو صدوق يهم كما قال ابن حجر.

2- خالد الحذاء لم يسمع من قيس بن عباد؛ إذ توفي قيس بن عباد بعد (80هـ)، وخالد الحذاء من صغار التابعين⁽¹¹⁾.

(1) تاريخ بغداد، الخطيب (3/ 181)، برقم (788).

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه (3/ 181)، برقم (788).

(8) المرجع نفسه (3/ 181)، برقم (788).

(9) المجروحين، ابن حبان (2/ 253)، برقم (929).

(10) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 478)، برقم (5875).

(11) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 191، و457)، برقم (1680، و5582).

وكذا منته مخالف لما هو ثابت في هذه الحادثة؛ إذ رواه أحمد⁽¹⁾ وغيره، من طريق أبي جَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ إِيَّاسَ بْنَ قَتَادَةَ، يُحَدِّثُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، قَالَ: أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ لِلْقِيِّ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ رَجُلٌ أَلْفَاهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَبِي، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَخَرَجَ عُمَرُ مَعَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُمْتُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَنَظَرَ فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ، فَعَرَفَهُمْ غَيْرِي، فَخَانِي وَقَامَ فِي مَكَانِي، فَمَا عَقَلْتُ صَلَاتِي، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: يَا بُنَيَّ لَا يَسُوءُكَ اللَّهُ، فَإِنِّي لَمْ آتِكَ الَّذِي أَتَيْتُكَ بِجَهَالَةٍ، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَنَا: «كُونُوا فِي الصَّفِّ الَّذِي يَلِينِي» وَإِنِّي نَظَرْتُ فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ فَعَرَفْتُهُمْ غَيْرِكَ. ثُمَّ حَدَّثْتُ، فَمَا رَأَيْتُ الرَّجَالَ مَتَحَتِ أَعْنَاقَهَا إِلَى شَيْءٍ مُتَوَحِّهَا إِلَيْهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: هَلْكَ أَهْلُ الْعُقْدَةِ⁽²⁾ وَرَبِّ الْكُعْبَةِ، أَلَا لَا عَلَيْهِمْ آسَى، وَلَكِنْ آسَى عَلَى مَنْ يَهْلِكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَإِذَا هُوَ أَبِي. وإسناده صحيح.

• الحكم على الحديث:

منته منكر؛ إذ منته مخالف لما هو ثابت في هذه الحادثة، والله الملهم للصواب.

118- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا بَشْرُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ فَأَفْشُوهُ بَيْنَكُمْ»⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا بشر بن رافع، تفرد به عبد الرزاق"⁽⁴⁾.

(1) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (35/ 186 - 187)، برقم (21264).

(2) هم الأمراء وإنما قيل لهم أهل العقدة لأن الناس قد عقدوا لهم البيعة وأعطوهم الصفقة ومعنى العقدة البيعة المعقودة لهم. غريب الحديث، الخطابي (2/ 318).

(3) جامع معمر بن راشد، عبد الرزاق الصنعاني (11/ 131)، برقم (20117).

(4) المعجم الأوسط، الطبراني (3/ 231)، برقم (3008).

ثانيًا: أخرجه العقيلي⁽¹⁾، ومؤمل بن إهاب⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، وابن عدي⁽⁴⁾، والخطابي⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾ من طريق عبد الرزاق الصنعاني، به. بشر بن رافع الحارثي أبو الأسباط النجزي، ضعيف الحديث⁽⁷⁾. بل أشار البيهقي إلى تضعيف الحديث بقوله: "وروى بشر بن رافع وليس بالقوي، عن يحيى بن أبي كثير".

وقال ابن حجر: "أخرجه في "الأدب المفرد" من حديث أنس بسند حسن، وزاد: "وضعه الله في الأرض فأفشوه بينكم". وأخرجه البزار والطبراني من حديث بن مسعود موقوفًا ومرفوعًا وطريق الموقوف أقوى. وأخرجه البيهقي في "الشعب" من حديث أبي هريرة مرفوعًا بسند ضعيف، وألفاظهم سواء"⁽⁸⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف مرفوعًا، فيه بشر بن رافع الحارثي، ضعيف الحديث، وأشار إلى تضعيف الحديث البيهقي. وطرق الموقوف أقوى كما ذكر ابن حجر.

119- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَرَّتَيْنِ بَيْنَهُمَا جَلْسَةٌ»⁽⁹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الذهبي: "تفرد به عبد الرزاق"⁽¹⁰⁾. -أي تفرد عبد الرزاق الصنعاني بهذا الحديث عن معمر بن راشد-.

(1) الضعفاء الكبير، العقيلي (1/ 140).

(2) جزء المؤمل، مؤمل (ص: 76).

(3) المعجم الأوسط، الطبراني (3/ 231)، برقم (3008).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (2/ 164).

(5) شأن الدعاء، الخطابي (1/ 44-45)، برقم (23).

(6) شعب الإيمان، البيهقي (11/ 200)، برقم (8405).

(7) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 123)، برقم (685).

(8) فتح الباري، ابن حجر (11/ 13).

(9) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 188)، برقم (5261).

(10) المهذب في اختصار السنن الكبير، الذهبي (3/ 1126)، برقم (5082).

ثانيًا: أخرجه أحمد⁽¹⁾، والنسائي في "الكبرى"⁽²⁾، وابن الجارود⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾ من طرق عن عبد الرزاق، به.

والحديث عند الشيخين⁽⁶⁾ من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، به، بنحوه.

• الحكم على الحديث:

الحديث صحيح.

120- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: فَأَخْبَرَنَا أَصْحَابُنَا، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيِّ قَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْفِطْرَةِ الْقِرَاءَةُ مَعَ الْإِمَامِ»⁽⁷⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً: قال ابن القيسراني: "تفرد به عبد الرزاق عن ابن عيينة"⁽⁸⁾.

ثانيًا: أخرجه البيهقي⁽⁹⁾ من طريق عبد الرزاق، به.

ثم قال: "ورواه قيس بن الربيع، عن عمار الدهني، عن عبد الله بن أبي ليلى، عن علي. ولا يصح شيء من ذلك".

وأخرجه البخاري في "تاريخه"⁽¹⁰⁾ من طريق مختار بن عبد الله بن أبي ليلى، عن أبيه، عن

علي رضي الله عنه. ولا يصح.

(1) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (8 / 517)، برقم (4919).

(2) السنن الكبرى، النسائي (2 / 282)، برقم (1733).

(3) المنتقى، ابن الجارود (ص: 82)، برقم (295).

(4) المعجم الكبير، الطبراني (12 / 377)، برقم (13396).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (3 / 278)، برقم (5701)، والسنن الصغير، البيهقي (1 / 238)، برقم (622).

(6) صحيح البخاري، البخاري (2 / 10، 11)، برقم (920، و928)، وصحيح مسلم، مسلم (2 / 589)، برقم (33 - 861).

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2 / 138)، برقم (2804).

(8) أطراف الغرائب والأفراد، ابن القيسراني (1 / 227)، برقم (329).

(9) الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، البيهقي (2 / 457)، برقم (1908).

(10) التاريخ الكبير، البخاري (5 / 234)، برقم (770).

• الحكم على الأثر:

الأثر منكر، أنكره البخاري والبيهقي.

121- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ⁽¹⁾، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعَ مِائَةِ أَلْفٍ» قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: زِدْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَهَكَذَا»، وَجَمَعَ كَفَّيْهِ، قَالَ: زِدْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَهَكَذَا»، وَجَمَعَ كَفَّيْهِ، فَقَالَ عُمَرُ: حَسْبُكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: دَعْنِي يَا عُمَرُ مَا عَلَيْكَ أَنْ يُدْخِلَنَا اللَّهُ الْجَنَّةَ كُلَّنَا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ إِنْ شَاءَ أَدْخَلَ خَلْقَهُ الْجَنَّةَ بِكَفِّ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ عُمَرُ»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الطبراني: "لم يروه عن قتادة عن النضر بن أنس، عن أنس إلا معمر تفرد به عبد الرزاق"⁽³⁾.

وقال ضياء الدين المقدسي: "قيل: لم يرو عن قتادة عن النضر إلا معمر تفرد به عبد الرزاق، والله أعلم"⁽⁴⁾.

وقال ابن القيم: "تفرد به عبد الرزاق"⁽⁵⁾.

ثانياً: قال ابن حجر: "اختلف على قتادة في سنده اختلافاً كثيراً"⁽⁶⁾.

(1) هكذا هنا، وذكر في مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأصيل ط1 (135/9)، برقم (21480) [عن النضر]، وهو الصواب، وقال مدخله على المكتبة الشاملة في هامشه: "هكذا في طبعة دار التأصيل، وقد تحرف في طبعتي المكتب الإسلامي، ودار الكتب العلمية، إلى: «عَنْ أَبِي النَّضْرِ»، وهو النضر بن أنس، ومن طريق عبد الرزاق، أخرجه: أحمد، وابن أبي عاصم، والطبراني، في «الأوسط»، والبيهقي، في «شرح السنة»، على الصواب".

(2) جامع معمر بن راشد، عبد الرزاق الصنعاني (11/ 286)، برقم (20556).

(3) المعجم الصغير، الطبراني (1/ 214)، برقم (342).

(4) صفة الجنة، ضياء الدين المقدسي (ص: 183)، برقم (206).

(5) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ابن قيم الجوزية (ص: 134).

(6) فتح الباري، ابن حجر (11/ 411).

• أولاً: أوجه الاختلاف:

فرواه معمر، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن أنس، وخالفه أبو هلال الراسبي،
فرواه عن قتادة، عن أنس.

وخالفهما هشام الدستوائي، فرواه عن قتادة، عن أبي بكر بن أنس، عن أبي بكر بن
عمير الأنصاري، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

• ثانياً: تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: فأخرجه أحمد⁽¹⁾، وابن أبي عاصم⁽²⁾، وابن أبي داود⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾،
والبيهقي⁽⁵⁾ من طريق عبد الرزاق وهو -في مصنفه⁽⁶⁾- عن معمر، عن قتادة، عن النضر بن
أنس، عن أنس، به.

وأما الوجه الثاني: فأخرجه أحمد⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، وأبو نعيم⁽⁹⁾ من طريق أبي هلال
الراسبي، عن قتادة، عن أنس.

وأما الوجه الثالث: قال الطبراني⁽¹⁰⁾: "ورواه معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن
قتادة، عن أبي بكر بن أنس، عن أبي بكر بن عمير، عن أبيه، عن النبي ﷺ". وكذا ذكر
الدارقطني⁽¹¹⁾.

(1) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (20/121-122)، برقم (12695)، وفضائل الصحابة، أحمد بن حنبل
(445/1)، برقم (714). أخرجه هنا عن عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن قتادة، عن أنس، أو عن النضر
ابن أنس، عن أنس.

(2) السنة، ابن أبي عاصم (1/262)، برقم (590). أخرجه هنا من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن
قتادة، عن أنس بن مالك، وعن النضر بن أنس، عن أنس.

(3) البعث، ابن أبي داود (ص: 49-50)، برقم (51).

(4) المعجم الأوسط، الطبراني (3/359)، برقم (3400)، والمعجم الصغير، الطبراني (1/214)، برقم
(342).

(5) الأسماء والصفات، البيهقي (2/154)، برقم (721).

(6) جامع معمر بن راشد، عبد الرزاق الصنعاني (11/286)، برقم (20556).

(7) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (20/310-311)، برقم (13007).

(8) المعجم الأوسط، الطبراني (8/364)، برقم (8884).

(9) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم (2/344-345)، ومعرفة الصحابة، أبو نعيم (1/237)،
برقم (777).

(10) المعجم الأوسط، الطبراني (8/365)، برقم (8884).

(11) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (12/221)، برقم (2642).

• ثالثاً: دراسة أوجه الاختلاف:

لقد قام بدراسة الثلاثة وجوه الإمام الدارقطني⁽¹⁾، ثم ذكر الخلاصة؛ إذ قال: القول ما قال هشام؛ لأنَّ أبا هلال ضعيف، ومعمراً سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش.

وعلق ابن حجر على الطريق الصواب فقال: "وصحَّ الحاكم من طريق أبي بكر بن عمير عن أبيه، ولكن أبو بكر لا أعرف من وثقه"⁽²⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، فيه معمر سيء الحفظ لحديث قتادة، وهذا الحديث منها كما نص الدارقطني.

مع العلم: الصواب من هذه الطريق ما رواه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أبي بكر بن أنس، عن أبي بكر بن عمير الأنصاري، عن أبيه، عن النبي ﷺ. كما قال الدارقطني، وإسناده ضعيف، فيه أبو بكر بن عمير، لم يوثقه أحد.

(1) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (12 / 221)، برقم (2642).

(2) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (4 / 607)، برقم (6076).

المبحث الثالث

بلاغات عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول

التعريف بالبلاغات

تعريف البلاغ لغة:

من (بلغ) الباء واللام والغين أصل واحد وهو الوصول إلى الشيء⁽¹⁾، وبلغ الشيء يبلغ بلوغاً: وصل وانتهى. وبلغه هو، وبلغه،... وتبلغ بالشيء: وصل به إلى مراده. وبلغ مَبْلَغ فلان، ومبلغته. والبلاغ: ما ابْلَغك⁽²⁾.

والبلاغ: الكفاية، وتقول: له في هذا بلاغ وبلغه وتبلغ أي كفاية، وبلغت الرسالة. والبلاغ: الإبلاغ... والإبلاغ: الإيصال، وكذلك التبليغ، والاسم منه البلاغ، وبلغت الرسالة⁽³⁾.

تعريف البلاغ اصطلاحاً:

هو ما يرويهِ المحدث عن لم يسمعه منه بلفظ: "بلغني عن فلان، أو أنّ فلاناً قال"⁽⁴⁾.

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس (1/ 301).

(2) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (5/ 535).

(3) لسان العرب، ابن منظور (8/ 419).

(4) الشبكة العنكبوتية من موقع الجمهرة.

المطلب الثاني

بلاغات عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه

122- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ فَرَّغَ مِنْ دَفْنِ مَيْمُونَةَ وَقَفَ عَلَى الْقَبْرِ فَدَعَا سَاعَةً، ثُمَّ انْصَرَفَ⁽¹⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

إسناده ضعيف؛ إذ هو من بلاغات عبد الرزاق، ولم أقف على من وصله.

123- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: وَبَلَغَنِي «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْحَرْصِ⁽²⁾ عَلَى يَهُودٍ مَرَّةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، ثُمَّ تَرَكَهُ بَعْدُ»⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق الصنعاني بتمام هذا اللفظ، وأما خرص النبي ﷺ اليهود فهذا ثابت من حديث عبد الله بن رواحة فأخرجه مالك⁽⁴⁾، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لِيَهُودٍ حَيْبَرٌ يَوْمَ افْتَتَحَ حَيْبَرَ: «أَفْرِكُمْ فِيهَا، مَا أَفْرَكُمُ اللَّهُ ﷻ عَلَى أَنْ التَّمَرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ»، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فَيَحْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي، فَكَانُوا يَأْخُذُونَهُ". وإسناده صحيح، ورجاله ثقات. وأما إرسال سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ، فلا يضر؛ لأنه أحد الأئمة الكبار المحتج بمراسيلهم، قاله العلائي⁽⁵⁾. وقال ابن حجر: "اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل"⁽⁶⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده منقطع؛ إذ هو من بلاغات عبد الرزاق الصنعاني، وأما خرص النبي ﷺ اليهود فهذا ثابت من حديث عبد الله بن رواحة، كما عند الإمام مالك -رحمه الله-، وغيره.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (3/ 510)، برقم (6507).

(2) أي حزر ما عليها من الرطب تمرا ومن العنب زبيبا. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (2/ 22).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 127)، برقم (7211).

(4) موطأ مالك، مالك (2/ 703).

(5) جامع التحصيل، العلائي (ص: 184)، برقم (244).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 241)، برقم (2396).

124- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: وَبَلَغَنِي إِيَّايَ أَنَّ قَتَادَةَ ذَكَرَ عَنْ خِلَاسِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ (1).

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أولاً: قال الأعظمي في حاشيته: "في أحد النسخ كذا!!، ولعل الصواب "ذكره عن خلاس بن عمر عن علي" أو "عن خلاس عن عمر وعلي" وقد روى عن الشعبي عن علي قال: "إذا اعتقت المرأة عبداً أو أمة فهلكت وتركت ولداً ذكراً، فولاء ذلك المولى لولدها ما كانوا ذكورا، فإذا انقطعت الذكور رجع الولاء إلى أوليائها".

وفي حاشية طبعة دار التأصيل ط1 برقم (16760) قالوا: "قوله: "خلاس بن عمر بن علي" كذا في الأصل، ولعل الصواب: "خلاس بن عمرو عن علي"، وينظر: "تهذيب الكمال" (2).

قلت: الصواب بأن هذا الحديث حديث علي بن أبي طالب عليه السلام، كما هو ملاحظ.

ثانياً: خلاس بن عمرو لم يسمع من علي بن أبي طالب عليه السلام؛ إذ قال أبو داود: "لم يسمع من علي" (3)، وقال أحمد: "وقيل: لم يسمع من علي" (4).

ثالثاً: وصله البيهقي (5) من طريق محمد بن سالم، عن الشعبي، أن علياً عليه السلام قال: "إِذَا أَعْتَقَتِ الْمَرْأَةُ عَبْدًا ، أَوْ أُمَّةً فَهَلَكَتْ وَتَرَكَتْ وَلَدًا ذَكَرًا فَوَلَاءُ ذَلِكَ الْمَوْلَى لَوْلَدِهَا مَا كَانُوا ذُكُورًا ، فَإِذَا انْقَطَعَتِ الذُّكُورُ رَجَعَ الْوَلَاءُ إِلَى أَوْلِيَائِهَا". وفيه محمد بن سالم الهمداني، ضعيف (6).

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فبلاغ عبد الرزاق فيه خلاس بن عمرو لم يسمع من علي بن أبي طالب عليه السلام. ووصله البيهقي وفيه محمد بن سالم الهمداني، ضعيف.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (9 / 34)، برقم (16254).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (8 / 364)، برقم (1744).

(3) سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود (ص: 346)، برقم (552).

(4) الكاشف، الذهبي (1 / 377)، برقم (1425).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (10 / 511)، برقم (21498).

(6) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 479)، برقم (5898).

المبحث الرابع

شك عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه

ويشتمل مطلبين:

المطلب الأول

شك عبد الرزاق الصنعاني في الإسناد

125- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى بِلَالٍ - أَوْ قَالَ: أُسَامَةَ - الشُّكُّ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - وَهُوَ يَتَوَضَّأُ تَحْتَ مَتْعَبٍ⁽¹⁾ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: مَا هَذَا؟، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ». قُلْتُ: مَا الْمَتْعَبُ؟، قَالَ: «الْمِيزَابُ»⁽²⁾»⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

هذا الحديث حديث بلال كما أثبت في جميع متابعاته.

مع العلم: اختلف على ابن سيرين.

• أولاً: أوجه الاختلاف:

فمرة رواه ابن سيرين، عن أبي جنبل، عن بلال.

ومرة رواه ابن سيرين، عن بعض أصحابه، عن بلال.

ومرة رواه ابن سيرين، عن رجل رأى بلالاً.

ومرة رواه ابن سيرين، عن بلال مرسلًا.

(1) هو الثقب الذي يسيل منه الماء. التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، الوقشي (84/1).

(2) الميزاب: بفتح الميم وكسرها، من وَزَبَ الماءُ: إذا سال. المفاتيح في شرح المصابيح، مظهر الدين الزيداني (502 /5).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 187)، برقم (733).

• ثانيًا: تخريج أوجه الاختلاف:

أما الوجه الأول: فأخرجه البزار⁽¹⁾، والشاشي⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾ من طريق عمر بن عامر، عن قتادة، عن محمد بن سيرين، عن أبي جندل بن سهيل بن عمرو، عن بلال به.

وقال البزار: "لا نعلم روى هذا الحديث، عن قتادة إلا عمر بن عامر"⁽⁴⁾.

وأما الوجه الثاني: رواه هشام، عن محمد بن سيرين، عن بعض أصحابه، عن بلال. كما ذكر الدارقطني⁽⁵⁾.

وأما الوجه الثالث: رواه الجريري، عن ابن سيرين، عن رجل رأى بلالاً. كما ذكر الدارقطني⁽⁶⁾.

وأما الوجه الرابع: رواه يونس بن عبيد، عن ابن سيرين، عن بلال مرسلًا. كما ذكر الدارقطني⁽⁷⁾.

• ثالثًا: دراسة أوجه الاختلاف:

• الوجه الأول: فيه عمر بن عامر: وهو عمر بن عامر السلمي البصري قاضيهما صدوق له أوهام⁽⁸⁾.

وثقه العجلي⁽⁹⁾، وأبو زرعة⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في "الثقات"⁽¹¹⁾، وقال أحمد: "عمر بن عامر ثبت ثقة في الحديث إلا أنه كان مرجئاً"⁽¹²⁾.

(1) مسند البزار = البحر الزخار، البزار (213/4 - 214)، برقم (1379).

(2) المسند، الشاشي (2 / 365)، برقم (969).

(3) المعجم الكبير، الطبراني (1 / 362)، برقم (1111).

(4) مسند البزار = البحر الزخار، البزار (213/4 - 214)، برقم (1379).

(5) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (7 / 179)، برقم (1285).

(6) المرجع السابق (7 / 179)، برقم (1285).

(7) المرجع نفسه (7 / 179)، برقم (1285).

(8) تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 414)، برقم (4925).

(9) الثقات، العجلي ط الدار (2 / 168)، برقم (1350).

(10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 127)، برقم (689).

(11) الثقات، ابن حبان (7 / 180)، برقم (9561).

(12) الضعفاء الكبير، العقيلي (3 / 183)، برقم (1178).

وقال ابن معين: "ليس به بأس ثقة"⁽¹⁾، وقال ابن معين: "ليس به بأس"⁽²⁾، وقال ابن عدي: "هو عندي لا بأس به"⁽³⁾.

وقال أحمد: "كان يحيى بن سعيد لا يستمره وقد، حدثنا عنه معتمر وعباد بن العوام وروى عنه سعيد بن أبي عروبة"⁽⁴⁾.

وقال الفلاس: "ليس بمتروك الحديث"⁽⁵⁾، وقال النسائي: "ليس بالقوي"⁽⁶⁾، وقال الدارقطني: "ليس بالقوي تركه يحيى القطان"⁽⁷⁾، وقال ابن معين: "ضعيف تركه حفص بن غياث"⁽⁸⁾.

وقال ابن المديني: "سألت يحيى قلت: حملت عن ابن أبي عروبة، عن عمر بن عامر شيئاً؟ فقال: لا، ولا حرف، ولا عن غيره يعني ولا عن غيره يعني ولا عن غير سعيد بن أبي عروبة عن عمر بن عامر شيئاً"⁽⁹⁾.

وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: كان عمر بن عامر قاضي البصرة، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه، قلت: لم؟ قال روى أحاديث أنكرها"⁽¹⁰⁾.

وقال أحمد: "كان يحيى بن سعيد لا يرضى عن ابن عامر"⁽¹¹⁾.

وقال أبو عبيد الأجري: سألت أبا داود عنه، فقال: "ضعيف، وأبو هلال فوقه، وعمر أن عندي فوقه، يعني القطان، قال أبو داود: وكان قاضي البصرة، وكان شريكا مع سوار"⁽¹²⁾.
وقال النسائي: "ضعيف"⁽¹³⁾.

-
- (1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 51)، برقم (1198).
 - (2) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 127)، برقم (689).
 - (3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 52)، برقم (1198).
 - (4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 51)، برقم (1198).
 - (5) المرجع السابق (6 / 51)، برقم (1198).
 - (6) الضعفاء والمتروكون، النسائي (ص: 81)، برقم (459).
 - (7) الإلزامات والتتبع، الدارقطني (ص: 171).
 - (8) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (6 / 51)، برقم (1198).
 - (9) الضعفاء الكبير، العقيلي (3 / 183)، برقم (1178).
 - (10) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (6 / 127)، برقم (689).
 - (11) المصدر السابق (6 / 127)، برقم (689).
 - (12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي (21 / 406)، برقم (4263).
 - (13) المصدر السابق (21 / 407)، برقم (4263).

وقال الساجي: "هو من الشيوخ صدوق ليس بالقوي فيه ضعف قال"⁽¹⁾.

وقال أحمد: "كان عبد الصمد بن عبد الوارث يروي عنه عن قتادة مناكير"⁽²⁾.

قلت: صدوق له أوهام، كما قال ابن حجر.

وأما الوجه الثاني، والثالث، والرابع: رجاله ثقات.

فمن هنا يتضح بأنه اختلف على ابن سيرين، ولم أستطع الترجيح بين هذه الوجه.

- والحديث عند مسلم⁽³⁾ من طريق الأعمش، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنِ بِلَالٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْخِمَارِ».

• الحكم على الحديث:

الحديث صحيح بمتابعاته، وهذا إسناده ضعيف؛ لاختلافه على ابن سيرين.

126- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ بَيَانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ سَرِيحَةَ [أَوْ]⁽⁴⁾ أَبِي سَرِيحَةَ، -شَكَ أَبُو بَكْرٍ- قَالَ: «حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَمَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ، كَانَ أَهْلُ الْبَيْتِ يُضْحُونَ بِالشَّأَةِ، وَالشَّائِنِ فَالآنَ يُبْخَلُّنَا جِيرَانُنَا»⁽⁵⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أخرجه الطبراني⁽⁶⁾ عن الدَّبْرِيِّ، عن عبد الرزاق، به. وفيه الشك.

وأخرجه ابن ماجه⁽⁷⁾ عن محمد بن يحيى الذهلي، عن عبد الرزاق، عن سفیان الثوري، عن بيان، عن الشعبي، عن أبي سريحة، قال: «حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ، كَانَ أَهْلُ الْبَيْتِ يُضْحُونَ، بِالشَّأَةِ وَالشَّائِنِ، وَالآنَ يُبْخَلُّنَا جِيرَانُنَا». فلم يشك هنا عبد الرزاق.

(1) تهذيب التهذيب، ابن حجر (7/ 466)، برقم (775).

(2) المرجع السابق (7/ 466)، برقم (775).

(3) صحيح مسلم، مسلم (1/ 231)، برقم (84 - 275).

(4) ما بين المعكوفتين لم تثبت في طبعة الأعظمي، وهو ثابت في مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، طبعة دار التأصيل ط1 (4/ 166)، برقم (8298).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 383)، برقم (8150).

(6) المعجم الكبير، الطبراني (3/ 182)، برقم (3056).

(7) سنن ابن ماجه، ابن ماجه (2/ 1052)، برقم (3148).

وتابع عبد الرزاق -على عدم الشك- عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن يوسف، كما عند ابن ماجه⁽¹⁾. وعبد الله بن محمد الزهري، كما عند الطبراني⁽²⁾. والفريابي كما عند البيهقي⁽³⁾.

أربعتهم عن سفيان الثوري، به. وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

• الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

127- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ ابْنِ خُنَيْمٍ، أَوْ عَنِ الْعَلَاءِ -شَكَ أَبُو بَكْرٍ-، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كُنَّا نُسَمِّيهَا شَبَاعَةَ - يَعْنِي زَمَزَمَ -، وَكُنَّا نَجِدُهَا نِعْمَ الْعَوْنُ عَلَى الْعِيَالِ»⁽⁴⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه الطبراني⁽⁵⁾ عن الدبري، به. -بصيغة الشك-.

وأخرجه ابن أبي شيبه⁽⁶⁾ عن وكيع. والأزرقي⁽⁷⁾ من طريق سليم بن مسلم. والفاكهي⁽⁸⁾ من طريق عبد الرحمن بن مهدي. ثلاثتهم عن الثوري، عن العلاء بن أبي العباس، عن أبي الطفيل، به. وقال المنذري: "رواه الطبراني في "الكبير" وهو موقوف صحيح الإسناد"⁽⁹⁾.
وقال ابن الهمام: "رواه الطبراني في "الكبير" وإسناده صحيح"⁽¹⁰⁾.

(1) المرجع السابق (2/ 1052)، برقم (3148).

(2) المعجم الكبير، الطبراني (3/ 182)، برقم (3058).

(3) السنن الكبرى، البيهقي (9/ 450)، برقم (19055).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 117)، برقم (9120).

(5) المعجم الكبير، الطبراني (10/ 271)، برقم (10637).

(6) مصنف ابن أبي شيبه، ابن أبي شيبه (3/ 273)، برقم (14134). تنبيه: صف هنا [العلاء بن أبي العباس] إلى [العلي بن أبي العباس].

(7) أخبار مكة، الأزرقي (2/ 52).

(8) أخبار مكة، الفاكهي (2/ 34)، برقم (1094).

(9) الترغيب والترهيب، المنذري (2/ 136)، برقم (1815).

(10) فتح القدير، ابن الهمام (2/ 506).

وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في "الكبير" ورجاله ثقات"⁽¹⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده صحيح.

128- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ - أَوْ غَيْرِهِ، شَكََّ أَبُو بَكْرٍ - أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ، أَوْ قَالَ: أَبَا مَسْعُودٍ - أَنَا أَشْكُ⁽²⁾ - وَسَلِيمَانَ، وَحُدَيْفَةَ صَلَّى بِهِمْ أَحَدُهُمْ، فَذَهَبَ يُصَلِّي عَلَى دُكَّانٍ⁽³⁾، فَجَبَذَهُ صَاحِبَاهُ، وَقَالَ: «انزِلْ عَنْهُ»⁽⁴⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

شك عبد الرزاق في شيخ الأعمش أهو مجاهد أو غيره!!، والصواب غيره، فقد أخرجه الشافعي⁽⁵⁾ من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن همام بن الحارث قال: صَلَّى بِنَا حُدَيْفَةَ عَلَى دُكَّانٍ مُرْتَفِعٍ فَسَجَدَ عَلَيْهِ، فَجَبَذَهُ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ فَتَابَعَهُ حُدَيْفَةُ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: أَلَيْسَ قَدْ نُهِِيَ عَنْ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ حُدَيْفَةُ: أَلَمْ تَرِنِي قَدْ تَابَعْتُكَ. وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

• الحكم على الأثر:

الأثر صحيح بمتابعته، وهذا إسناده ضعيف؛ فيه شك عبد الرزاق الصنعاني.

129- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ مَيْمُونَةَ، أَوْ أُمَّ الْفَضْلِ - شَكََّ أَبُو بَكْرٍ -، أَغْلَقَتْ بَابَ مَنْزِلِهَا عَلَى هَرَّةٍ بِمَكَّةَ، وَوَلَدَيْنِ لَهَا، وَخَرَجْتُ إِلَى مَنِي وَعَرَفَةَ، فَوَجَدْتُهَا قَدْ مَنَّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ «فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتِقَ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ رَقَبَةً»⁽⁶⁾.

(1) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (3/ 286)، برقم (5713).

(2) الذي شك هنا الدبيري، راوي "المصنف".

(3) المكان المرتفع يجلس عليه. التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي (ص: 166).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 413)، برقم (3905).

(5) مسند الشافعي، الشافعي (ص: 59).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 409)، برقم (8242).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

هذا الحديث من مفاريد عبد الرزاق الصنعاني، ونقله عنه عبد الحق فقال: "وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، أن امرأة أغلقت باب بيتها بمكة على هرة ولدها، وخرجت إلى منى ثم إلى عرفة، فرجعت فوجدتهن قد منن، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتق عن كل واحدة منهن رقبة".

هذا مرسل⁽¹⁾.

• الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، والحديث مرسل.

130- روى عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، وأبي يزيد المدني أو أحدهما - شك أبو بكر - أن أسماء ابنة عميس قالت: لما أهديت فاطمة إلى علي لم نجد في بيته إلا رملاً مبسوطاً، ووسادة خشوها ليف، وجره وكوزاً، فأرسل النبي ﷺ إلى علي: «لا تحدثن حدثاً» أو قال: «لا تقرين أهلك حتى أتيتك» فجاء النبي ﷺ فقال: «أنتم أخي؟» فقالت أم أيمن وهي أم أسامة بن زيد، وكانت حبشية، وكانت امرأة صالحة - يا نبي الله هو أخوك وزوجته ابنتك؟ - وكان النبي ﷺ آخى بين أصحابه وآخى بين علي ونفسه - فقال: «إن ذلك يكون يا أم أيمن» قال: فدعا النبي ﷺ بإناء فيه ماء، فقال فيه ما شاء الله أن يقول، ثم نضح على صدر علي ووجهه، ثم دعا فاطمة فقامت إليه تعثر في مرطها من الحياء، فنضح عليها من ذلك الماء، وقال لها ما شاء الله أن يقول، ثم قال لها: "أما إنني لم ألك، أنكحتك أحب أهلي إلي، ثم رأى رسول الله ﷺ سواداً من وراء الستر أو من وراء الباب فقال: «من هذا؟» قالت: أسماء قال: «أسماء ابنة عميس؟» قالت: نعم يا رسول الله قال: «أحنت كرامة لرسول الله ﷺ مع ابنته؟» قالت: نعم، إن الفتاة لئيلة يبني بها لا بد لها من امرأة تكون قريباً منها، إن عرضت حاجة أفضت بذلك إليها قالت: فدعا لي دعاء إنّه لأوثق عملي عندي، ثم قال لعلي: «دونك أهلك» ثم خرّج فولى قالت: فما زال يدعو لهما حتى توارى في حجره⁽²⁾.

(1) الأحكام الوسطى، ابن الخراط (2/ 330).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (5/ 485-486)، برقم (9781).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾ عن الدبري، به. وتابعه على الشك محمد بن أبي عمر العدني، عن عبد الرزاق، به. كما عند الأجري⁽²⁾.

المهم: أخرجه القُطَيْبِيُّ في "زوائد على فضائل الصحابة"⁽³⁾، والنسائي في "الكبرى"⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾، والدولابي⁽⁷⁾ من طريق حاتم بن وَرْدَانَ، عن أيوب السَّخْتِيَانِي، عن أبي يزيد المدني، عن أسماء بنت عُمَيْس، به. وعلق عليه الذهبي: "الحديث غلط؛ فإن أسماء كانت ليلة زفاف فاطمة بالحبشة"⁽⁸⁾.

• الحكم على الحديث:

الحديث منكر، فقد خالف متنه ما هو ثابت من السيرة.

131- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنِ الْهَيْثَمِ أَوْ أَبِي الْهَيْثَمِ -شَكَ أَبُو بَكْرٍ-: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ سَوْدَةَ تَطْلِيْقَةً، فَجَلَسَتْ لَهُ فِي طَرِيْقِهِ، فَلَمَّا مَرَّ سَأَلْتُهُ الرَّجْعَةَ، وَأَنْ تَهَبَ قَسَمَهَا مِنْهُ لِأَيِّ أَرْوَاجِهِ شَاءَ، رَجَاءً أَنْ تُبْعَثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَوْجَتَهُ، فَرَجَعَهَا وَقِيلَ ذَلِكَ»⁽⁹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

أخرجه الطبراني⁽¹⁰⁾ عن الدبري، به. وقال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفي إسناده ضعف"⁽¹¹⁾.

(1) المعجم الكبير، الطبراني (24 / 137)، برقم (365).

(2) الشريعة، الأجري (2133/5 - 2134)، برقم (1618).

(3) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل (2 / 762)، برقم (1342).

(4) السنن الكبرى، النسائي (7 / 452)، برقم (8455).

(5) المعجم الكبير، الطبراني (24 / 136)، برقم (364).

(6) المستدرک على الصحيحين، الحاكم (3 / 173)، برقم (4752).

(7) الذرية الطاهرة، الدولابي (ص: 65 - 66)، برقم (95).

(8) مختصر تلخيص الذهبي، ابن الملقن (3 / 1621)، برقم (600).

(9) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (6 / 239)، برقم (10657).

(10) المعجم الكبير، الطبراني (24 / 33)، برقم (87).

(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (9 / 246)، برقم (15343).

• وأخرجه ابن سعد⁽¹⁾ عن محمد بن عمر، حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن النعمان بن ثابت التيمي، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «اعْتَدِي». فَقَعَدَتْ لَهُ عَلَى طَرِيقِهِ لَيْلَةً فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بِي حُبُّ الرِّجَالِ وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أُبْعَثَ فِي أَزْوَاجِكَ فَأَرْجِعَنِي قَالَ: فَرَجَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ومن الملاحظ هنا أَنَّ أبا حنيفة النعمان بن ثابت لم يذكر الهيثم أو أبا الهيثم، ولكن يعكر على هذا الواقدي محمد بن عمر، فهو منكر الحديث.

• وأخرجه البيهقي⁽²⁾ من طريق أحمد بن الفرغ أبي عتبة، عن بقرية، عن أبي الهيثم، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: " اِعْتَدِي"، فَجَعَلَهَا تَطْلِيْقَةً وَاحِدَةً وَهُوَ أَمْلَكُ بِهَا.

فيه بقرية بن الوليد مدلس من المرتبة الرابعة⁽³⁾ ولم يصرح بأي رواية بأي صيغة من صيغ التدليس.

• وأخرجه ابن سعد⁽⁴⁾ عن مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام الدستوائي، حدثنا القاسم بن أبي بزة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ إِلَى سَوْدَةَ بِطَلَاقِهَا فَلَمَّا أَتَاهَا جَلَسَتْ عَلَى طَرِيقِهِ إِلَى بَيْتِ عَائِشَةَ فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: أَنْشُدْكَ بِالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ كِتَابَهُ وَاصْطَفَاكَ عَلَى خَلْقِهِ لِمَ طَلَّقْتَنِي؟ أَلَمْوَجِدَةَ وَجَدْتَهَا فِي؟ قَالَ: «لَا» قَالَتْ: فَإِنِّي أَنْشُدْكَ بِمَثَلِ الْأُولَى أَمَا رَجَعْتَنِي وَقَدْ كَبُرْتُ وَلَا حَاجَةَ لِي فِي الرِّجَالِ وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أُبْعَثَ فِي نِسَائِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرَجَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي وَلَيْلَتِي لِعَائِشَةَ حِبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

• وأخرجه البيهقي⁽⁵⁾ من طريق أحمد بن عبد الجبار، ثنا حفص بن غياث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَّقَ سَوْدَةَ، فَلَمَّا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ أَمْسَكَتْ بِثَوْبِهِ، فَقَالَتْ: مَا لِي فِي الرِّجَالِ مِنْ حَاجَةٍ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُحْشَرَ فِي أَزْوَاجِكَ قَالَ: فَرَجَعَهَا وَجَعَلَ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- وَكَانَ يَفْسِمُ لَهَا بِيَوْمِهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ."

وشكك ابن حجر بهذه الطرق بإشارته إلى اختلاف المتن، فقال: "وأخرجه ابن سعد من حديث عائشة من طرق، في بعضها أنه بعث إليها بطلاقها، وفي بعضها أنه قال لها: اعتدي،

(1) الطبقات الكبرى، ابن سعد (53/8 - 54).

(2) السنن الكبرى، البيهقي (7/ 561)، برقم (15006).

(3) طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر (ص: 49)، برقم (117).

(4) الطبقات الكبرى، ابن سعد (8/ 54).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (7/ 118-119)، برقم (13435).

والطريقان مرسلان، وفيهما: أنها قعدت له على طريقة فناشدته أن يراجعها، وجعلت يومها وليلتها لعائشة ففعل⁽¹⁾.

وهذه الطرق خالفت ما هو ثابت، فقد حسن ابن حجر حديث ابن عباس، فقال ابن حجر: "وأخرج الترمذي عن ابن عباس بسند حسن: " أَنَّ سَوْدَةَ خَشِيَتْ أَنْ يُطْلَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: لَا تُطْلِقْنِي، وَأَمْسِكْنِي، وَاجْعَلْ يَوْمِي لِعَائِشَةَ فَفَعَلَ، فَنَزَلَتْ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128]"⁽²⁾.

وهذه الرواية صريح بأن النبي ﷺ لم يطلق سودة، بل خشيت ذلك، وهذا هو الثابت من السيرة.

• الحكم على الحديث:

الحديث منكر، فقد خالف ما هو ثابت من السيرة؛ إذ أن النبي ﷺ لم يطلق سودة بل خافت الطلاق فوهبت يومها لعائشة، والله الملهم للصواب.

132- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ النَّوَوِيِّ، عَنِ مُغِيرَةَ⁽³⁾ أَوْ غَيْرِهِ، -شَكَ أَبُو بَكْرٍ-، عَنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «إِذَا جَاءَ الْأَمْرُ مِنْ قِبَلِهَا حَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا فَإِنْ جَاءَ مِنْ قِبَلِهِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا»⁽⁴⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه سعيد بن منصور⁽⁵⁾ عن أبي عوانة، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: «لا تحل الغدية حتى تعصيه ولا تطيعه، وتحنثه». وفيه تدليس المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي⁽⁶⁾.

• الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف، فيه تدليس المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي.

(1) الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (8/ 196)، برقم (11363).

(2) المصدر السابق.

(3) هو المغيرة بن مقسم. تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 543)، برقم (6851).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (6/ 498)، برقم (11825).

(5) سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور (1/ 381)، برقم (1439).

(6) انظر: تقريب التهذيب، ابن حجر (ص: 543)، برقم (6851).

المطلب الثاني

شك عبد الرزاق الصنعاني في المتن

133- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ وَعَیْرِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: نِعَمَ النِّسَاءِ نِسَاءَ الْأَنْصَارِ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ، وَأَنْ يَسْأَلْنَ عَنْهُ، وَلَمَّا نَزَلَتْ سُورَةُ النُّورِ شَقَّقْنَ حَوَاجِرَ أَوْ حُجَرَ مَنَاطِقِهِنَّ فَاتَّخَذْنَهَا حُمْرًا وَجَاءَتْ فَلَانَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ كَيْفَ أَعْتَسِلُ مِنَ الْحَيْضِ؟، قَالَ: «لِتَأْخُذْ إِحْدَاكُنَّ سِدْرَتَهَا وَمَاءَهَا، ثُمَّ لِنَطْهَرْ فَلِنُحْسِنِ الطُّهْرَ، ثُمَّ لِنُقِضَ عَلَى رَأْسِهَا وَلِنَلْصِقَ بِشُنُونِ رَأْسِهَا، ثُمَّ لِنُقِضَ عَلَى جَسَدِهَا، ثُمَّ لِنَأْخُذَ فِرْصَةَ⁽¹⁾ مُمَسَّكَةٍ⁽²⁾، أَوْ فِرْصَةَ». - شَكَ أَبُو بَكْرٍ فَلِنَطْهَرْ بِهَا يَعْنِي بِالْفِرْصَةِ الشُّكَّ وَقَالَ: بَعْضُهُمُ: الدَّرِيرَةُ -.

قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا، فَاسْتَحْيَى مِنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَتَرَ مِنْهَا وَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِينَ بِهَا» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَحَمْتُ الَّذِي قَالَ فَأَخَذْتُ بِجَيْبِ دِرْعِهَا فَقُلْتُ: تَتَّبِعِينَ بِهَا آثَارَ الدَّمِ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «لَحَمْتُ فُطِنْتُ»⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

الحديث عند الشيخين⁽⁴⁾ من طرق عن صفية بنت شيبة، به، بنحوه. وذكروا فيه [فِرْصَةَ] بدون شك.

• الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

134- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ طَعَامٌ؟»، قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «إِذَا

(1) هي القطعة من صوف أو قطن أو خرقة. النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 431).

(2) المطيِّبَةُ بِالمِسْكِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 431).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (1/ 314-316)، برقم (1208).

(4) صحيح البخاري، البخاري (1/ 70)، برقم (314، و315)، وصحيح مسلم، مسلم (1/ 260، و261)، برقم (60 - 332)، و (61 - 332).

أَصُومُ الْيَوْمَ» قَالَتْ: ثُمَّ دَخَلَ مَرَّةً أُخْرَى، فَقُلْتُ: قَدْ أُهْدِيَ لَنَا حُبَيْشٌ أَوْ حَيْسٌ⁽¹⁾ -شَكََّ عَبْدُ الرَّزَّاقِ-، فَقَالَ: «إِذَا أَفْطِرُ الْيَوْمَ، وَقَدْ كُنْتُ فَرَضْتُ الصِّيَامَ»⁽²⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

الحديث عند مسلم⁽³⁾ من طريق عائشة بنت طلحة، به، بنحوه. وذكر فيه [حيس] بدون شك.

• الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

(1) هو الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن. النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 467).

(2) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (4/ 277)، برقم (7792).

(3) صحيح مسلم، مسلم (2/ 808، و809)، برقم (169 - 1154)، و (170 - 1154).

الفصل الثالث

علل المتن عند عبد الرزاق في "مصنفه"

المبحث الأول

ما نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني من
البدعة

المطلب الأول

ما نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني لبدعته في ضوء المتن

135- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ عَلِيًّا «قَضَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَشْيَاءَ بَعْدَ وَقَاتِهِ كَانَ عَامَّتُهَا عِدَّةً» قَالَ: - حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: حَمْسُمَائَةَ أَلْفٍ -".

فَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: يَعْني دَرَاهِمَ.

فُلْنَا لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ: وَكَيْفَ قَضَى النَّبِيُّ ﷺ، وَأَوْصَى إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ لَا أَشْكُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى إِلَيَّ عَلِيٍّ، فَلَوْلَا ذَلِكَ مَا تَرَكُوهُ أَنْ يُقْضَى⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

تفرد عبد الرزاق بهذا الحديث. وقد وافق بدعته بشرحه للحديث، والله أعلى وأعلم.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ للانقطاع فقتادة بن دعامة لم يسمع من علي بن أبي طالب⁽²⁾.
والحديث من مفاريد عبد الرزاق فحينما شرحه وافق بدعته، والله المستعان وعليه التكلان.

136- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «مَا اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاضِيًا حَتَّى مَاتَ»، وَلَا أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ فِي آخِرِ خِلَافَتِهِ: اكْفِنِي بَعْضَ أُمُورِ النَّاسِ.

يَعْني عَلِيًّا⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

قال الأعظمي في حاشيته: "لا أدري من القائل: يعني عليًا؟!، وقد روى وكيع هذا الأثر من طريق إبراهيم بن سعد، عن الزهري، فقال: ما اتخذ رسول الله ﷺ قاضيًا، ولا أبو بكر، ولا عمر، حتى قال عمر ليزيد بن أخت النمر: اكفني بعض الأمور يعني صغارها".

تابعه يزيد بن أبي حبيب، عن الزهري، عن السائب، عن أبيه. عند وكيع.

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (7/ 294)، برقم (13235).

(2) جامع التحصيل، العلائي (ص: 255).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8/ 302)، برقم (15299).

وقد أخرجهما ابن سعد أيضًا.

فقوله: [يعني عليًا]، أراه من رأي عبد الرزاق لا من روايته".

• قلت: أخرجه أبو داود في "المراسيل"⁽¹⁾ من طريق عبد الرزاق، به. ولم يذكر فيه [يعني عليًا].

وأروده السيوطي⁽²⁾ من طريق معمر بن راشد. والمتقي الهندي⁽³⁾ عن عبد الرزاق، به. وفي كليهما لفظ: [يعني عليًا]. أي أنّ هذه اللفظة ثابتة في "المصنف"، وأنها من ترجيحه؛ لأنّ الروايات أشارت إلى [يزيد بن أخت النمر]، وتعصب عبد الرزاق لمذهبه، والله أعلى وأعلم.

• الحكم على الحديث:

رجاله ثقات، والحديث مرسل. وأما لفظ: [يعني عليًا]، فهذه من ترجيح عبد الرزاق الصنعاني، والثابت بأنه [يزيد بن أخت النمر]، والله الملهم للصواب.

ووصله وكيع بن الجراح⁽⁴⁾ من طريق محمد بن عمر الواقدي، عن عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، عن أبيه: "أَنَّ عُمَرَ   قَالَ: اكْفَيْ صِغَارَ الْأُمُورِ، فَكَانَ يَفْضِي فِي الدَّرْهِمِ وَنَحْوِهِ". والواقدي متروك.

137- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِابْنِ عُمَرَ: جَعَلْتُ عَلِيَّ عِتْقُ رَقَبَةٍ مِنْ وَدِّ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: «فَأَعْتَقِ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ».

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: وَقَالَ رَجُلٌ لِعُمَرَ: إِنَّ عَلِيَّ رَقَبَةٌ مِنْ وَدِّ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: «فَأَعْتَقِ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ»⁽⁵⁾.

• تخريج الأثر، ودراسة إسناده:

أخرجه الطبراني⁽⁶⁾ من طريق إبراهيم بن نافع، عن عمرو بن دينار، به، مرفوعًا.

(1) المراسيل، أبو داود (ص: 283)، برقم (389).

(2) المحاضرات والمحاورات، السيوطي (ص: 148).

(3) كنز العمال، المتقي الهندي (5/ 815)، برقم (14464).

(4) أخبار القضاة، وكيع بن الجراح (1/ 106).

(5) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8/ 491)، برقم (16017).

(6) المعجم الكبير للطبراني ج 13، 14 (ص: 45)، برقم (13667).

وفي إسناده أبو عبيدة أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السفر، صدوق يهم⁽¹⁾، وقال الدارقطني: "ووهم في رفعه؛ فالصحيح أنه من قول ابن عمر"⁽²⁾.

والطريق الموقوفة من مفاريد عبد الرزاق الصنعاني، عن ابن عيينة. وهي موافق لبدعة عبد الرزاق.

• الحكم على الأثر:

الأثر ضعيف، فهو من مفاريد عبد الرزاق الصنعاني، وقد وافقت بدعته، والله أعلى وأعلم.

المطلب الثاني

ما نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني لبدعته في ضوء ترتيب الأحاديث

لقد قام عبد الرزاق الصنعاني بترتيب الأحاديث تحت الأبواب ترتيباً راقياً، فقدم في بعض الأحيان روايات علي بن أبي طالب عليه السلام على رواية أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم⁽³⁾.

وفي بعض الأحيان قدم رواية أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم على رواية علي بن أبي طالب عليه السلام⁽⁴⁾، فهذا دليل على أنه لم يكن في ترتيبه تعصب لبدعته، بل كان يقدم الأحاديث والآثار في الباب على حسب ما يراه مناسباً، والله أعلى وأعلم.

(1) تقريب التهذيب (ص: 81)، برقم (60).

(2) علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/399)، برقم (2826).

(3) كما تحت باب كَيْفَ الصَّلَاةِ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ من رقم (6328 - 6333)، وباب أُجْلِتِ اللَّقَطَةُ السَّيْرَةُ من رقم (18636 - 18641)، وباب الرِّجُلِ يُحَدِّثُ ثُمَّ يَرْجِعُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ من رقم (3606 - 3612)، وغيره.

(4) كما تحت باب مَا يُوجِبُ الغُسْلَ، برقم (936، و937، و938)، فقد قدم رواية عمر، وعثمان، وعائشة، والمهاجرون الأولون رضي الله عنهم، على رواية علي بن أبي طالب عليه السلام.

وكذا تحت باب أَيُّ سَاعَةٍ يُسْتَحَبُّ فِيهَا الوُثْرُ برقم (4615 - 4627)، ذكر في أول الباب رواية أبي بكر وعمر بن الخطاب ثم ذكر رواية علي بن أبي طالب عليه السلام بعد عدة روايات.

وكذا ما تحت بابُ مُكْتَبِ الإمامِ بَعْدَمَا يُسَلِّمُ من رقم (3214 - 3232) فذكر رواية علي بن أبي طالب عليه السلام في آخر الباب وأما في أول الباب رواية أبي بكر رضي الله عنه.

المبحث الثاني

أوهام عبد الرزاق الصنعاني في تغيير بعض

ألفاظ الحديث

المطلب الأول

قلب عبد الرزاق الصنعاني لمتن الحديث

لم أقف على نص من العلماء بأنَّ عبد الرزاق الصنعاني قام بتقديم وتأخير في متن الحديث فاخْتَلَّ به الكلام.

وإن قال لي أحدهم: هناك تقديم وتأخير في متن رواية المصنف نفسها؟!..

قلت: إنما هذا من النساخ فلم ينص أحد من الأئمة على ذلك، وأجاب عن ذلك ابن حجر فقال: "قال ابن الصلاح: فما يوجد من حديث الدَّبْرِي، عن عبد الرزاق في مصنفات عبد الرزاق فلا يلحق الدَّبْرِي منه تبعة إلا إن صحف أو حرف، وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير؛ وذلك لأجل سماعه منه في حالة الاختلاط، والله أعلم"⁽¹⁾.

(1) لسان الميزان، ابن حجر (2 / 37). وهذه العبارة عند ابن الصلاح في مقدمته مختصره!!.

المطلب الثاني

التحريف والتصحيح لعبد الرزاق الصنعاني في ضوء متنه

138- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا خُوزًا»⁽¹⁾ وَكِرْمَانَ⁽²⁾ - قَوْمٌ مِنَ الْأَعَاجِمِ -، حُمَرَ الْوُجُوهِ، فُطَسَ الْأَنْوَفِ، صِغَارَ الْأَعْيُنِ، كَأَنَّ وُجُوهُهُمْ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ، نِعَالُهُمْ الشَّعْرُ»⁽³⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

قال الإمام أحمد: "أخطأ عبد الرزاق في قوله: خوزا -بالخاء-، وإنما هو بالجميم جوزا وكرمان، هما بلدان معروفان بالشرق، فالله أعلم"⁽⁴⁾.

قلت: أخرجه البخاري⁽⁵⁾ عن يحيى، قال، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا خُوزًا وَكِرْمَانَ مِنَ الْأَعَاجِمِ، حُمَرَ الْوُجُوهِ، فُطَسَ الْأَنْوَفِ، صِغَارَ الْأَعْيُنِ وَجُوهُهُمْ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ، نِعَالُهُمْ الشَّعْرُ".
تَابَعَهُ غَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. -أي تويح شيخ البخاري على ذلك-.

قلت: لم أقف على أحد اعترض على ضبطها إلا الإمام أحمد بن حنبل، وقال ابن الدماميني: "خوزًا: -بضم الخاء المعجمة وبالزاي-، وكرمان: -بكسر الكاف- معطوف على خوز، وهما بلدان معروفان بالشرق"⁽⁶⁾.

فهذا دليل على أنها ضبطت من أكثر من وجه، والله أعلى وأعلم.

• الحكم على الحديث:

إسناده صحيح.

(1) اسم لجميع بلاد خوزستان بين الأهواز وفارس. تاج العروس، الربيدي (15 / 143).

جبل معروف. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (2 / 87).

(2) صنع معروف في العجم. ويروى بالراء المهملة، وهو من أرض فارس، وصوبه الدارقطني. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (2 / 87).

(3) جامع معمر بن راشد، معمر بن راشد (11 / 374)، برقم (20782).

(4) البداية والنهاية، ابن كثير (6 / 250).

(5) صحيح البخاري، البخاري (4 / 196)، برقم (3590).

(6) مصابيح الجامع، الدماميني (7 / 222).

139- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ (1).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

في متن الحديث زيادة، وهي كالتالي: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ بِإِصْبَعِهِ"، فحذف كلمة: "بِإِصْبَعِهِ"، فقال أبو حاتم: "أخطأ عبدالرزاق في اختصاره هذه الكلمة؛ لأن عبد الرزاق اختصر هذه الكلمة، وأدخله في باب من كان يشير بإصبعه في التشهد، وأوهم أن النبي ﷺ إنما أشار بيده في التشهد، وليس كذلك هو. إنما هو إشارة النبي ﷺ إلى أبي بكر كان في الصلاة، أو قبل دخول النبي ﷺ في الصلاة" (2).

ويوضح لي هذه الزيادة ما أخرجه البخاري (3) مطولاً من طريق شُعَيْبِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ - وَكَانَ تَبِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَخَدَمَهُ وَصَحِبَهُ - أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فِي وَجَعِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي تُؤْفَى فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ سِنْرَ الْحُجْرَةِ يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَّةٌ مُصْحَفٍ، ثُمَّ تَبَسَّمَ يَضْحَكُ، فَهَمَمْنَا أَنْ نَعْتِنَ مِنَ الْفَرَحِ بِرُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ، فَانْكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَلَيَّ عَقْبِيهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَارِجٌ إِلَى الصَّلَاةِ «فَأَشَارَ إِلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَنْمُوا صَلَاتَكُمْ وَأَرْخَى السِّنْرَ فَنُؤْفَى مِنْ يَوْمِهِ»

• الحكم على الحديث:

حذف عبد الرزاق لفظ: "بِإِصْبَعِهِ" فأخطأ في مراد الحديث كما وضع أبو حاتم.

140- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْنَثْ" (4).

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 258)، برقم (3276).

(2) انظر: علل الحديث، ابن أبي حاتم (2/ 379-381)، برقم (453).

(3) صحيح البخاري، البخاري (1/ 136-137)، برقم (680).

(4) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (8/ 517)، برقم (16118).

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

• قال الترمذي: "سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: "هذا حديث خطأ. أخطأ فيه عبد الرزاق اختصره من حديث معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: "إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ قَالَ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلامًا فَطَافَ عَلَيْهِنَّ فَلَمْ تَلِدْ امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً نَضَفَ غُلامٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَكَانَ كَمَا قَالَ".

هكذا روي عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، هذا الحديث بطوله، وقال: سَبْعِينَ امْرَأَةً⁽¹⁾.

وقال أيضًا الترمذي: "سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: جاء مثل هذا من قبل عبد الرزاق وهو غلط. إنما اختصره عبد الرزاق من حديث معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في قصة سليمان بن داود حيث قال: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً⁽²⁾.

• وقال أبو عوانة: "يقال: غلط فيه عبد الرزاق إنما هو مختصر من الحديث الذي يليه"⁽³⁾.
• قلت: نفى عبد الرزاق بأنه اختصره بل قال: "وهو اختصره، يعني معمرًا"⁽⁴⁾، وصرح بذلك البزار، فقال: "وهذا الحديث أحسب أن معمرًا اختصره من حديث سليمان بن داود، قال: "لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِئَةِ امْرَأَةٍ تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلامًا يِقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ، فقال رسول الله ﷺ: لو قال إن شاء الله ولم يكن ثم حلف".

فأظن شبه على معمر إذا اختصره، والله أعلم"⁽⁵⁾.

• الحكم على الحديث:

الحديث ضعيف؛ إذ اختصره معمر بن راشد فأخطأ فيه.

(1) سنن الترمذي، الترمذي (108/4 - 109)، برقم (1532).

(2) العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير، الترمذي (ص: 253)، برقم (456).

(3) مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة (4/ 52)، برقم (5997).

(4) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (13/ 450)، برقم (8088).

(5) مسند البزار = البحر الزخار، البزار (16/ 200)، برقم (9333).

المطلب الثالث

إدراج عبد الرزاق الصنعاني

141- رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِنَبِيِّ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ أَنْ يَنْتَعَى بِالْقُرْآنِ»⁽¹⁾.

• تخريج الحديث، ودراسة إسناده:

• قال ابن حجر: "وقد أدرجه عبد الرزاق عن معمر، عنه. قال الذهلي: "وهو غير محفوظ في حديث معمر"⁽²⁾.

هذا الحديث من مفاريد عبد الرزاق الصنعاني، عن معمر بن راشد. لم يتابع عبد الرزاق أحد عن معمر بن راشد. وأخرجه من طريق عبد الرزاق. أحمد⁽³⁾، والنسائي في "الكبرى"⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾.

• والحديث عند الشيخين⁽⁶⁾ من طرق عن ابن شهاب، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ يَأْذِنِ اللَّهُ لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَنْتَعَى بِالْقُرْآنِ»، وَقَالَ صَاحِبٌ لَهُ⁽⁷⁾: يُرِيدُ يَجْهَرُ بِهِ -واللفظ للبخاري في أول موضع-.

وقال أيضًا ابن حجر: "وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لِشَيْءٍ»

(1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني (2/ 481)، برقم (4166).

(2) فتح الباري، ابن حجر (9/ 69).

(3) مسند أحمد، أحمد بن حنبل (13/ 102)، برقم (7670).

(4) السنن الكبرى، النسائي (7/ 271)، برقم (7999)، وفضائل القرآن، النسائي (ص: 112 - 113)، برقم (78).

(5) السنن الكبرى، البيهقي (2/ 78)، برقم (2428).

(6) صحيح البخاري، البخاري (6/ 191، و9/ 141، و158)، برقم (5023، و5024، و7482، و7544)، وصحيح مسلم، مسلم (1/ 545)، برقم (232 - 792).

(7) أي لأبي سلمة بن عبد الرحمن، وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن.

كَأَذْنِهِ لِنَبِيِّ يَتَعَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ» وكذا ثبت عنده من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة قوله عن سفيان هو ابن عيينة⁽¹⁾.

• الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ إذ أدرج عبد الرزاق الصنعاني هذا الحديث عن معمر، وقال الذهلي: "وهو غير محفوظ في حديث معمر". وروى من طرق أخرى عند الشيخين.

تم بحمد الله

(1) فتح الباري، ابن حجر (9/ 69). قلت: انظر طرق الحديث في صحيح مسلم، مسلم (1/ 545، و546)،
برقم (232 - 792)، و (233 - 792)، و (234 - 793).

أهم النتائج والتوصيات

أولاً: أهم النتائج:

- 1- طلب عبد الرزاق الصنعاني العلم وعمره ثماني عشرة سنة، وأكب على طلب العلم وهو ابن عشرين سنة، أي عام (146هـ).
- 2- لازم عبد الرزاق الصنعاني معمر بن راشد ثمان أو تسع سنين، وهذا دليل على شدة إتقانه لحديثه.
- 3- بدأت المسيرة العلمية في اليمن منذ العصر النبوي، فقد كان معاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري -رضى الله عنهما- عاملي النبي ﷺ على اليمن، وهما من أهل الفتوى من الصحابة.
- 4- ظهرت عدة مؤلفات في علم الحديث في اليمن، منها: صحيفة همام بن منبه، وجامع معمر بن راشد.
- 5- أكثر عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" من الرواية عن معمر بن راشد، وابن جريج، وسفيان الثوري، وابن عيينة.
- 6- تردد سفيان الثوري إلى اليمن عدة مرات، وقد خص عبد الرزاق الصنعاني بزيارة له خاصة، ثم بعد ذلك التقى بعبد الرزاق في الحجاز، وقد تاجر عبد الرزاق الصنعاني لسفيان الثوري.
- 7- كان عبد الرزاق الصنعاني متقنًا لحديث سفيان الثوري في اليمن، وحديثه عنه في الحجاز فيه اضطراب، وهذا الاضطراب لا يضعف عبد الرزاق الصنعاني في سفيان الثوري بشكل كلي.
- 8- اتفق الشيخان على تخريج حديث عبد الرزاق الصنعاني عن سفيان الثوري.
- 9- توسط عبد الرزاق الصنعاني في "المصنف" بالرواية عن إسرائيل بن يونس، وعبد الله بن عمر العمري، ومالك بن أنس.
- 10- الاسم الشائع لمصنف عبد الرزاق الصنعاني: "المصنّف"، كما أنه يطلق عليه: "مصنف عبد الرزاق"، وسماه بعضهم: "الجامع الكبير في الحديث"، ويقال له: "الجامع الكبير".
- 11- لم يشترط عبد الرزاق الصنعاني في "مصنفه" شرطاً معيناً يسير عليه.

- 12- رواة المصنف هم: الدَّبْرِيّ -وهو الذي روى معظم المصنف-، ومُحَمَّد بن علي النجار، ومُحَمَّد بن يوسف الخُذَاقِي، ومُحَمَّد بن عمر السمسار.
- 13- وروى مُحَمَّد بن علي النجار من مصنف عبد الرزاق الصنعاني كتاب أهل الكتاب، وكتاب البيوع، قال: أخبرنا عبد الرزاق، وجاء ذكره في ثلاثة مواضع: (9817) و(14054) و(14782).
- 14- وروى مُحَمَّد بن يوسف الخُذَاقِي من مصنف عبد الرزاق الصنعاني كتاب (أهل الكتابين)، وروايته تبدأ بالحديث برقم (9494)، وتنتهي برقم (9995)، ومجموعها (501) حديثاً. كما جاء ذكره أيضاً في موضعين آخرين: (20110) و (20316).
- 15- وروى مُحَمَّد بن عمر السمسار حديثين في مصنف عبد الرزاق الصنعاني عنه.
- 16- إن الدبري روى "المصنف" عن عبد الرزاق وهو صغير.
- 17- إن الدبري روى المصنف عرضاً على عبد الرزاق، وأنه لم يقرأه هو، وإنما قرئ على عبد الرزاق وهو يسمع.
- 18- قد أتى العلماء على عبد الرزاق الصنعاني، ولكن وقع له ما يقع به البشر.
- 19- وقد أثبت عبد الرزاق الصنعاني على نفسه التدليس؛ لذا ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من "طبقات المدلسين"، وهذا دليل على قلة تدليسه؛ لذلك لا يقبل بأن يقول فيه أحد: أنه مدلس إلا بدليل راجح، أو يقول أحد من العلماء القدماء.
- 20- وقد ابتلي عبد الرزاق الصنعاني بالتلقين بعد ذهاب بصره ولقن بحديث واحد داخل مصنفه كما نص العلماء على ذلك، وكذا وقفت على الأحاديث التي اختلط فيها عبد الرزاق الصنعاني في "المصنف" ولكن لم تتجاوز أربعة أحاديث.
- 21- اعترف عبد الرزاق الصنعاني بتشييعه، وهذا التشيع كان تشيع محبة، لا كما هو مفهوم في عصرنا الحاضر.
- 22- لقد شك عبد الرزاق الصنعاني في بعض الروايات في "مصنفه"، وهذا الشك على ضربين، منها أنها التبس عليه، ومنها أنه غلب عليه الظن أنه سمعه من شيوخه.
- 23- لقد أبهم عبد الرزاق الصنعاني بعض شيوخه في "مصنفه"، ولم أستطع تمييزهم إلا إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى، فمرة سماه رجل من أسلم، ومرة سماه رجل من أهل المدينة، وهو متروك.

- وكذا شيخ من أهل نجران، وهو محمد بن عُنَيْم، وهو منكر الحديث.
- 24- أهمل عبد الرزاق الصنعاني شيخه ابن مجاهد على الإطلاق، وأما غير شيوخه فقد أهمل:
الحارث بن عمرو الأنصاري، وقتادة المدلجي.
- 25- قد أسقط عبد الرزاق الصنعاني محمد بن عمرو الياضي شيخه عن ابن جريج.
- 26- قد نص العلماء بأنَّ عبد الرزاق الصنعاني تفرد ببعض الأحاديث عن شيوخه.
- 27- لم أقف على نص من العلماء بأنَّ عبد الرزاق الصنعاني قام بتقديم وتأخير في متن الحديث فاختم به الكلام.
- 28- لقد وقع عبد الرزاق الصنعاني في تصحيف بعض الكلمات، وهذا من جبلته البشرية، والله المستعان وعليه التكلان.
- 29- لم أقف على روايات موضوعة عند عبد الرزاق الصنعاني.
- 30- لقد تم دراسة مائة وواحد وأربعين حديثاً وأثرًا، وهي تم تصنيفها على حسب الجدول:

درجة هذه الأحاديث والآثار من ناحية القبول أو الرد	عدد الأحاديث والآثار	تصنيف الأحاديث والآثار
ضعيف	1	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه ثم التعريف بهم
اثني عشر حديثاً وأثرًا تحت دائرة القبول بمتابعاته وشواهد كبرق (4، و7، و8، و9، و10، و11، و15، و18، و20، و31، و32، و36)	35	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بقوله: عن رجل
كلاهما ضعيف	2	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه

درجة هذه الأحاديث والآثار من ناحية القبول أو الرد	عدد الأحاديث والآثار	تصنيف الأحاديث والآثار
		بقوله: عن غير واحد
ضعيف	1	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع توثيقهم
حديثان لهما متابعة حسنة برقم (41، و47)، وآخر له متابعة صحيحة برقم (45)	13	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه رجل من أسلم أو رجل من أهل المدينة
ضعيف	1	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه رجل من أهل مصر
ضعيف	1	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه رجل من البصرة
له متابعة صحيحة	1	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه رجل من أهل مكة
له متابعة صحيحة	1	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه رجل من قریش
ضعيف	1	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه رجل من أهل الكوفة
كلاهما ضعيف	2	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه رجل من أهل البصرة
كلها ضعاف	3	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه من أهل المدينة

درجة هذه الأحاديث والآثار من ناحية القبول أو الرد	عدد الأحاديث والآثار	تصنيف الأحاديث والآثار
أحدهما له متابعة صحيحة برقم (65)	2	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الجزيرة
ضعيف	1	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الطائف
ضعيف مرسلًا. ولكن له شاهد من حديث ابن عمر -رضى الله عنهما- عند الشيخين	1	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل الشام
كلاهما ضعيف	2	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيخه من أهل نجران
كلاهما ضعيف	2	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيخه رجل من قيس
واحد منها له متابعة صحيحة برقم (74)	6	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه مع ذكر بأنهم من أصحابه
أربعة أحاديث لها متابعة صحيحة برقم (81، و83، و86، و89) وكذا هناك حديث ضعيف ولكن أخذ العلماء به لموافقته لكتاب الله ﷺ كما برقم (87)	10	عدد الأحاديث التي أبهم عبد الرزاق الصنعاني شيوخه بالإخبار عن بعض الأئمة

درجة هذه الأحاديث والآثار من ناحية القبول أو الرد	عدد الأحاديث والآثار	تصنيف الأحاديث والآثار
كلاهما ضعيف	2	عدد الأحاديث التي أهمل عبد الرزاق الصنعاني غير شيوخه
ضعيف	1	عدد الأحاديث التي أسقط عبد الرزاق الصنعاني شيوخه
كلاهما ضعيف	2	عدد الأحاديث التي يوهم عبد الرزاق الصنعاني دلس عن غير شيوخه
واحد صحيح، برقم (95)	5	ما أسقط من شيوخ عبد الرزاق الصنعاني، وأوهم بأنه أرسل عنه
واحد صحيح بإسناده رقم (100)، والآخر له متابعة صحيحة برقم (102)	6	عدد الأحاديث التي وهم عبد الرزاق الصنعاني عن سفيان الثوري
ثلاثة صحاح واحد منها أحدهما صحيح لذاته ورقمه (108)، والثاني والثالث صحيح بالمتابعة ورقمه (107، و109)	4	عدد الأحاديث التي وهم عبد الرزاق الصنعاني عن بعض شيوخه
اثنان منهم صحيحان أحدهما صحيح لذاته ورقمه (112)، والثاني صحيح بالمتابعة ورقمه (111)	3	عدد الأحاديث التي اختلاط وتلقنها عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه

درجة هذه الأحاديث والآثار من ناحية القبول أو الرد	عدد الأحاديث والآثار	تصنيف الأحاديث والآثار
واحد منها صحيح برقم (119)	8	عدد الأحاديث التي تفرد عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه كما نص الأئمة على ذلك
ثلاثتهم ضعاف	3	عدد الأحاديث التي من بلاغات عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه
اثتان صحيحان لذاتهما كما برقم (126، و127) واثتان لهما متابعات صحيحة كما برقم (125، و128)	8	عدد الأحاديث التي شك عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه في ضوء إسناده
كلاهما صحيح	2	عدد الأحاديث التي شك عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه في ضوء متنه
كلها ضعاف	3	عدد الأحاديث التي نسب إلى عبد الرزاق الصنعاني لبدعته في مصنفه في ضوء متنه
واحد صحيح فقط برقم (138)	3	عدد الأحاديث التي قام عبد الرزاق الصنعاني في تحريفها وتصحيفها في مصنفه في ضوء متنه
له متابعة صحيحة	1	عدد الأحاديث التي تم إدراج عبد الرزاق الصنعاني

ثانيًا: أهم التوصيات:

أوصي طلبة العلم وخصوصًا أهل الحديث بأن يتوجهوا لدراسة علل الحديث، فهي التي تصقل شخصية طالب علم الحديث.

هذا وأسأل الله العلي العظيم القبول والتوفيق والسداد، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاهم...

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

الإبانة الكبرى، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي، تحقيق: رضا معطي، وآخرون، الرياض، دار الراجعية للنشر والتوزيع، ط2، 1415 هـ - 1994 م.

أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1402هـ-1982م.

اتباع لا ابتداع.. قواعد وأسس في السنة والبدعة، لحسام الدين بن موسى محمد بن عفانة، بيت المقدس، فلسطين، ط2، 1425 هـ - 2004 م

الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد، مصر، مكتبة الخانجي، مصر، 1399 هـ - 1979م.

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض، دار الوطن للنشر، ط1، 1420 هـ - 1999 م.

الآثار، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الأنصاري، تحقيق: أبو الوفا، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، (د.م)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1420 هـ - 2000م.

الأحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الرياض، دار الراجعية، ط1، 1411 هـ - 1991م.

أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1415 هـ-1994م.

الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، لابن الخراط عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي

السامرائي، الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 1416 هـ - 1995م.

أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، باكستان، حديث اكادمي - فيصل آباد، (د.ت).

أخبار القضاة، لأبي بكر محمد بن خلف بن حيّان بن صدقة الصبيّ البغداديّ، الملقّب بـ"وكيع"، صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد، ط1، 1366هـ=1947م، بيروت، صورتها عالم الكتب، الرياض، ومكتبة المدائن.

أخبار فخر وخبر يحيى بن عبد الله وأخيه إدريس بن عبد الله (انتشار الحركة الزيدية في اليمن والمغرب والديلم)، لأحمد بن سهل الرازي (المتوفى في الربع الأول من القرن الرابع)، دراسة وتحقيق: د. ماهر جرار، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1995 م.

أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، بيروت، دار خضر، ط2، 1414هـ.

الأدب الشرعية والمنح المرعية، لأبي عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي، عالم الكتب.

أدب النساء الموسوم بكتاب العناية والنهاية، لأبي مروان عبد الملك بن حبيب بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي الإلبيري القرطبي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط1 1412 هـ - 1992 م.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ.

الاستنكار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2000 م.

الاستقامة، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، المدينة المنورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1، 1403هـ.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمرى القرطبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، بيروت، دار الجيل، ط1، 1992 م.

أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، سنة النشر: 1415 هـ - 1994 م.

الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: عز الدين السيد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1997 م.

الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرَوِجَردي الخراساني، البيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، جدة، السعودية، مكتبة السوادي، ط1، 1993 م.

الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415 هـ.

أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ - 1998 م.

أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1409 هـ - 1988 م.

الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط15، 2002 م.

الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: فراسنتر روزنتال، ترجم التعليقاتان والمقدمة وأشرف على نشر النص: الدكتور صالح أحمد العلي، بغداد، مطبعة العاني، 1382 هـ/1963 م.

الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دراسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، القاهرة، دار الحديث، ط1، 1988 م.

الاقتراح في بيان الاصطلاح، لتقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، (د.ت).

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، علاء الدين، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لشمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي، باكستان، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، (د.ت).

الإلزامات والتتبع، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1405 هـ - 1985 م.

الأم، للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1410 هـ - 1990 م.

أمالى ابن بشران، لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن، ط1، 1418 هـ - 1997 م.

الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1382 هـ - 1962 م.

الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير حنيف، السعودية، دار طيبة، ط1 - 1405 هـ، 1985 م.

الإيمان، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنذَه العبدى، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ.

بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن الميزد الحنبلي، تحقيق وتعليق: الدكتورة روية عبد الرحمن السويفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413 هـ - 1992 م.

البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شيرى، دار إحياء التراث العربى، ط14081، هـ - 1988 م.

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لأبي حفص ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض-السعودية، دار الهجرة للنشر، ط1، 2004 م.

البعث، لأبي بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، تحقيق: خادم السنة المطهرة أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1407 هـ - 1987 م.

بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة، المنتقى: لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، المدينة المنورة، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط1، 1413 هـ - 1992 م.

بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف المراكشي المالكي المعروف بابن المواق (المتوفى: 642 هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد خرشافي، المملكة العربية السعودية، مكتبة أضواء السلف، ط1، 1425 هـ - 2004 م.

البنية شرح الهداية، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ - 2000 م.

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، ابن القطان، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طبية، ط1، 1418 هـ - 1997 م.

البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، جدة، دار المنهاج، ط1، 1421 هـ - 2000 م.

تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، (د.م)، دار الهداية، (د.ت).

تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1399 هـ - 1979 م.

تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، ط1، (د.ت).

تاريخ ابن يونس المصري، لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421 هـ.

تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني دمشق، مجمع اللغة العربية، ط1، (د.ت).

تاريخ إربل، للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ط1، 1980 م.

تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية، ط1، 1404 هـ - 1984 م.

تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، ط1، 1409 هـ - 1989 م.

تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410 هـ - 1990 م.

تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، للدكتور حسن إبراهيم حسن، ط7، بيروت، دار الأندلي، ط1، 1964م.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قانيماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م.

التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، القاهرة، مكتبة دار التراث، ط1، 1397 هـ - 1977م.

تاريخ الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، (د.م.)، دار الباز، ط1، 1405هـ-1984م.

تاريخ الخلفاء، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي الدمرداش، (د.م.)، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 1425هـ-2004م.

تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، الطبري، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي)، بيروت، دار التراث، ط1، 1387هـ.

التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، القاهرة، الفاروق الحديثة، ط1، 2006 م.

التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1427 هـ - 2006 م.

التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، ط1، (د.ت.).

تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن، حتى نهاية (ق6هـ)، للدكتور أيمن فؤاد السيد، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1408هـ/1988م.

تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422 هـ - 2002 م.

- تاريخ جرجان، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، تحقيق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، بيروت، عالم الكتب، ط4 1407 هـ - 1987 م.
- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1415 هـ - 1995 م.
- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المقدمي، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيان، دار الكتاب والسنة، ط1، 1415 هـ - 1994 م.
- التجريد على التنقيح [مطبوع مع النكت على صحيح البخاري]، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، أصله: لابن حجر العسقلاني [جرد السخاوي ما كتبه شيخه ابن حجر على نسخته من تنقيح الزركشي]، تحقيق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، أبو تميم نادر مصطفى محمود، القاهرة - مصر، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط1، 1426 هـ - 2005 م.
- تحرير تقريب التهذيب، للدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1417 هـ - 1997 م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (د.م)، دار طيبة، ط1، (د.ت).
- التدوين في أخبار قزوين، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبي القاسم الرافعي القزويني، تحقيق: عزيز الله العطاردي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408 هـ - 1987 م.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الشهير بـ «الذهبي»، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1425 هـ - 2004 م.
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، زكي الدين المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ.
- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط1، 1369 هـ.

التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، لعبد القادر عودة، بيروت، دار الكاتب العربي، ط1، (د.ت).

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار البشائر، ط1، 1996م.

التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع، ط1، 1406 - 1986م.

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن العسقلاني، تحقيق: د. عاصم القريوتي، عمان، مكتبة المنار، ط1، 1983 م.

تعظيم قدر الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المرزوي، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفيواي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط1، 1406هـ.

التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، لهشام بن أحمد الوقشي الأندلسي، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (مكة المكرمة - جامعة أم القرى)، الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، بيروت، المكتب الإسلامي، دار عمار - ، ط1، 1405هـ.

تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المملكة العربية السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط3- 1419 هـ.

التفسير من سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعة للنشر والتوزيع، ط1، 1417 هـ - 1997 م.

تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط1، 1406 هـ - 1986 م.

تكملة المعاجم العربية، لرينهارت بيتر آن دُوزي، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج 1 - 8: محمد سليم النعيمي، ج 9، 10: جمال الخياط، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، ط1، من 1979 - 2000 م.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ. 1989 م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1387 هـ.

التمييز، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المربع - السعودية، مكتبة الكوثر، ط3، 1410 هـ.

التنبه على مشكلات الهداية، لصدر الدين علي بن علي ابن أبي العز الحنفي، تحقيق ودراسة: عبد الحكيم بن محمد شاكر (ج 1، 2، 3) - أنور صالح أبو زيد (ج 4، 5)، (أصل الكتاب: رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1424 هـ - 2003 م.

تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، الرياض، دار الوطن، ط1، 1421 هـ - 2000 م.

تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ابن غالب الأملي الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ط1، (د.ت).

تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326 هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400 هـ - 1980 م.

توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 1416هـ - 1995م.

التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دمشق - سوريا، دار النوادر، ط1، 1429هـ - 2008م.

الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (يُنشر لأول مرة على نسخة خطية فريدة بخط الحافظ شمس الدين السخاوي المتوفى سنة 902 هـ)، لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السؤدوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشخوني) الجمالي الحنفي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، اليمن، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، ط1، 1432هـ - 2011م.

الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الهند، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ط1، 1393هـ - 1973م.

جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط1، (د.ت).

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ - 2001م.

جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1407هـ - 1986م.

الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، تأليف الإمام جلال الدين بن أبي بكر السيوطي، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2 2004م - 1425هـ.

جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السّلامي، البغدادي، ثمّ الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1424 هـ - 2004 م.

الجامع في الخاتم، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، البيهقي، صححه وعلق عليه: عمرو علي عمر، بومباي - الهند، الدار السلفية، ط1، 1407 هـ - 1987 م.

الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، رواية: المروزي وغيره، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، بومباي - الهند، الدار السلفية، ط1، 1408 هـ - 1988 م.

الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1384 هـ - 1964 م.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، ط1، (د.ت.).

الجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، جمهورية مصر العربية، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، ط1، 1430 هـ - 2009 م.

الجامع، منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق، لأبي عروة معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاها، البصري، نزيل اليمن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، باكستان، المجلس العلمي، وتوزيع بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403 هـ.

الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، بحيدر آباد الدكن - الهند طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بيروت دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271 هـ - 1952 م.

جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي المعروف بالقطيعي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الكويت، دار النفائس، ط1، 1414 هـ - 1993 م.

الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق، لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي البغدادي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحيم محمد بن أحمد القشقرى الأستاذ المشارك بكلية الحديث والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، ط1، 1420 هـ - 1999 م.

جزء المؤلف بن إيهاب، لأبي عبد الرحمن مؤمل بن إهاب - وقيل: يهاب - بن عبد العزيز بن قُفل بن سدل الربيعي الكوفي الرملي، تحقيق: عماد بن فرة، دار البخاري - بريدة، ط1، 1413 هـ.

جزء فيه أحاديث منتقاة من جزء أبي مسعود أحمد بن الفرات، انتقاء العلائي، لأبي مسعود أحمد بن الفرات بن خالد الضبي الرازي، انتقاء: العلائي، تحقيق: أبو عمار عبد الله بن ضيف الله العامري الشمراني، الإمارات، دار الريان. - الفجيرة [طبع مع عوالي ابن الفرات انتقاء الذهبي]، ط1: 1413 هـ - 1992 م.

جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: مختار إبراهيم الهانج - عبد الحميد محمد ندا - حسن عيسى عبد الظاهر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الأزهر الشريف، ط2، 1426 هـ - 2005 م.

الجيم، لأبي عمرو إسحاق بن مزار الشيباني بالولاء، تحقيق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط1، 1394 هـ - 1974 م.
حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، القاهرة، مطبعة المدني، ط1، (د.ت).

الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهيرك بالماوردي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ - 1999 م.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق ابن موسى بن مهران الأصبهاني، مصر، السعادة، 1394 هـ - 1974 م، ثم صورتها عدة دور منها بيروت، دار الكتاب العربي، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الكتب العلمية، ط1، 1409 هـ.

خلاصة البدر المُنير، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي
المصري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ-1989م.

الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، لأبي بكر البيهقي، تحقيق ودراسة:
فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال،
القاهرة - جمهورية مصر العربية، الروضة للنشر والتوزيع، ط1، 1436 هـ - 2015 م.

الدعاء، لأبي القاسم الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، تحقيق:
مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413 هـ.

دلائل النبوة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني،
تحقيق: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، بيروت، دار النفائس، ط2،
1406هـ - 1986 م.

ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، لأبي عبد الله محمد بن أحمد
بن عثمان ابن قَائِمَاز الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكة، مكتبة النهضة
الحديثة، ط2، 1387هـ-1967م.

الذرية الطاهرة النبوية، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي
الرازي، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الكويت، الدار السلفية، ط1، 1407هـ.

تكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن
قَائِمَاز الذهبي، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، الزرقاء، مكتبة
المنار، ط1، 1406هـ - 1986م.

نيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي،
البغداد، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض،
مكتبة العبيكان، ط1، 1425 هـ - 2005م.

ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، لجار الله الزمخشري، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط1،
1412هـ.

رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنجُوِيَه، تحقيق: عبد الله
الليثي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1407هـ.

روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1423هـ-2002م.

زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن القيم الجوزية، بيروت، مؤسسة الرسالة، - الكويت، مكتبة المنار الإسلامية، ط27، 1415 هـ -1994م.

الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، (د.م)، دار الطلائع، ط1، (د.ت).

الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1412 هـ -1992م.

الزهد والرفائق لابن المبارك (بليغ) «مَا رَوَاهُ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ فِي نُسخَتِهِ زَائِدًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْمَرْزُوقِيُّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ» ، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرزوقي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت).

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الرياض - المملكة العربية السعودية، دار المعارف، ط1، 1412هـ - 1992م.

سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة»، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، إستانبول - تركيا، مكتبة إرسیکا، 2010 م.

السلوك في طبقات العلماء والملوك، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب، بهاء الدين الجُندي اليميني، تحقيق: محمد بن علي بن الحسين الأكوخ الحوالي، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ط2، 1995م.

- السلوك لمعرفة دول الملوك، لأبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر، الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئ، تحقيق: محمد عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
- السنة، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الدمام، دار ابن القيم، ط1، 1406 هـ - 1986م.
- السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. عطية الزهراني، الرياض، دار الراجعية، ط1، 1410 هـ - 1989م.
- سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، ط1، (د.ت).
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد عبد الحميد، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، (د.ت).
- سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت - دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998م.
- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1424 هـ - 2004 م.
- السنن الصغير، لأبي بكر لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي - باكستان، جامعة الدراسات الإسلامية، ط1، 1410 هـ - 1989 م.
- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور: عبد السند حسن يمامة)، ط1، 1432 هـ - 2011 م.
- السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1424 هـ.
- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتح أبو غدة، حلب- مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1406 هـ - 1986 م.

سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصمعي للنشر والتوزيع، ط1، 1417 هـ - 1997 م.

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، المدينة المنورة- مكتبة الدا، ط1، 1408هـ، 1988م.

سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، المدينة المنورة مكتبة العلوم والحكم -، ط1، 1414هـ.

سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1403هـ-1983م.

سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، باكستان- كتب خانه جميلي - لاهور، ط1، 1404هـ.

سؤالات الحاكم النيسابوري، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض - مكتبة المعارف، ط1، 1404 هـ - 1984 م.

سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لأبي الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المدني، البصري، تحقيق: موفق عبد القادر، الرياض - مكتبة المعارف، ط1، 1404هـ.

سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ - 1985 م.

الشَّافِي فِي شَرْحِ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: أحمد بن سليمان - أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض - المملكة العربية السعودية، مكتبة الرُّشد، ط1، 1426 هـ - 2005 م.

شأن الدعاء، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق: أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، ط1، 1404 هـ - 1984 م، ط3، 1412 هـ - 1992 م.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، لبنان- دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ - 2003 م.

الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، لإبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، ط1، 1418 هـ - 1998 م.

شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1423 هـ - 2002 م.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللاكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، السعودية- دار طيبة، ط8، 1423 هـ - 2003 م.

شرح الحديث المقتضى في مبعث النبي المصطفى، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، تحقيق: جمال عزون، الشارقة/ الإمارات- مكتبة العمرين العلمية، ط1، 1420 هـ / 1999 م.

شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1996 م.

شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، تحقيق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السلیمان، دار الثريا للنشر، ط2، 1423 هـ - 2003 م.

شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام، لأبي عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، علاء الدين، تحقيق: أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة دار ابن عباس، ط2، 1427هـ-2007م.

شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الزرقاء - الأردن -مكتبة المنار، ط1، 1407هـ - 1987م.

شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ-1494 م.

شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب، ط1، 1414 هـ- 1994 م.

الشرعية، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرئي البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر ابن سليمان الدميجي، الرياض، دار الوطن، ط2، 1420 هـ - 1999م.

شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، الهند- صاحب الدار السلفية ببومباي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، ط1، 1423 هـ - 2003م.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق - سورية- دار الفكر، ط1، 1420 هـ - 1999 م.

شيوخ عبد الله بن وهب القرشي الذين روى عنهم وسمع منهم وذكر تجريح من جرح منهم وتعديله مما وقع في كتاب أبي عبد الله محمد بن وضاح، مع أخبار ابن وهب وفضله وزهده وسبب وفاته، لابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود القرطبي الأندلسي،

تتبيبه: تكلم الدكتور (قاسم علي سعد) في مقدمة تحقيقه لكتاب (أخبار ابن وهب وفضائله) عن نسبة هذا الكتاب لابن بشكوال، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1428 هـ - 2007 م.

صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، لأحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، (د.ت).

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1414 - 1993 م.

صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، (د.ت).

صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (د.م)، دار طوق النجاة، ط1، 1422 هـ.

صحيح مسلم، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1408 هـ.

صحيفة همام بن منبه، لأبي عقبة همام بن منبه بن كامل بن سيج اليماني الصنعاني الأبنأوي، حققها علي حسن علي عبد الحميد، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، 1407 هـ - 1987 م.

صفة الجنة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، دمشق / سوريا - علي رضا عبد الله، (د.م)، دار المأمون للتراث، (د.ت).

الصيام، لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَقَاض الفِرْيَابِي، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، بومباي - الدار السلفية، ط1، 1412 هـ.

الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية، ط1، 1404 هـ - 1984 م.

الضعفاء لأبي زرعة الرازي، (الرسالة العلمية): لسعدي بن مهدي الهاشمي، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1982 م.

الضعفاء والمتروكون، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1406 هـ.

الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط1، 1396 هـ.

الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، الدار البيضاء - دار الثقافة، ط1، 1405 - 1984م.

الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة - مكتبة العلوم والحكم، ط2، 1408 هـ.

الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط1، 1968م.

طبقات فقهاء اليمن، لعمر بن علي بن سمرة الجعدي، تحقيق: فؤاد السيد، ط2، بيروت، دار الكتب العلمية، 1401هـ/1981م.

طلبة الطلبة، لعمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي، المطبعة العامرة، مكتبة المثني ببغداد، ط1، 1311هـ.

عرف العنبر في وصف المنبر (مطبوع ضمن مجموع رسائل لابن ناصر الدين)، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، تحقيق: أبي عبد الله مشعل بن باني الجبرين المطيري، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

علل الترمذي الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، (د.ت.).

العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخرّيج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الرياض - دار طيبة. ط1، 1405 هـ -

- 1985 م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي - الدمام، ط1، 1427 هـ.
- العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية، د: سعد بن عبد الله الحميد، و د: خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط1، 1427 هـ - 2006 م.
- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الرياض - دار الخاني، ط2، (د.ت).
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، (د.ت).
- غريب الحديث، لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، مكة المكرمة - جامعة أم القرى، ط1، 1405 هـ.
- فتاوى نور على الدرب، لعبد العزيز بن عبد الله بن باز، جمعها: الدكتور محمد بن سعد الشويعر، قدم لها: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ. (د.م)، (د.ن)، ط1، (د.ت).
- فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن منده العبدي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، السعودية، مكتبة الكوثر، ط1، 1996 م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1379 هـ.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، ط1، 1417 هـ - 1996 م.
- فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، دار الفكر.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مصر - مكتبة السنة، ط1، 1424 هـ - 2003 م.

الفصل في الملل والأهواء والنحل، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي
الظاهري، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط1، (د.ت).

فضائل الأوقات، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجِردِي الخراساني
البيهقي، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، مكة المكرمة - مكتبة المنارة، ط1،
1410 هـ.

فضائل الصحابة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: د.
وصي الله محمد عباس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1403 - 1983.

فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن
يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي، تحقيق: غزوة بدير، دمشق -
سورية- دار الفكر، ط1، 1408 هـ - 1987 م.

فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي
الإشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ-
1998 م.

الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن
النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1417 هـ - 1997 م.

فوائد ابن نصر عن مشايخه، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني،
السامري، ثم الدمشقي، البراز، تحقيق: أبو عبد الله حمزة الجزائري، دار المدينة النبوية -
مكتبة دار النصيحة، ط1، 1428 هـ - 2007 م.

الفوائد، لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم
الدمشقي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1412 هـ.

القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق
التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة
للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 1426 هـ - 2005 م.

قبول الأخبار ومعرفة الرجال، لأبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، تحقيق:
أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421 هـ
- 2000 م.

قصة الحضارة، لول ديورانت = ويليام جيمس ديورانت، تقديم: الدكتور محيي الدين صابر،
ترجمة: الدكتور زكي نجيب محمود وآخرين، بيروت، دار الجيل، تونس- المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم، 1408 هـ - 1988 م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن
عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، جدة- دار القبلة
للتقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، ط1، 1413 هـ - 1992 م.

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-
علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، بيروت، الكتب العلمية، ط1،
1418 هـ - 1997 م.

كتاب الضعفاء، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: أبو
عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، ط1، 1426 هـ - 2005 م.

كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق:
دمهدي المخزومي، وآخرون، ط1، (د.ت).

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار
الله، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1407 هـ.

كشَفُ الْمَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَصَابِيحِ، لأبي العالي محمد بن إبراهيم بن إسحاق
السلمي المناوي ثم القاهري، الشافعي، صدر الدين، دراسة وتحقيق: د. مُحَمَّدُ إِسْحَاقُ
مُحَمَّدُ إِبرَاهِيمُ، تقديم: الشيخ صالح بن محمد اللحيدان، بيروت، الدار العربية للموسوعات،
ط1، 1425 هـ - 2004 م.

الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق،
تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، بيروت، دار
إحياء التراث العربي، ط1، 1422 هـ - 2002 م.

الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب
البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة- المكتبة
العلمية، ط1، (د.ت).

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان
القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي، تحقيق:
بكري حيانى - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط5، 1401هـ-1981م.

كنوز الذهب في تاريخ حلب، لأحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل، موفق الدين، أبو زر سبط
ابن العجمي، حلب- دار القلم، ط1، 1417 هـ.

الكنى والأسماء، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: عبد الرحيم محمد
أحمد القشيري، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية- عمادة البحث العلمي بالجامعة
الإسلامية، ط1، 1404 هـ-1984 م.

كوثر المعاني الدراري في كشف حبايا صحيح البخاري، لمحمد الخضر بن سيد عبد الله بن
أحمد الجكني الشنقيطي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415 هـ - 1995م.

لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي
الإفريقي، بيروت، دار صادر، ط3- 1414 هـ.

لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد
الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2002 م.

لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري
الدهلوي الحنفي، تحقيق وتعليق: تقي الدين الندوي، دمشق، دار النوادر، ط1، 1435هـ
- 2014م.

مآثر الإنافة في معالم الخلافة، لأحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري، تحقيق:
عبد الستار أحمد فراج، الكويت - مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1985م.

المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق: الدكتور
محمد صادق آيدن الحامدي، دمشق، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1417 هـ
- 1997 م.

المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، للحافظ الذهبي، تحقيق وتعليق واستدراك: الدكتور
باسم فيصل الجوابرة، الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، الرياض - المملكة العربية السعودية- دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط1،
1409هـ - 1988 م.

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، الدارمي، البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب - دار الوعي، ط1، 1396هـ.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة - مكتبة القدسي، ط1، 1414 هـ، 1994 م.

المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، بيروت، دار الفكر، ط1، (د.ت).

المحاضرات والمحاورات، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1424 هـ.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي الفارسي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، ط3، 1404 هـ.

المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421 هـ - 2000 م.

المطلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، بيروت، دار الفكر، ط1، (د.ت).

مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مُستدرك أبي عبد الله الحاكم، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق ودراسة: ج 1، 2: عبد الله بن حمد اللحيان، ج 3 - 7: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الرياض - المملكة العربية السعودية - دار العاصمة، ط1، 1411 هـ.

مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الإفريقي، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دمشق - سوريا - دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، 1402 هـ - 1984 م.

المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، مصر، المطبعة الحسينية المصرية، ط1، (د.ت).

المختلطين، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلاني، تحقيق:
د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، القاهرة- مكتبة الخانجي، ط1،
1417هـ - 1996م.

مدارة الناس، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي
المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، بيروت، دار ابن حزم، ط1،
1418هـ - 1998م.

المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، لأحمد بن محمد بن الصديق بن أحمد، أبو
الفيض العُمَارِي الحسني الأزهري، القاهرة - جمهورية مصر العربية- دار الكتبي، ط1،
1996 م.

المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم
بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم
أحمد، الاسكندرية- دار الدعوة، ط1، (دت).

المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، بيروت، دار الكتب العلمية،
ط1، 1415هـ - 1994م.

مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لشمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزؤغلي بن عبد الله
المعروف بـ «سبط ابن الجوزي»، دمشق، دار الرسالة العالمية، ط1، 2013م.

المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي
السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1408هـ.

مروج الذهب ومعادن الجوهر، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، تحقيق:
أسعد داغر، دار الهجرة، قم، 1409هـ.

مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن
بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن
محمد، مصر - مكتبة ابن تيمية، ط1، 1420 هـ - 1999م.

مستخرج أبي عوانة، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق:
أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1419 هـ - 1998 م.

المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ - 1990م.

مسند أبي داود الطيالسي، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، مصر - دار هجر، ط1، 1419 هـ - 1999م.

مسند أبي يعلى، لأبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، ط1، 1404 هـ - 1984م.

مسند إسحاق بن راهويه، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، المدينة المنورة - مكتبة الإيمان، ط1، 1412 - 1991 م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 2009 م.

مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، المملكة العربية السعودية - دار المغني للنشر والتوزيع، ط1، 1412 هـ - 2000 م.

المسند الشافعي، لأبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1400 هـ.

مسند الشهاب، لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم القضاعي المصري، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1407 - 1986م.

المسند الصحيح المُخرَج على صحيح مُسلم، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، المملكة العربية السعودية - الجامعة الإسلامية، ط1، 1435 هـ - 2014 م.

مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، لأبي
الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: إمام بن علي بن
إمام، مصر، دار الفلاح، ط1، 1430 هـ - 2009 م.

المسند للشاشي، لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريح بن معقل الشاشي البُنْكَثِي، تحقيق: د.
محفوظ الرحمن زين الله، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1410 هـ.

مشارك الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو
اليحصبي السبتي، (د.م)، المكتبة العتيقة ودار التراث، ط1، (د.ت).

مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن
معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم،
المنصورة- دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1411 هـ - 1991 م.

مشيخة القزويني، لأبي حفص عمر بن علي بن عمر القزويني، سراج الدين، تحقيق: الدكتور
عامر حسن صبري، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1426 هـ - 2005 م.

مصابيح الجامع، لمحمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر
الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور
الدين طالب، سوريا- دار النوادر، ط1، 1430 هـ - 2009 م.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم
الحموي، بيروت، المكتبة العلمية، ط1، (د.ت)

مصنف ابن أبي شيبة، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن
خواستي العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409 هـ.

المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: حبيب
الرحمن الأعظمي، الهند- المجلس العلمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1403 هـ.

المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: مركز
البحوث بدار التأصيل، القاهرة- دار التأصيل، ط1، 1436 هـ - 2015 م.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر
العسقلاني، تحقيق: (17) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د.

سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، السعودية، دار العاصمة، دار الغيث ، ط1،
1419 هـ.

المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت عكاشة، القاهرة -
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1992 م.

معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب
البستي المعروف بالخطابي، حلب، المطبعة العلمية، ط1، 1351 هـ - 1932 م.

معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري
الصوفي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، المملكة العربية
السعودية- دار ابن الجوزي، ط1، 1418 هـ - 1997 م.

المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني،
تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار
الحرمين، ط1، (د.ت).

معجم البلدان، لأبي عب الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، بيروت، دار
صادر، ط2، 1995 م.

معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن
شاهنشاه البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت- مكتبة دار البيان، ط1،
1421 هـ - 2000 م.

المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني،
تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، بيروت، المكتب الإسلامي ، دار عمار، ط1،
1405 هـ - 1985 م.

المُعْجَمُ الكَبِيرُ للطبراني المُجَلَّدَانِ الثَّالِثُ عَشَرَ والرَّابِعُ عَشَرَ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن
أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: فريق من الباحثي، (د.م)، (د.ن)، ط1،
(د.ت).

المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني،
تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة- مكتبة ابن تيمية، ط2، (د.ت).

معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة دمشق، بيروت، مكتبة
المثني، دار إحياء التراث العربي، ط1، (د.ت).

معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد
السلام محمد هارون، دار الفكر، ط1، 1399هـ - 1979م.

معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي
الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم
البستوي، المدينة المنورة - السعودية - مكتبة الدار، ط1، 1405 - 1985م.

معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن
عبد الله بن نمير وغيرهم/رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، لأبي زكريا يحيى بن
معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: الجزء
الأول: محمد كامل القصار، دمشق - مجمع اللغة العربية، ط1، 1405هـ، 1985م.

معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجُردِي الخراساني
البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (كراتشي - باكستان) جامعة الدراسات
الإسلامية، (دمشق - بيروت) دار قتيبة، (حلب - دمشق) دار الوعي، (المنصورة -
القاهرة) دار الوفاء، ط1، 1412هـ - 1991م.

معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران
الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الرياض - دار الوطن، ط1، 1998م.

معرفة أنواع علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن
الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، (دم)، دار الكتب العلمية،
ط1، 1423هـ - 2002م.

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لأبي عمر عثمان بن عبد الرحمن،
تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، سوريا - دار الفكر، 1406هـ
- 1986م.

معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن
الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: السيد معظم حسين،
بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1397هـ - 1977م.

المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1401 هـ - 1981 م.

مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1427 هـ - 2006 م.

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 1426 هـ - 2005 م.

المغني في الضعفاء، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. بيروت، دار الفكر، ط1، (د.ت).

المفاتيح في شرح المصابيح، للحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي الصريبي الشيرازي الحنفي المشهور بالمطهر، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، ط1، 1433 هـ - 2012 م.

المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، بيروت، دار القلم، الدار الشامية، ط1، 1412 هـ.

مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاعر الخرائطي السامري، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، القاهرة، دار الآفاق العربية، ط1، 1419 هـ - 1999 م.

من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: د. عامر حسن صبري، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1425 هـ - 2004 م.

من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الرياض - مكتبة المعارف، ط1، 1409 هـ.

المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكسبي ويقال له:
الكسبي بالفتح والإعجام، تحقيق: صبحي البدرى السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي،
القاهرة، مكتبة السنة، ط1، 1408 - 1988 م.

المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي،
تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية،
ط1، 1412 هـ - 1992 م.

المنتقى من السنن المسندة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة،
تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت، مؤسسة الكتاب الثقافية، ط1، 1408 -
1988 م.

منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، لبشير عمر، (د.م)، وقف السلام، ط1، 2005 م.
المنهج الحركي للسيرة النبوية، لمنير محمد الغضبان، الأردن، مكتبة المنار، ط6، 1411 هـ -
1990 م.

منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، ط3، 1981 م.
المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن
جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن
رمضان، دمشق، دار الفكر، ط2، 1406 هـ.

المهذب في اختصار السنن الكبير، اختصاره: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
الشافعي، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار
الوطن للنشر، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد
صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د.
علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د.
جورج زيناني، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 1996 م.

موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج
أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1406 هـ
- 1985 م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 1382 هـ - 1963 م.

الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المنيفر (أصل التحقيق رسالة جامعية)، الرياض - مكتبة الرشد، ط2، 1418 هـ - 1997 م.

نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط2 1429 هـ - 2008 م.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغزي بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، جمال الدين، مصر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، ط1، (د.ت.).

نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، قطر - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1429 هـ - 2008 م.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، دمشق - مطبعة الصباح، ط3، 1421 هـ - 2000 م.

نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، بجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، قدم للكتاب: محمد يوسف البنوري، تحقيق: محمد عوامة، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط1، 1418 هـ - 1997 م.

النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطلال الركبي، المعروف ببطلال، دراسة وتحقيق وتعليق: د. مصطفى عبد الحفيظ سالم، مكة المكرمة - المكتبة التجارية، 1988 م.

نكت الهميان في نكت العميان، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1428 هـ - 2007 م.

نهاية الأرب في فنون الأدب، لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، 1423 هـ.

النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، بيروت، المكتبة العلمية، 1399 هـ - 1979 م.

الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1407 هـ.

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، (د.ت.).

الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، 1420 هـ - 2000 م.

الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لأبي شُهبة محمد بن محمد بن سويلم، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، (د.ت.).

الوفاة (وفاة النبي صلى الله عليه وسلم)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، المحقق: محمد السعيد زغلول، القاهرة- مكتبة التراث الإسلامي، ط2، (د.ت.).

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط1، (د.ت.).

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الرقم	طرف الآية	اسم السورة	الصفحة
1.	إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ	المائدة	170
2.	وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ	التوبة	ج
3.	وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ	إبراهيم	خ
4.	وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ	النور	243
5.	وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ	الزخرف	93
6.	اغْفِرْ لَنَا وَإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ	الحشر	168

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
1.	إِزْهَيْمٍ فِي رَجُلٍ أَشَلَّ الْأَصَابِعَ قُطِعَتْ يَدُهُ عَمْدًا	135
2.	أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ	110
3.	أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ -يَعْنِي الظُّهْرَ- فِي الْحَرِّ عَنِ فَيْحٍ	110
4.	أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ لِلْقِيِّ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ رَجُلٌ أَلْقَاهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَبِي، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ	249
5.	أَحَقُّ النَّاسِ بَغْسِلِ الْمَرْأَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا	166
6.	إِذَا أَدْنَتِ الْأُولَى أَذْنَ، ثُمَّ تَوَّبَ	108
7.	إِذَا أَدْنَتِ الْأُولَى فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقِمِ	108
8.	إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ إِلَى ذَكَرِهِ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى	214
9.	إِذَا أَوْصَى لِعَبْدٍ غَيْرِهِ فَهُوَ جَائِزٌ	132
10.	إِذَا جَاءَ الْأَمْرُ مِنْ قِبَلِهَا حَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا	267
11.	إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، فَقَدْ ذَهَبَ كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ	234
12.	إِذَا قَدَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ أَنْ يُلَاعِنَهَا جُلِدَ ثَمَانِينَ	183
13.	إِذَا مَسَّ الرَّجُلُ أَنْثِيَّتَهُ، أَوْ رُفَعِيَهُ تَوْصَأً	213
14.	إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ ثَلَاثِمِائَةَ رِيْهَمٍ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ	142
15.	أَدَّنَ أَبُو مَحْدُورَةَ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «أَصَوْتُكَ يَا أَبَا مَحْدُورَةَ الَّذِي	109
16.	أُرْسِلَ إِلَى ابْنِ الْمُسَيَّبِ يَسْأَلُهُ: عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ	152
17.	اسْتَشْهَدَ رِجَالٌ يَوْمَ أُحُدٍ عَنِ نِسَائِهِمْ، وَكُنَّ مُتَجَاوِرَاتٍ فِي دَارِهِ، فَحِجْنَ	74
18.	أَضَعُ وَضُوءِي فَنَاتِي الْفَأْرَةُ وَتَشْرَبُ مِنْهُ	171

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
263	أَغْلَقْتُ بَابَ مَنْزِلِهَا عَلَى هَرَّةٍ بِمَكَّةَ، وَوَلَدَيْنِ لَهَا، وَخَرَجْتُ إِلَى	19.
112	أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يَحْوَلَ	20.
161	أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَتَكَبَّرُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	21.
256	أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ فَرَّغَ مِنْ دَفْنِ مَيْمُونَةَ وَقَفَ عَلَى الْقَبْرِ فَدَعَا سَاعَةً، ثُمَّ انْصَرَفَ	22.
263	أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ، أَوْ قَالَ: أَبَا مَسْعُودٍ - أَنَا أَشْكُ - وَسَلِيمَانَ، وَحَدِيثَهُ صَلَّى بِهِمْ أَحَدُهُمْ	23.
110	إِنَّ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أُعِيدَ الصَّلَاةُ إِذَا نَسِيتُ، إِلَّا أَنْ أَكُونَ	24.
249	إِنَّ السَّلَامَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ فَأَقْسُوهُ بَيْنَكُمْ	25.
252	إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَنِي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعَ مِائَةِ أَلْفٍ	26.
256	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْخَرْصِ عَلَى يَهُودٍ مَرَّةً أَوْ اثْنَتَيْنِ	27.
172	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي شِعَارِ	28.
160	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَاطَبَهُمْ يَوْمَ عِيدٍ وَفِي يَدِهِ قَوْسٌ	29.
80	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَمْرِ ثَوْبًا جَدِيدًا	30.
158	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ «يَتَوَكَّأُ عَلَى عَصَا، وَهُوَ يَخْطُبُ	31.
265	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ سَوْدَةَ تَطْلِيْقَةً، فَجَلَسَتْ لَهُ فِي طَرِيقِهِ	32.
158	أَنَّ بَاقُولَ مَوْلَى الْعَاصِ بْنِ أُمِيَّةٍ صَنَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْبَرَهُ	33.
195	أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ لِي ابْنَةً عَمَّ عَاقِرًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَهَا قَالَ: «لَا تَنْكِحَهَا»	34.
204	أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُدَلِجٍ قَتَلَ ابْنَهُ، فَلَمْ يُقَدِّهِ مِنْهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَعْرَمَهُ دَيْتَهُ	35.
261	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْخِمَارِ	36.
226	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ جَاءَهُ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُهُ	37.

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
256	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لِيَهُودِ حَيْبَرَ يَوْمَ افْتَتَحَ حَيْبَرَ: «أَقْرَبُكُمْ فِيهَا، مَا أَقْرَبُكُمْ اللَّهُ ﷻ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَ	38.
278	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُشِيرُ فِي الصَّلَاةِ	39.
191	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُقَامَ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ	40.
223	أَنَّ سَارِقًا مَقْطُوعَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ سَرَقَ خُلِيًّا لِأَسْمَاءَ	41.
103	إِنَّ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ كَانَ يُوتِرُ بِرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَنَهَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ	42.
170	أَنَّ سَعْدًا ﷺ كَانَ «يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا	43.
279	إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ قَالَ: لِأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَلِدُ كُلُّ	44.
148	أَنَّ عُثْمَانَ بَعَثَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَى الْقَضَاءِ	45.
170	أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ	46.
161	أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَيَوْمَ الْأَضْحَى	47.
190	أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ضَمَّنَ الصَّبَاغَ الَّذِي يَعْمَلُ	48.
109	أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدِمَ مَكَّةَ فَسَمِعَ صَوْتَ أَبِي مَحْدُورَةَ فَقَالَ: "وَيْحَهُ مَا أَشَدَّ صَوْتَهُ أَمَا	49.
109	أَنَّ عُمَرَ قَدِمَ مَكَّةَ فَأَذَّنَ أَبُو مَحْدُورَةَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «مَا خَشِيتَ أَنْ يَنْحَرِقَ؟»	50.
114	أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَفْتُنُّ فِي الْفَجْرِ بِسُورَتَيْنِ	51.
197	أَنَّ عُمَرَ: «قَضَى فِي الْفَرَسِ تُصَابُ عَيْنِهِ بِنِصْفِ	52.
141	أَنَّ عَمْرُو بْنَ حُرَيْثٍ كَانَ يُجِيزُ شَهَادَتَهُ وَيَقُولُ: "كَذَلِكَ يُفْعَلُ بِالْحَائِنِ	53.
123	إِنْ كَانَ لِلْمَكْتُوبَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا	54.
242	إِنَّ لِي عَلَى فُرَيْشٍ حَقًّا، وَإِنَّ لِفُرَيْشٍ عَلَيْكُمْ حَقًّا	55.
173	أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي مَشَاعِرِهِنَّ	56.

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
57.	إِنَّكَ بِأَرْضٍ حَارَّةٍ شَدِيدَةِ الْحَرِّ، فَأَبْرِدْ، ثُمَّ أَبْرِدْ	109
58.	إِنَّمَا أَخْرَجْتُكَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا أَنْ يُصَلِّيَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ	246
59.	أَنَّهُ جَاءَ بِجَارِيَةٍ رَزَتْ إِلَى الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ قَالَ: فَبَيْنَا أَنَا جَالِسٌ، إِذْ جَاءَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ فَجَلَسَ	144
60.	أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ صَلَّى الْجُمُعَةَ فِي دَارِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ	117
61.	أَنَّهُ كَانَ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَخْلِفُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَنْ الْعَرُوزَ لَوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ	131
62.	أَنَّهُ كَانَ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ	115
63.	أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ اسْتِئْذَانِ الْحَجْرِ: «اللَّهُمَّ إِبْقَاءَ بَعْدِكَ، وَتَصَدِيقًا	177
64.	أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ، أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَقْصُورَةِ	113
65.	إِنِّي ابْتَعْتُ بَيْعًا بَكْدًا وَكَدًّا، وَإِنَّ عَلِيًّا يُرِيدُ أَنْ يَأْتِيَ عُثْمَانَ فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَحْجِرَ عَلِيًّا	135
66.	إِنِّي لِأَغْتَسِلُ يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ النَّحْرِ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ	176
67.	أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ وَشَيْقَةَ لَحْمٍ، وَهُوَ مُحْرَمٌ	89
68.	أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا لَا تَحِلُّ لَهُ أُمَّهَا	196
69.	بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قُرَى عُرَيْنَةَ، وَفَدَكَ، وَيَتَّبِعُ وَنَحْوَهَا	165
70.	بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْتُلَهُ	202
71.	بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ	222
72.	تَرْكُ الصَّلَاةِ شِرْكٌ	221
73.	تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ كِنْدَةَ، فَجِيءَ بِهَا بَعْدَ	146
74.	تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً بَكْرًا فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَإِذَا هِيَ حُبْلَى، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا	212
75.	تُؤْتَرُ بِوَاحِدَةٍ؟ قَالَ: أَوْلَيْسَ إِنَّمَا الْوَتْرُ وَاحِدَةٌ؟،	102

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
229	ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ	.76
196	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ، وَإِنَّهَا لَا تَلِدُ	.77
273	جَعَلْتُ عَلَيَّ عِتْقُ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ	.78
124	جِئْتُ النَّاسَ، وَهُمْ فِي الْقِيَامِ، وَلَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ، فَصَلَّيْتُ لِنَفْسِي الْعِشَاءَ وَخُدِي	.79
261	حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَمَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ	.80
189	خُدُوهَا يَا بَنِي طَلْحَةَ خَالِدَةَ تَالِدَةً لَا يَنْزِعُهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ	.81
225	خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِالنَّاسِ، فَخَطَبَ، ثُمَّ صَلَّى بِغَيْرِ	.82
112	خَرَجْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَايَعَنَاهُ وَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ	.83
193	خَمْسُ لَيَالٍ لَا تُرَدُّ فِيهِنَّ الدُّعَاءُ: لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، وَأَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنْ رَجَبٍ	.84
81	الخيَل معقود في نواصيها الخير	.85
268	دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ طَعَامٌ؟»، قَالَتْ: قُلْتُ: لَا	.86
189	دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عُمَانَ بْنَ طَلْحَةَ يَوْمَ الْفَتْحِ بِمِفْتَاحِ الْكَعْبَةِ	.87
231	ذَهَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ	.88
150	رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُصَلِّيَ إِلَيَّ فَلُنُسُوتهِ جَعَلَهَا	.89
154	رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَأْتِي الْجُمُعَةَ مِنْ ذِي الْخُلَيْفَةِ	.90
117	رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُصَلِّيَ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ الْجُمُعَةَ فِي غُرْفَةٍ عِنْدَ السُّدَّةِ	.91
118	رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُصَلِّيَ فِي دَارِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، يُشْرِفُ عَلَى الْمَسْجِدِ	.92

الرقم	طرف الحديث	الصفحة
93.	رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَدِّنُ وَيُدُورُ، فَأَتْتَبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ	217
94.	رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ «بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى	245
95.	رَأَيْتُ سَعِيدَ بْنَ جَبْرِ بَالَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ	172
96.	رُبْعُ الْكِتَابَةِ	243
97.	سَأَلْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ: عَنْ عَبْدِ سَرَقٍ شَاءَ أَوْ بَقَرَةً، فَذَبَحَهَا؟	188
98.	سَأَلْتُ عَلِيًّا ؓ عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: اغْتَسِلْ إِذَا شِئْتَ. فَقُلْتُ: إِنَّمَا أَسْأَلُكَ	162
99.	سَرَقَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَرَسًا فَدَخَلَ أَرْضَ الرُّومِ، فَرَجَعَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ	131
100.	سُنَّةُ الْجُمُعَةِ الْغُسْلُ وَالسَّوَاكُ وَالطِّيبُ وَتَلْبِيسُ	116
101.	سُئِلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ؓ، عَنْ رَجُلٍ زَنَى بِامْرَأَةٍ، ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَالَ: «مَا مِنْ تَوْبَةٍ أَفْضَلَ مِنْ	177
102.	سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ مَا الَّذِي يَجُوزُ فِي الرِّضَاعِ مِنَ الشُّهُودِ؟	182
103.	شَرِبَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَسَامَةُ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ	132
104.	شَهِدَتْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ يَضْرِبُ إِمَاءَهُ الْحَدَّ إِذَا زَنَيْنَ، تَزَوَّجَنَ أَوْ لَمْ يَتَزَوَّجَنَ	145
105.	صُبُّوا عَلَيَّ مِنْ سَنَعِ قَرِيبٍ لَمْ تُحَلِّ أَوْ كَيْتُهُنَّ	235
106.	صَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَنْبَرَهُ مِنْ طَرَفَاءِ ثَلَاثَ	157
107.	صَنَعَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنبَرًا مِنْ طَرَفَاءِ الْغَابَةِ	158
108.	طَوَافُ سَبْعِ حَيْرٍ لَكَ مِنْ سَفَرِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ» قُلْتُ: فَأَتِي جُدَّةَ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا أَمَرْتُمْ بِالطَّوَافِ	194
109.	فَرَضَ لِلْفَارِسِ مِنْهُمْ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا	181

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
176	فَضْلُ صَلَاةِ اللَّيْلِ عَلَى صَلَاةِ النَّهَارِ، كَفَضْلِ صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ	.110
104	فَمَضْمُضٌ، وَتُصَلِّي	.111
143	فِي الْأَمَةِ تَرْنِي؟، قَالَ: «تُجَلِّدُ حَمْسِينَ، فَإِنْ عَفَا عَنْهَا سَيِّدُهَا	.112
148	فِي الصَّعْرِ، إِذَا لَمْ يَلْتَقِ، الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ	.113
175	فِي رَجُلٍ لَا يَدْرِي أَصَلَّى أَمْ لَا؟، قَالَ: «يُعِيدُ مَا كَانَ فِي وَفْتِ تِلْكَ الصَّلَاةِ	.114
139	فِي رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا مَالًا فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لِي ثَلَاثَةٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: لِي نِصْفُهُ	.115
240	قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ إِذَا أَحْسَنْتُ	.116
181	قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّاجِلِ	.117
272	فَقَضَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَشْيَاءَ بَعْدَ وَفَاتِهِ كَانَ غَامَتْهَا	.118
154	كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ «يَكُونُ عَلَى رَأْسِ حَمْسَةِ أَمْيَالٍ	.119
154	كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ بِالشَّجَرَةِ فَتَحْضُرُ الْجُمُعَةَ فَلَا يَنْزِلُ إِلَيْهَا	.120
175	كَانَ أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ يَتَعَوَّدُونَ بَعْدَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ	.121
194	كَانَ الرَّجُلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَافَ نَزَعَ سِلَاحَهُ	.122
114	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي الضُّحَى إِلَّا أَنْ يَجِيءَ	.123
168	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي فُبُورَ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ رَأْسِ	.124
115	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِنَا الْجُمُعَةَ إِذَا سَقَطَ أَدْنَى	.125
250	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَرَّتَيْنِ بَيْنَهُمَا	.126
149	كَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مُتَرَيِّسًا بِالْمَدِينَةِ فِي الْقَضَاءِ وَالْفَتْوَى وَالْقِرَاءَةِ	.127
103	كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُورِثُ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ: ثِنْتَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ	.128
107	كَانَ لَا يَرَى بِالنَّرِيَّةِ وَالصُّفْرَةِ بَأْسًا	.129

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
169	كَانَ يُجِيزُ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَالِلِ بِالصَّوْمِ رَجُلًا وَاحِدًا	.130
164	كَانَ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنِ كُلِّ إِنْسَانٍ يَعْوَلُ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ حُرٍّ	.131
221	كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ - وَهِيَ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ	.132
220	كَرِهَ - أَوْ نَهَى - عَنِ النَّوْمِ قَبْلَهَا	.133
164	كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ نَعُولُهَا	.134
262	كُنَّا نُسَمِّيهَا شَبَاعَةَ - يَعْنِي زَمْرَمَ - ، وَكُنَّا	.135
188	كُنْتُ أَشْهَدُ ابْنَ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يُوَضِّعُ	.136
215	لَا بَأْسَ بِالرَّوْثِ يَكُونُ فِي النَّعْلَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِمَا	.137
132	لَا بَأْسَ بِدَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ	.138
125	لَا تَأْذُنُ امْرَأَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ	.139
140	لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُخْتَفِي، إِنَّمَا يُفْعَلُ ذَلِكَ	.140
124	لَا تَحِلُّ لِامْرَأَةٍ أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِ	.141
192	لَا تُسَلُّ السُّيُوفُ، وَلَا تُنْتَرُ النَّبْلُ فِي الْمَسَاجِدِ	.142
125	لَا تَصُومُ تَطَوُّعًا وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ	.143
167	لَا تُعَمِّمُونِي، وَلَا تُعَمِّصُونِي؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُعَمِّمْ	.144
277	لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا حُورًا	.145
180	لَا سَهْمٌ مِنَ الْخَيْلِ إِلَّا لِفَرَسَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ	.146
141	لَا يَجُوزُ طَلَاقُ السُّكْرَانِ	.147
189	لَا يُرَدُّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ يَرُدُّ مِنْ ذَلِكَ إِذَا فَعَلَهُ	.148
192	لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِلَّا الْكُفْرُ بِاللَّهِ، لَا يَقْطَعُهَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ	.149
187	لَا يَوْمٌ الْمُتَيَّمِ الْمُتَطَهِّرِينَ	.150

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
118	لَأَنْ أَصَلِّي بِالْحَرَّةِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَخَطَّى	.151
130	لَسَعْتُهُ نَمْلَةً فِي صَدْرِهِ فَحَدَبَهَا حَتَّى قَطَعَ رَأْسَهَا	.152
120	لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَأَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ إِلَى الْيَمَنِ	.153
237	لَمَّا ثَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَرْوَاجَهُ فِي أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِي	.154
198	اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ سَلَفًا لِدَوْلِيهِ، وَفَرَطًا	.155
168	اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ، أَحْبَبْتَهُ مَا شِئْتَ وَقَبَضْتَهُ حِينَ شِئْتَ	.156
1	لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى	.157
222	لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ	.158
164	لَيْسَ عَلَى عُمَّالِ الْحَرْثِ وَالزَّرْعِ زَكَاةٌ	.159
204	ليس للقاتل شيء	.160
251	لَيْسَ مِنَ الْفِطْرَةِ الْقِرَاءَةُ مَعَ الْإِمَامِ	.161
129	لَيْسَ هَذَا بِاعْتِكَافٍ	.162
118	مَا أَحَبُّ أَنْ لِي حُمْرَ النَّعَمِ، وَأَنْبِي تَرَكَتُ الْجُمُعَةَ	.163
180	مَا أَخَذَ اللَّهُ الْمِيثَاقَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ - أَوْ آدَمَ - جَعَلَهُ فِي الرُّكْنِ، فَمِنَ الْوَفَاءِ	.164
125	مَا حَقُّ الرَّجُلِ عَلَى الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: «لَا تَمْنَعُهُ نَفْسَهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى	.165
114	مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الصُّحَى قَطُّ	.166
114	مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا	.167
149	مَا كَانَ عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ يُقَدِّمَانِ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَحَدًا فِي الْقَضَاءِ وَالْفَتْوَى	.168
214	مَرَّ كَلْبٌ فَأَصَابَ طَيْلَسَانِي، قَالَ: «إِنْ كَانَ لَزِقَ بِهِ شَيْءٌ فَاغْسِلْهُ	.169
278	مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَخْنَثْ	.170

الصفحة	طرف الحديث	الرقم
111	مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَبْلَ الْإِمَامِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ	.171
111	من سن سنة حسنة كان له أجرها	.172
179	مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ رَمَضَانَ، وَأَطْعَمَ مِسْكِينًا	.173
123	مَنْ عَزَى أَخَاهُ الْمُسْلِمَ فِي مُصِيبَةٍ، كَسَاهُ اللَّهُ	.174
121	مَنْ عَزَى مُؤْمِنًا بِمُصِيبَةٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ كَسَاهُ اللَّهُ	.175
268	نِعَمَ النِّسَاءِ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَقَهَّنَ	.176
107	نَفَسًا فِي خَوَاتِيمِهِمَا يَكْرَهُ اللَّهُ	.177
191	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْشَدَ الْأَشْعَارُ	.178
228	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ	.179
114	هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى، قَالَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا	.180
185	هَلْ لَكَ بَحْرٌ فِي عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ خَرَجَ فَتَوَضَّأَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هَكَذَا يَصْنَعُ الشَّيْطَانُ!»	.181
184	هَلْ يَكْتُبُ فِي كِتَابَةِ الْمَكَاتِبِ أَنَّكَ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِي؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: لِمَ؟، قَالَ: «لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ	.182
215	هَمَّ عُمَرُ، أَنْ يَنْهَى عَنْ ثِيَابِ حَبْرَةَ لِصَبْغِ الْبَوْلِ، ثُمَّ قَالَ: «كَانَ	.183
245	وَصَأْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ بَعْدَمَا أُنزِلَتْ	.184
195	وَمَا أَهْلٌ بِهِ لِعَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ	.185
128	يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَيْمٌ وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ فَمَا حَقُّ	.186
179	يُحَدِّثُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرْفَعُ فِي التَّكْبِيرَاتِ الْأَرْبَعِ	.187
163	يُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ مَكَاتِبِهِ، وَعَنْ كُلِّ مَمْلُوكٍ	.188
123	يَصُومُ مَا أَدْرَكَ، وَيَقْضِي مَا فَاتَهُ، وَإِنْ أَسْلَمَ فِي آخِرِ	.189
192	يُنْهَى أَنْ يُصَلِّيَ، وَسَطَ الْقُبُورِ، أَوْ الْحَمَامَاتِ	.190
